

جامعة الحاج لخضر- باتنة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة ما بين 2000-2009.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع: علاقات دولية

تخصص: دراسات متوسطة و مغاربية في التعاون والأمن.

إشراف الأستاذ:
أ. د/ عبد الناصر جندلي

إعداد الطالب:
محي الدين حداد

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د . رابح مرابط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	رئيساً
أ . د . عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفاً ومقرراً
د . مصطفى صايح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د . دلال بحري	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2011-2012

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما؛

إلى كل إخواني و إخوتي؛

إلى خطيبتي ع. سارة؛

إلى كل زملائي الذين قدموا لي يد

المساعدة؛

إلى كل طالب علم؛

إلى أرواح شهداء الجزائر و شهداء فلسطين؛

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي المتواضع.

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر والتقدير

إلى الأستاذ المشرف أ.الدكتور / عبد
الناصر جندي على تفضله و تقبله
مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة
و على نصائحه و توجيهاته و
تشجيعاته و صبره؛
إلى كافة أساتذة قسم العلوم
السياسية " جامعة باتنة " لتكويننا في
فترة ما بعد التدرج
إلى كل زملاء الدراسة على التشجيع و
التمنيات بالتوفيق.

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المتوسط الشرقي في الفترة 2000-2009، حيث ركزت على سلوكيات ومواقف إسرائيل في المسائل السياسية، الأمنية و الاقتصادية والعسكرية مبرزة أبعادها المختلفة والمتعددة. اتجه مختلف الوحدات والفواعل التي تشكل إقليما مهما جدا على الساحتين الإقليمية والعالمية. حيث يرتبط المتوسط الشرقي بمجموعة من الأقاليم الفرعية ، شرق المتوسط ، الشرق الأوسط ، البحر الأحمر. وتمثل كلها ترابطا جيو- سياسيا و أمنيا مركبا.

الهدف المركزي لهذه الدراسة هو محاولة تقديم تحليل عميق و تفسيرات علمية موضوعية حول إشكالية الدراسة المتمثلة ، في ما طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية لفترة ما بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 في المتوسط الشرقي في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية ؟ ، و لنبين كيف أن إسرائيل استطاعت أن تخترق المنطقة سياسيا وأمنيا إلى درجة كبيرة ، و أن تلعب الدور المحوري في قضايا المنطقة وتكون طرفا فاعلا في تحديد الكثير من المسائل التي تتعلق بالأمن القومي العربي.

وتستعرض الدراسة تحليل السياسة الخارجية (إطار نظري)، مبرزة المقاربات النظرية التي قدمت أدبيات لتفسير السياسة الخارجية. وعلى ضوء الإطار النظري، قمنا بعملية إسقاطات على السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال التحليل الدقيق والعميق لأهم محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية ، ومبرزا أهم وسائل وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وتحديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها إسرائيل من وراء تلك السلوكيات والنشاطات اتجاه الوحدات السياسية في المنطقة.

كما تم تناول أهم الأجندة والمسائل التي تحرك السياسة الخارجية الإسرائيلية في شرق المتوسط، والتي لا تخرج عن ثلاث دوائر رئيسية ، الأولى هي الدائرة السياسية والأمنية، حيث يعد الأمن القومي عاملا حاسما في السياسية الإسرائيلية، الثانية هي الدائرة العسكرية من خلال نظرية الأمنية الإسرائيلية التي تتشكل من ثلاث مفاهيم أساسية الردع والحسم والضربة الاستباقية، وأخير سياسة التحالفات الإستراتيجية الإقليمية والدولية التي تعد سمة رئيسية في السياسة الإسرائيلية والتي قامت عليها منذ إعلان قيام إسرائيل كما استمرت في سياسة شد الأطراف كإستراتيجية في التعامل مع دول ذات الثقل الإقليمي .

وفي الفصل الثالث، تناولت الدراسة مكانة المتوسط الشرقي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، التحديات والأفاق المستقبلية، ففي المبحث الأول، تناولنا فيه أبعاد التوجهات للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي ، أما المبحث الثاني، تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية على مختلف الأصعدة (داخليا، إقليميا ودوليا) ،وفي المبحث الثالث، تناولنا مستقبل وأفاق السياسة الخارجية الإسرائيلية لما بعد عام 2009.

كما تضمنت خاتمة التي استعرضت أهم النتائج المتوصل إليها ، وهي أن السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي حافظت على وسائلها غير أنها غيرت من استراتيجيات تنفيذها وكذا توجهات من سياسة التوسع الجغرافي لتكتسب عمقا إستراتيجيا إلى إستراتيجية الانفتاح السياسي والدبلوماسي شرقا وغربا بالإضافة إلى محاولة التكيف مع متطلبات مرحلة ما بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 مع استمرار في سياسة شد الأطراف

Summary

This dissertation examined the trends of Israeli foreign policy towards the Eastern Mediterranean in the period 2000 – 2009. The study on the behaviors and attitudes of area Israel in political, security, economic and military dimensions, highlighting the various and multiple dimensions. Different direction and actors units that make up the territory is very important to regional and global arena. Associated with a range of sub-regions, the Eastern Mediterranean, Middle East, the Red Sea are interconnected Geo - politically and in security.

The main purpose of this dissertation is to try to provide in-depth analysis and interpretations of scientific objective of Israeli policy in the region, which has managed to penetrate the region, political and security to a extent degree, and was able to play a pivotal role in regional issues and be an actor in determining many of the issues relating to Arab National Security.

This dissertation reviewed the analysis of foreign policy (theoretical framework), highlighting the approaches to the theory that provided literature for the interpretation of foreign policy, and in the light of the theoretical framework we carried out projections on Israeli foreign policy through the pickling flour and deep of the most important determinants of Israeli foreign policy, and highlighting the most important methods and tools for implementing Israeli foreign policy, and setting goals that seek to achieve Israel from behind those behaviors and activities toward the political units of the region, particularly Turkey, Syria, Hezbollah and Hamas.

This study, also addressed the most important agenda and issues that move the Israeli foreign policy in the Eastern Mediterranean, which are outside the three circles key. The first is the political and security circle, where security is a national critical factor in the Israeli political and military district of the thesis of Israeli security, which consists of three basic concepts of deterrence, and decisive and pre-emptive strike, a last resort policy and strategic alliances, regional and international, which is the key feature in Israeli policy, which it has been since the announcement of the creation of Israel and has continued the policy of tightening the parties as a strategy in dealing with the countries of the regional gravity.

In Chapter III, the study examined the status of the eastern Mediterranean in Israeli foreign policy, challenges and future prospects, in the first section, we dealt with the trends of the directions of the Israeli's Foreign policy Ministry in the eastern Mediterranean, and in the second section, the challenges of Israeli foreign policy at various levels, and in the last section, the future of Israeli foreign policy After the 2009.

خَطِّقْ

الْبَيْتَ

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية في منظورات العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: أدوات ووسائل السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية.

المبحث الثالث: صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

المطلب الأول: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: نموذج "اندرو سكوت Andrew Scott" في عملية صنع القرار.

الفصل الثاني: المحاور والقضايا الكبرى للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي .

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الأول: أهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الرابع: صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية الشرق متوسطة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإسرائيلية في الجوار الجيوسياسي .

المطلب الأول: السياسة الاستباقية لردع حركتي المقاومة الإسلامية (حركة حماس وحزب الله).

المطلب الثاني: سياسة المفاوضات والسلام مع سوريا.

المطلب الثالث: السياسة الإسرائيلية والتوازنات الإقليمية في شرق المتوسط.

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي.

المطلب الأول: أبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير في تعزيز الانفتاح للاقتصاد الإسرائيلي

المطلب الثاني: إستراتيجية إسرائيل لتعزيز مصادر الطاقة و أبعادها الإقليمية (أمن الطاقة).

الفصل الثالث: مكانة المتوسط الشرقي في السياسة الإسرائيلية بين التحديات والآفاق المستقبلية بعد

2009.

المبحث الأول: استراتيجيات التوجهات الإسرائيلية في شرق المتوسط.

المطلب الأول: إستراتيجية الانفتاح من خلال الشراكة الأورو – متوسطة.

المطلب الثاني: الانفتاح الإسرائيلي على سياسة الجوار الأوروبية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثالث: الانخراط الإسرائيلي في الحوار الأطلسي- المتوسطي والبحث عن مزايا إستراتيجية.

المبحث الثاني : تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية في شرق المتوسط .

المطلب الأول: تحديات على المستوى الداخلي.

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية إقليميا.

المطلب الثالث: تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية دوليا.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي بعد 2009.

خاتمة.

قائمة المراجع

فهرس المحتويات.

حَقِّقْ حَقِّقْ

شهد العالم بعد فترة الحرب الباردة تحولات كبيرة على مستوى بناء العلاقات الدولية، حيث أفرزت هذه التحولات الجديدة أطرا للعلاقات الدولية وفق إستراتيجيات حديثة مبنية على فكرة العولمة التي أنتجت مجموعة من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية و الإعلامية ، حيث مست هذه التحولات الأفكار والمفاهيم وحتى البني في النسق الدولي، وعلى التفاعلات القائمة بين هذه الفواعل ، وتعتبر السياسات الخارجية للدول من أبرز المسائل التي حظيت من قبل الباحثين في حقل العلاقات الدولية . ولعل ما يميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة ثلاث أبعاد أساسية ميزت النظام الدولي، فالبعد الأول، يتمثل في نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي ، والذي يتمثل في انهيار المعسكر الشيوعي الاشتراكي الذي كان يمثل الاتحاد السوفيتي ، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كمركز لصنع السياسات الدولية ، وسيادة النظرة الأمريكية على مجمل الأحداث الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث هيمنت باستراتيجياتها الكونية في النسق الدولي وعلى المنظمات الدولية بمختلف أشكالها. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتخلق مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، حيث برزت مقاربات حول العدو البديل للغرب والمتمثل في العالم الإسلامي وخاصة الاتجاه الراديكالي حسب تعبير الغربيين.

أما البعد الثاني ، فيتمثل في زيادة الاهتمام بقضايا ذات البعد الاقتصادي أو ما يسمى بالعولمة الاقتصادية ، أي البعد الجيو اقتصادي والتحول الذي طرأ من خلال التوجه للاقتصاد الدولي من المحور الأورو-أطلسي إلى المحور الآسيوي . واختزال النطاقات الجغرافية والزمنية بين وحدات النظام الدولي . والبعد الثالث، هو العلاقات التي سادت بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، والذي قسمت العالم إلى محورين حسب الرؤية الأمريكية، محور الخير الذي تتزعمه أمريكا وحلفائها التقليديين مثل بريطانيا وإسرائيل، ومحور الشر الذي تمثله دول الممانعة كإيران وسوريا. فهذه العلاقات الصراعية المتناقضة حملت أبعادها إلى إقليم الشرق الأوسط وفروعه مثل إقليم شرق المتوسط الذي تسوده حالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي والأمني بين وحداته سواء كانت هذه الوحدات ذات سيادة أم أنها تنظيمات تعمل داخل دول.

هذه المتغيرات التي طرأت على التفاعلات الدولية ، فرضت ضرورة التفكير في العلاقات التي شكلت ملامح منطقة الشرق الأوسط بفروعها خاصة منطقة المتوسط الشرقي التي اكتسبت مكانة هامة كجزء في حوض المتوسط ، وينظر إليها على أنها مصدر عدم الاستقرار ، خاصة وأن السياسة الخارجية لإسرائيل والتي هي إطار بحثنا ، تميزت في فترة الحرب الباردة بعملية التوسع الجغرافي ، فاحتلت أكثر من 90% من أراضي فلسطين ، و أراضي دول عربية أخرى كالأردن مصر وسوريا ولبنان .وبعد مرحلة الحرب الباردة ، أرادت إسرائيل أن تغير من تكتيكاتها اتجاه المنطقة ، من خلال عملية السلام مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ، ومحاولة التأقلم بسرعة مع دول الجوار بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لسياسات إسرائيل الكولونيالية ، والتوجه من سياسة شد الأطراف التي انتهجتها خلال عقد السبعينات والثمانينات إلى سياسة خارجية أكثر انفتاحا على الدول الصاعدة، وتنشيط العملية الدبلوماسية الإقليمية ودوليا.

و تعتبر منطقة الشرق الأوسط الممتدة جيوسياسيا إلى إقليم المتوسط الشرقي باعتباره منطقة تمثل نظام إقليمي واحد، حيث أن هناك العديد من الخصائص التي تميز هذا النظام الإقليمي سواء تعلق الأمر بالجانب السياسي والأمني أو الاقتصادي والحضاري وحتى الثقافي الذي يعتبر حلقة من التوترات القائمة بين وحدات هذا النظام الإقليمي، وذلك راجع لعدة عوامل مختلفة قومية، عرقية، هوياتية، حضارية... حيث تعتبر منطقة المتوسط الشرقي منطقة إستراتيجية وحيوية لما تمثله من تحاذيات للقوى الكبرى نظرا لاعتبارها مصدر النفط وطرق للتجارة الدولية .

1- التعريف بالموضوع:

يعد إقليم المتوسط الشرقي أحد الأقاليم التي تعرف تنافسا حادا بين وحداته على الدولة المركز، نظرا لما يتميز به من خصائص (الموقع الاستراتيجي عالميا، الثروة البترولية، القدرة الاستهلاكية، الإرث الحضاري). ونظرا لتقارب القوة بين عدد من وحداته وتشكل توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 جوهر بحثنا، حيث وجود إسرائيل في منطقة حساسة جدا تربط بين كتلتين متنافرتين حضاريا وثقافيا واقتصاديا وحتى سياسيا. فهي تقع شرق البحر المتوسط، وتمتد إلى الشرق الأوسط من خلال الصراع العربي-الإسرائيلي والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وعليه وجب علينا أن نحلل ونتعمق أكثر في توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، لنوضح محددات هذه السياسة في بيئة تتميز بالاضطراب السياسي والأمني، ونقف عند ملامح التغيير والاستمرارية خاصة وأن الأهداف القومية الإسرائيلية حددت منذ بداية التفكير في إنشاء وطن قومي لإسرائيل، ومحاولة فهم أهداف واستراتيجيات الاختراق الجيوبوليتيكي للمنطقة التي اعتمدها إسرائيل في محاولة منها لبناء تحالفات إستراتيجية في المنطقة (الحلف الإسرائيلي-التركي، تطوير العلاقات مع دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ربط العلاقات مع الهند)، من خلال ربطها بمجموعة من العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة التي تقاسمها المصالح الاقتصادية والسياسية. وبناء واقع من الشبكات الجيوستراتيجية الجديدة مع المنظمات الدولية العسكرية خاصة حلف شمال الأطلسي، الذي استطاع أن يكيف وجوده من خلال التوجهات الجديدة في المفهوم الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة والتي أدركت إسرائيل انه من مصلحتها أن تقترب أكثر إلى هذا الحلف للحصول على مصالح أمنية بالدرجة الأولى، كما أن تراجع الدور الروسي، فسج المجال لزيادة الترابط الاستراتيجي والتناغم بين السياستين الإسرائيلية والأمريكية في فترة ما بعد 11 من سبتمبر 2001، وزادت من الانخراط والتشابك بين المصالح الحيوية لكلا الطرفين حتى غدت من الصعب التفريق بين ما هو لمصلحة أمريكا وما هو لمصلحة إسرائيل، في ظل الدعم الأمريكي اللامشروط واللامحدود لسياسات إسرائيل في المنطقة.

2- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في مجموعة من العوامل الموضوعية التي يطرحها البحث، فالبحث يدرس منطقة جد حساسة من العالم العربي والإسلامي، تتقاطع فيه المصالح وتتجاذب إليه القوى خاصة وأنه منطقة ساخنة بكل المقاييس، كما أنه إقليم يشكل طرق المواصلات بين الشرق والغرب. حيث أن الأهداف الإسرائيلية في سياستها الخارجية المتبعة تسعى إلى تكريس سياسة فرق تسد في المنطقة من خلال تقسيم المنطقة العربية إلى كانتونات ووحدات إثنية وعرقية ودينية، ليسهل عليها التحكم فيها من جهة، واستبعاد قيام كتل لفواعل يمكن أن تهدد الأمن القومي الإسرائيلي، حتى ولو تطلب

الأمر عمليات عسكرية خارج الحدود ،وذلك ما حدث جنوب لبنان مع حزب الله سنة 2006، كمحاولة لتحطيم قدرات حزب الله واستمرار لنظرية الردع الإسرائيلية، والحرب على غزة أواخر شهر ديسمبر من العام 2008 ومطلع العالم 2009 وهنا تطرح فكرة جديدة على مستوى الدراسات الأمنية وهي الحروب غير التقليدية أو غير التماثلية والتي تسمى في أدبيات الدراسات الإستراتيجية والأمنية الإسرائيلية بالحروب الهجينة. ضف إلى ذلك المكانة التي أصبح يتميز بها المتوسط الشرقي من أهمية اقتصادية (اكتشافات الغاز الضخمة شرق المتوسط) ،مما زاد من حدة التنافس الإقليمي على الموارد خاصة المحور الإسرائيلي- التركي -القبرصي -اللبناني، وأهمية جيوسياسية باعتباره حلقة وصل بين العديد من المضائق والبحار .

إلى جانب ذلك تظهر أهمية الموضوع في الاختراق الذي يعاني منه الأمن القومي العربي والذي أصبح أكثر إنكشافا بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، في ظل الأطروحات الغربية سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية ، و ازداد التنافس على هذه المنطقة من خلال مجموعة من المبادرات والمشاريع التي لا تخرج عن كونها أحد أساليب الهيمنة والابتزاز السياسي والاقتصادي لدول المنطقة العربية.

من خلال هذه الدراسة يمكننا أيضا التعمق أكثر والتعرف على المقاربات في العلاقات الدولية، وخصوصا تلك التي ترتبط أكثر بالسياسة الخارجية الإسرائيلية (المقاربة الواقعية)، لاعتمادها على متغيرات يمكن إسقاطها على التوجهات في سلوكيات إسرائيل الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالمصلحة الوطنية والأمن القومي والحفاظ على السيادة باستعمال القوة الصلبة (القوة العسكرية). و تبرز أحداث 2001/09/11 التوجه الجديد في العلاقات الدولية لدى النظرية الواقعية في شقها الهجومي (الواقعية الهجومية) والتي تبنتها الإدارة الإسرائيلية في تعاملها مع محور الممانعة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الذاتية:

تتمثل الاسباب الذاتية في رغبة جامحة في البحث عن أسباب التفوق والهيمنة الإسرائيلية على منطقة الحوض الشرقي للمتوسط في الجوانب الأمنية،العسكرية - الإستخباراتية ، الاقتصادية ، و كيف استطاعت أن تخترق المنطقة جيولوجيا لفرض أمر الواقع على دول المنطقة رغم الإمكانيات الجغرافية والبشرية المحدودة فهي تشكل أحد أهم أقطاب التوازنات الإقليمية في معادلة القوى الإقليمية وتشكل محورا له وزن ودورا فعالا في بناء قضايا وسياسات منطقة المتوسط الشرقي .

ب/ الأسباب الموضوعية: يهدف الموضوع لمناقشة مسألة طرحت بحددة في الحوض المتوسط من خلال العديد من المبادرات الأوروبية التي كانت في مجملها إشراك إسرائيل في الحوض المتوسط كفاعل يتميز بجميع الامتيازات ، من خلال إيجاد آليات غير مباشرة في عملية التطبيع مع الدول العربية وتنامي دور إسرائيل في بسط نفوذها في شرق المتوسط من جهة . ومن جهة ثانية الوقوف عند الامتيازات التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل حيث يشكل حافزا كبيرا في تفعيل السياسة الإسرائيلية من أجل إختراق المنطقة وتفتيتها إلى دويلات عرقية واثنية متنازعة تحت غطاء حقوق الإنسان وحماية الأقليات . و من جهة ثالثة النقاشات التي أثيرت في السنة النظرية خاصة في مقياس " السياسات المتوسطة المقارنة(المتوسط الشرقي)"و كذلك " استراتيجيات الأمن والدفاع في المتوسط" حيث أردت

البحث في الجانب النظري من خلال مقاربات أكثر دقة وذلك إثراء الجانب النظري الذي يمثل محطة رئيسية لأي بحث علمي أكاديمي.

4- الإشكالية:

أسست فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، لما أفرزته من متغيرات على مستوى النظام الدولي، فعملية التحول التي شهدتها المنطقة المتوسطة ومن ضمنها الشرق الأوسط، زادت من نشاط السياسة الخارجية الإسرائيلية خاصة بعد انطلاق مسار السلام العربي- الإسرائيلي، وعملية الانخراط و الانفتاح الإسرائيلي على المنطقة أكثر، فشكلت السياسة الخارجية الإسرائيلية توجهات ذات بعد جيوسياسي وجيو- استراتيجي في سياستها الخارجية اتجاه منطقة المتوسط الشرقي، وبذلك تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

ما طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية لفترة ما بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 في المتوسط الشرقي في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية، ضمنت مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- كيف تؤثر متغيرات " القوة " " الهوية " و " المصلحة " في تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه بيئتها الإقليمية؟
- 2- إلى ماذا يعود سر هيمنة البعد الأمني في السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه جوارها الجيوسياسي؟
- 3- ما مدى التغير والاستمرارية للسياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المتوسط الشرقي؟
- 4- كيف يُفسر الانسجام والتناغم القائم بين مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية لصالح السياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط؟

5- فرضيات الدراسة :

- أ- يتأثر صانع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية بالتركيبة الاجتماعية الإسرائيلية .
- ب- بقدر ما تكون السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي عقلانية، بقدر ما تحققت مكاسب سياسية.
- ج- كلما كان هناك تناغما وتناسقا بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية في منطقة المتوسط الشرقي ، كلما أدى ذلك إلى تفعيل توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة أكثر من أي وقت مضى.
- 6- تبرير خطة الدراسة: ستقسم الدراسة إلى مقدمة، خاتمة و ثلاثة فصول على النحو الآتي:

يُعنى **الفصل الأول**، الإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية، من خلال تقديم جملة من التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالسياسية الخارجية، ثم نعرض على أهم المدارس الكبرى والمقاربات النظرية في العلاقات الدولية التي حاولت تفسير ظاهرة السياسة الخارجية من خلال إبراز كل نظرية حول رؤيتها للسياسة الخارجية، فتناولنا الواقعية ومختلف فروعها، ثم النظرية الليبرالية وتحليلها للسياسة الخارجية وأخيرا النظرية البنائية كإطار جديد في حقل العلاقات الدولية التي برزت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة. كما تطرقنا لأهداف السياسة الخارجية التي تعتبر نتائج السلوكيات التي تتخذها الدول لتحقيق مصالحها اتجاه محيطها الخارجي، ويتم ذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات والوسائل في تحقيق تلك الأهداف . و في المبحث الثاني، تكلمنا عن محددات السياسة الخارجية، والتي قسمها علماء السياسة

الخارجية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية. ستمكننا من تحليل وفهم أكثر للسياسة الخارجية الإسرائيلية. و المبحث الثالث، تناولنا فيه عملية صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية من خلال إبراز الأجهزة التي تشارك في صنع السياسة الخارجية وكيفية اتخاذ القرار السياسي. ولتفسير أكثر استعنا بنموذج بسيط وحديث بعيدا عن النماذج الكلاسيكية، ألا وهو نموذج اندرو سكوت في عملية اتخاذ القرار لأنه يناسب حالة الدراسة (توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي).

يهتم **الفصل الثاني**، بدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية، من خلال الإسقاطات النظرية على إسرائيل، لتحليل أكثر دقة وأكثر منهجية وعلمية، وذلك ليمكننا من فهم عميق لتوجهات إسرائيل في بيئتها الإقليمية. من خلال التركيز على الأجندة والمسائل التي تشكل اهتمام السياسة الإسرائيلية وتبين أي من المحددات التي تشكل إطارا لسياستها الخارجية مبرزين أهم المسائل التي تحظى باهتمام كبيرة من قبل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

أما **الفصل الثالث**، فيخصص لتحليل مكانة المتوسط الشرقي في السياسة الإسرائيلية في ظل التحديات ،ففي المبحث الأول تناولنا أبعاد التوجهات الإسرائيلية شرق المتوسط من خلال الانفتاح على مجمل المبادرات الأوروبية بداية من الشراكة الاورو- متوسطة إلى الاتحاد من أجل المتوسط ، وكذا الحوار الذي أطلقه الحلف الأطلسي - المتوسطي مع بلدان حوض المتوسط، أما في المبحث الثاني ، فتناولنا فيه تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة ، وفي المبحث الثالث الأفق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في شرق المتوسط بعد عام 2009. أما الخاتمة، فقد تضمنت جملة نتائج الدراسة المتوصل إليها.

7- المقاربة المنهجية:

تستدعي طبيعة الموضوع توظيف تكامل منهجي كما يلي:

- أ- **منهج التحليل النسقي**، الذي يعنى بتحليل النسق والكشف عن أجزائه وأنماط التفاعلات فيما بينها، والوقوف عند التغييرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء وأثرها على تفاعلات وأجزاء أخرى- السياسة الخارجية الإسرائيلية في ضوء التفاعلات والتغيرات التي مست النسق الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.
- ب- **منهج التاريخي المقارن**، كأحد أهم المناهج المستخدمة في دراسات السياسة الخارجية المقارنة، وهو يعني في هذا البحث بوضع إطار لوصف، تحليل وتفسير السياسة الخارجية الإسرائيلية في فترة زمنية تعاقب عليها رئيسي حكومة بشكل مقارن(شارون و أولمرت).

8- أدبيات الدراسة: انصرف الدراسة عن مادة البحث إلى عنصرين أساسية، فالعنصر الأول إبراز المقاربات النظرية في تفسير وتحليل السياسة الخارجية، أما العنصر الثاني تمحور حول السياسة الخارجية الإسرائيلية كواقع عملي. أما العنصر الأول، استقى البحث معلوماته ببسر، وذلك راجع إلى ثراء المادة العلمية فيما يخص التنظير في العلاقات الدولية ، وتوفر مرجعيتها خاصة باللغة الانجليزية من جهة ، و بفضل حياد هذه الأدبيات فيما يتعلق بالمحور الأول من جهة أخرى ، أي أن المداخل النظرية المعتمدة – بالرغم من أنها تحمل خلفيات قد تكون غير محايدة – لم يقدمها أصحابها إلى تفسير السياسة الخارجية الإسرائيلية وهذا الحياد المقصود هو الذي يسمح في النهاية بتقديم إجابات نظرية قابلة للاتجاه الامبريقي ، لهذا استعان البحث بأدبيات التنظير من خلال كتب مرجعية في الحقل لكتاب مثل : تشارلز

هيرمان Cherles Herman ، جيمس روزناو Jeams R ، كنيث والتز K Waltz . بالإضافة إلى مجلات ودوريات محكمة "Foreign Affairs" ، "World Politics" ، "Journal of International Relations and Development" و المجلة الفرنسية العريقة Le Monde Diplomatique ، إضافة إلى أوراق عمل Working Paper" تصدر عن جامعات ومراكز بحث عريقة في مجال الدراسات الدولية والسياسة الخارجية خاصة ، وجمعية الدراسات الدولية (ISA) . International Studies Association . أما العنصر الثاني، فاعتمد البحث على مجموعة متنوعة من الأدبيات والمراجع التي تتعلق بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، خاصة تلك التي لها وزن في تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وعليه فقد اعتمدت الدراسة على مراجع باللغة العبرية حتى يتسنى فهم جيد للسياسة الخارجية الإسرائيلية منها ، ما يصدر عن معهد الأمن القومي الإسرائيلي - INSS و مجلة Israel Journal of Foreign Affairs ، بالإضافة إلى أدبيات باللغة الانجليزية والفرنسية . كما تم الاعتماد على دوريات عربية محكمة منها : مجلة السياسة الدولية، مجلة شؤون الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، مجلة دراسات شرق أوسطية.

9- الصعوبات المواجهة في إعداد البحث:

عند إعدادنا لهذا البحث، واجهتنا جملة من الصعوبات يمكن حصرها في نقطتين:

* طبيعة الموضوع ، تحتاج إلى كثير من الترجمة ، واعتبار أن الكثير من المعلومات المستقاة تعود إما إلى مصادر اللغة الأجنبية كالفرنسية والانجليزية إلى العربية وذلك كان مجهودا إضافيا محاولة منا التعمق الأكثر في الدراسات الإسرائيلية التي تفتقر إليها مكتبتنا والتي تركز فقط على الصراع العربي الإسرائيلي ونقص الكتابات الأكاديمية في هذا الحقل.

* ندرة المراجع والمصادر المتعلقة بالسياسة الخارجية الإسرائيلية على مستوى مكتبتنا الجامعية خاصة في فترة ما بعد 11 من سبتمبر 2001 ، والتي يمكن القول أنه من النادر جدا أن تحصل على مرجع يتحدث عن السياسة الخارجية الإسرائيلية ، فجل المراجع تتناول الصراع العربي - الإسرائيلي أو تميل إلى السرد التاريخي .

المفصل الأول:

الإطار النظري

لتحليل السياسة

الخارجية

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

إذا تأملنا في تعريفات السياسة الخارجية الواردة في مختلف الدراسات العلمية، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة، فبعض الاتجاهات تعرفها تعريفاً شديداً العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات.

وقد حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح و تفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، محاولة تقديم أطر نظرية متكاملة و مقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة و المفسرة لسلوك الدول. فمعظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات، يكون ملائماً لتفسير طبيعة و حدود عمل السياسة الخارجية، فحامد ربيع يعرفها بأنها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية"¹، فطبقاً لهذا التعريف تتصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي، أو الحركة الخارجية للدولة أو لغيرها من الوحدات ومن البديهي انه لا يمكن القول إن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية. فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية ضيف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها ولكنها تتضمن البرامج والأدوار والأهداف والسياسات.

كما تعرف **صدقة فاضل** السياسة الخارجية على أنها " عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف ".² كما ذهب الأستاذين **فيرنس Furniss** و **سنايدر Snyder** في تعريف السياسة الخارجية على أنها " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"³. و يوضح هذا التعريف انه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية هي أيضاً مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف والاختيار.

وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها " عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة " ومن أنصارها الأستاذ **جورج مودلسكي G. Modelski** الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات بتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة المدخلات والمخرجات"⁴. كما قدم الأستاذ **تشارلز هيرمان Charles Herman** تعريف للسياسة الخارجية بأنها مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية، التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون فيقول " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتخذها صانعو القرار الرسميون

¹ / حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مصر، القاهرة، مكتبة القاهرة، 1985، ص8.

² / صدقة فاضل، "موجز نظرية السياسة الخارجية"، مجلة التعاون، العدد38، 1995، ص120.

³ /Edgar Furniss and R. Snyder, An introduction to American foreign policy. New York, 1955, p6.

⁴ /George, Modelski, Theory of foreign policy, New York, 1987, p p 6-7.

في الحكومة أو من يمثلوهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".¹ ويعرفها ولتر ليمان Walter liman " إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما ، والقوة التي تلتزم تنفيذ هذا الالتزام".² ويعرفها الأستاذ جيمس روزناو James Rosenau " بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سابقا " ³ كما يقدم تعريفا آخر للسياسة الخارجية بأنها " التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتحادها الحكومات ،إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".⁴ و تعرف الباحثة كارول باركر Carol M.Barker السياسة الخارجية بأنها " الرباط أو حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي. وهي في نفس الوقت تعتبر استجابة للمتطلبات الداخلية ومحاولة للتأثير في سلوكيات الدول الأخرى".⁵ ويقدم مارسيل ميرل تعريفا آخر للسياسة الخارجية حيث يقول:"هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ، أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود".⁶

إن الملاحظ من مجمل التعريفات السابقة للسياسة الخارجية انه لا يوجد اتفاق واضح المعالم حول تحديد مفهوم السياسة الخارجية ، فعموم بعضها وغموض البعض الآخر إلا أن غالبية التعريفات تتفق على شيء واحد هو أن السياسة الخارجية للدولة لا تعدو كونها نهج تسعى لتحقيق أهداف الدولة الخارجية ، تتجسد في قرارات أو برامج عمل أو سوك سياسي معين. كما أن هذه التعريفات أنها تقصر موضوع الفاعلية الدولية على الدول بشكل رئيسي، أي بمعنى أن الدولة هي الفاعل أو الوحدة الأساسية في العلاقات الخارجية، لذلك ما يؤخذ على هذه التعريفات هو إغفالها للوحدات الدولية الأخرى غير الدول. إذ أن نطاق وحدات السياسة الخارجية يتسع ليشمل إلى جانب الدول الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات السياسية. وقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة ، وأخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها.⁷

إن هذا التعقيد في إعطاء تعريف شامل للسياسة الخارجية كانت له انعكاسات على طريقة التوصل إلى كيفية تحليل السياسة الخارجية على ضوء النظرية في العلاقات الدولية ، حيث انصب اهتمام منظورا العلاقات الدولية إلى استنباط المقاربات التي تمكنهم من الوصول إلى فهم جيد للسلوك الخارجي للوحدات الدولية في ضوء تعدد الفواعل و في نسق دولي تسوده الفوضى ، إن تعدد التعريفات المقدمة حول السياسة الخارجية يطرح العدد من الإشكالات في كيفية تحليل السلوك الصادر من الدول نحو الوحدات الدولية الأخرى ، وتعدد الفواعل والمتغيرات نظرا إلى المقاربات النظرية التي انتهجها الباحثين في دراسة السياسة الخارجية والسياسة الدولية بصفة عامة .

¹ / Charles .Herman .Policy Classification .key to The Comparative Study of Foreign Policy in James Rosenau .USA, 1972.p72.
² / عبد الرحمن بن الحارث، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، الإسكندرية، دار المكتب العربي الحديث، 1999، ص20.

³ / James .Resenau ، Moral Forver : Analysis and Scientific Consciencess in Foreign Policy ; Political Sciences and Public Policy .Chicago. USA ,1968,p 222.

⁴ / James .Resenau ، Comparing Foreign Policy. What. how , New York ,hosted Press ,1974.p6.

⁵ / Corol Mae Barker," The Politics of Decolonization in Tanisia : The Foreign Policy of a New State", Ph.D thesis ,University of Columbia) Ann Arbon Michign : University Microfilms, 1974 , P 11

⁶ / مارسيل ميرل، السياسة الخارجية ، بيروت ، ترجمة : خضر جريس برس، سلسلة أفاق دولية ،ص3.

⁷ / محمد سليم السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مصر،مكتبة النهضة العربية،ط2، 1998،ص11.

المطلب الأول: السياسة الخارجية في منظورات العلاقات الدولية.

يعتبر حقل العلاقات الدولية يشوبه الكثير من التعقيدات على مستوى بنته وفوا عله وطريقة تحركه لما تتسم به السياسة الدولية من فوضوية ANARCHISME ، أي ليس هناك سلطة فوق أخرى وتتشابك العديد من النظريات حول تفسير سلوكيات الدولة التي تتخذها اتجاه قضية معينة أو أزمة ما، فتتخذ كل دولة شكل وأسلوب يناسب قدراتها ومصالحها القومية ومن خلال هذا النشاط الهادف إلى كسب مصلحة أو دفع تهديدات تتبني الوحدات الدولية سياسة خارجية معينة في إطار فعل أو رد فعل .

وتسعى نظريات العلاقات الدولية لشرح الأحداث الدولية فهي تقدم اقتراحات بشأنها فهي لا تستطيع تفسير دوافع الدول ، يقابل ذلك أن نظرية السياسة الخارجية تفسر لماذا تكون الدول المختلفة في فترات تاريخية مختلفة بنوايا وأهداف وأولويات مختلفة لبيئتها الخارجية ، فهي تلقي الضوء على الأسباب الكامنة وراء جهود الدول باختيارها لسلوك معين على حساب آخر ، ولكنها في ذلك لا تستطيع تعليل نتائج هذه الجهود على تفاعلات السياسة الدولية التي يتعين لتفسيرها الرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية ذاتها.

يرى كينث والتز Kenneth Waltz أن هناك اختلاف جوهري بين نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية حيث يقول " أن كل منهما تخبرنا عن بعض الأمور ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأمور ، تخبرنا عن السلوك والمحصلات على الجانبين " ¹. فوالترز لا يعتقد أن هناك التقاء بينهما فوظيفة نظرية العلاقات الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي وتكون مهمتها تامة بتعريفها بيئة هذا النسق ، وبذلك فان نظرية العلاقات الدولية لا تمتلك الشيء الكثير لتقدمه لنظرية للسياسة الخارجية التي تهتم بسلوكيات وقرارات الدول منفردة.

غير أن هذا الطرح الذي قدمه والتز واجه إنتقادات من بعض المنظرين وعلى رأسهم كولين إيلمان Colin Elman واضع أسس النظرية الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية ، وحجتهم في ذلك أن والتز يباليغ في التفريق بين الأساس الفكري للنظريتين ، فرغن أن المتغير التابع لكل منهما يبقى مختلفا قان ذلك لا ينفي حقيقة أن الأفكار والمفاهيم والفرضيات والحجج تشكل منظورا معينا في العلاقات الدولية دون فائدة مرجوة لتفسير خيارات السياسة الخارجية وممارسات الدول². أي أن السياسة الخارجية ليست نشاطا مستقلا عن العلاقات الدولية بل هي تتحرك وتتفاعل في مجال السياسات الخارجية، أو هي مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة من الفواعل المتعددة والمختلفة التي تشكل الإطار الذي يسمى العلاقات الدولية.

و على هذا الأساس نحاول أن نقدم مقاربات السياسة الخارجية على ضوء النظرية في العلاقات الدولية التي تحتل حيزا كبيرا منها الواقعية Realism ، الليبرالية Liberalism والبنائية constructivism حتى تقدم لنا رؤى مفيدة حول سلوكيات الدول الخارجية ومدى إمكانية التنبؤ بسلوكيات الدول وأفعالها في النسق الدولي.

¹/ فريد زكريا ، من الثورة إلى القوة ، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة، شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص24.
² / Volker , Tittberger , Approaches to Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories , tubingen , Germany, working paper _n =⁰30,p2.

1- مقترب الواقعية والسياسة الخارجية:

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (الواقعية التقليدية، جديدة/بنيوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، و نقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكيات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية و الخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية و كذلك الجديدة البنيوية مع Kenneth كنيث والتز Waltz ، في حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، و القول بتأثير المحددات الداخلية للدولة و أهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية.

و على هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ و مرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

1 - الدولة كفاعل أساسي، وحدوي و عقلائي: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية مركز العلاقات ما بين الدول بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم.¹ خاصة و أن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية. مما يفرض على الدولة أن تزيد من محددات قوتها حتى تستطيع حماية نفسها ومصالحها، كما أنها بحاجة إلى قرارات عقلائية حول الأمن، والهدف من ذلك هو سعيها لتعزيز مصالحها.² و هذا ما أشار إليه H.Kissinger حينما قال: "تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"³ يقول والتز " ... فعلى مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع و تعاون " أما الأمر الأهم الذي جاء به والتز في هذا الجانب، انه بين أن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات ... الخ فيما بينها يشكل لنا فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له، وهو البنية النظام الدولي ، وما يثبت هذا التواجد الأنطولوجي هو الاستدلال على طبيعة هذا النظام الفوضوية التي تؤثر في سلوكيات الدول.

أيضا تعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلائية، فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي the model of homo económico ، في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور و تفهم الفواعل كفواعل أنانية (أو بشكل أعم ، موجهة الأهداف (goal-oriented) الأفراد أو المنظمات سلوكياتهم ناتجة عن حسابات عقلائية للتكاليف والفوائد. تتابع الفواعل بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى

^{1/} Donnelly, Jack , Realism and International Relations, U. K: Cambridge University Press,2000, P27

^{2/} Ibid.p28.

^{3/} James N. Rosenau, International politics and foreign policy, New York, The Free Press, 1969,p 261.

النتائج والعقبات التي يواجهونها. فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير و توضيح أهداف الفواعل و رغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء.¹

2 - الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل : تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية و اللأمن، و الدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي². و من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة.لذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية³. و التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى، و يبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self-Preservation ، و هذا ما يصيغه K.Waltz ، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، و هذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة و القوة و الهدوء⁴.

3- العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية :يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية و نفي أية علاقة بينهما، و هذا ما دافع عنه K.Waltz بقوله: " نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي "⁵. لذا ينفون أية أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير و فهم السلوك الخارجي للدول، بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الأطروحات النسقية الدولية، باعتبار أن النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

إذا يبدو أن الواقعيين و خصوصا واقعية والتز البنيوية تفصل و تنفي أي تأثير و أهمية للسياسة الداخلية في تقديم أطر تفسيرية للسلوكيات الخارجية للفواعل.ما دفع البعض لوصفها بـ"النظرية النيوواقعية النسقية الصرفة Purely **systemic neorealist Theory**، و ذلك بسبب نفيها لأي تأثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية. غير أن هذه الأطروحات الصلبة داخل الواقعية، لم تلقى قبولا من كل الواقعيين، وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية في شقها المتعلق بتصورات الواقعية الدفاعية حول مدى صحة و انحصار تفسير السلوكيات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية و بنيتها الفوضوية. و هذا ما أدى بالنتيجة إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.

تصنف الواقعية في دراستها للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية Top-Down " Approches "، أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول. وفي ذلك يقول الأستاذ

^{1/} Volker Rittberger ,Approches to The Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories, In site internet: <http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.htm>

² / السعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 25 .

³ /غراهام ايفانز و جيفري نويهام، " الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع :

http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm

^{4/} James D .Fearon,Op.Cit, p 294.

^{5/} Ibid ,p 160.

فريد زكريا " إن غالبية نظريات السياسة الخارجية تعزو سلوك الدول إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية ، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولاً بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية ، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية " ¹.

ويعتبر كينيث والتز الذي قدم نظريته عن الواقعية إلى الحقل العلمي قد حذر من أن تستغل نظريته بشكل خاطئ لتوظف كمنظورية في السياسة الخارجية ، فإن عدداً آخر من الواقعيين بعده قدموا أعمالاً لشرح السياسات الخارجية للدول مستندة في ذلك إلى فرضيات الواقعية كمنظورية بنيوية ، ومن أبرزهم جيمس فيرون James Fearon الذي يعارض والتز في طرحه ، حيث يشرح أن الكثير من المسائل الدولية التي تسعى النظرية الواقعية البنيوية تفسيرها ، إنما هي في الأصل إما إنتاج لسياسات خارجية أو هي سياسات خارجية ويقول في هذا الإطار: " عندما نقول النظرية x ، فإننا نعني النظرية التي تشرح الوجود ، الأحداث والتنوع ضمن x ، وإذا كان x يمثل سياسة خارجية لدولة ما ، فإن السؤال يتحول ليصبح ما الذي يفسر وجود ، حدوث أو التنوع في السياسة الخارجية " ².

فالواقعية الجديدة كمقترح للسياسة الخارجية تفترض أن الدول إذ تتفاعل في نسق فوضوي ، فهي تنتهج مبدئياً سياسات خارجية بالطريقة ذاتها التي قوامها الاعتماد على الذات – متغير مستقل- و كفواعل موحدة فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء Black Box بطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتيسرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الملائم – متغير وسيط – ولما كان الصراع على القوة ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق ، فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية للوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه وبقائه – متغير تابع- وتنطلق الواقعية الجديدة في تحليلها النسقي من مسلمة مركزية أولى ، وهي أن النسق الدولي يتسم بالفوضوية Anarchisme باعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، و ذلك انطلاقاً من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن و فوضوية النظام الدولي، و من هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها. وهذا ما يدفعها إلى التسليم بان الدول وحدات متشابهة وان لا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية ³. بل أن الواقعية الجديدة تحاج بان الدول التي تتجاوز هذا المنطق النسقي يترتب عليه نتائج وخيمة قد تصل إلى درجة أن تفقد استقلالها أو حتى وجودها المادي ، ويقدم شرح لذلك احد أعمدة الواقعية روبرت جير فيس Rebert Jervis " تدفع الدول ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية

¹ / فريد زكريا ، مرجع سابق ، ص 24.

² / Charles Todd Kent , Politically Rational Foreign Policy Decision Taking , A Dissertation Submitted to The Office of Graduation Studies of Texas A&M university in Partial Fulfilment of The Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy August 2005,p18.

³/ Steven Iamy ,Contemporary Mainstream Approaches : Neo-Realism and Neo-Liberalism. in John Baylis & Steven Smith (eds) the Globalization of World Politics , Oxford ;Oxford University Press, Third edition, 2003,p209.

للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمتها في النسق الدولي ، وهي إذا ما أخفقت في هذه المحاولة فإنها ستتحمّل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية ، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر" ¹.

وقد قدم كنيث والتز **K.waltz** تبريره لهذا النموذج النسقي بين الداخل والخارج أي بعبارة أخرى هناك تمييز بين النسق السياسي الداخلي الذي تمارس فيه السياسة الداخلية ، والنسق السياسي الخارجي أي تنفيذ السياسة الخارجية للفاعّل وذلك على ثلاث مستويات كما يأتي : ² 1 - مبدأ الناظم للنسق، 2، - طبيعة الوحدات 3- طبيعة الأهداف، بالحفاظ على بقائها **Survival** أي على أمنها.

والواقعية تعترف أن الدول قد تنتهج في سياستها الخارجية سلوكيات مختلفة، سعياً منها لتحقيق أهداف متنوعة ، ولكنها تصطدم في هذا الإقرار في مسألتين مترابطتين ، فهي من جهة أولى تعتقد أن البيئة الفوضوية للنسق تدعو جميع الدول إلى الاهتمام أولاً وأساساً بضمان بقائها (أمنها) ، بتوفير أكبر قدر ممكن من الأمن ومن جهة ثانية فإن هذه الفوضوية تفضي إلى أن الدولة صاحبة أكبر قدر من القوة مقارنة بدول أخرى هي الأوفر حظاً لتحقيق أهدافها المتنوعة ، فإن الفوضى كميزة نسقيه تلعب دوراً حاسماً في مقترّب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية ، بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد ملحتين للسياسة الخارجية لكل دولة وهي ، المصلحة في تعظيم الأمن والمصلحة في أكبر قدر ممكن من القوة في آن واحد. ³

بل أن والتز نفسه يعترف بأهمية هذا المستوى لثلاث أسباب :

1- أن معرفة خصائص الوحدة ضروري لشرح لماذا تتصرف دول مختلفة بشكل متمايز رغم أنها متماثلة في موقعها من النسق.

2- أن الوحدات ليست ضعيفة إلى درجة التي تمنعها من التأثير في النسق، بل التأثير بينها متبادل أي له منحى ثنائي من الفاعل نحو البيئة والعكس.

3 - أن التحليل على مستوى الوحدة ضروري ، لأن أولوية البيئة على الفاعل أو العكس تتغير مع الوقت ومع ذلك يعتقد والتز بضرورة أن تتجاهل النظرية النسقية الطبيعة الداخلية للفاعل فرغم أنها قادرة على التأثير في النسق تبقى أضعف من أن تغيره لذا فهو لا يولي أي اهتمام فيما إذا كانت الدول ثورية، تسلطية أو ديمقراطية أو إيديولوجية أو واقعية⁴.

^{1/} Rainer Baumann and others , Power and Power Politics : Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy ; tiibinger arbeitspapiere zur internationelen politik und freindsforshung.turbingen germany. Working Paper n= 30, pp 5-6.

^{2/} Andrew link later, Neorealism in Theory and Practice , in Ken Booth & Steven Smith (eds) ,International Relations Theory Pennsylvania State University Press , Second Edition , 1997.p244.

^{3/} Rainer Baumann and others ,OP ,Cit.p4.

^{4/} Ibid, p4.

و تنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية. فكلاهما يعترف و يقر بدور وتأثير البنية الداخلية و إدراكات صانع القرار على توجهات و أهداف السياسة الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، سنحاول تبيينها فيما يلي :

أ- الواقعية الدفاعية **The Defensive Theory**: أهم روادها Stephen Van Evra Robert Jervis/ Joseph Grieco ، تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحواجز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في سلوكيات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنىات الداخلية على السلوك الخارجية¹. فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن و تزول حواجز النزعة التوسعية. و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، و هي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية²، و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكيات الفواعل. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة و إستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة³. فالشروط البنوية تتطلب من الدول أن تأخذ موقع الدفاع Defense Positional ولكنها أحيانا تخلق قيود أو حواجز تتطلب الانتقال إلى موقع الهجوم Offensive Positional (في حالات التهديد). و تموقع الدول في أحد الموقعين يختلف بالنظر لكونها تتبع أهداف ثورية أو تسعى للحفاظ على الوضع القائم Status Quo⁴.

و عليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية و البشرية، و إدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين، الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، و أكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

إذا يبدو واضحا أن الحديث عن إدراكات صانع القرار، طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية البنوية لوالترز، فتوزيع القوى و التحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين، و يؤكدون ذلك انطلاقا من تشبيهات تاريخية و أخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.

^{1/} Giden Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy ,*World Politics*, Vol 51,1998,p p146-149.

^{2/} ستيفن وولت ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،ترجمة، زقاع عادل و زيدان زباني، نقلا عن موقع :

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

^{3/} Jean- Jack Roche. "Theories des Relation Internationles".5 eme Edition Motchrestien,Paris, 2004,p 62.

^{4/} Rainer Baumann and others .OP ,Cit,p6

و لقد أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح " الواقعية التعاونية" Cooperative Realism المشجع و المؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، و هذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك. و مع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتز و نتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية). فالنظام الدولي - حسب الواقعية الدفاعية Defense Positional - يدفع الدول نحو سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى ، أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة ومقيدة ، وتتوسع فقط لأجل تحقيق الأمن ، وأي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضرورية بل قد تكون لها نتائج مضادة¹.

ب- الواقعية الهجومية The Offensive Theory : أهم روادها John J.Mearsheimer/ Stephen Walt/ Erik Laps، Farid Zakaria ، ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة² ، لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة³، و بالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة. غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتز هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، فكما يؤكد " فريد زكرياء" من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية و التأثيرات الأخرى مخصصة و محددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات⁴. شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي و ما هو خارجي. لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، و إزالة ذلك الفصل الصلب بينهما.

الإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية و التطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي و الرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، و زيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة و اختلاف تركيباتها و بالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدرس و مراقبة علاقاتها ببعضها البعض⁵ ، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية. إذا و نتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، و بالتالي التأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات و التأثير المتبادل على المستوى المجتمعي و لو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية.

¹ / فريد زكريا ، مرجع سابق ، ص 37.

² / نفس المرجع، ص 38.

³ / ستيفن وولت ، مرجع سابق.

⁴ / John Mearsheimer. , Realism. The Real World And Academia, University Of Chicago, USA, 2000 , p 01.

⁵ / ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق، ص 192.

ساهم هذا كله في زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية و بالتالي السياسة الخارجية بعد أن كانت وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة¹.

و يعتقد " ميرشايمير **John- Mearsheimer** " بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى . والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام . لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى بعضها البعض . وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة . وكلما كانت الدولة أقوى، تضاعلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى².

السؤال المطروح بالنسبة لـ " ميرشايمير " هو، هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض من عدد تكرار خطر وكثافة الصراعات العنيفة بين الدول، أو الصراعات غير العنيفة التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب؟.

الجواب المؤكد عند " ميرشايمير " يذهب إلى أن المؤسسات قائمة على مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى . ويرى بأن المؤسسات الدولية تمتلك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول . والقضية الأهم بالنسبة له هي العلاقات الأمنية . لذلك يبحث عن تأثير المؤسسات الدولية على الاستقرار الذي يعرفه بأنه غياب الحروب والأزمات الكبرى . ويعتقد بأن التعاون بين الدول لها محدداتها، لأنها وبشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني، بحيث لا يمكن استبعاد أي مقدار من التعاون³، ويقول " ميرشايمير " : "إن الدول تتفاعل في بيئتين : بيئة السياسة الدولية وبيئة الاقتصاد الدولي، والأولى تسود على الثانية في الحالات التي تتنازع فيها الاثنين . والسبب واضح و صريح و هو أن النظام الدولي فوضوي في الأساس⁴.

إن الواقعية الهجومية ترى بأن الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود . المثال الجيد لهذا النوع من الدول، هي الدولة المهيمنة على نظام محدد، والتي تحافظ على أدنى درجات الخوف من الدول الأخرى في النظام . وعلى العكس من ذلك ترى الواقعية الدفاعية، أن الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية، وإنما تحاول إن تحافظ على مستوى قوتها في مواجهة الدول الأخرى بحيث لا تنحصر شيئاً من قوتها النسبية في مقابل قوة خصومها . بتعبير تحاول الواقعية الهجومية الحصول على الأمن عن طريق بناء قدرات ثابتة أكبر من قدرات أعداءها مجتمعة، بينما تعتمد الواقعية الدفاعية إستراتيجية أخرى صممت لتمنع الدول الأخرى من محاولة توسيع قواتها النسبية⁵.

¹ / نفس المرجع ، ص 193.

² / جون ، ميرشايمير ، صدام الجبابرة : من الأفضل أن تكون وحشاً على أن تكون حملاً ودبياً " ، النسخة العربية من مجلة فورن بوليسي، العدد 146، فيفري 2005، ص 39.

³ / John Mearsheimer, The False Promise of International Institutions , International Security, Vol. 19, winter 1994-1995, PP. 7-9.

⁴ / Stephen G. Brooks: Dueling Realisms: Realism in International Relations, International Organization, Vol. 51, No= 3, Summer 1997, at: <http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/brooks.htm>

⁵ / James Dougherty, Robert Pfaltzgraff: Contending Theories, Op ,Cit, P 90.

كل هذا طرح إشكالية القدرة التفسيرية للمقاربات التي حاولت تفسير السلوك الخارجي بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الدولي، حتى من قبل العديد من الواقعيين و على رأسهم Christensen الذي قال بأن: " الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، و لكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة"¹ و أدى هذا إلى بروز نماذج نظرية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية في فهم و تفسير السلوك الخارجي. و إن النظرية الواقعية في صيغتها الدفاعية/ الهجومية تمتلك مميزات نظرية جيدة في العلاقات الدولية منها:²

أولاً: إنها تمتلك ثلاثة عناصر تؤهلها لتكون نظرية ذات قوة تفسيرية كبيرة.

أ- بسبب وضعها تمتلك تأثيراً واسعاً، لأن التباين في فهم توازن الدفاع/الهجوم يتسبب في الاختلاف حول حدوث الحرب.
ب- تمتلك معدل تفسيري واسع، لأنها تفسر النتائج عبر كثير من ميادين السلوك، وتدير مجموعة من الظواهر . وتختزل أسباب عديدة في سبب واحد ذو تأثيرات متعددة.

ج- سريان واسع على العالم الواقعي . على الرغم من أن الهجوم الواقعي نادر في الوقت الحديث، ولكن الفهم الدفاعي/ الهجومى له انتشار واسع.

ثانياً: النظرية الدفاعية/ الهجومية تمتلك فائدة توصيفية واسعة، لأن توازن الدفاع/الهجوم تحدث بواسطة السياسة القومية العسكرية والخارجية. وفهم توازن الدفاع/ الهجوم أيضاً مرن، وأصبح موضوعاً للتصحيح من خلال الجدل والنقاش.
ثالثاً: النظرية الدفاعية/ الهجومية هي نظرية مرضية تماماً، مع ذلك فهي تركت أسئلة مهمة بغير جواب.

التحدي الأساسي للنظرية الدفاعية/ الهجومية من خارج الأدبيات الواقعية جاءت من الليبرالية المؤسسية الدولية، إذ أن الليبرالية المؤسسية تستند على الاعتقاد الذي يذهب إلى أن الغش والخداع هو العائق الأساسي أمام التعاون، وإن المؤسسات توفر مفتاح الحل لتلك المشكلة. الغرض هو إيجاد وخلق قواعد تكره الدول، وليس تحدي الادعاء الأساسي للواقعية بأن الدول عبارة عن فواعل تبحث عن مصالحها الخاصة.³

يمكن القول إنه بالنسبة للواقعية الهجومية فإن العلاقات الدولية تمثل لعبة" مأزق السجين . " وفي زمن العولمة، التباين في أهداف الدول ومصالحها يعزز الطبيعة التنافسية للنظام الفوضوي ويجعل من الصراع شيئاً ممكناً مثل التعاون . لذا، تعتبر الواقعية الهجومية التحدث عن تخفيض الميزانية العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة بمثابة حماقة واضحة . بل يجب على القادة الاستعداد الدائم لمواجهة الدولة التوسعية التي تحاول تحدي النظام العالمي . وإذا باشرت الدول العظمى بحملات نزع السلاح وتخفيض قوتها النسبية، فإنها وببساطة تدعو الدول التي تبحث عن التوسع إلى حرب مستقبلية.⁴ لكن الواقعية الدفاعية والليبرالية الجديدة تنتفان على أن الدول تبحث عن مصالحها الخاصة وهي تتصرف عقلانيا فيما يتعلق بالوسائل التي تحقق تلك المصالح. ولكن الفرق الأساسي بينهما هو أن " الواقعية الدفاعية تؤكد على " تضخيم

¹ / Giden Rose, op,cit, P 156.

²/ Stephen Van Evera, Offense, Defense, and the Causes of War, International Security, Vol. 22, No= 4, Spring1998, P 41.

³ / John Mearsheimer, The False Promise,Op.Cit.p12.

⁴/ Steven L. Lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Op. Cit, P187.

القوة القصير الأجل " Short-Term Power Maximizer " ، بينما تؤكد الليبرالية الجديدة على البحث عن الفائدة أو "المصلحة البعيدة المدى Long Term Utility".¹

ويشرح " ميرشايمر " أفكاره من خلال أمثلة راهنة، فيضيف في الوقت الحالي أوروبا وشمال شرقي آسيا منطقتان مستقرتان ومسالمتان . ويعزي الكثيرون هذا الهدوء إلى التكامل الإقليمي أو الديمقراطية أو استبدال ثقافات إستراتيجية عسكرية بثقافات مسالمة . ولكن الاستقرار والسلام الراهنين يستندان في واقع الأمر استنادا واسعا إلى توزيعات ناجحة للقوة جعلت احتمالات الحرب مستبعدة إلى حد كبير . بيد أنه إذا كانت هياكل القوة القائمة الآن في أوروبا وشمال شرقي آسيا حميدة، فإنها لن تظل قادرة على البقاء هكذا طويلاً . ومن دون سياسة التهدة الأمريكية، لا شيء يضمن بقاء أوروبا مسالمة . ومن المرجح بالفعل أن ينشأ تنافس أمني محموم بين القوى العظمى لأنه، ومع الانسحاب الأمريكي، سوف تنتقل أوروبا من ثنائية القطبية الحميدة إلى تعددية أقطاب غير متوازنة، وهو أشد أنواع هياكل القوة خطورة . إذ سيكون على المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا بناء قواتها العسكرية الخاصة وضمان أمنها الخاص بنفسها.²

¹/ Jack Donnelly, Realism and International Relations, Op, Cit, P133..

² / جون مرشايمر، مستقبل سياسة التهدة الأمريكية ، مجلة الثقافة العالمية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة 21، العدد 114، أكتوبر 2002، ص 94-97.

مقترح الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية.

تعتبر الليبرالية من بين أهم النظريات التي ظهرت مبكرا في ساحة تاريخ الأفكار السياسية ، وذلك راجع إلى إسهامات الفلاسفة الأخلاق والسياسة والاقتصاد مع بداية العصر الحداثة الأوروبي من أمثال (إمنوايل كانط، أدام سميث ...) ، أما كمنظريه في مجال العلاقات الدولية فهي تعتبر مجموعة من الفرضيات والأفكار والمفاهيم الخاصة بها ، كما لها طبيعتها و فهمها خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية ويرشحها لتكون إحدى أهم المنظورات الكبرى في نظرية العلاقات الدولية¹ ، وبذلك سنحاول أن نستخلص أهم ما جاءت به النظرية الليبرالية في مجال تفسير السياسة الخارجية .

تنطلق الليبرالية من اعتقاد أن السياق **Context** الذي تضع فيه قرارات السياسة الخارجية هو الذي يضبط سلوك الفواعل، لكنها يختلفان اختلافا جوهريا في كيفية إدراك هذا السياق، أي في أي بيئة داخلية أم الخارجية (الدولية) تأخذ الأولوية في التحليل ، فالمقترح الليبرالي يتبنى الرؤية التي تفترض أن العلاقة دولة - مجتمع على أنها ذات التأثير الحاسم على سلوكها الخارجي ، ولأن السياق واسع جدا فإن الدارس يجد نفسه أمام عائلة من النظريات الليبرالية كل منها يفصل متغير داخلي مستقل مختلف ، الإيديولوجية، السياسية والاقتصادية ، الخصائص الوطنية البنات الاجتماعية والسياسية ، المؤسسات السياسية² وهذا ما أدى إلى وجود نظريات ليبرالية تقدم تفسيرات مختلفة لسياسة الخارجية مثل : الليبرالية الجمهورية ، الليبرالية التجارية ، الليبرالية المؤسساتية ، لكنها تشترك كلها في المسلمة المركزية التي تفترض أن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها بشكل أفضل إلا من مداخل كنتاج للشروط والظروف ، فالليبرالية النفعية كمقترح لتفسير السياسة الخارجية تفحص العديد من المتغيرات .

أ- فحص المتغير المستقل ن متغير خاض بها ، خاصة وأنها مقترح بيني تفسيراته بالاعتماد على متغيرات الفواعل Agency Based خلافا لليبرالية المؤسساتية ، والتي تولي اهتماما أكثر للمؤسسات الدولية كمتغير نسقي .

ب- تقدم متغيرا تفسيريا لسياسة الخارجية (المتغير التابع) خاصا بها هو لمنفعة الفردية ، على العكس من الليبرالية المؤسساتية التي تركز على متغيرات المصالح المشتركة للدول ، أو الأفكار المشتركة للدول وفي متغيرات تشترك فيها مع الواقعية والبنوية .

فالليبرالية تفترض أن الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية هي ، الأفراد والمجموعات المختلفة ضمن الدولة ، فالدولة هي عبارة عن مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية ، لذا فإن هذه المصالح هي العامل الأكثر وضوحا لان تشكل السياسة الخارجية للدول أكثر من غيرها من الفواعل ، وليست قوة الدول بالعامل الذي يقود التفاعلات السياسية الدولية ولكن أفضليتها لا تمتد إلى بنية النسق الدولي الفوضوي ، بل إلى بنية النسق السياسي المحلي

^{1/} Andrew Moravisk , Taking Preferences Seriously ; A Lebiral Theory of International Relations Organization ,4-5Autumn ,1997,pp,513-514.

^{2/} Giden , Rose ,Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, world politics , Vol 51,n=1, Oct 1998, p148.

الهرمي وهذا ما يطلق عليه "الشبكة السياسية Political Network" عند الليبرالية النفعية وهو متغير الليبرالية المستقل .

وللبحث عن فهم لماذا تتصرف دولة ما بطريقة معينة تفتح الليبرالية "الصندوق الأسود Black Box"، وتفحص ترتيب الفواعل المجتمعية ضمنها وعلاقاتها بعضها البعض وخيارات وأولويات كل منها مع الافتراض المسبق أنها تتصرف بطريقة عقلانية – النموذج العقلاني- الذي يقتضي رجل "الاقتصاد" ، أي بعد حساب دقيق للتكاليف والنتائج واختيار البدائل الذي يعظم إلى أقصى حد ممكن المكاسب على حساب القيود التي تواجهه ، كما تصل الليبرالية إلى تفسير السياسة الخارجية لدول على أنها تعكس سعيها متواصلا للكسب المادي – سياسته تعظيم المنفعة- متغير تابع .

فالفرضية التي تنطلق منها الليبرالية النفعية لسياسة الخارجية هي علاقة الدول – مجتمع State – Society Relation ضمن جوهر نموذج لتفسير السياسة الخارجية فالعامل الحاسم في التأثير على سلوك الدولة الخارجي إنما يندرج ضمن علاقة الدولة مع بيئتها الداخلية – عكس الواقعية- فالليبرالية تتعامل مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية تفرضا خيارات ، أفضليات وأولويات الدولة التي يمتد مصدرها بصفة حصرية إلى بيئتها الخارجية ، فهذا التحليل الليبرالي-عكس التحليل الواقعي التنازلي - بأحد منحى تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى¹ من المجتمع الداخلي نحو البيئة الدولية في تعامله مع السياسة الخارجية Down- Up Approach. فهذه الرؤية المركزية في النظرية الليبرالية – التحليل التصاعدي – يمكن توضيحها أكثر بفحص طبيعة كل من الدولة والفواعل الداخلية كما تتصورها النظرية الليبرالية.

فالليبراليون، لا ينظرون إلى الدول كوححدات Units فهم يرونها على أنها مؤسسات سياسية Political Institution ، تمثل بعض مصالح الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى وهذا سواء في الأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطية ، والخيارات المرجحة لهذه الفواعل هي التي تشكل الأهداف الأساسية(خيارات الدولة) التي يسعى ممثلو الدولة الرسميون تحقيقها من خلال السياسة الخارجية²، وهكذا تكون المؤسسات السياسية مجرد أدوات تمكن الأفراد من الدخول إلى الحقل السياسي ، وترجمة خياراتهم وأولوياتهم إلى سياسة الدولة الخارجية في نهاية المطاف.

وهذا التصور يقود الليبرالية النفعية إلى المسلمة حول الدولة، أنها ليس فاعلا موحدا وإنما عبارة عن مؤسسة تمثيلية معرضة باستمرار إلى الاستيلاء وللبناء و التوسع وإعادة للبناء من طرف الفواعل المجتمعية لما يخدم مصالحها ومعرفة طبيعة هذه الممارسة ضمن هذه المؤسسة لتحديد وجهة السياسة الخارجية للدولة . فهي تعتبر أن أهم فواعل السياسة الخارجية للدولة هم "الأفراد العقلانيون" Rational Individual ، وجماعات المصالح الخاصة " Interest Private Groups والذين ينتظمون في جماعات لتعزيز وضمان مصالحهم ، هذه "الفواعل المجتمعية Societal Groups" هي التي تحدد أولويات السياسة الداخلية وحتى الخارجية وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب

¹ / Andrew Moravisk, Liberal International Relations Theory, Scientific Assessment, in Colin Elman and Mariam Findus (eds) Progress International Relations , Appraising The Field Cambridge MT Press 2003.p162.

²/ Ibid .p164

العمل الجماعي ، المقايضة وحتى المنافسة لحماية مصالح متميزة في ظل قيود تفرضها قلة الموارد، تضارب القيم وتفاوت القدرة على التأثير¹، وتفترض الليبرالية أن فحص وتحليل العلاقة بين هذه الفواعل ستشكل المدخل المناسب لفهم المصالح الداخلية والتي ترتسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة. وهذا ما تشير إليه المسلمة التالية لليبرالية حول " الفواعل المجتمعية Societal Actors " ، لا يمكن فهم استخدام القوة ، أو تطوير علاقة تعاون من دولة اتجاه دولة أخرى إلا إذا علم مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة لتحقيقها²

وبذلك فإن المتغير الرئيسي المعرف لنظرية الليبرالية النفعية هو التنوع في صور أفضليات الدول وهي الأفضليات التي تدرك بأنها الأهداف المجتمعية الرئيسية التي تمثل قاعدة أي حسابات إستراتيجية تقوم بها الحكومات³ ، وحقيقة اهتمام هذا المقرب بتنوع الفواعل المجتمعية ومصالحهم ، هو انه مقتبس عن تلك النماذج التحليلية في النظرية الليبرالية للدولة Liberal State Theory وخاصة السياسات المقارنة Comparative Politics والتي تفرض أولوية المجتمع عن الدولة في الدراسات السياسية وذلك ما يشير إليه مورافيسك Moravesk " الفواعل الرئيسية هي أعضاء المجتمع الداخلي ، أي الأفراد والجماعات الخاصة ، المجتمع تحليلاً أولى من الدولة"⁴ . وعند محاولة تفسير السياسة الخارجية لدولة ما ، فإن أولوية قصوى تمنحها الليبرالية النفعية لمصالح الفواعل المجتمعية التي تشكل خياراتها وأفضلياتها وأفضليات سياسية دولها الخارجية⁵.

إذا كانت الليبرالية تفترض أن شكل وترتيب أفضليات وألويات الدولة هي التي تشكل سلوكها في النسق الدولي ، فإن هذا الافتراض لا يفضي أن الفواعل المجتمعية تشكل بنية سياسات الدولة خارجياً ببساطة ، وبدلاً من ذلك فإننا نجد الليبرالية تقر أن كل دولة تدرك أولوياتها بناء على القيوم التي تفرضها عليها خيارات الوحدات الأخرى أي أنها لا تنفي القيوم البنوية على السياسة الخارجية ولكنها تفرض فقط التفسير الواقعي للنسق (توزيع القدرات) ، والمفهوم الليبرالي المؤسساتي الجديد عن توزيع المعلومات أو على الأقل تعاملاتها كقيود ثابتة ن وبدلاً من ذلك تطرح مفهوم توزيع الأفضليات Distributions of Preferences كضابط نسقي لسلوك الدول . وعليه فالليبرالية كما يشير مورافيسك خلافاً للواقعية والليبرالية المؤسساتية ، تصوغ علاقة مباشرة بين التغيير الداخلي الاقتصادي، السياسي وسلوك الدولة في السياسة الخارجية⁶.

مما سبق يبدو واضحاً أن الليبرالية تتبنى نموذجاً تحويلياً Transformational Model للنسق الدولي والذي يعني أن ديناميكية التفاعل داخله تدفع به نحو التغيير المستمر عكس النموذج التوليدي Generative Model عند الواقعية ، فالليبرالية تدرك النسق على انه أكبر من ترتيب الفواعل بل هو مجموعة من القواعد (خصائص معنوية) والمصادر

^{1/} Andrew Moravisk , Taking Preferences Seriously ; A Liberal Theory of International Relations Organization, Op ,Cit ,p516.

^{2/} Andrew moravisk , Liberal International Relations Theory, scientific assessment ,Op ,Cit,162.

^{3/} Ewan ,Harrison ,Op.Cit ,p235.

^{4/} Derk,Biemen and Others ,Societal Interest , Policy Network and Foreign Policy Assessment of Outline Utilitarian Liberal Foreign Policy Theory , ,Tubinger,Germany, workinbg paper ,n= 33a ,p8.

^{5/} Ibid,p9.

^{6/} Ewan, Harrison ,Op,Cit,241.

(خصائص مادية) تصنعها الدول في عملية مستمرة للتطور والتغيير ضمن النسق وهذا يعطي الأولوية للفواعل على حساب البنية في تشكيل سياسته الخارجية. فالليبرالية لا تنظر للموقع النسبي للقوة لتفسير السياسة الخارجية للدول ، وإنما تهتم أساسا بالفواعل المجتمعية Societal Actors.

فالليبرالية تفترض أن تيارات السياسة الخارجية لدولة ما اتجاه بيئتها الخارجية إنما تعكس مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية التي تتموقع في موضع يسمح لها بفرض أهدافها على ممثلي الدولة الرسميين على المستوى الدولي ، فمركز هذه الفواعل في بيئة صنع القرار الخارجي يحدد بشكل حاسم نوعية التوجهات الخارجية لهذه الدولة ، ومن هنا تقترح النظرية الليبرالية ضرورة التعريف والاقتراب لهذه الفواعل من أجل الوصول الهدف التفسيري والتنبؤي المنشود ، ولهذا يستخدم الليبراليون مفهوم "الشبكة السياسية Political Network " كإطار تحليلي لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية للدولة معينة¹، فالشبكات السياسية Political Network، تهتم بالعلاقات داخلية – حكومية التي تظهر في مسار العملية السياسية كنتاج لتفاعل الفواعل الممارسين في شكل اتصال، تعاون، تنسيق و من وجهة نظر الليبرالية، فان الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية تتضمن خمس (5) ممارسين رئيسيين:² فواعل النسق السياسي – الإداري Political –Administration System Actors: فالسياسيين يمارسون العمل ضمن بيئة صنع القرار في الرئاسة، البرلمان أو الحكومة، أما الإداريين هم موظفي الإدارة ضمن أجهزة صنع القرار الخارجي. أما الفواعل المجتمعية الخاصة Societal Private Actors: مثل جماعات الضغط الاقتصادي والنموذج التفسيري الذي يقدمه المقرب الليبرالي لسلوك السياسة الخارجية، يتضمن ثلاث خطوات متوالية هي:³

1- التعريف بفواعل النسق السياسي – الإداري ، والفواعل الخاصة المنضوية في الشبكة السياسية.

2- التعريف بالفواعل الأكثر قدرة على الهيمنة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

ويتضمن هذا النموذج الذي تقدمه النظرية الليبرالية مفهومين على قدر كبير من الأهمية هما، التعبئة Mobilization والاستقلالية Autonomy. وينصرف مفهوم التعبئة إلى درجة القوة التي تمتلكها هذه الفواعل، بينما يعني مفهوم الاستقلالية مدى استقلالية فواعل النسق السياسي- الإداري عن تأثير جماعات المصالح الخاصة، فكلما زادت تبعية الفواعل الأولى للأخيرة، عكست السياسة الخارجية على نحو أكبر مصالح الفواعل الخاصة.⁴

^{1/} Derk, Biemen and Others, Op, Cit ,p11.

^{2/} Ibid ,p12.

^{3/} Andrea Ribeiro Hoffman ,A Synthetic Approach to Foreign Policy , Paper Prepared for 43 rd Annual Conversation of The International Studies Assessment , New Orleans March 2002.in <http://www.isanet.org/naorhive/rittberger.html>

^{4/} Volker Rettberger ,Op, Cit, p 21.

المقترح البنائي في تفسير السياسة الخارجية .

تعد النظرية البنائية أحد أبرز المقترحات التي أخذت حيزا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وأصبحت أكثر تأثيرا في حقل العلاقات الدولية، و بالاهتمام الكبير الذي صارت تتميز به من قبل الباحثين والمحللين ، خاصة وأنها استطاعت أن تبحث في مسائل جديدة في العلاقات الدولية التي عجزت النظريات التقليدية (الواقعية والليبرالية)، عن إدراكها بسبب تلاشي الضوابط التقليدية التي أثبتت لها سابقا جدارتها¹ . خصوصا وأن الواقعية والليبرالية فشلنا في عدم قدرتهما على عملية التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ، وهو الأمر الذي فتح المجال للنظرية البنائية للدخول في حقل العلاقات الدولية .

وبالرغم من أن بداية ظهور البنائية في بداية الثمانينيات في مجال العلاقات الدولية مع أعمال "جون روجي John Rugie"، وكذلك تجلت معالم البنائية في كتابات Nicolas Onuf في نهاية عام 1989 في دراسته² Of Our Making World ، إلا أن هذه الظروف ساعدتها على اكتساب أهمية كبيرة، فالمقاربة البنائية حديثة العهد في مجال العلاقات الدولية ، ولم سبق لمنظريها وان اهتموا بمسألة السياسة الخارجية بصفة مباشرة ، إلا أنها تحمل في ثناياها أفكارا مهمة وجديدة لأنها اهتمت بجوانب غير التي عالجتها النظريات العقلانية الكلاسيكية . غير أنه وعلى الرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري إلا أن جذوره التاريخية عميقة وممتدة إلى قول الإيطالي "جيامباتيستا" بأن "العالم الطبيعي من صنع الله، بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان ، وهذا دليل على إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي الرؤية لها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلوم الطبيعية والمستمدة أساسا من الفلسفة الوضعية"³.

لقد كانت النظريات التقليدية تميل إلى التركيز على العوامل المادية في تفسيرها السياسة الخارجية ، فان الجديد الذي جاءت به النظرية البنائية هو اهتمامها بالجوانب غير المادية، كالهويات والأفكار والخطاب السائد⁴، فالبنائية تؤكد على أن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون فيه ، ولذلك فهي تعتقد أن البنات والمعتقدات والمصالح ليست بعوامل ثابتة ، بل قابلة لتغير باستمرار وبنان للفواعل دورا محتملا اكبر في السياسة العالمية ، وفي هذا السياق جاء مقال المرجع لـ ألكسندر وأنت Alexandre Wendt ، "الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول Anarchy is what States Make of It". أي أن الفوضى ليست حقيقة طبيعية وجدت بذاتها ، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي أعطته لها الدول. وبذلك فالبنائية تقدم اقترابها للسياسة الخارجية بشكل يختلف جوهريا عن المقتربيين الواقعي والليبرالي.

فالبنائية كنظرية اجتماعية ، ترفض منطلق النظريات العقلانية من أن البيئة المادية التي تتفاعل ضمنها الفواعل هي المسؤولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية ، وبأنها من يزوده بمصالح ثابتة ومحددة سلفا ، وبذلا من ذلك تؤكد أن

¹ / Stephen .M. walt, International Relations: One World Many Theories, Foreign Policy, Washington, The Carnegie Endowment for International Peace ,Spring, N=110,1998,p41.

² / Ben Goodrich, Constructivism and International Relations Theory , International Relations Field Seminar – Week 03 Paper, February 17, 2004.p17.

³ / عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية -الكبرى في العلاقات الدولية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005، ص445.

⁴ / Hennening Boelkle , and Others ,Norms and Foreign Policy ; Construct Foreign Policy Theory , Tubirng Arbeits Papier zur International Politik Und Freund Forschung ,Germany ,working paper n=34,p3.

البيئة المعيارية هي التي تشكل هويات الفواعل ، أفضلياته ومصالحه ، ولأن هذه القيم أو المعايير تجد مصدرها ضمن بيئتين الدولية والمحلية ، فهي تتوزع على تقليدين رئيسيين هما : البيئة فوق القومية Transnational Constructivisme التي تهتم بتأثير المعايير المشتركة قيميا ضمن المجتمع الدولي أو احد مكوناته على توجهات السياسة الخارجية لدولة ما ، والبنائية المجتمعية Societal Constructivisme التي توجد ضمن المجتمع الداخلي والتي يمكن تلخيصها في مفهوم الهوية الوطنية National Identity ، التي تشمل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها من خلال سياستها الخارجية وتفحص الكيفية التي تشكل بها هذه الهوية مصالح وخيارات هذه الدولة¹. و إذا كان تأثير الهوية لا يظهر عادة بشكل مباشر فانه من الواضح أن الأزمة في الهوية الوطنية لدولة ما تترجم بشكل سريع إلى أزمة في سياستها الخارجية².

و تنطلق النظرية البنائية في دراستها للسياسة الخارجية دراسة اجتماعية ، وتتنظر للنسق السياسي الداخلي والخارجي الذي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي أساسا، ولأجل فهم سلوك الدول لا بد من فهم البيئة الذي يعيشون فيها ، فهي تدرك كلا من الفاعل والبنية Actor / Structure على أنهما بناءات اجتماعية ذاتانية أو منشأة اجتماعيا³، أي أنها بناءات تصورية أكثر منها مادية. و انطلاقا من هذا فهي تناقض التيارات العقلانية(الواقعية والبرالية)، فيما يحص العالم فالمسألة المركزية عند البنائية تفضي أن المتغير التفسيري البنائي يتحول من متغير عقلاني مادي (القوة والمصلحة)، إلى متغير تصوري اجتماعي هي المعايير " Norms"، والتي تعرف بأنها التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم " Appropriate Behaviour"، فالمعايير هي التي تشكل هوية الفاعل وخياراته ، وتعرف بالأهداف الفردية والجماعية التي يسعى لتحقيقها ، وتحمله أو تمنعه على نهج سلوك معين⁴ ، وهي كما لخصها " كراسنر Krasner": "قواعد السلوك المعرفة في شكل حقوق والتزامات"⁵، وبذلك فان البنائية تدحض الفرضية العقلانية للواقعية الجديدة والبرالية حول المصالح الوطنية كمعطى مسبق وثابت ، فالمصلحة الوطنية حسب أهم رواد النظرية البنائية "فاينمور Finnemore" ليست المصلحة الوطنية نتاجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية ، بل أنها تتغير ، تتطور ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير"⁶.

إن تحديد هذه المعايير كأول خطوة في الإستراتيجية التفسيرية للبنائية يجب أن ينطلق من تأصيل دقيق للمفهوم ، وبهذا الصدد يميز أصحاب البنائية المعايير والمفاهيم التصورية استنادا إلى ثلاث خصائص هي⁷:

1- التذاتانية Intersubjectivity ، وهي الخاصية التي تميز المعايير عن الأفكار والقيم التي تعكس قناعات واعتقادات الفردية، وهو المنهج الذي تتبناه المقتربات التحليلية الإدراكية Cognitive ، التي ترى في القناعات الشخصية لصناع

¹ /Kaori Nakajima Lindeman , What Makes a Revisionist State Revisionist ؟ ,The Role of International Norms In State Identity Formation, Paper Prepared for Presentqtion At The 43th Annual Convention of The International Studies Association . (ISA), New Orleans 23-27 march .2000.p9.

²/ Alex Macleod , French Policy Toward Iraq Since The Gulf War ; A Realist Deam ؟, Paper Prepared for The 40th Annual Convention of The International Studies association .Washington .February 16-20.1999,p18.

³ / Srdjan .Vucetic., Why Did Canada Sit Out of The Iraq War?, One Constructivist Analysis , Uploaded to The International Studies (ISA),All Acadimic archive ,Son Diego March ,23-7,2006,p6.

⁴/ Hennening Boelkle , and Others ,Op,Cit,p4

⁵/ Keiko hirata ,Beached Whales ; Examining Japan's Rejection of An International Norm , Social Science Japan Journal ,Vol ,n= 2.2004, p.178.

⁶/ Alex Macleod, OP .Cit, p18.

⁷/ Hennening Boelkle , and Others .Op, Cit, pp5-6.

القرار تأثير حاسم على سلوك السياسة الخارجية ، أي أنها تعطي استقلالية أكبر لصناع القرار في بيئتهم الاجتماعية ، لذا فهي لا تندرج ضمن برنامج البحث البنائي.

2- القيمة المرجعية Value Reference: فالمعايير تنطوي دائما على قيم مرجعية تميزها عن توقعات السلوك غير المتعلقة بقيم.

3- التوجيه المباشر للسلوك Immediate Orientation to Behaviour: وهي خاصية تميز المعايير والأفكار والقيم والمبادئ العامة التي تتسم بأنها عمومية وليست صريحة ، عكس المعايير التي توجه خطابا مباشرا للفاعل للقيام بسلوك ملائم أو منعه من آخر غير ملائم Inappropriate .

كما يشترط للمعايير الاستمرارية ، فكما القانون الدولي لا تصبح كل ممارسة عرفا إلا تلك الممارسات التي تعارف عليها أعضاء المجتمع الدولي ، فكذا الأفكار التي تظهر حيناً وتختفي حيناً آخر لا تعتبر معياراً ، فهي حتى تكون كذلك يجب أن تتكرر وتحضي بتأييد أغلبية الجماعة الاجتماعية كشرط ضروري لضمان ما يسمى قابلية التنبؤ بها Predictability. وتظهر قوة المعايير من خلال ربطها بمتغيرات القوة والمصلحة على التوالي، فعلى عكس الواقعية التي ترى أن " الأفكار من صنع الأقوياء "، أي أن الأقوياء هم الذين يفرضون على الضعفاء معاييرهم ، ترى البنائية أنه ليست المعايير من تخدم المصالح بل المصالح من تخدم المعايير ، فالمعايير تسبق المصالح¹.

ويرى الأستاذ "الكسندر وانت Alexandre Wendt"، أن البيئة المعيارية الدولية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني ، هي التي تشكل هوية ومصالح الدول ، ولكن من خلال سلوكها تعطي معنى أكثر للمعايير ، فكل فاعل يعطي معنى لهذه المعايير ويرد تربيته ، وهو بدوره يخلق معايير جديدة وبالتالي بنية جديدة ومن هنا فان العلاقة بين الفاعل والبيئة علاقة طردية ، فكما يؤثر الفاعل في بيئته تؤثر البنية في الفاعل² وهذا ما يسميه البنائيون بعلاقة التكوين المتبادل Mutual Constitution ، فمدى تأثير هذي المعايير يحدد توجهات السياسة الخارجية.

من بين اهتمامات المقرب البنائي متغير الهوية ، والتي لها تأثير على السياسة الخارجية حيث حاولوا إيجاد علاقة بين المعايير من جهة والهوية من جهة أخرى ، ففي تعريفهم للهوية وجدوا أنفسهم أمام عدة تعريفات معقدة ، فقد طرح الأستاذ **جولتا والدز Julta Weldes**، إطار أبسط لتعريفها وذلك بعد تحليل الهوية على الممثلين الرسميين للدولة³ . ومن الضروري دراسة تطور الهوية داخل المجتمع من زاوية العلاقات الدولية خصوصا تلك التي تؤثر مباشرة على صناع القرار في مجال السياسة الخارجية ، فهذه الهوية تجعل متخذي القرار ينتهجون سياسية خارجية على هذا الأساس ، أين تكون هذه الهوية مقبولة عند أغلبية المجتمع وهو ما يعطي الشرعية للسياسة. رغم أن هناك أقلية معارضة داخل المجتمع لهذه الهوية. إلا أنها لا تملك الإمكانيات لاقتراح هوية جديدة⁴.

إذا كانت الدولة من منظور بنائي هي **فاعل اجتماعي** ، يوجه سياسته الخارجية بناءً على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك ، ويتصرف الرجل الاجتماعي وفق منظومة الملائمة ، فلا شك أن الأهداف التي ينبغي بلوغها لا تخرج

¹/ Michel Barnett , Social Constructivism From Jhone Baylis and Smith ,The Globalization of World Politics , University Press .3Ed Edition, Oxford .Oxford 2003.p255.

²/ Idem .

³/Alex Macleod , Op.Cit.p36.

⁴/ Idem.

عن السياق التصوري الاجتماعي ، فالمتغير التابع للبنائية يزودنا ببعد تفسيري جديد لسلوك السياسة الخارجية ، ينافس كل من مفهومي "سياسة القوة " عند الواقعية الحدية ، والفرضية الليبرالية المتمثلة في "تحصيل المكاسب " ، هذا البديل يفهم جوهر السياسة الخارجية على أنها سياسة الثبات على المعايير أي الثبات على الهوية Identity Consistent Policy¹

وتتصرف النظرية البنائية إلى افتراض قائم على أن الهوية لها بعدين : فالأول بعد داخلي أما الثاني فخارجي ، ففي السياق الداخلي للدولة يشار إليها غالبا "بالهوية الوطنية National Identity" ، التي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب. و تتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها والعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية التي تعتقد أنها تعنيها.² وغالبا ما يستمر صناع القرار في نهج سياسة خارجية منسجمة مع تلك المعايير والتي تتوافق وهوية المجتمع الداخلي، ومن ناحية أخرى يشير مفهوم "هوية الدولة state Identity" ، للبعد الخارجي للهوية الوطنية ، أي مجموعة المعايير المشتركة التي تنقلها الدولة ضمن المجتمع الدولي ، والتي تقتنع بها وتتبنها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيراً عن هويتها الدولية وعاملاً معروفاً بأهدافها الجماعية مثل (الديمقراطية ، حقوق الإنسان...) ، وتجعلها مرجعاً لسياستها الخارجية تأكيداً لهويتها الدولية، التي تعرف في هذه الحالة بـ "السمعة الوطنية National Reputation" ، ومفهوم السمعة كما توظفه البنائية يختلف جوهرياً عن الطريقة التي يفهم بها عند العقلانيين ، فالدول تهتم دائماً بسمعتها كشرية أو حليف موثوق به ، ولكنها تبحث على الحفاظ بل ودعم سمعتها كعضو شرعي في المجتمع الدولي.³

وتفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية ، وهذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة أو التجارب السابقة ، فإذا ما توافقت هذه المعايير وهويتها الوطنية سوف تصبح المعايير مصالح الدولية وأهداف السياسة الخارجية.⁴ ويرى "الكسندر وانت Alexandre Wendt" ، أن كل دولة تبحث عن أربعة أنواع من المصالح الوطنية:

1- البقاء المادي.

2- الاستقلالية، بمعنى القدرة على ممارسة السلطة.

3- التصرف في الموارد الاقتصادية .

4- التقدير الجماعي حول "من نحن".

فهذه المبادئ الأربعة التي طرحها "وانت" ، تشكل أهداف أي دولة ، إلا أنها لا تكون بنفس المقدار من الأهمية من دولة إلى أخرى. حيث يؤكد "وانت" على أن الهويات هي أساس المصالح ، حيث " أن المصالح تتأثر بالهويات لان الفاعل لا يستطيع أن يعرف ما يريد حتى يعرف من هو"⁵ ، وبالتالي فالسياسة الخارجية للدول لا تتحدد مصالحها حتى تحدد دورها في النسق الدولي. وبالتالي يمكن اختزال العلاقات الدولية في البحث عن المصلحة والهوية ، فحسب البنائية

^{1/} Volker Rittberger ,Op, Cit, p25.

^{2/} Alex Macleod , Op ,Cit,p38.

^{3/} Hennening Boelkle , and Others ,Op,Cit,P10.

^{4/} Frédéric Charillon ,Politique Etrangère Nouveaux Regarde France, Presses des Sciences Politique,2000, p72.

^{5/} Hennening Boelkle , and Others ,Op ,Cit, p4.

نحن نبتعد عن المصالح المادية ، فالمصالح ظاهرة وليست مبدأ مجرد فهي تستطيع التطور والتغير فهي نتائج عملية سياسية يقول الأستاذ ، **بيل سويني Bill Mc Sweeny** " أن هناك تفاعل بين المصلحة والهوية فلا منهما يلعب دورا في تشكيل الآخر ومن هنا فالمصالح تتغير وليست ثابتة كما يتوقعه العقلانيون " ، ففي حين يرى الواقعيون الجدد أن المصلحة القومية لا تتغير حتى بتغير النظام الدولي¹. فالسياسة الخارجية للدولة تبقى كما هي عليه تهدف لتحقيق نفس المصالح لا تتغير وإنما تتكيف، ترى البنائية عكس ذلك فالمصلحة تتحكم فيها الهوية التي قد تكون مجتمعية (داخلية) أو دولية (خارجية) ، فتغير هوية النظام الدولي تقود آليا تغير المصالح.²

ولعل أهم ما يميز النظرية البنائية كمقرب للسياسة الخارجية ، هي أنها تربط بين متغيري المصلحة والهوية من خلال ما يعرف بتقنية تحليل الخطاب " Discourses Analysis "، التي تتضمن مجموعة من الوظائف التحليلية المترابطة³:

- أ- يجب تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية محل الدراسة . لان الدولة تتفاعل مع عديد الدول وتشارك في أكثر من مؤسسة دولية ، وبالتالي قد تكون لها عدة هويات.
- ب- اختيار الشواهد التي توضح محتوى هوية الدولة في سياق معين ، وهذا المحتوى غالبا ما يظهر في خطابات النخب ، النقاشات بين الحكومة والمعارضة ، ممثلي الدولة في الداخل والخارج و معطيات الرأي العام.
- ج- اهتمام خاص بأنواع الخطابات السياسية التي تتضمن محتوى هوية الدولة، ويعتمد ذلك أساسا على الاختيار الصائب والتفسير الدقيق لهذه الخطابات، والتي تتراوح بين الخطابات الرسمية، المؤتمرات الصحفية و مواقف السياسية الخارجية.
- د- الاهتمام بكيفية إدراك صانع القرار لدولهم ضمن البيئة الدولية، فخطاباتهم تحد من تعقيد السياسة العالمية، فهي تبرز الأعداء والمنافسين والأصدقاء، وتحدد طبيعة العلاقة مع مختلف الفواعل.

¹ / Frédéric charillon, Op,Cit.p74.

²/ Wrich, Krotz, National Role Conceptions and Foreign Policies France and Germany Compared, Minda de Gunbing for European Studies. Harvard.

³ / Thomas Ranchoff ,Germany European Policy; A Constructivist Perspective" in <http://www.ciaonet.org/wps/bat01/>

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية هي سياسة هادفة ، تسعى لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف لدولة معينة، و تختلف من بلد إلى آخر حسب متطلباتها الخاصة ،وتعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية من جانب أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة، لابد أن يترتب عنه بالضرورة تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية . والمعطيات الموجودة على الساحة الدولية وبذلك من الصعوبة بما كان تحقيق جميع أهداف السياسة الخارجية وتعدو الصعوبة إلى عاملين رئيسيين هما:

- 1/ تعدد الأهداف، اختلافها وتنوعها وذلك راجع إلى طبيعة الدولة نفسها وطبيعة البيئة المحيطة بها وكذلك قوة الدولة.
 - 2/ إن أهداف السياسة الخارجية بالنسبة للدول ليست متساوية في أهميتها، بل هي متدرجة من حيث الأولوية والأهمية.
- ولقد قدم أرنولد وولفرز Arnold Wolfres ثلاث نقاط أساسية تستهدفها السياسة الخارجية بحسبه ، والتي لا تخرج عن ثلاث مجموعات أساسية وهي:¹

* **الأهداف الأولوية Priority Goals** : والتي تتعلق بالمجال الأمني وذلك من خلال الحفاظ على أمن الدولة القومي (النظرية الواقعية) وهذا ما يسميه أرنولد وولفرز Arnold Wolfres (بأهداف معرفة الذات) Self Cognitions goals . وهذا ما ذهب إليه الأستاذ السيد محمد سليم لما يسميه حماية الذات Self Protection وذلك بصياغة استغلال الوحدة الدولية وسلطتها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية ، بالنسبة للدولة تعني حماية الذات حماية أرواح السكان وقيمهم ونظمهم السياسة والاجتماعية والاساسية ومحاولة خلق إطار إقليمي أو عالمي يتميز بأقل من التهديد الخارجي للوحدة الدولية² ، والواقع أن قضية الأمن تثير إشكالا أساسيا يطلق عليه "معضلة الأمن " Security Dilemma لان كل دولة تبحث عن أمنها من خلال إضعاف المنافسين لها أو البحث عن القوة الذاتية Self Power فكل وحدة سياسية تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى فهي بذلك تشكل ثنائية بين البحث عن الأمن وتعزيز القوة تعزيزا مطردا من اجل فرض إرادتها على الدول الأخرى ، أو عدم الخضوع لإرادة التفوق التي تمارسها دول أقوى منها.³ وهذا يعبر عنه الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية . وفي كتابه المهم حول السياسات الدولية، يؤكد كينيث والتز Kenneth Waltz أن الأمن هو الهدف الأسمى والنهائي في ظل الفوضى⁴.

هذا ويرى الواقعيون من جانب آخر، بان المبادئ المعنوية أو الأخلاقية يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك السياسي، والمسألة في النهاية هي إلى أي مدى يستطيع القائد السياسي أن يحقق أهداف سياسته الخارجية الرئيسية دون تعريض الدولة التي يمثلها إلى الخطر⁵. و بما أن الدول هم فواعل عقلايون فإنهم يسعون باستمرار لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف وذلك مع سعيهم لتحقيق أهدافهم.⁶ وعلى النقيض من ذلك فان المقترح البنائي يحدد أهداف السياسة الخارجية بأنها ذات طبيعة غير مادية كما هي عند العقلايون (القوة والمصلحة) والتي تتمثل في نشر القيم والمعايير

¹ / C .David and George Lopez Eds , Smart Sanctions: Targeting Economic State Craft , New York,USA, 2002.p22.

² / محمد سليم السيد، مرجع سابق، ص 44-45.

³ / عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، مزع للنشر ط1، 1992.ص115.

⁴ / حسن براري، أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجية والسياسة ، كراسات إستراتيجية، السنة 14 ، العدد 143 ، سبتمبر 2004.ص8.

⁵ / دورتي جيمس. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص61.

⁶ / يامورا تاكايوكي. مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية (accessed April 14, 2005) على الموقع:

<http://www.geocities.com/adelzegagh/secpt.html> ,

باعتبار الدولة كفاعل اجتماعي، وفي هذا الشأن يقول **فاينمور Finnemore** "ليست المصلحة الوطنية نتاجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية، بل أنها تتغير، تتطور ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير".¹ ومن منظور بنائي يرى "الكسنر وانت Alexandre Wendt"، أن كل دولة تبحث عن أربعة أنواع من المصالح الوطنية كأهداف لسياسة الدول الخارجية وهي: 1- البقاء المادي. 2- الاستقلالية (القدرة على ممارسة السلطة).

3- التصرف في الموارد الاقتصادية. 4- التقدير الجماعي حول "من نحن".

* **الأهداف الاقتصادية Economic goals**: أي أنها أهداف مرتبطة بالجوانب الاقتصادية ويسميتها ولفرز (أهداف تأكيد الذات) self assertions goals أي أن الحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصادية من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية وقد يتخذ ذلك عدة أشكال، كالاستيلاء المباشر على الثروة الاقتصادية للدول الأخرى (التوسع الإمبريالي) أو أشكال التبادل التجاري. كما تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية².

* **الأهداف الإيديولوجية Ideological goals**: تسعى الدولة على تحقيق مجموعة ثلاثة من أهداف سياستها الخارجية هي أهداف إيديولوجية Ideological وتأتي من خلال العمل المستمر لمسيرة الدولة في العالم الخارجي، وهو ما يسميتها ولفرز wolfres (أهداف امتداد الذات) self extensions goals. من خلال نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بها والقيم (النظرية البنوية) بالدولة خارج حدودها، والعمل على تدعيم أسس السلام والأمن الإقليمي والدولي. فكل دولة تعمل على ترويج لرؤاها وتحاول نشر أفكارها وقيمها وثقافتها (هدف إيديولوجي) وكل دولة تعتبر المضامين والأفكار والقيم التي توزعها سياستها الخارجية " كنموذج " Model يتعين على الدول الأخرى أن تتبناه الأمر الذي يؤدي إلى نشوء معارضة بين الأفكار لمختلف وحدات النظام الدولي.³

ومما سبق نستنتج أن مقاصد وأهداف السياسة الخارجية تتراوح ما بين حماية السيادة الإقليمية للدولة، ودعم أمنها القومي، وما بين تنمية مقدرات الدولة من القوة، كما تعبر الدول العامل الاقتصادي أهمية بارزة بهدف زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة، وقد يتمثل الهدف من وراء السياسة الخارجية عامل التوسع وزيادة النفوذ وصولاً إلى هدف الدفاع عن إيديولوجيتها أو العمل على نشرها خارج حدودها الإقليمية بوسائل مختلفة (الإعلامية على سبيل المثال)، كما هو في شان القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الهدف الثقافي الذي يساند الأهداف الأخرى.⁴

¹/ Alex Macleod ,OP .Cit,p25.

² / هائل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، ب ن، الأردن، 2010، ص15.

³ / نفس المرجع ص116.

⁴ / إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1971، ص130.

المطلب الثالث: أدوات ووسائل السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية هي سياسة هادفة ، تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لدولة ما وتتطلب هذه الأهداف رزمة من الأدوات والوسائل لتحقيقها ، إضافة إلى تعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة ، فهي بذلك تنصرف إلى تلك الموارد المادية وغير المادية كالموارد الاقتصادية والديموغرافية والمهارات البشرية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية ، فما هي أدوات ووسائل السياسة الخارجية؟

فقد قسم تشارلز هيرمان Charles Herman أدوات السياسة الخارجية إلى ثماني أدوات¹ :

1 - الأدوات الدبلوماسية **Diplomatic instruments**: الدبلوماسية في تعريفها البسيط هي الفن والعلم في إدارة التواصل مع المجاميع والدول ، وترمز إلى فن الحوار والمخاطبة في التوصل إلى أكبر قدر من المكاسب الإستراتيجية مع الفريق الخصم. فهي تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب ، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد و. تأخذ الدبلوماسية شكل "دبلوماسية القمة" Summit Diplomacy ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة. لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية. والنمط أو الشكل الآخر للدبلوماسية هو "دبلوماسية الأزمات" Crisis Diplomacy ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة. وأما النمط الثالث والأخير للدبلوماسية المعاصرة فهو "دبلوماسية المحالفات" Alliance Diplomacy وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية. وأخيرا دبلوماسية المسار الثاني Track Second Diplomacy، هي محادثات غير رسمية معنية بالسياسات تركز على إيجاد الحلول للمشاكل حيث يكون للمشاركين بها القدرة على التواصل مع دوائر صانعي القرار². كما أصبح الاختراق الثقافي (الدبلوماسية الثقافية)، المبرمج جزء من أهداف السياسة الخارجية للدول التي تتبناه ، لدعم أهدافها السياسية والاقتصادية ، ويقع على عاتق مؤسسات الدبلوماسية الثقافية مسؤولية تنفيذ وتنسيقه على أرض الواقع، وهذا ما ساعد على استخدام العنصر الثقافي في السياسة الدولية كمادة للصراع في إطار مفاهيم صدام الحضارات والعولمة وفق المنظور الغربي ، التي يروج لها العديد من المفكرين والإستراتيجيين العالميين وتبنتها العديد من الدول في سياستها الخارجية لتحل محل الصراع الأيدلوجي الذي كان يحكم السياسة الدولية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي³.

وتعتبر الدبلوماسية الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية، وتحقق الدولة من خلالها الأهداف السياسية والوطنية وقت السلم وتدير عن طريقها الأزمات لتجنب الحرب أو التصعيد المتدرج المسيطر عليه بالقدر الذي يحقق الغاية، وتعمل

¹ / Charles Herman, Instruments of Foreign Policy , Chicago, USA ,1972, p p ,159-161.

² / داليا داسا كاي، التحدث مع العدو، دبلوماسية المسار الثاني في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، مؤسسة راند للأبحاث والدراسات، قطاع بحوث الأمن الوطني، كاليفورنيا ، أمريكا. 2007، ص58.

³ / محمد فاضل نعمة، الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية "، الحوار المتمدن ، العدد 2466، 2008/11/15 على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153363>

الأداة الدبلوماسية باستخدام أساليب عدة ، منها المفاوضات والمباحثات ، وقد تقبل الوساطة من مركز القوة . وتستند كذلك إلى القوة العسكرية لتصفي على أعمالها المصادقية في إطار الشرعية الدولية لتحقيق أهداف وغايات وطنية، أو لردع مصادر تهديد الأمن الوطني. ويهيئ العمل الدبلوماسي الماهر تجميع القوى الإقليمية والدولية باستغلال العلاقات الخارجية الجيدة لتأييد القضية الوطنية ما يساعد على تهيئة المجتمع الدولي لتقبل حلول مناسبة لصالح الأمن الوطني.¹

2 - **الأدوات الاقتصادية Economic Instruments**: تشمل الأدوات الاقتصادية تلك الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى ، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء المساعدات الاقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجارية ، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية وأدوات تحديد سعر صرف العملة.

يضاف إلى ذلك الموارد الطبيعية Natural Resources: مثل الأراضي الزراعية، الغابات وما تحتويه الأرض من معادن(الحديد، الفوسفات، الذهب...) ومصادر للطاقة (النفط والغاز) التي تشكل عامل قوة في تحريك السياسة الخارجية اتجاه المجتمع الدولي ، ولعل ابرز مثال على ذلك حضر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنة 1973 ، وعرض الرئيس المصري أنور السادات بتحويل بعض مياه النيل إلى صالح إسرائيل سنة 1980.

3 - **الأدوات العسكرية Military Instruments** : تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية فامتلاك الدولة لقدرات عسكرية عالية تكفي لتحقيق الهدف بردع الآخرين عن تهديد الأمن الوطني للدولة من دون استخدام تلك الأداة ، لذلك فلن الأداة العسكرية تعد الأداة الثانية – بعد الدبلوماسية- في وسائل حماية الأمن الوطني خارجيا ، وهي عنصر دعم مساند للقوة السياسية والاقتصادية² . وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى ، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها ، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة ، المساعدة العسكرية والغزو المسلح و عمليات توزيع القوات المسلحة سواء بالنقل البحري ، الجوي أو البري والتهديد بالأدوات العسكرية كأسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي وتطوير الأسلحة وتغيير حجم المقدرات العسكرية ، المشورة العسكرية ، عقد التحالفات العسكرية . وتحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها".

4- **الأدوات الإستخباراتية Intelligence Instruments** : ويقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع، تفسير وتحليل المعطيات والمعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى ، وتشمل الأدوات الاستخباراتية مجموعة الموارد والأدوات الاستطلاع أو التجسس وأدوات الرمز وفك الرمز والمهارات الخاصة بالأفراد بكيفية جمع وتحليل المعلومات. كما تعتبر أجهزة الاستخبارات داخل الدولة ، أحد أهم أدوات السياسة

¹ /صالح لافي المعاينة، الأمن الوطني الأردني الأبعاد والتحديات ، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد1، المجلد 1، صيف 2007، ص44.
² / نفس المرجع ، ص44 .

2- أما إستراتيجية الكذبة الكبرى **Strategy of Big Lie** فهي تعني تحريف أو تشويه المادة الإعلامية من أجل التلاعب بالرأي العام الموجه نحوه الدعاية.¹

وقد وجد هيرمان **Hermann** في دراسته أن دولنا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أكثر استعمالاً للأدوات العسكرية في السياسة الخارجية ففي القرن الواحد والعشرين شنت إسرائيل حربين في سنتي 2006 على حزب الله و2008 على قطاع غزة كتجسيد لفكرة القوة العسكرية الوسيلة المناسبة للحفاظ على المصلحة الوطنية وهذا هو تعبير الاتجاه الواقعي الهجومي ، بينما وجد أن الصين وكوبا أكثر الدول توظيفاً للأدوات الدعائية . وقد طور هيرمان مقياس التركيز **Concentration Index** وهو مقياس يحدد درجة توظيف الوحدات الدولية لأداة واحدة أو لأدوات متعددة في سياستها الخارجية.²

9- الإعلام كأداة جديدة في السياسة الخارجية: برز في السنوات الأخيرة الإعلام الجديد الذي أصبح يشكل احد أبرز أدوات السياسة الخارجية في الدول ذات التطور التكنولوجي والإعلامي، فالإعلام سلاح فعال من أسلحة التأثير الحديثة، بالإضافة إلى انه وسيلة من وسائل الاقتحام في حالات كانت إلى وقت قريب محرمة أو محاطة بحذر علم الدبلوماسي ، وقد طرأ على العلاقات العامة الدولية من تغيرات جعل من الضروري لنجاح الدبلوماسي وفعاليتته في عمله وجدواه أن يحيط بالإعلام.³، فالإعلام الدولي هو إحدى الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، والإحاطة بأبعاده هو قيمته ومدى قوته أو ضعفه يعكس الحالة التي المستوى الذي وصلت إليه الدول من تقدم أو تأخر حضاري. واستيعاب العمل الإعلامي على الصعيد الدولي لا يتحقق إلا عن طريق الدراسة المتأنية للأوضاع الدولية والممارسة الإعلامية التي تربط بين توجهات الدول ومسااعيها في السياسية الخارجية والقدرة على التأثير في الرأي العالمي عن طريق وسائل متعددة يكون بينها الإعلام الدولي الأكثر تأثيراً، وإن الإعلام الدولي يقوم بدور كبير في تشكيل الرأي العام الأميركي والعالمي بشأن مجري أحداث 11 سبتمبر 2001 مثلما ساعد في رسم صورة العدو وساحة المعركة ما يسمى **الإعلام الحربي**.

و بذلك تعتبر وسائل الإعلام من أبرز أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة وأكثرها تأثيراً حتى من الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. ومنذ نشأة هذه الوسائل ومع القفزات التطورية الهائلة التي شهدتها وسائل الاتصال الجماهيري و أمكانية وصول وتأثر العالم بأي معلومة أو خبر أو حدث يمكن أن تحصل في العالم بسرعة قياسيه، لذا أولت معظم الدول وخصوصاً الكبرى منها – والتي لها مشروعات- أو اهتمامات خارج حدودها، أولت الاهتمام الأكبر بالدعاية التي أصبحت الآن من الأدوات الحيوية في الدبلوماسية لتسخيرها على المستوى الدولي للترويج لسياستها، والدعوة لمذاهبها الفكرية. وعلى سبيل المثال، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قناة الحرة، نتيجة الحاجة الملحة لاحتلال العراق 2003، من اجل تبرير ما تقوم به في العراق والمنطقة عموماً، حيث يعتبر الإعلام متمثلاً في قناة الحرة من بين الأدوات الرئيسية التي استخدمتها لسياستها الخارجية في العراق وقد جاءت (الحرة)، كجزء من إستراتيجية أمريكية لتأثير في الرأي العام العربي بشكل خاص والإسلامي عموماً ، وهي تستخدم كأداة من أدوات الدبلوماسية العامة بهدف التأثير في الشعوب ، فعادة ما تسعى الدول من وراء اللجوء إلى البحث الإذاعي الدولي إلى التأثير في قناعات ومعتقدات الشعوب (بعد ثقافي

¹ / الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية" دراسة منشورة على الموقع : <http://ocw.kfupm.edu.sa>

² / محمد سليم السيد، مرجع سابق، ص 95.

³ /صلاح الدين صبري، " الإعلام الخارجي ودور الدبلوماسية" الرياض ، مجلة الدبلوماسي ، العدد الأول. 1981، ص 71.

وإيديولوجي). وفي هذا الاتجاه قالت "جين كير كباتريك" سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة في عقد الثمانينات " الإعلام هو بكل بساطة العنصر الأهم في سياسة أمريكا الخارجية"¹.

و أصبح الإعلام (الدبلوماسية الجديدة) شديد التأثير ، مما أدى إلى تراجع الدبلوماسية التقليدية وقد أدى التداخل بين الدبلوماسية الإعلامية والدبلوماسية التقليدية إلى تعزيز الأولى على حساب الثانية ، وأصبح ما كان يصنف على أنه "سري للغاية Top secret" أو "سري" لم يعد كذلك لفترة طويلة على الأقل ، وأصبح الإعلام يضطلع بكشف عن سياسات الدول، كما الحق هذا الأسلوب الضرر بمصالح الدول وبالديبلوماسية الرسمية للكثير من الدول². وبتوسع وتطور وسائل الاتصال والقنوات الفضائية وقنوات الكيبل الإخبارية، أصبح الاستثمار الاستراتيجي في عملية حشد التفوق التكنولوجي ووسائل الاتصال والإعلام بغرض تحقيق أهداف سياسية وعسكرية تسلك منهجية دعم الإستراتيجيات السياسية والإعلامية الحكومية، فرفعت الإستراتيجية الإعلامية للولايات المتحدة الأمريكية شعار "إستراتيجية الخيار الحكومي" فسخرت الإعلام لإغراضها الدعائية، ويجري حشد موارد الاتصال لتضليل الرأي العام واستثمار تأيده لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية، ودعم الحملات العسكرية، وتتنحصر ملكية وسائل الإعلام في الوقت الحاضر لدى عدد قليل من الشركات الضخمة ومنها: شركة أخبار روبرت مردوخ - شبكة فوكس نيوز FOX. شركة ديزني - شبكة أي بي سي - ABC، شبكة سي إن إن - CNN.

ومما سبق يعد الإعلام من الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، يمارسها الجميع من رئيس الدولة إلى الوزارات التقنية في الدولة كل في اختصاصه. ووسائل الإعلام الجماهيرية الموجهة للخارج تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة من خلال المؤسسات الإعلامية المختصة بالإعلام الخارجي، كما تقوم البعثات الدبلوماسية المعتمدة، بوظيفة إعلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إصدارها للنشرات الإعلامية، أو ما تتناقله وكالات الأنباء العالمية من تصريحات، أو ما تنشره الإذاعات المسموعة والمرئية والصحف والمجلات واسعة الانتشار، التي أصبحت في متناول الجميع بسبب التطور العلمي والتقني الهائل الذي حدث خلال التسعينات من القرن الماضي. ويتمتع الإعلام بأهمية خاصة كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى، تتناسب وحجم مصالح هذه الدول على الصعيد الدولي، وتعاضم دورها وتأثيرها في السياسة على الساحة الدولية، فهي تعمل من خلال وسائل الإعلام المتطورة التي تملكها، وتوجهها إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها في الخارج، مما يفسر أن العلاقة بين الاتصال الخارجي والسياسة الخارجية علاقة ارتباط وثيقة ومتكاملة بحيث أن كلا منهما يتدخل في الآخر ليشكل بعض أبعاده إن لم يكن أغلبها.

¹ / نفس المرجع، ص74.

² / Sadig Haydar, Cross Cultural Communication and Double Consciousness ;African Student Experience of USA Media and Culture, Ohio; Ohio University ,1992,p1.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

تتأثر صناعة وممارسة السياسة الخارجية للدول بمحددات داخلية وخارجية متعددة. ويمكن مناقشة هذه المحددات عند ثلاث مستويات لتحليل السياسة الخارجية للدول، "السياسة الخارجية للدول تتشكل وفقاً لظروفهم الوطنية ولقيم وفهم صانعي السياسة (العوامل الداخلية)، وللمحيط الدولي والإقليمي الذي يوجدون فيه (العوامل الخارجية). وكذا النظام الدولي، والذي يشمل هيكل النظام وما إذا كان فوضوياً أو تراتبياً، وطبيعة توزيع القوة بين فواعله وما إذا كان -وفقاً لهذا التوزيع- ثنائياً أو أحادياً أو متعدد الأقطاب؛ والمستوى الوطني الذي يشمل صانع القرار وطبيعة النظام السياسي على المستوى الرسمي، وجماعات المصالح والإعلام والرأي العام على المستوى الاجتماعي؛ وهناك مستوى ثالث يتضمن الهياكل المؤسسية الثنائية أو الجماعية التي تشارك أو تتفاعل الدول في إطارها كالمنظمات الدولية و التحالفات أو الاتفاقيات الجماعية و الثنائية.¹

فمن أشهر النماذج في تصنيف العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية هو تقسيمها إلى: عوامل داخلية، وهي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية للدولة (عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية والتي قد تقود الدولة لاتخاذ قرار خارجي معين، وكذلك عوامل تتعلق بمستوى التحديث في الدولة وبخصائص وتصورات القائد السياسي صانع السياسة الخارجية). وعوامل خارجية، وهي العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للدولة (تتعلق في معظمها بطبيعة العلاقات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي).

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية.

هناك افتراض يقول أن خليطاً من العوامل المختلفة تصنع سياسة الدولة الخارجية نتج عن ذلك أن أي تغيير في أحد هذه العوامل قد يؤدي إلى تغيير في مجرى السياسة الخارجية، ولهذا لا يمكن أن يزعم أن السياسة الخارجية تصنع في معزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وبالرغم من إقرار افتراض تأثير العوامل البيئية والقيادية في السياسة الخارجية إلا أننا نجد أن هناك اختلافاً بين الباحثين حول مدى تأثير هذه العوامل في السياسة الخارجية، فالبعض يرجح أحد العوامل البيئية كالوضع الجغرافي على بقية العوامل الأخرى، ويعتبر ذلك العامل هو المقرر الفعلي إن لم يكن هو العامل الوحيد الذي يقرر السياسة الخارجية، بينما يرى البعض أن العامل الأيديولوجي أو العامل القيادي هو الذي يقرر فعلاً اختيارات في السياسة الخارجية في أي فترة من الفترات.

فالمستوى الوطني (الخصائص الداخلية): يعتبر مستوى الوطني أو مستوى الوحدة من أكثر مستويات التحليل أهمية في العلاقات الدولية. فالدولة وفقاً لنظريات الواقعية هي الوحدة الرئيسية للتحليل في النظام الدولي لأنها ببساطة كانت ولا زالت الفاعل الأول والأخير في جميع أنواع التفاعلات الدولية.² وهذا يعني تلقائياً أن الفواعل غير الدول أو فوق القومية أقل أهمية وقد لا تدخل في التحليل أحياناً. ويشمل التحليل عند هذا المستوى العوامل أو بمعنى أكثر خصائص الدولة الداخلية ومن أهمها طبيعة نظام الحكم ونوع الحكومة، والقدرات أو الإمكانيات المؤسسية، ودرجة الاستقرار الداخلي

^{1/} Timothy Dunne, "Realism", In Baylis and Steve (ed.), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford: Oxford University Press, 1999, pp, 117- 122

^{2/} Hans Mourtzen, Kenneth Waltz; A Critical Rationalist Between International Politics and Foreign Policy, In Iver B, Neumann and Ole Wæver (eds.), The Future of International Relations, Masters in The Making, London: Routledge, 1997, pp, 66-67

ومدى التقدم الصناعي والاقتصادي. كما يبحث هذا المستوى من التحليل في دور المؤسسات والقوى المختلفة في المجتمع لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك الدولة الخارجية. و التركيز هنا ليس فقط على جماعات المصالح أو البيروقراطية السياسية ولكنه قد يمتد أحيانا ليشمل عوامل أخرى مثل توزيع السلطات والعلاقة بين الدولة والمجتمع وقوة الدولة نفسها.¹ وهنا تبرز الحاجة إلى تطوير نظريات تتناول بشكل متزامن التفاعلات بين العوامل الداخلية والعوامل الدولية. ولهذا لا بد لصانع القرار أن يوفق بين الأولويات الوطنية الداخلية وبين الظروف الخارجية الدولية. واستخدام هذا المنهج مهم لتحديد الأثر الحقيقي لهيكل السياسة الداخلية على سلوك الدولة الخارجي.

1- الموقع الجغرافي (جغرافية الدولة): لقد اعتبرت جغرافية الدولة بأبعادها (الموقع ، المساحة، التضاريس، المناخ) أحد العوامل المهمة في تقرير سياسة الدولة الخارجية أي مدى تعرضها للتجاذب بين القوى الرئيسية في النظام الدولي أو الإقليمي. فنباليون يقول " إن السياسة الخارجية للدولة تكمن في جغرافيتها"²، وتعتبر الجغرافية السياسية أو ما يسمى بالجيوبولتكس (Geopolitics) موضوع دراسة مدى تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية، ويفضل البعض في هذا الخصوص التمييز بين الجيوبولتكس (السياسة الجغرافية) والجغرافيا السياسية (Political Geography) ويذكر هؤلاء أن العلم الذي يهتم بالعلاقة بين أحوال الأرض ومؤسسات الإنسان السياسية وسياسة الدول يسمى بالجغرافيا السياسية أما الجيوبولتكس (السياسة الجغرافية) هي الدراسة التي تهتم بتطبيق الجغرافيا السياسية على مشكلة فن الدولة.³ غير أنه وإن دلت بعض الأحداث والسياسات الدولية على صحة ما سبق مناقشته، إلا أن الموقع الجغرافي ليس هو العامل الأساسي الذي يقرر سياسة الدولة الخارجية أو هو العامل الرئيسي الذي بسببه توجد سياسة خارجية كما يرى البعض، حيث أن هناك كثيراً من الأمثلة التي يمكن أن توضح أن الموقع الجغرافي لدولة ما لم يقرر سياستها الخارجية، وبالعكس، بالرغم من ثبات الموقع الجغرافي فإن السياسة الخارجية تتغير باستمرار⁴ ، وعلى الرغم من أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة لسياسة الدولة الخارجية إلا أنه لم يعد المقرر الوحيد لسياسة الدولة، فلا بد أن يكون هناك عوامل أخرى تؤثر وقد تقرر تلك السياسة، وتحدد سلوكها اتجاه بيئتها الخارجية وفق متطلبات مصالحها الإستراتيجية.

ويعتبر تحليل أهمية الموقع الجغرافي من خلال عرض الخصائص الجغرافية عاملاً مهماً باعتبار أن العامل الجيوبولتيكي لا يمكن أن يقف بمعزل عن التأثير في إطار الحركة السياسية للقوى الدولية ومن ثم التأثير في طبيعة ونوعية القرار السياسي، فلا يمكن لأية دولة أن تدخل في أي قضية لحسمها إلا بمعرفة وتدخل العامل الجيوبولتيكي في تحديد استعمال قوتها، كما أن العوامل الجيوبولتيكية نفسها تعد عاملاً لا من عوامل الصراع كالنزاع على مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية، و وفقاً لذلك فإن منطقة الشرق الأوسط تشكل أحد أهم محاور الإستراتيجية الدولية لما تتميز به من مواقع جيوبولتيكية وجيو إستراتيجية يجعل من يسيطر عليها اللاعب الحاسم في مسارات التوازن لصالحه إذا ما تم تطويعها وفق اعتبارات الصراع حول السيادة العالمية.

¹ / Peter A. Gourevitch, Squaring The Circle; The Domestic Sources of International Cooperation, International Organization, Vol. 50, No 2, Spring 1996, p 350.

² / محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 78.

³/ Richard Hartshorne, Recent Development in Political Geography , American Political Science Review , October & December, 1953, Vol 29, No 5 ,6 & pp,943-966.

⁴/ Nicolas J .Spykman, Geography and Foreign Policy , American Political Science Review, Vo121, N=32, P 30.

2- المحدد الاقتصادي: الوضع الاقتصادي للدولة أحد العوامل التي يفترض أن تؤثر تأثيراً مباشراً وقوياً في قرارات الدولة تجاه الدول الأخرى ويمكن القول أن تأثير العامل الاقتصادي في السياسة الدولية زاد فاعليته بازدياد تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية للشعوب فقد أصبحت الحكومات مسؤولة عن عمليات الإنتاج الوطني وعدالة التوزيع وتحقيق العدالة الكاملة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وحيث أن العالم أصبح مترابطاً اقتصادياً، فإن تغيير السياسة الاقتصادية للدولة (أ) كثيراً ما يحدث رد فعل قوى في البلد (ب).

إن العامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية لأي بلد من البلدان فمن ناحية يمكن اعتبار القدرة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية حتى تستطيع الدولة عن طريق الوسائل الاقتصادية أن تقنع أو تكافئ أو تعاقب الدول الأخرى، ومن ناحية أخرى فإن القوة الاقتصادية أساسية للقوة العسكرية والتي تعتبر إحدى عناصر السياسة المستقلة.

إن معرفة وتحديد المعايير الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار تيسر إمكانية تصنيف الدول إلى دول غنية أو فقيرة، ومع هذا فإن مثل هذا التصنيف لا يعنى إتباع نمط معين في السياسة الخارجية، وبالرغم من هذا فإن هناك افتراضاً يقول أن تغير الحالة الاقتصادية العامة للدولة وازدياد قدرتها الاقتصادية يؤدي إلى تغير سير السياسة الخارجية. كما أن حجم الموارد يؤثر في نوعية القضايا التي تهتم بها الدولة في السياسة الخارجية، فالدول الصغيرة تميل دوماً إلى القضايا ذات الطابع الاقتصادي (ندرة الموارد)، والدول المتخلفة الصغرى تهتم بقضايا النظام الاقتصادي العالمي والحوار بين الشمال والجنوب وقضايا الإعانات الفنية المالية. كما أن الدول الصغيرة بحاجة إلى موارد اقتصادية، وبحاجة إلى الحفاظ على وتيرة التنمية فيها. وفيما يخص ذلك أجرى **مريس إيست** دراسة وجد من خلالها أن نسبة 18% من سلوك الدول الصغرى الخارجي يتعلق بالقضايا الاقتصادية. كما أن عامل المقدرات القومية يؤثر على مدى قدرة الدولة على توزيع سياستها الخارجية بين الوحدات السياسية. لذلك يعتبر عامل الحجم عاملاً رئيساً في تحديد هذه العملية، وهو بذلك يفوق عامل مستوى التحديث. ويؤكد "**ريد O. Read**" أن حجم الموارد هو المحدد الرئيس للسياسة الخارجية للدولة، وهو بذلك يرى عكس "**موريس إيست**"، فالدول محدودة الموارد "القزمية" **Micro states** تعتمد على حجم بيروقراطية سياستها الخارجية.¹

فالمحدد الاقتصادي لا يكفي وحده لتقرير أو تغيير السياسة الخارجية للدولة، وهذا لا يعنى أن العامل الاقتصادي عديم الفائدة بالنسبة لسياسة الدولة الخارجية، بل على النقيض من ذلك، حيث أن العامل الاقتصادي يعتبر أداة هامة من الأدوات التي يمكن استغلالها في تنفيذ السياسة الخارجية وكثيراً ما يكون العامل الاقتصادي عاملاً مساعداً في تقرير نوعية القرارات المختارة في تلك السياسة.

3 - الرأي العام Public opinion: تهتم الدراسات التقليدية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بصفة عامة بالسكان كماً ونوعاً ومدى أهميتهم بالنسبة لقدرة الدولة السياسية، أما الاهتمام فقد أصبح يتركز على ظاهرة الرأي العام ومدى تأثير هذا الرأي العام في السياسة الخارجية، وقد اختلفت تعريفات الرأي العام، فالبعض يذكر أن الرأي العام

¹ / زبغنيو بريجنسكي، الفوضى، الاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي والعشرين، بيروت، منشورات الأهلية، 1998 ص 57.

يتكون من آراء مجموعة الأفراد المكونين لتجمع معين¹، بينما يرى البعض الآخر أن الرأي العام " يشير إلى اتجاهات أفراد الشعب إزاء مشكلة في حالة انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة"²، بينما نجد أن التعريف الأول ينطبق على الرأي العام في الدول التي بنتا تنظيمات مصلحيه إلا أن التعريف الثاني ينطبق على الرأي العام في أي دولة من الدول بغض النظر عن نوعية النظام السياسي أو أي شئ آخر.

وقد ظهرت محاولات عده لدراسة الرأي العام وعلاقته بأحداث وقرارات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ومن بين هذه المحاولات نظرية طرحها الأستاذ "جبرائيل الموند **G. Almond**" والتي سماها نظرية المزاج، ومفاد هذه النظرية " أن الاهتمام بالسياسة الخارجية والرغبة في تتبع تطوراتها منخفض بصفة عامة وقابل للتقلب الملحوظ في وقت الأزمات³، إن تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية لا يعنى أن الرأي العام أي اتجاهات مجموعة من الأفراد، وفي وقت من الأوقات يصنع قرارات السياسة الخارجية، حيث أن الجماهير في الحقيقة لا تصنع تلك السياسة حتى في النظام الديمقراطي⁴، وهذا لا يعنى إنكار أو تجاهل الدور الذي قد تلعبه الجماهير في الضغط على صانعي القرارات الخارجية بهدف تغيير أو إلغاء تلك القرارات أو بعضها. كما يعتبر الرأي العام حسب **فلويد أولبورت**، في مؤلفه " نحو علم الرأي العام **Toward a Science of Public Opinion** "، على انه "تعبير حجم كبير من الأفراد عن آراء هم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لمسألة أو شخص، واقتراح ذي أهمية واسعة"⁵. وعليه فالرأي العام يحتل مكانة هامة وأساسية داخل المجال السياسي وينظر إليه في سياق صناعة القرار السياسي كعامل مهم في اتخاذ القرارات.⁶ غير أن دور الرأي العام محدود، ولكنه موجود دائماً و لو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، و هو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية و يختلف تأثيره من قضية إلى أخرى⁷. و يمكن فهم تأثيراً للرأي العام على عملية صنع السياسة الخارجية من خلال المنظرين التاليين:

المنظور الواقعي: يتصور "غابريال الموند" و "ليبمان" إلى أن الرأي العام ليس مؤثراً في عملية صنع السياسة الخارجية، ويتأسس تبرير الأثر السلبي للرأي العام على كونه لا يملك معرفة للمعلومات والحقائق الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية. وحسب المنظور الواقعي فان تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية يأخذ بعدين أساسيين:

- قدرة واستطاعة تأثير القائد السياسي (صانع السياسة الخارجية) على الرأي العام.

- بعض الحالات التي يتصرف فيها صانع القرار بعكس ما يراه الرأي العام.

المنظور الليبرالي: يذهب أنصارها إلى أن الرأي العام يؤثر على السياسة الخارجية من خلال التأثير في أجندة السياسة الخارجية، ومن خلال التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية (تحديد الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة Parameter Setting)، ومن خلال التأثير في خيارات السياسة الخارجية (نوعية الخيارات السياسية Policy Setting).

^{1/} David Truman, The Governmental Process, New York, Alfred Knopf, Inc, 1951 P, 220.

^{2/} بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة، المكتبة الانجلو - المصرية، 1963، ط 1، ص 419.

^{3/} Gabriel Almond, The American People and Foreign Policy, New York, Praeger, USA, 1960, P53.

^{4/} Sheldon Appleton, United States Foreign Policy, Boston, Little Brown and Company, USA, 1968, P 275.

^{5/} قحطان احمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، بيروت، دار مجدلاري للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص364.

^{6/} منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1997، ص257.

^{7/} ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 203.

1- دور القيادة أو صانعي القرارات: هناك من المدارس والباحثين الذين يجادلون بعدم فائدة أو أهمية دراسة القيادة أو صانعي القرارات. ومن بين تلك المدارس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وترى هذه المدرسة أن اختلاف الحكام من فترة لأخرى لا يؤثر على الإطلاق في السياسة الخارجية لتلك الدولة.¹ وبذلك فإن السمات التي تميز قائداً عن آخر ليست هي المقر الرئيسي لنوعية السياسة الخارجية التي تختارها الدولة، بل ترى هذه المدرسة أن البيئة الدولية تفرض قيوداً على سياسة الدولة فالمصلحة الوطنية التي تعبر عن القوة السياسية للدولة في المجال الدولي تحدد تلك القيود. وبهذا فإن كل صانعي القرارات يجب أن يتصرفوا بطريقة متشابهة، وذلك بالرغم من الاختلافات الشخصية أو الأيديولوجية.² ويشير جون جاك روسو رائد الليبرالية الديمقراطية إلى أن " الممارسة الخارجية للسلطة لا ترجع إلى الشعب، لأن مناهج الدولة ليست في متناوله؛ وإنما في يد الرؤساء الأكثر استنارة وإماما بخصوص هذه القضايا".

و ساد الاعتقاد حسب المنظور الواقعي، بان الساسة يتسمون بالعقلانية، و ذلك لأنهم يفكرون من منطلق المصالح التي تم تعريفها من خلال مفهوم القوة، و قبول تلك الفرضية يعني أن البحث في مجال دوافع الفرد أو المجموعة يعتبر مضیعة للوقت. تعرضت فرضية العقلانية للعديد من الانتقادات و بدأت العديد من الدراسات خلال فترة السبعينيات تتجاوز الدولة و تتناول بالدراسة الجوانب المرتبطة بنفسية الفرد و المجموعات كعوامل مؤثرة في سلوكيات السياسة الخارجية.³ وتتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب "شابيرو" و "ماكفون" السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها " مجموعة الدوافع الذاتية و الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية⁴، و تشمل هذه السمات و الخصائص معتقداتهم قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي، و كذلك إدراكهم⁵.

و قد أكد "ريتشارد سنايدر"، و غيره من الباحثين، على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية - خارجية أو داخلية - فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين⁶ ، لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص و بالتالي فهم و استيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم - الخارجي أو الداخلي- و ليس من خلال المراقب الموضوعي أو الحيادي⁷. إن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية فالسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد وهو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية و خصائص شخصيته و بتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية.⁸ و يعد رئيس الدولة الممثل الأسمى للدولة في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يجسد ها بغض النظر عن اللقب الذي يحمله ، ورئيس الدولة هو الذي يعبر عن إرادة الدولة لأنه يعتبر رمزاً.⁹

¹/Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, Principles and Problems of International Politics, New York, Alfred A Knopf, USA, 1958 pp. 161- 162.

² / على محمد شمش، العلوم السياسية، بنغازي، دار توزيع مكتبة الأنوار العلمية، ط5، 1996، ص 360.
³ / محمد يوسف السويد، الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية، المملكة العربية السعودية، مجلة الدبلوماسية (العلاقات العامة)، العدد 12، 1989، ص 87.

⁴ / محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 137.

⁵ / ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 202.

⁶ / جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية ت، محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 8.

⁷ / ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 177.

⁸ / فاروق عمر العمر، صناعة القرار و الرأي العام، القاهرة، دار النشر و التوزيع، 1999، ص 154.

⁹ / يمون حداد، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، ط1، 2000، ص 412.

5- جماعات المصالح Interest Groups: يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، و قد تكون هذه الجماعات في شكل "جماعات مصالح غير منظمة" مثل كالأقليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي المشتركة، و قد تأخذ هذه الجماعات شكل "جماعات المصالح المؤسسية" على سبيل المثال "العسكريين"، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع و الحكومة في إطار مهني موحد، و مصلحة موحدة. كما قد تأخذ هذه الجماعات الشكل الثالث و هو "جماعات المصالح المنظمة"، وهي جماعات منظمة خصيصا للدفاع عن أعضائها، و تتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي و نظم للاتصال الداخلي و الخارجي. و أهم أشكالها نقابات العمال، و رجال الأعمال، و نقابات المهندسين، و الأطباء و المحامون.¹

تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب و كطبيعة تكوينها و مصالحها، على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طرق دخول الانتخابات من خلال مرشحها، إلا أن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية و التنفيذية.

غير أنه غالبا ما يتسم تأثير جماعات المصالح بأنه تأثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من تقمص مناصب عليا داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة إقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها، و هذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الأمنية و العسكرية²، كذلك يضعف تأثيرها عندما في حالة تصطدم فيها مصالح العديد من الجماعات فينتهي الأمر بحدوث شلل نهائي لتأثيرها على القرارات الخارجية.

6- الدور كمحدد للسياسة الخارجية The Role Theory: يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، و هو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية³. كذلك يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات و الالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، و الوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية⁴. ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية.

و تهتمّ هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياسية"، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي، وتوجّهها صور متشكلة في ذهنيّة النخب وصنّاع القرار. كما أنّ تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحدّدات الموجّهة لهذه النخب، وعلى رأسها، العوامل التالية: (هويّة هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها، وخصائصها القوميّة من الأيديولوجية والتاريخ والقدرات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسولوجي)، لأنّ الدور هو الأساس: "موقف واتجاه سياسيّ، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة

¹ / جنسن لويد ، مرجع سابق ، ص 154.

² / جنسن لويد ، مرجع سابق ، ص 157.

³ / منير بدوي، الدور الاقليمي لمصر، إشكالية المصالح أولا ، الدور الاقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ، د. نادية مصطفى الفاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2003. ص 33.

⁴ / نفس المرجع، ص 34.

المحدّات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة".¹

لذلك تختلف أدوار الدول في المسرح السياسي العالمي، وتتمايز عن بعضها البعض تبعاً لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر "منظار الدور" The Role Perspective، الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول وأدوارها، وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدّد لهذا السلوك. كما أنّ "أداء الدور" The Role Performance، يتشكّل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفّره إمكانياتها والمحدّات التي هي بحوزتها. كما يعتبر تشكيل "جوهر الدور" The Role Essence العامل المحدّد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، وتعبّر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانيات. وقد درس المفكر السياسي "جورج ميد" George Mead مفهوم الدور، وأكد ارتباطه بالطابع السلوكي والوظيفي الذي يقوم به الأفراد لحلّ مشكلات مجتمعاتهم. كما درس المفكر السياسي "جوزيف مورينو" Joseph Moreno "مصطلح" لعب الدور " Role Playing، وقام بإضافة العوامل النفسية والاجتماعية والإنسانية في دراسة الأدوار السياسية للدول.² ذلك تكوّن لذلك تكوّن "نظرية الدور" منظومة من المناظرات المتفاعلة، التي تعبّر في الأخير عن السياسة الخارجية للدول في الساحة السياسية الدولية.

وتناط مهمة تشكيل الدور في مواقف وسلوكيات سياسية إلى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول، حيث تساعد جملة المحدّات المتوقّرة لدى هذه النخب في بناء الدور، بناء على الصور المتشكّلة في أذهان النخب المقرّرة لمواقف الدولة، لتشكيل أدوار سياسية ترى هذه النخب أنّ دولتهم جديرة للقيام بها من جهة، ويرى الآخرون فيها "أدواراً ومواقف وطنية"، تعتبر النتيجة المنتظرة منها، وأنّ المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقّة عن جدارة، ونتيجة عن مدى نجاح النخب في إدراك موقع دولتهم في المسرح السياسي العالمي.

لذلك يرى المفكر السياسي "بروس بيدل" Bruce Biddle، أنّ الدور يعبّر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكيات، الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدّد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.³ كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معيّنة، بحسب قدرتها على "إدراك الدور" Cognitive Role وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه. ونتيجة للقيام بهذه الأدوار، يمكن رصد ثلاثة أشكال رئيسية من الأدوار:⁴

أ- تغيير الدور Role Change . ب- تطوّر الدور Role Evolution . ج- الدور النزاعي The Role Conflict

¹ / Steven J.Campbell, Role Theory , Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making, USA, Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999 , pp.01-25.

² / J,Campbell., Op, Cit, p 06.

³/ Ibid , p 8.

⁴/ Stephan G. Walker, Role Theory and Foreign Policy Analysis,Duke: University, Duke Press Policy Studies, 1987 ,p.3

إضافة إلى ما استطاعت الدراسات الأكاديمية تمييزه من أشكال أخرى للأدوار السياسية للدول، ومنها: "الدور المفرط" *The Role Overload*، حيث لا يقدم المقررون فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، فيغلب على مواقف هذه الدولة الطابع الراديكالي والغلو المفرط، بما لا يتيح فرصة للتفاهم العقلاني والتعاون المتبادل. "غموض الدور" *The Role Ambignity*، عندما لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته، حتى يصعب على الدول والمحليين والمراقبين السياسيين، تصنيفه كدور نزاعي معادي، أو دور طبيعي غير نزاعي. *تشوش الدور* "Role Confusion"، بأن يتحوّل غموض الدور إلى حالة متقدمة، تبعث على الارتباك والتشويش، وتزيد من احتمال الوقوع في الخطأ، سواء من هذه الدولة أو تجاهها.

ونتيجة لاستخدام هذه النظرية أصبح بالإمكان "توقع أدوار الدول" *The Roles Expectation*، بناء على تحليل المعطيات والبيانات حول المحدّات المتوقّرة لديها، والتي تسمى "مصادر الدور" *Role Sources*. وتشبه مهمة المحللين السياسيين في دراسة الدور، النشاط الذي تقوم به النخب السياسية في الدول، فيما يمكن تسميته بـ "توصيف الدور" *The Role Perception*¹، مع اختلاف موقع كل واحد منهما. كما أنّ سعي النخب إلى "تصوّر أدوارها الوطنية" *The National Role Perception*، يدلّ على سعيها لبلوغ المكانة التي تستحقّها الدولة، عبر تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والقومية.

يتضح من مما سبق أن الخلاف حول مفهوم الدور مازال قائماً، لكنه في واقع الأمر خلاف نظري يمكن التعايش معه، إلا أن الأساس حول هذه النقطة أن الدور ليس حملة علاقات عامة أو إشعاع في الفضاء، وإنما قدرة على التأثير بما يخلق مناخ إقليمي عام يدعم مصالح الدولة صاحبة الدور في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار والمكانة، أو تقليصه إلى أقصى حد من التهديدات الموجهة لهذه المصالح. وفي ظل المتغيرات المحلية، الإقليمية و الدولية الحادة التي شملت كل المجالات وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة فإننا أمام عالم جديد تحكم علاقاته أسس وقواعد جديدة تحتاج إلى تصويب الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة، ولأزال بعضها سائداً، بما يساهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع هذه المعطيات الجديدة. و منه فإن الدور *The Role* الذي تقوم به الدولة في الساحة الدولية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، فإن ذلك الدور يحدد مكانة الدولة في منظومة العلاقات الدولية وما مدي تمركز الدولة في لعب دور يمكن أن يؤثر على الوحدات الدولية الأخرى وسلوكياتها الخارجية خاصة إذا كانت الدولة تمتلك من المقومات المتنوعة من القدرات الاقتصادية والعسكرية، ولعل ابرز مثال على ذلك ما تلعبه إسرائيل في الشرق الأوسط وشرق المتوسط من دور بارز ومؤثر بفضل امتلاكها قوة الردع النووي (السلح النووي)، هذا ما اكسبها كقوة إقليمية في المنطقة وإمكانية تهديدها للأمن القومي العربي والإسلامي. بالإضافة إلى خلق تحالفات مع القوى الصاعدة (سياسة شد الأطراف).

¹ / G, Walker, Op, Cit, p 09.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية.

1- النظام الدولي : يعد النظام الدولي من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية لأية دولة في المجتمع الدولي، إن مفهوم النظام والمنظومة والمنظم والنسق والتي تعني جميعها (System) وبين مفهوم النظام بمعنى (Order) حيث أن مصطلح (System) يعني في أدب العلاقات الدولية (مجموعة من الأجزاء المتفاعلة وعرفة جوزيف فرانكل بأنه " : مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام. " ¹ ومحمد طة بدوي يطلق عليه اسم (النسق) ويعرفه بأنه " : مجموعة من عدد من الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى " , جميع هذه التعريفات تحتوي على شقين هما : -
1 وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الأنواع 2 -وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات . وهذا يعني انه لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية بل أصبح هناك لاعبين آخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العابرة للقوميات واتحادات العمال وصندوق النقد , والتفاعل بين الوحدات هو عبارة عن فعل ورد فعل , فأى فعل من جانب الدولة (أ) ينتج عنه رد فعل من جانب الدولة (ب) , وقد تأخذ هذه التفاعلات شكلين أما سلبي وإما ايجابي وهي على أنواع مختلفة إما سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو دعائية وإعلام وكذلك حركة الأفراد والجماعات وهذا ينقلنا إلى تبدل تسمية النظام الدولي إلى النظام العالمي حيث لم تعد الدولة هي وحدة التحليل بل أصبح العالم كله مجالا لذلك .

وهناك تعريفات كثيرة لمفهوم النظام ومن أبرزها:

- أما (ستانلي هوفمان) فقد عرفه بأنه " عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية ي السياسة الدولية".²
 - أما (هولستي) فانه يعرف النظام الدولي على انه " : تجمع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقا لعمليات منتظمة".³
 - أما (أنتوني دولمان) فأنة يعرف النظام الدولي بأنه " النموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة ".⁴
 - ويرى البعض أن النظام الدولي هو " :عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام التي هي في الغالب تخص العلاقات بين الدول".⁵
- يبدو من خلال هذه التعريفات التي قدمها كبار الباحثين والعلماء الذين درسوا النظام العالمي أن النظام الدولي يتمحور حول عملية هامه بين مجموعات محددة وهذه العملية هي التفاعل الذي يشكل ما يسمى بشبكة العلاقات بين هذه المجموعات الوحدات التي قامت بعملية التفاعل ولعل شبكة العلاقات الناتجة عن هذا التفاعل هي التي تخلق الترابط والاعتماد بين هذه الوحدات وترفع منسوب التداخل فيما بينها لتصل إلى مرحلة عدم الاستغناء عن بعضها البعض كما حصل في الوقت الحاضر الذي وصلت فيه العلاقات بين الدول إلى الاعتماد المتبادل لدرجة أصبح من العسير الحديث

¹ /هايل عبد المولى طشوش، مقدمة في العلاقات الدولية ، الأردن، ب ن، 2010،ص35.

² / Keneth ,Waltez, Theory of International Politics ,Reading ,Mass Addis –wesley ,Publishing company,1979,p162.

³ / J .holsti , International Politics, a Frame Work for Analysis Prentive-Hall,Inc,1967,p9.

⁴ / سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، دت، ص- ص 42-43.

⁵ / Lyon Peter, New States and International Order , in James Allen, the Base of International Order , Oxford University Press ,London ,UK,1973,p25.

عن شؤون داخلية وشؤون خارجية مفصولة عن بعضها البعض فالداخل يؤثر في الخارج بشكل يصعب فيه فصل الأشياء عن بعضها البعض.

و يتسم النظام الدولي بمجموعة من الأشكال وهي: ¹

1. نظام توازن القوى.

2. نظام ثنائي القطبية المهلهلة(المرن) .

3. نظام القطبية الثنائية الصلب(المحكم).

4. النظام العالمي.

5. النظام الهرمي(Hierarchical) .

هذا ويستمد النظام الدولي شكله من بنيته وتكوينه وطبيعة التفاعل بين مكونات البنية ذاتها , ويتم التفريق بين الأنواع المختلفة من هذه النظم باختلاف عدد اللاعبين الرئيسيين في هذا النظام بالإضافة إلى نمط التفاعلات السائدة بين أجزاء البنية.

3- المسافة الدولية:

وهي التشابه والتفاوت بين خصائص الوحدة الدولية وبين مختلف الوحدات , وتشمل المسافة الجغرافية، الثقافية، الاقتصادية والعسكرية.. ، وتسمى عملية تفسير السياسة الخارجية اعتمادا على المسافة الدولية بنظرية المحيط Field theory وهي تمل الموقع الجغرافي والمقدرات والخصائص القومية. بالنسبة لتأثير الموقع الجغرافي يأخذ كل تحليلين مختلفين:

الرأي الأول : التجاور الجغرافي يخلق عداوات حتمية بين الدول حسب قول " شومان فردريك" فكل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها.

الرأي الثاني: يرى بأن التقارب الجغرافي ينشي أنماطا تعاونية من المعاملات ويزيد فرص تسوية الصراعات(دول البينيلوكس في التعامل الاقتصادي، الناقتا) , إضافة إلى أن تطور تكنولوجيا الاتصال والأسلحة قلل من تأثير وزن المسافة الجغرافية في تحليل السياسة الخارجية.

وفيما يخص تأثير المقدرات النسبية على عملية صنع السياسة الخارجية نجد ثلاث نظريات رئيسية:

1- مدرسة السلام من خلال التكافؤ " كوينسي رايت" والتي ترى أن التكافؤ في توزيع المقدرات العسكرية و الاقتصادية بين دولتين يحقق الاستقرار النسبي في علاقاتهما ببعضهما.

2- نظرية تفوق القوة Power Prepondence " لأورجانسكي" والتي ترى بأن عدم التكافؤ في توزيع المقدرات بين الدول يحقق الاستقرار في العلاقات بينهما.

3- نظرية " سوليفان" تتضمن تصورا ثالثا تؤكد من خلاله أن عدم التكافؤ الشديد في المقدرات بين دولتين يؤدي إلى إقلال الصراع أو احتمالات الصراع بينهما ، أي أن العلاقة بين توزيع المقدرات والصراع تأخذ شكل منحنى وليس

¹ / هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص39.

شكلا خطيا كما ورد في النظريات السابقة، لكن مسألة المقدرات النووية غيرت كثيرا من طبيعة العلاقة في الموضوع (المقدرة على الضربة الثانية أو الضربة الانتحارية).¹

4- التفاعلات الدولية: تتأثر السياسة الخارجية للدول أيضا بالتفاعلات الدولية والتي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي؛ هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني وهي تضطر الدولة إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز (دراسة **جماعة ستانفورد: سلوك (فعل) - حافز - إدراك - رد فعل**). سلوك الدول يؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية من خلال عاملي الحافز والإدراك أي الفعل ورد الفعل، ويمكن كسر الحلقة المفرغة بين الدولتين المتصارعتين من خلال تنازل أحد الطرفين، ويرى "إيتزايوني"، أن إستراتيجية التنازل نجحت في تهدئة الصراع بين و.م.أ والاتحاد السوفيتي خلال حكم "جون كيندي" 1963، حينما ألقى خطابا حول إستراتيجية السلام (وقف التجارب النووية في الجو):

5- الموقف الدولي: يعتبر الموقف الدولي حافزا مباشرا ناشئا من البيئة الخارجية في فترة زمنية محددة، ومن أهم أشكال المواقف الدولية التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية هي تلك المواقف التي تتميز بتوافر عنصر المفاجأة والتهديد ومحدودية الوقت، فالحافز لم يكن متوقعا لدى صانع السياسة الخارجية وهو يشكل تهديدا كبيرا لأهدافه السياسية، كما أنه لا يتيح إلا وقتا محدودا للتعامل معه، وهذا ما يسمى **بموقف الأزمة (Crisis Situation)**، أما تأثير موقف الأزمة على السياسة الخارجية للدولة من عدة جوانب منها:²

1- أن الأزمة الدولية تزيد من سلطة صانع السياسة الخارجية، كما أنها تؤدي إلى تضائل حجم مجموعة اتخاذ القرار كما أنها تعمق من الطابع العدائي للسياسة الخارجية؛ مثل السياسة المصرية تجاه السياسة الإسرائيلية ثم أن الأزمة الدولية تؤدي إلى بروز ظاهرة **تفكير الجماعة (Group Think)**، أي تماسك المناقشات الجماعية داخل وحدة صنع القرار بما يخلق عامل الإجماع بدل تحليل البدائل تجاه أزمة ما. كما أن للأزمة تأثير إيجابي على عملية صنع السياسة الخارجية يتمثل في وضوح وبلورة الأهداف الرئيسية واتخاذها معان إجرائية، وكونها تؤدي إلى تطوير هياكل جديدة لاتخاذ القرار.

¹ / غراي س كولن، جديد الدراسات الإستراتيجية، كيف تساعد النظرية التطبيقية؟، مجلة شؤون الأوسط، العدد 45، أكتوبر 1995، ص 98.

² / محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 188.

المبحث الثالث: صنع السياسة الخارجية.

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية صنع السياسة الخارجية وقد قسمها د. أكريد إلى ثلاث مراحل :

1- المرحلة الأولى (المدخلات) : وتشمل المعلومات و الملاحظات و نقل المعلومات و تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية

2 - لمرحلة الثانية (القرارات) : و تشمل استعمال المعلومات و عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة و المناقشة و المساومة و النصح و التوصيات.

3-المرحلة الثالثة (المخرجات) : و تشمل الخيارات السياسية و التنفيذ و المتابعة و الإعلام و المفاوضة و التعلم من خبرة التطبيق.

و قد فرق د. عبد الهادي التهامي بين صنع السياسة الخارجية و صنع قرار السياسة الخارجية و تنفيذ السياسة الخارجية حيث وجد أن:

1-صنع السياسة الخارجية: يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه و مبادئه و توجيهاته العامة . و هي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة و قوى و جماعات عديدة رسمية و غير رسمية .

2- صنع قرار السياسة الخارجية: يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين . وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات ، والتقارير الكامنة و السليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم و الملائم

3-تنفيذ السياسة الخارجية: يعني تحويل القرارات و السياسات إلى برامج و آليات و نشاطات و يرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية.

عرفت دراسة القرارات اهتماما بالغا ومتزايدا باعتبار القرار عنصر أساسيا في العملية السياسية، كما يعتبر الموضوع الرئيسي في نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية. لذلك تعددت التعاريف فيما يخص القرار (The Decision)

وقد عرف **ديفيد إيستون** (David Easton) القرار في نظريته للأنساق على انه " مخرجات النظام السياسي الذي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع"¹، ويعرف **حامد الربيع** القرار السياسي " انه نوع من الإعلان السلطوي على أسلوب التخلص أي حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة"⁽⁴⁾، نفهم هنا أن القرار هو فعل يعلنه صانع القرار اتجاه موقف معين أو سلوك ما.

يرى بعض المحللين والأكاديميين في العلاقات الدولية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة أن عملية صنع القرار تنتهي إما بمجرد اتخاذ القرار أو بعد تنفيذه، غير أن القرار ليس هدفا في حد ذاته كما تدعي المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وإنما وسيلة لتحقيق هدف معين، ولذا فإن عملية صنع واتخاذ القرار تشمل مراحل وخطوات يتم من خلالها الإعلان عن القرار والخروج به إلى الواقع. ومن هنا أصبح لزاما علينا أن ندرس المراحل التي تتضمن عملية صنع القرار وهي الخطوات الو المراحل الأولى السابقة لعملية اتخاذ القرار وتتمثل في:²

مرحلة تحديد الموقف أو المعيار الرئيسي: تعني التعريف بالمتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية المحيطة بصانع القرار، إذ يلجا هذا الأخير إلى إدراك الموقف معتمدا في ذلك على معلوماته الخاصة، ومعلومات قنوات الاتصال وخاصة منها الدقيقة، والتي ينظر إليها على أنها المستلزمات الضرورية للقرار الناجح.

مرحلة تحديد الهدف: وهي إجابة على السؤال لماذا اتخذ هذا القرار؟ لان السياسة الخارجية وسيلة لغاية، وهي المرحلة الموالية لتحديد الموقف والتي يرمي صانع القرار عبر نشاطه إلى تحقيقها خدمة لأهداف ترتبط بالمصلحة الوطنية، وطبيعة الهدف تتحدد وفقا لمدى معرفة وإدراك صانع القرار للتفاعل الموجود بين الثالوث البيئي المتكون من المتغيرات السيكولوجية والداخلية والخارجية، وهناك من يقسم هذه الأهداف إلى أهداف قصيرة المدى مثال: كالدفاع عن دولة عن أي عدوان خارجي أو داخلي، وأهداف متوسطة المدى كالقيام بنشر قيم معينة، وأهداف طويلة المدى وهي أهداف إستراتيجية وكل هذه الأهداف ترتبط بالمصلحة الوطنية والتي تتباين من دولة إلى أخرى حسب حجم أي دولة.

مرحلة اختيار البدائل: بعد تحقيق الهدف المراد من طرف صانع القرار تأتي عملية البحث عن البديل الأنجع والأفضل لبلوغ ذلك الهدف، غير أن عملية اختيار البدائل عادة ما تكون خاضعة لاعتبارات شخصية أو بعبارة أخرى أن اختيار البديل يتأثر بشكل أو بآخر بشخصية صانع القرار، ففي بلدان الجنوب نجد أن عملية اختيار البدائل تكون من طرف صانع القرار نفسه وحتى القرار يتخذ من طرف صانع القرار. وتعد الأنظمة الدكتاتورية من النظم التي تلعب فيها

¹ / جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 305.

³ / عبد الناصر جندلي، نظرية صنع واتخاذ القرار، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005.

² / نفس المرجع السابق.

المتغيرات الشخصية لصانعي القرار الدور الأساسي في عملية صنع واتخاذ القرار¹، وذلك للضغط الذي يمارسه ذلك القائد على جميع المؤسسات والرأي العام . مثال: الحكم في عهد نظام صدام حسين في العراق، أما في الدول المتقدمة ذات نظام سياسي مفتوح تساهم كل المؤسسات البيروقراطية والسياسية أو المحيطة بصانع القرار في عملية اختيار البدائل.

مرحلة تقييم البدائل: ما يهم صانع القرار هنا في عملية تقييمه واختياره للبدائل هو تجنب اختيار إحدى القرارات التي قد تؤدي إلى الفشل كقرار التدخل في الفيتنام لأنه كان مبني على الخطأ الإدراكي، ولذلك على صانع القرار هنا حساب وتقييم كافة الاحتمالات والتأثيرات التي من الممكن أن يتركها القرار الناتج عن اختيار بديل معين، بمعنى أن صانع القرار يدرس الفعل ورد الفعل.

وبعد التطرق لخطوات عملية صنع القرار نأتي إلى الخطوات الأخيرة والتي تدخل ضمن عملية اتخاذ القرار وهي:
مرحلة اتخاذ القرار وتنفيذه: وهي المرحلة التي يتم فيها الإعلان عن القرار وتنفيذه وهنا يتخذ القرار بالنسبة للأنظمة الرئاسية من قبل الرئيس، كذلك من قبل رئيس الوزراء أو الوزير الأول، وبالنسبة للأنظمة البرلمانية أو الرئيس نفسه بالنسبة للأنظمة السياسية المغلقة أو الملك بالنسبة للدول ذات النظام الملكي في دول العالم الثالث كالأردن والمغرب. إن عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، عملية معقدة ومركبة، تتأثر بمجموعة كثيرة من العوامل، أو ما يسمى بمتغيرات الثالوث البيئي والمتمثل في البيئة الداخلية، البيئة الخارجية والبيئة السيكولوجية، فالبيئة الداخلية (البيئة الوطنية)، تقع في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله وتشمل السياسات الداخلية (الرأي العام، الموقع الجغرافي، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع، الأحزاب، جماعات الضغط..). ويمكن إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية، وهذه المتغيرات تكتسب أهمية كبرى لكن أهميتها القصوى يمنحها إياها صانع القرار أي إدراكه لها، لأنه أحياناً برغم أهمية كل هذه المتغيرات فإن إدراك صانع القرار لبعض المواقف الدولية هو الذي يرحح ويطغى على السلوك الخارجي.

البيئة الخارجية، تشير لكل تلك العوامل (المتغيرات) التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وتقع في إطار البيئة الدولية: مثل رد الفعل من قبل الدول الأخرى أي سلوك الوحدات الأخرى، المحيط الجغرافي، المجتمعات والثقافات منظمات دولية وشركات اقتصادية وتجارية عابرة للقارات. بصفة عامة تلك التغيرات الواقعة خارج محيط الدولة والتي تؤثر على صنع السياسة الخارجية للدولة. تتميز البيئة الخارجية بالتغيير الدائم والمستمر وهو ما يدفع لبروز عوامل جديدة تتطلب ردات فعل (استجابة/حلول) سريعة.² مثل حالة التحول في النظام الدولي، وهنا يبرز دور العامل الشخصي الذي يحدد شكل الاستجابة والكيفية التي يجب التعامل بها. أي أن الربط بين هذه العوامل المتغيرة وبين إدراك صانع القرار الخارجي يتشكل في (القيم، المعتقدات، التصورات الشخصية لصانع القرار). وهناك مجموعة من العوامل البيئية الخارجية التي تشكل ضوابط في أهداف وتوجهات صانع القرار بغض النظر عن إدراكه لها.

¹ / جنس لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد السيد سليم ومحمد بن احمد مفتي، الرياض، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود للنشر، ط1، 1989، ص16.

² / محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1997، ص121.

البيئة السيكلوجية على اعتبار أن الفهم الدقيق للبيئة السيكلوجية لصناع القرار يؤدي إلى فهم دقيق لعملية صنع السياسة الخارجية ، إذ تمثل البيئة السيكلوجية المنفذ الأهم لمعرفة الخلفيات و الدوافع الكامنة حول القرار المتخذ. وعليه فان المتغيرات الثلاث (الثالوث البيئي).

فالمغيرات المجتمعية: هي تعبير عن العوامل غير الحكومية السائدة في المجتمع وتتنوع بين قسمين:

أ- **مادية:** مرتبطة بالطبيعة الغير الإنسانية (الموقع الجغرافي ، التطور في ميدان الاتصالات ، الإمكانيات الاقتصادية ، وجود الموارد الأولية ، التقدم التقني والتكنولوجي ، التنمية الاقتصادية .

ب- **غير المادية:** مرتبطة بالطبيعة غير الإنسانية كتركيبية المجتمع وثقافته السياسية وتشمل القيم والمعتقدات ، الولاءات ، التجانس داخل المجتمع، التراث والإسهام التاريخي والوطني.

المتغيرات الحكومية: تعكس كل جوانب التنظيم السياسي في الدولة وهي تعبر عن هيكل السلطة القائمة وتنوع العلاقات بين مؤسساتها الرسمية كما تشمل طبيعة صانع القرار وطبيعة المنظومة الحزبية والنظام الحكومي.

المتغيرات النسقية: وهي تلك العوامل والمؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية وتتنوع على ثلاث مستويات :

1- بنية النظام الدولي: التي تشمل شكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي (تعاون وتكامل أم تنافس وتنازع) ومحتوى التحالفات السياسية والعسكرية وأيضا محاور القوى داخل النظام الدولي (القطب الواحد أم الثنائية أم التعددية القطبية) ،¹ هذه العوامل تفرض جميعها تأثيرا خاصا على السلوك الخارجي للدول وإن تباين حجم هذا التأثير حسب طبيعة الدولة .

2- النظام الإقليمي: البحث في المقوم الذي يتشكل منه هذا النظام وعقيدته وخلفيات أعضائه وطبيعة النظام السياسي لهم، وقواعد عمل هذا النظام وتجاربه بغية استشراف محتوى السلوك الخارجي لدول هذا النظام.

3- الموقع الجيوستراتيجي للدولة، حيث يشكل متغير هام في صنع السياسة الخارجية انه يعبر بيئة المد والجزر مع وحدات الأخرى التي تسعى إلى خلق توازنات إقليمية ، ويتحدد الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة استنادا إلى موقعها الجيوسياسي .

وعليه فان عملية صنع السياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل الموضوعية منها ما هو مرتبط بالعوامل الذاتية من جهة، ومنها ما هو مرتبط بعوامل غير ذاتية من جهة أخرى، بالإضافة إلى شكل النظام الدولي والبيئة التي يتحرك فيها صانعو القرارات.

¹ / وليد عبد الحي وآخرون ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص94.

المطلب الثاني: نموذج "اندرو سكوت Andrew Scott" في عملية صنع القرار.

يقدم اندرو سكوت نموذج بسيط ومركز فيما يخص عملية صنع القرار في السياسة الخارجية حيث يتمحور هذا الأخير على ما يلي:¹

1- إن العلاقة بين المصالح و الإيديولوجية هي علاقة وطيدة فعندما توجد هناك مصالح لدى المجتمع فإنها تصبح جزءا من ايدولوجية متخذي القرار و الجمهور المهتم ثم إن هذه الإيديولوجية بدورها تؤثر على طريقة إدراك هذه المصالح و تغييرها عبر الزمن.

2- إن إدراك المجتمع للمصلحة يتأثر بالتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي, ويكون ذلك بطريقة غير مباشرة عبر نظامي الصور و القيم لدى الجمهور المهتم و متخذي القرار ثم إن مصالح أي فاعل في العلاقات الدولية (كما يدركها هو), تمتد بين مصالح عامة وصولا إلى المصالح الخاصة جدا و الدقيقة, وكقاعدة عامة فإن مختلف المصالح في قائمة معينة *complex of interests* ترتبط عموديا بمعنى ان المصالح المجزأة تصبح جزءا من المصالح العامة و ترتبط أفقيا أي أن المصالح مختلفة القطاعات تكون مرتبطة ببعضها البعض.

إن أي " مركب مصلي" لقطاع معين يتعرض للتغيير دائم وتكون وتيرة التغيير أسرع كلما تحركنا باتجاه قاعدة السلم.

3- في غالب الأحيان يجد متخذوا القرار و الجمهور المهتم بسهولة أكثر في إدراك مصالحهم الشخصية. مصالح بلدانهم أكثر من مصالح البلدان الأخرى ويعتبرونها دوما أهم و لذا فإن عمل متخذي القرار كفاعلين وطنيين يؤدي إلى سلوك "وطني" *Nationalistic / Ethnocentric* .

4- يجد متخذي القرار و الجمهور المهتم بسهولة أكثر في تحديد مصالح الدول الصديقة و التعامل معها أكثر من الدولة العدو (إيران / svng USA) لان فكرة الصداقة هي جزئ من الإيديولوجية متخذ القرار ثم إن مصطلح "الجمهور المهتم" هو في الحقيقة جماهير متنوعة ذات مصالح شتى ودرجة الاهتمام متفاوتة من جماعة لأخرى. - في ظل شروط مثالية تكون الأشياء كما يلي:

(1) تناغم بين نظامي القيم لدى كل من متخذي القرار و الجمهور المهتم من جهة و تناغم نظامي القيم مع مصالح الأمة.
(2) تناغم بين نظامي الصور لدى كل من متخذي القرار و الجمهور المهتم من جهة و تناغم نظامي الصور مع المحيط الخارجي لدى الدولة من جهة أخرى.

(3) غياب التناظر بين نظام القيم و نظام الصور لدى الجمهور المهتم و نظام القيم و نظام الصور لدى متخذي القرار.

(4) إن القرارات المتخذة تعبر عن ترابط مطالب المحيط الخارجي مع قدرات الدولة و تعكس مصالح الدولة و إيديولوجية كل من متخذي القرار, و الجمهور المهتم.
الشروط الضرورية لحالة اتخاذ القرار .

1- المحيط الخارجي. و المحيط الداخلي الذي يتكون من القيم الاجتماعية, و نظام سياسي و اقتصادي, جماعات غير حكومية... الخ

^{1/} Andrew Scott, Making Decision in foreign Policy. London , p142.

1-مجموعة من الإشارات **Singals** المتعلقة بالمحيط الخارجي و الداخلي .

2-الأفراد المتخذي القرار بكل ما يملكون من صور و قيم أو يتقاسمونها مع الآخرين.

3-بنية من الإدارات و الأقسام و الوكالات التي يتعامل معها متخذي القرار.

4-مجموعة من العمليات الروتينية و القيم المرتبطة نظاميا يتم بواسطتها استقبال الإشارات .

5-إدراك الحاجة إلى اتخاذ القرار.

- أما المضمون و طبيعة كل عنصر قد يتغير من حالة لأخرى ثم إن طريقة الجمع بين هذه العناصر في نظام ما لاتخاذ القرار بشكل "خصوصيات ذلك القرار " وقد يكون لهذه الخصوصيات صفة الثبات على الأقل في ملامحها العامة لكن نظام اتخاذ القرار يتغير عبر الزمن.

الفصل الثاني:

صنع السياسة

الخارجية

الإسرائيلية في

شرق المتوسط

الفصل الثاني: المحاور والقضايا الكبرى في السياسة الخارجية الإسرائيلية في شرق المتوسط.

لقد تناولت في الفصل الأول الإطار النظري حول ماهية السياسة الخارجية بكل أبعادها حيث من خلاله ننطلق لفهم السياسة الخارجية الإسرائيلية بمختلف مكوناتها وخصائصها وأهدافها اتجاه المحيط الإقليمي لها الذي يتوزع على بعدين رئيسيين هما : البعد الشرق أوسطي هذا من جهة والبعد الثاني المتمثل في البعد المتوسط الشرقي وهذه كلها تعبر عن نظام إقليمي له مميزاته وخصائصه سواء تعلق الأمر على مستوى بنية هذا النظام الإقليمي من جهة أو فواعل ووحدات هذا الأخير من جهة أخرى. حيث نلاحظ هناك العديد من الخصائص التي تحكم هذا النظام الإقليمي الذي يشكل مناخا يتسم بالاستقرار السياسي والأمني حيث يسوده نزاعات تصل أحيانا إلى درجة الحرب والعمل العسكري بين وحداته. وفوا عله المتنافرة ايدولوجيا ،سياسيا وحضاريا .

ومما سبق سنقوم في الفصل الثاني فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية, من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول سنقوم بتحديد مفهوم السياسة الخارجية الإسرائيلية و الهيئات التي تشارك في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية و عملية اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل واهم العناصر التي تؤثر في صناعة القرار السياسي .من خلال إبراز مكوناتها من محددات ومرتكزات ثم أهدافها . أما المبحث الثاني سنقوم بتحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه دول الجوار- المحيط الإقليمي لها في بعده الشرق أوسطي وشرق المتوسط – من خلال تحليل حركة التغير والاستمرارية- في سياستها الخارجية حول القضايا والأجندة السياسية، الأمنية والاقتصادية. ثم المبحث الثالث الذي نتناول فيه القضايا الاقتصادية. وإبراز لأهم المحددات التي تشكل النواة الحقيقية للتحرك الإسرائيلي حول محيطها الجيوسياسي والجيواستراتيجي من خلال ما تسميه "الحدود الآمنة" ، "العمق الاستراتيجي" و "المجال الحيوي" مستعينة في ذلك كل الإمكانيات والوسائل المتاحة في سبيل تعزيز بقائها ووجودها .

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإسرائيلية.

إذ كانت صياغة السياسة الخارجية لأي دولة ، هي بمثابة رسم لخارطة التوجهات السياسية على المستوى الدولي وتحديد الأولويات في التعاطي مع الشأن الخارجي والعلاقات مع الدول . فقد تغيرت أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية على مر حكوماتها المتعاقبة تبعا لاختلاف المناخ الدولي والإقليمي ، ونوعية التحالفات الدولية وتغير القوى الفاعلة في الساحة الدولية من جهة، وبما يتلاءم مع توجهاتها السياسية وتحقيق مصالحها الوطنية وحجم أمنها القومي من جهة أخرى.

المطلب الأول: أهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

أولاً: السياسة الخارجية الإسرائيلية:

يُعتبر تيودور هرتزل أول من خطط لإنشاء دولة يهودية، حيث شرح الفكرة في كتابه "الدولة اليهودية" الذي كتبه عام 1895م. وفي عام 1897م عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بال في سويسرا. ولقد أوصى المؤتمر ببعض التدابير لتحقيق الأهداف الصهيونية منها:

- 1- تشجيع الاستعمار اليهودي في فلسطين بطريقة منظمة.
 - 2- تنظيم الحركة اليهودية واتحاد الهيئات المتفرقة في شتى أنحاء العالم.
 - 3- إيقاظ الوعي اليهودي.
 - 4- القيام بمساع لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على أهداف الحركة الصهيونية.¹
- إن إستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية تبقى من حيث الجوهر تجسيدا عمليا لنظرة إسرائيل إلى المنطقة والعالم، ويمكن تلخيصها بأنها سعي دائم لكسب المزيد من الأصدقاء، وثني الأعداء عن الاستمرار في عدائهم، وذلك على قاعدة أن القيم المتعلقة بالمصالح هي قيم ثابتة، ومطلوب تالياً حمايتها والمحافظة عليها.² ومن هنا، فإن استراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية تقوم على عدة أسس هي:
- القدرة الذاتية مع إيجاد نظام أمني إقليمي.
 - التعاون مع الدول الصديقة في مختلف أرجاء العالم، وضم إسرائيل إلى النظام الاقتصادي العالمي.³ تقوم الدبلوماسية الإسرائيلية على الإقناع ، إذ تركز على القول إن عدداً كبيراً من الدول، وخصوصاً في آسيا وإفريقيا، أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل من دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور علاقاته بالعرب.⁴
- ففي الثلاثين عاما الأولى بعد تأسيس الدولة، كانت السياسة الإسرائيلية تصاغ في ظل نموذج الصهيونية العالمية الذي قام بإعطاء الأولوية للاستيطان وبناء الكيان الصهيوني وانعكس هذا النموذج على السياسة الخارجية الإسرائيلية في مجالين أساسيين:⁵

¹ / تيسير جبارة، تاريخ فلسطين. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص ص 62 - 63.

² / إحسان مرتضى، إستراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 32، أوت 1994، ص 45.

³ / سيد حسين موسوي، التهديدات الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، صيف 2002، ص 138.

⁴ / عبد الرحمن أسعد، التسلسل الإسرائيلي في آسيا: الهند وإسرائيل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967، ص ص 68 - 69.

⁵ / عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية" القاهرة ، دار الشروق، ص. 551-552.

1- غلبة المنطق الأمني الجيتوي (نسبة إلى الجيتو) على السياسة الخارجية الإسرائيلية ، فإسرائيل- حسب هذا المنطق- دولة تدافع عن مصالح الغرب في المنطقة وتقوم بدور الخفير الذي يقوم بتأديب كل من تسول له نفسه (مثل القوميين العرب) أن يتمرد على الهيمنة الغربية ويبحث عن التنمية المستقلة ويحاول أن تدافع لصالح أهلها ، ويتلازم مع هذا ديباجات جيتوية تركز على الجماعات اليهودية المحاصرة في محيط الأعداء (الاغيار) وتكرس أحقية تلقي تعويضات عن ضحايا اليهود باعتبارهم ممثلهم الشرعي الوحيد .

2- تتطلب العلاقات مع المحيط العربي المعادي (في إطار المنطق الأمني الجيتوي) درجة مرتفعة من عسكرة السياسة الخارجية ، بمعنى تغليب الأداة العسكرية على الأداة الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية . وقد يكون من المفيد هنا التذكير بان إسرائيل لم تسع في البداية إلى التفاوض مع العرب(حتى ما بعد حرب 1967) ، وهو ما عبر عنه **بن غوريون** في مذكراته في 14 جويلية 1949 حيث ذكر "أبا ايبان" ، أنه لا يرى ضرورة للركض وراء السلام، لان العرب سيطلبون ثمنا: حدودا أو عودة لاجئين أو كليهما فلننتظر بضعة أعوام " ¹.

يقول **موشيه دايان** ، الذي تولى منصب - رئيس الأركان في الخمسينات ووزارة الحرب في الستينات- أن "إسرائيل" (لا سياسة خارجية لها بل سياسة دفاعية فقط) أي حربية بامتياز. ومن الواضح أن سياسة "إسرائيل" الخارجية لا تحدد لنفسها إستراتيجية منفردة لتحقيق أهدافها على غرار معظم الدول الطبيعية بمعزل عن الإستراتيجية الخارجية الشاملة العسكرية والأمنية للقوة الكبرى كان أهم عامل تستند إليه السياسة "الإسرائيلية" الخارجية هو الاعتماد على (**الردع deterrence**) والتلويح بقوة (الردع) وشن ما تطلق عليه " الحرب المسبقة الوقائية"لفرض الأهداف المطلوب تحقيقها في الوطن العربي كله والاستمرار في سياسة تهجير اليهود من كافة أنحاء العالم إلى إسرائيل، من أجل زيادة القوة البشرية اليهودية²، وزيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية على حساب الأراضي الفلسطينية .

نلاحظ أن من خصائص السياسة الخارجية الإسرائيلية أنها تتميز بالبعد الأمني والعسكري، ولا شك أن الأمن القومي هو بمثابة أحد أهم المركبات والموضوعات في جميع دول العالم، لكن أهميته بالنسبة لإسرائيل على وجه الخصوص، تفوق أهميته في أي دولة أخرى. لذا كان من المتوقع أن تتبنى إسرائيل أفضل سياق لصناعة القرارات وأكثره تطوراً وأن تبنيه على أكثر الوسائل والأجهزة المتقدمة الموجودة لصناعة القرارات في العالم³، ويعتبر **تسفي شور** أن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم دول العالم ، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة إسرائيل ، من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة وجود أساسية ، ويلزم بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له⁴.

كما اعتبر **يهودا بن مانير** أنه لا توجد دولة في العالم تعتبر مسألة الأمن القومي حيوية لوجودها كما هي لإسرائيل ، حيث أن مسألة الأمن القومي بالنسبة لها ليست مسألة وجود قومي فحسب بل هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لمواطنيها .

¹ / نفس المرجع ، ص 552.

² / تحسين الحلبي، السياسة الخارجية في إسرائيل آلية اتخاذ القرار وتحديد الأهداف، دراسة نشرت بتاريخ، 2010/01/06.

³ / بن مانير ، يهودا صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل ، فلسطين، دار الجليل للنشر 1989. ص 101.

⁴ / هركابي ، يهوشفاط و تسفي شور، وآخرين، الكمية والنوعية في الإستراتيجية الإسرائيلية ، قبرص، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدود، 1987. ص 21.

ولا يوجد مكان في العالم ينطبق عليه قول جون كندي : " إن الأمن القومي يبقى مجال النشاط حيث إن خطأ واحد بإمكانه قتلنا " بأكثر مما ينطبق على إسرائيل¹.

ويعتبر الإستراتيجيون الإسرائيليون بأن لهذا النزاع مستويان ينطويان على تحديين تتصدى لهما مفاهيم إسرائيل للأمن القومي منذ سنة 1948. فعلى مستوى النزاع بين دول المنطقة ، وفي ظل انعدام السلام بين إسرائيل ودول الجوار العربية ، تتصدى إسرائيل لتحدي البقاء العسكري في بيئة إستراتيجية معادية ، وأما على الصعيد القومي – الأيديولوجي للنزاع ، بين القومية اليهودية والقومية الفلسطينية، على مصير الأرض الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ، تسعى إسرائيل إلى ترسيخ الاعتراف الدولي بشرعية وجودها كدولة ذات سيادة .

وهناك ارتباط متبادل بين هذين التحديين الأمنيين على المستوى القومي – العسكري والسياسي ، وثمة اتفاق في الرأي يكاد يكون شاملاً ، بالنسبة لحقيقة وجود ارتباط بين البعد العسكري والبعد السياسي لأمن إسرائيل القومي . على الرغم من الاختلاف في تقييم الأهمية النسبية لهذين البعدين . و عبارة " السياسة الخارجية والأمن " المتداولة في إسرائيل تعكس الاعتراف بالعلاقة المتبادلة القائمة بين هذين العاملين. وكذلك كلمتي " خارجية وأمن " تظهران أيضاً في اسم لجنة الكنيست التي تعالج، هذين المجالين معاً ، ومع ذلك فالمفهوم المهيمن للأمن القومي في إسرائيل يميل إلى اعتبار الدبلوماسية بمثابة خادم للإستراتيجية ، وليس العكس . واصل هذا الأمر يكمن في مفهوم التهديد الكياني الذي ينظر إليه كتهديد جاد وحقيقي . فضمان البقاء القومي كهدف رئيسي للإستراتيجية والدبلوماسية على حد سواء يتساوق مع المفهوم القائل أن إسرائيل تعيش في حالة " الحرب الراقدة"².

ويستدل من ذلك أن المفهوم الأمني الإسرائيلي كان يميل إلى التشديد على ضمان قدرة إسرائيل الدفاعية الذاتية كمنطلق لتعيين الأهداف التي تشن إسرائيل الحرب من أجلها ، من جانب شخصيات من المؤسسة الأمنية والسياسية في إسرائيل ، ويلاحظ وبشكل مضطرب بروز دلالات تشير إلى أن المفهوم الذي يتوجب على إسرائيل بموجبه استخدام قوتها العسكرية لأغراض تتجاوز التحذير والإحباط و" الضربة الوقائية " قد احتل مركز الصدارة في أوساط قيادتها الأمنية والسياسية.

لقد وفرت حرب الخليج 1991، لإسرائيل الأرضية اللازمة والمناسبة لتحقيق ذلك التحول، فقد انتهت الحرب (بتأديب) الدول العربية التي كانت تنتهج سياسة صداميه مع إسرائيل ، وفتحت صفحة جديدة في عملية دمج إسرائيل في المنطقة ، ويعد أن كنت إسرائيل في فترة الحرب الباردة تنتهج سياسة توسعية دائمة بغية توفير النطاق الأمني الضروري . إذ بها في المرحلة الجديدة تعتمد إستراتيجية الانتشار داخل المنطقة من خلال عملية السلام ، ويكشف قيام بعض الدول مثل تركيا ، مصر و المغرب بتكثيف علاقاتها مع إسرائيل خلال تلك المرحلة أن ثمة عملية تجري لإعادة ترتيب الشرق الأوسط ، بعد هذه التطورات كثفت إسرائيل وبقدر مهم من قدراتها على المناورة التكتيكية داخل المنطقة ، وتصبح بذلك

¹ / بن مائير ، يهودا، مرجع سابق .ص.5

² / خضر محمود عباس، إسرائيل ومفهوم توازن القوى والأمن الجماعي في العلاقات الدولية، غزة، مركز الوعي للدراسات والتدريب فلسطين، 1999، ص.21.

قوة مؤثرة ، وسيكون بمقدورها بعد توسيع نطاقها التكتيكي الاستفادة من الاختلافات الداخلية على نحو أكثر فاعلية ، وبهذا يمكنها إقامة علاقات حيوية بين نطاقي التأثير الدبلوماسي والأمني.¹

كان التحول في موازين القوة داخل البناء الاقتصادي - السياسي الدولي هو السبب الأساسي وراء المتغير الاستراتيجي الذي عزز نفوذ إسرائيل في المنطقة ، فقد عمل انفلات مركز القوة الاقتصادي- السياسي الدولي من اسر المحور الأطلسي وتوجه نحو التعددية القطبية ، على دفع إسرائيل إلى صياغة إستراتيجية ذات منظور أوسع أفقا ، من شأنها القدرة على المناورة الدولية . و كانت هذه الإستراتيجية السلمية التي تكسر حالة الحصار الإقليمي التي تعيشها إسرائيل ضرورة فرضها السعي نحو الانخراط في أنماط من العلاقات أكثر تنوعا في البناء الدولي، مع مواصلة علاقة المصالح المشتركة مع الأطلسي. ومن هنا بدأ التفكير في إسرائيل التوجه نحو انفتاح جديد على المستويين الإقليمي والدولي من خلال التآقلم مع المنطقة في اقصر وقت ممكن، في محاولة للخروج من وضعية الدولة التي يعتمد وجودها على المحور المهيمن فقط. كما كان قيام إسرائيل من صناعة المحور الأطلسي ببنائه العالمي المتنوع ، الذي يضم ألمانيا واليابان ، وهما قوتان مهمتان في توجهات المحور الجديد ، ونظرا لان كل منهما يؤمن بسيادة الجنس الأرقى على نحو ما هو موجود في الثقافة اليهودية.²

و أدركت إسرائيل أيضا أن مركز القوة الاقتصادي- السياسي قد انتقل إلى آسيا ، سواء من حيث المصادر الاقتصادية أو من حيث الحيوية الاقتصادية ، والحقيقة انه بالرغم من تراكم رؤوس الأموال والخبرات في أوروبا والأطلسي ، فان الصراع من اجل الهيمنة الاقتصادية السياسية الدولية خلال القرن القادم سيكون آسيا.ولهذا أقدمت إسرائيل بصورتها الجديدة التي تبلورت خلال عملية السلام على تكثيف نشاطها الدبلوماسي مع اكبر دول آسيا من حيث عدد السكان مثل الصين ، الهند واندونيسيا. هذا يمثل حجم الدور الآسيوي للإستراتيجية الإسرائيلية المتغيرة .³

ويعكف الإستراتيجيون الإسرائيليون اليوم على صياغة توازن جديد بين الرموز السيكولوجية - الثقافية - الدينية ، التي حققت قيام دولة إسرائيل ، بين المعايير الإقليمية - العالمية السائدة . وتتمثل الملفات التكتيكية لإستراتيجية إسرائيل العالمية والإقليمية على النحو الآتي⁴:

- 1- إقامة شريط أمني من خلال حل الموضوعات الخلافية التي اندلعت داخل الحدود الإسرائيلية نتيجة عملية السلام.
- 2- أتمام عملية دمج إسرائيل داخل هذا الشريط الأمني بوصفها دولة ذات حقوق شرعية على قدم المساواة مع بقية دول المنطقة.
- 3- اكتساب دبلوماسية مرنة ونشطة للاستفادة من الخلافات التي ستظهر بعد عملية السلام بين دول المنطقة، التي عرفت بحرصها على تأجيل الخلافات الداخلية في أوقات الصراع مع إسرائيل.

¹ / أحمد داوود أوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ت،محمد جابر تلجبي و طارق عبد الجليل ، الدوحة ،الدار العربية للعلوم والنشر ، ط1.2011. ص417.

² / المرجع السابق ص.418.

³ / المرجع السابق ،ص419.

⁴ / المرجع السابق ص.422.

4- إقامة شبكة من العلاقات الشرعية اللازمة للاستفادة من مصادر المنطقة الجيو اقتصادية، والتوجه في هذا المجال نحو المشروعات متعددة الجنسيات بدعم من التمويل اليهودي العالمي.

5- تطوير علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول آسيا ، وفي مقدمتها دول الجنوب وذلك من خلال الانفتاح الجديد الذي وفرته شرعية إسرائيل الإقليمية.

6- الخروج من محلية الشرق الأوسط ، والاضطلاع بدور مؤثر في التشكيلات الإستراتيجية العالمية .

شهدت البيئة الإستراتيجية لإسرائيل خلال العقد الأخير تحولات جذرية وإيجابية. أول تلك التحولات تمثل في التحول البنيوي الذي ارتبط بانتهاء الحرب الباردة، والذي وفر فرصا إستراتيجية لإسرائيل. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى دعم الموقف الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة، وفي المقابل أدت تلك التحولات إلى تراجع الموقف الاستراتيجي للدول العربية - خاصة الدول الراديكالية - بسبب افتقادها إلى الحليف السوفيتي، وهو ما فرض على تلك الدول إعادة صياغة سياساتها الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ويذهب البروفيسير أنوشرفن ايتشامي Anoushiravan Etheshami¹:

في الوقت الذي فقدت فيه الدول العربية الراديكالية حليفا خارجيا مهما، فقد تحسن وضع إسرائيل بشكل مطلق، تمثل ذلك في تدفق المهاجرين اليهود الأوروبيين إلى إسرائيل. وقد حدث التحسن في الوضع الاستراتيجي لإسرائيل دونما تأثر التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة، وذلك على العكس من موقف الدول العربية، فمع غياب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى لم تجد الدول العربية صديقا دوليا مؤثرا بديلا عن الاتحاد السوفيتي بدون إعادة صياغة سياساتها القومية وإعادة صياغة سياستها الخارجية بما يتوافق والمصالح الغربية. ولأول مرة منذ سنوات عديدة تحقق إسرائيل تفوقا استراتيجيا وسياسيا على منافسيها العرب.

ومما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية الإسرائيلية في العقد الأخير عرفت نشاطا أكثر على المستوى الإقليمي والدولي من خلال تكتيكات واستراتيجيات ، فقد عملت على عدة مستويات من اجل الانخراط في المنطقة والاستفادة من الثروات الاقتصادية ، وبناء تحالفات إستراتيجية مع مجموعة من الدول الصاعدة على غرار الهند والصين ، كما أنها لم تلغ السياسة التقليدية القائمة على فكرة شذ الأطراف . ويبقى المتغير الأساسي التي تتحرك وفقه السياسة الخارجية الإسرائيلية نحو جول الجوار هو البعد الأمني كمحدد رئيس ووحيد ، لأنه تنظر إليه بأنه مسألة حياة أو موت.

¹ // حسن براري، " أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجية والسياسة " ، كراسات إستراتيجية، السنة 14 ، العدد 143 ، سبتمبر 2004، ص13.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

تسعى السياسة الخارجية الإسرائيلية لتحقيق مجموعة من الأهداف، التي لا تخرج في مجملها عن ثلاث مجموعات أساسية التي حددها الأستاذ "ولفرز" لم تتغير منذ قيام دولة إسرائيل 1948 فقد رسمت لنفسها مجموعة من الأهداف التي من خلالها تستطيع أن تحقق غايتها المتمثلة في إنشاء وطن قومي لليهود أو ما يسمى " بإسرائيل الكبرى " .

ولهذا سعت إسرائيل منذ قيامها إلى تبني سياسية استقدام اليهود – تهجيرهم إلى فلسطين – من مختلف أنحاء العالم تحقيقاً لفكرة ارض الميعاد وتطوير إمكانياتهم العسكرية التقليدية وغير التقليدية ، والدخول في تحالفات عسكرية إقليمية ودولية منها ما هو معلن ومنها ما هو غير معلن لتعويضها عن النقص في العمق الاستراتيجي بأبعاده المختلفة ، السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية، والاجتماعية والثقافية.¹

وحددت دراسة بعنوان "إسرائيل على مشارف القرن الـ21" الصادرة عام 1988م عن معهد "فان لير" الإسرائيلي في القدس والمتخصص في الدراسات الإستراتيجية، حددت الغايات والأهداف القومية لدولة إسرائيل على النحو الآتي :

1- الهدف السياسي . ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دولياً، وفي ظل تفوق حضاري، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب ودول الجوار الجغرافي الأخرى، وبما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسياً واقتصادياً، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة مجاورة لإسرائيل، ويضع الكيان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكرياً، وغير المباشرة سياسياً واقتصادياً. هذا مع التكيف والتأثيرات التي تفرضها عملية السلام، وتهويد المناطق التي سيتم ضمها لإسرائيل من خلال تكثيف الاستيطان وتقليص التواجد العربي فيها إلى أدنى حد، وقد ركزت الحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل على الدعم السياسي، كعامل هام للمساعدة على إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وبعد قيام إسرائيل استمر مخطو الاستراتيجية في إسرائيل في التركيز على استمرارية تأمين الدعم اللازم أيضاً لإسرائيل لتحويلها إلى حقيقة قائمة والاعتراف بها من جانب العرب، وأن هذا الاعتراف عملية تحتاج إلى علاقات متعددة متداخلة بين إسرائيل والمجتمع الدولي، وعبر هذه العلاقة تؤمن إسرائيل اعترافاً دولياً واسعاً بها. كما يمكنها هذا الاعتراف من إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية تؤمن لها عوامل القوة والاستمرار أولاً، وتحول هذه العلاقات إلى عوامل ضاغطة من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل على العرب باتجاهه القبول بالوجود الإسرائيلي إلى جانب الأمة العربية² ، والسعي إلى مد السيطرة الإسرائيلية بأساليب مباشرة وغير مباشرة إلى منابع أنهار الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع السعي للحصول على حصة أخرى تمثل (0.8 مليار م3) من مياه النيل في إطار التعاون الإقليمي مع مصر.

¹ إسحاق مردخاي ، قيادة أمنية في مجتمع مقسم ،في زئيف شيف وآخرون ، الوضع الأمني الإسرائيلي ،ترجمة محمد فياض صلاحات، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999،ص142.

² محمد المصري، مرجع سابق،ص - ص،27-28.

2- **الهدف العسكري.** احتفاظ إسرائيل بتفوق عسكري كمي ونوعي في المجالين التقليدي وفوق التقليدي على جميع الدول العربية، وبما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي وفرض إرادتها على المنطقة، ومع الاستعداد للجوء للعمل العسكري المباشر قبل حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو استنزافي من جانب أعداء إسرائيل، أو وجود دلائل تهدد بكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في دائرة مجالها الحيوي، مع السعي لزيادة قدرة إسرائيل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التسلح. وامتلاك قدرات ردع تقليدية وفوق تقليدية متنوعة، وذات مصداقية وعلى درجة عالية من التأهب، قادرة على تدمير أية قوات مسلحة أو إرهابية مناوئة لإسرائيل، وذلك بالاستعداد لتوجيه ضربات وقائية واستباقي عند اللزوم داخل أرض الدول المعادية، وبما يقضي على التهديد قبل انتقاله إلى داخل إسرائيل. مع الاستعداد أيضاً لاستغلال نجاح العمليات القتالية لأقصى حد وطبقاً لظروف المواقف التي تنشأ في حينه، وبما يخلق أوضاعاً إقليمية جديدة تؤمن حصول إسرائيل على المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية، وتنقل حدود إسرائيل إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها. فالجيش الإسرائيلي هو احدي أقوى واغني المؤسسات في المجتمع الإسرائيلي بسبب الإنفاق العسكري الكبير نسبياً مقارنة نسبياً لصغر حجم دولة إسرائيل. فميزانية الدفاع في إسرائيل كبيرة جداً، ففي سنة 2004 احتلت المرتبة 12 عالمياً. وكانت ميزانية الدفاع لسنة 2010 تقدر ب 53.24 مليار شيكل التي أقرت في 15 حزيران 2009 ما نسبته 15.6% من ميزانية الدولة و 6.7% من إجمالي الناتج المحلي¹.

3 - **الهدف الاقتصادي :** استقرار وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي باستثمار الإمكانيات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية من أجل الاستفادة من الميزات التي تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة، هذا مع تأمين حصول إسرائيل على المزيد من الموارد المائية والنفطية والمعدنية، وبما يمكنها من استيعاب مزيد من يهود الشتات، والسعي التدريجي لتقليص اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الأجنبية.

4- **الهدف الأيديولوجي:** إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي، وإعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى باعتباره الهدف الأسمى لليهود العالم، والقادر على توحيدهم والتفافهم حول إسرائيل. وذلك من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهودي في نفوس الشبيبة الإسرائيلية، وبالتقدم والرقي في كافة المجالات العلمية، وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية في الدول الكبرى وتقوية النفوذ اليهودي في جمهوريات الاتحاد.²

السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية، مع العمل في ذات الوقت على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت والتحزب الفكري في البلدان العربية، وبما يؤدي إلى زيادة التطرف الديني والطائفي والعربي، والقضاء على فكريتي القومية

¹ / سامويل ايفن، " نفقات إسرائيل الدفاعية " ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، بيروت، العدد 45، 2010، ص4.
² / حسن براري، مرجع سابق ، 20.

العربية والتضامن الإسلامي وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، وتوظيف الأصولية الإسلامية وأيديولوجيات الأقليات في المنطقة لصالح إسرائيل.

5-المجال الحيوي لإسرائيل : حدد شارون في عام 1982 عندما كان وزيراً للدفاع دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، وذلك أمام لجنة الدفاع والخارجية للكنيست في جلستها في 1982/12/12 على النحو التالي:"هي المنطقة التي تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا جنوباً"¹. وقد توسعت هذه الدائرة في التسعينيات لتشمل الساحل الشرقي للأطلنطي غرباً، إلى إيران وباكستان شرقاً، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً إلى كيب تاون بجنوب أفريقيا جنوباً . من هنا يمكننا أن نفهم مغزى التعاون الإستراتيجي القائم بين إسرائيل وتركيا، وكازاخستان والهند، ووضع مخططات إسرائيلية بالتعاون مع الهند. وتمثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل إلى الإسهام فيها وذلك من اجل تمكين إسرائيل بلوغ أفاق علمية وتقنية راقية لتطوير صناعاتها العسكرية وتعزيز قوة الردع لديها ، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون** خلال لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في 1993/04/15، حيث قال، " أن مبدأ الولايات المتحدة الأمريكية هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق"².

¹ / محمد المصري ، مرجع سابق، ص 53.
² / ممدوح فتحي، " أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية السلمية الشاملة " ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص233.

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

هناك جملة من أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية سواء كانت على المدى القريب، المتوسط أو البعيد تتطلب تصافر مجموعة من الوسائل والأدوات تضطلع بمهمة إيجاد آليات وميكانزمات مناسبة لتحقيق أهدافها حسب المعطيات الداخلية، الإقليمية والدولية التي تساهم بشكل كبير في تحديد الوسيلة المناسبة ، ، وقد عبرت عن هذا المنظور رئيسة الوزراء جولدا مائير عندما كانت تتولى وزارة الخارجية وكذلك ملف إفريقيا في عام 1967 عندما قالت : "إن إضعاف الدول العربية الرئيسية واستنزاف طاقاتها وقدراتها واجب وضرورة من أجل تعظيم قوتنا وإعلاء عناصر المنعة لدينا في إطار المواجهة مع أعدائنا . وهذا يحتم علينا استخدام الحديد والنار تارة والدبلوماسية ووسائل الحرب الخفية تارة أخرى. وتبرز هذه الأدوات فيما يلي:

1 – الأدوات الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية إحدى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية فينظر إلى الدبلوماسية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وقد نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية وبرزت بشكر كبير على جميع المستويات من خلال تعبئة الرأي العام العالمي ، فمند قيام الدولة الإسرائيلية 1948 حشدت جل القدرات والمهارات والموارد المتاحة في سبيل كسب التأييد الدولي في مرحلة الأولى ، وقد انتقلت الدبلوماسية الإسرائيلية من إستراتيجية الدفاع Defense Strategic إلى إستراتيجية فاعلة ومبادرة تسعى إلى بلورة وتشكيل ائتلافات والتأثير على اتخاذ القرارات في المحافل والمؤسسات الدولية ، وتتصب جهود الدبلوماسية الإسرائيلية على الإحباط السياسي للتهديدات مثل الإرهاب ، المشروع النووي الإيراني بإنشاء قاعدة للعلاقات مع دول عربية وإسلامية ، ودفع وتعزيز القوة اللينة لإسرائيل اتجاه محيطها الجبر استراتيجي¹.

ورغم المتغيرات التي طرأت عليها في بعض النواحي لا تزال السياسة الخارجية الإسرائيلية، من حيث الجوهر، بدون تغيير وهي انعكاس لمجموع الأهداف الثابتة والمتغيرة لإسرائيل، وتجسد لنظرتها إلى المنطقة والبلدان المحيطة بالعالم العربي بأسره. وهي أيضاً أداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، وإذا كانت السياسة الخارجية، بشكل عام تتبع من الإيديولوجية تبقى الإيديولوجية الصهيونية، رغم الدور الذي تلعبه في رسم ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية. ليست العامل الأساسي والحاسم والأساسي في تكوين تلك السياسة وتوجيهها. فهناك إلى جانب الأيديولوجية ، عوامل عدة، تؤثر في هذا المجال من بينها ، تحالف إسرائيل مع الإمبريالية العالمية النابع من طبيعتها ووظيفتها ودورها في المنطقة ، وكذلك مصالح إسرائيل الخاصة ، ومن أهم تلك المصالح، التخلص من العزلة، وتخفيف آثار المقاطعة العربية والسعي الدائم لإيجاد أسواق جديدة لصادرات إسرائيل المدنية والعسكرية، وتحمل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والاتصال بيهود العالم مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، بينما تبقى قضية الأمن بمظاهره المتخلفة الحجر الأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية².

وإذا كانت إسرائيل قد فشلت في تحقيق ما كانت تصبو إليه على الصعيد الميداني في حرب 2006 ضد حزب الله ، إلا أن معركتها كانت رابحة على الصعيد الدبلوماسي، حيث أن قرار مجلس الأمن رقم 1701 كان في صالحها أكثر مما

¹ /" صنع القرار الإسرائيلي في إطار السياسة الخارجية"، دراسة منشورة على الموقع بتاريخ 2010/02/05: <http://pol.jamaa.net/art255242.html>
² /نفس المرجع.

كان في صالح لبنان، إذ أدان القرار حزب الله لتسببه بإشعال فتيل الحرب، ودعاه إلى وقف كل الهجمات، فيما دعا إسرائيل إلى وقف كل الأعمال الهجومية، مما يعني أنه ترك للقوات الإسرائيلية المجال بأن تستأنف عملياتها العسكرية بحجة الدفاع عن النفس. ومن ناحية أخرى، دعا حزب الله إلى إطلاق سراح الجنديين الأسيرين فيما لم يتطرق إلى اللبنانيين الثلاثة الأسرى في السجون الإسرائيلية. ولم يدع إسرائيل إلى الانسحاب مباشرة من الأراضي التي توغلت فيها، بل سمح لها بالبقاء فيها إلى حين انتشار الجيش اللبناني مدعماً بخمسة عشر ألف عنصر من قوات حفظ السلام (اليونيفيل).¹

أ - **الدعاية في الدبلوماسية الإسرائيلية:** تلعب الدعاية المقروءة والمسموعة والمرئية دوراً كبيراً في الدبلوماسية الإسرائيلية، سواء داخل إسرائيل نفسها أم في الخارج، وكذلك سواء أكانت أدوات رسمية إسرائيلية تقوم بالحملة الدعائية وتوجيهها، أو كانت هذه الحملة من صنع عناصر مؤيدة لإسرائيل في دول أجنبية تربطها بإسرائيل روابط معينة، وتُعرّف الدعاية بأنها أحد أشكال الحرب النفسية تستهدف تجنيد الأصدقاء والتميز بين الصديق الحقيقي والصديق المفترض، وكذلك بين العدو الحقيقي والعدو المفترض، وتهدف الدعاية أيضاً إلى خلق قوة من الرأي العام المحلي تكون ضاغطة تدفع السلطات في الدول الصديقة أو المعادية إلى التعاون والقبول بوجهة نظر الدبلوماسية الإسرائيلية. وترتكز على النقاط التالية:²

1 - تؤكد الدعاية الصهيونية أن الجماعات اليهودية هي في واقع الأمر أمة يهودية واحدة لا بد من جمع شمل أعضائها لتأسيس دولة يهودية في فلسطين، مع التزام الصمت الكامل حيال العرب لتغييبهم، أو محاولة تشويه صورتهم إن كان ثمة ضرورة لذكرهم.

2- من الموضوعات الأساسية التي تطرحها الدعاية الصهيونية قضية البقاء، فالدولة الصهيونية ليست دولة معتدية وإنما هي تحاول الحفاظ على بقائها وأمنها فحسب، وتختلف طبيعة هذا البقاء من حقبة لأخرى وحسب موازين القوى.

3- تركز الدعاية الصهيونية على الحقوق التاريخية المطلقة للمستوطنين الصهاينة، مع الإغفال المتعمد لحقوق السكان العرب أصحاب الأرض الأصليين.

4- طورت الدعاية الصهيونية رؤية مزدوجة للمستوطن الصهيوني. فبقاؤه مهدد دائماً من قِبَل العرب، ولكنه في الوقت ذاته قوي للغاية إلى درجة أنه لا يمكن أن يهدده أحد، فهو قادر على البقاء وعلى سحق أعدائه وضربهم في عقر دارهم.

5- تؤكد الدعاية الصهيونية على أن "إسرائيل" واحة للديمقراطية الغربية في وسط عالم عربي متقلب.

تدخل الدعاية الصهيونية/الإسرائيلية الموجهة للعرب في إطار الحرب النفسية، والتي تهدف إلى تحطيم معنويات العرب، بل تحطيم الشخصية القومية العربية، وغرس مفاهيم مثل جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لا يقهر والسلام العبري.

ولكن السبب الحقيقي والأول لنجاح هذه الدعاية هو أن "إسرائيل" دولة وظيفية أسسها التشكيل الحضاري والإمبريالي الغربي لتقوم على خدمته، ولذا فهي تحظى بكثير من التعاطف لأن بقاءها كقاعدة للاستعمار الغربي جزء من الإستراتيجية العسكرية والسياسية والحضارية للعالم الغربي.³

¹ /دوف واكسمان، " بين النصر والهزيمة: إسرائيل بعد الحرب مع حزب الله " ، بيروت ، مجلة آفاق إستراتيجية، العدد 14، حانفي 2007 ،ص13.

² /أحمد عبد الفتاح سلامة، الدعاية الصهيونية ، دار الكتاب، 2000، ص25.

³ / المرجع السابق، ص.26

2- الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الإسرائيلية: تشمل الأدوات الاقتصادية تلك الأنشطة التي تستعمل في التأثير وإدارة وتوزيع الثروة والاقتصادية للدولة أو لأي وحدة دولية أخرى، من خلال حجم الاستثمارات وتقديم المساعدات وتبادل الثروة والمعاملان المالية ، حيث تعتبر إسرائيل من بين الدول القليلة الموارد الاقتصادية إلا أن اقتصادها يعتبر من بين الاقتصاديات المتقدمة ، وتشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية أن الاقتصاد الإسرائيلي أخذ يتعافى من الأزمة الاقتصادية التي سببتها انتفاضة الأقصى 2000 وانه حقق نمو اقتصادي في سنة 2004 بلغ نحو 5.2 % في نفس الفترة 4.4% سنة 2004 و1.8% سنة 2003. وارتفع الدخل القومي الإسرائيلي من 523 مليار 851 مليون شيكل أي (116 مليار دولار و189 مليون سنة 2004)¹، وتشير إحصاءات وزارة المالية الإسرائيلية أنها قلصت عجز في الميزانية مع نهاية العام إلى نحو مليارين دولار ، هذا وتعاني إسرائيل من ديون ضخمة تصل إلى 74 مليار دولار. وقد بلغت صادرات إسرائيل 42 مليار و588 مليون دولار سنة 2005 بعد أن كانت 38 مليار و618 مليون دولار، أي زيادة قدرها 3 مليار دولار نسبة قدرها 10.3 % ، أما الواردات بلغت 44 مليار و932 مليون و800 الف دولار سنة 2005 بعد أن كانت 40 مليار 668 مليون و800 الف دولار سنة 2004 أي نسبة زيادة 9.8%² وهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية لها بمختلف أشكالها (اقتصادية، عسكرية، مالية) ، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية وقد بلغت المساعدات في الفترة الممتدة 1976- 2004 ما يقارب 3 بليون دولار.³

ومن أشكال الدعم الأمريكي لإسرائيل، المنحة النقدية والتحويلات المبكرة حيث تمنح الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الإسرائيلية كل أنواع الدعم الاقتصادي مباشرة كتحويل مالي ممنوح بدا لا من تخصيصها أموال لمشاريع تنموية محددة أو كبرامج لاستيراد السلع ، وبحسب القانون يجب تحويل أموال الدعم الاقتصادي كلها دفعة واحدة خلال الأيام الثلاثين الأولى من السنة المالية الجديدة أو من قرار قانون الاعتمادات. هذا وقد تلقت إسرائيل قبل سنة 1982 أموال الدعم الاقتصادي المخصصة لها في دفعات فصلية.⁴

3 - الأداة العسكرية في السياسة الخارجية الإسرائيلية: تعتبر الأداة العسكرية الأكثر حضورا في واجهة السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه بيئتها الجيوستراتيجية ، حيث منذ قيام " دولة إسرائيل " عام 1948 فقد خاضت مجموعة من الحروب ضد الدول العربية لتحقيق فكرة ارض الميعاد وتهجير الشعب اليهودي من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين حماية أمنها القومي من أي تهديدات قد تصدر من جيرانها ، فاعتمدت على القوة الصلبة "القوة العسكرية " لتكريس الأمر الواقع على الدول المحيطة بيها فاحتلت بذلك مجموعة من الأراضي الفلسطينية أكثر من 90 % ، و للدول العربية لكل من مصر، الأردن ، لبنان وسوريا ومازلت لحد الآن تسيطر عليها عسكريا وامنيا وفق اتفاقيات السلام المبرمة مع كل دولة وجاءت بما تسمية "الحدود الآمنة" .

و أن الاعتبارات الأمنية تسيطر، في معظم الحالات على اعتبارات السياسة الخارجية الإسرائيلية ، لا تنحصر فقط في مجال إقرار السياسة الإسرائيلية و ما يتعلق بمكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، وإنما تتعداه لتهدّد أسس "النظام

¹ صحيفة القدس العربي 26 نوفمبر 2005.

² بشير موسى نافع ومحسن محمد صالح وآخرون ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005 ، بيروت ، 2005، صص 50-51.

³Jeremy M. Sharp , U.S, Foreign Aid to Israel , Congressional Research Service , Washington, USA, 2009, p2.

⁴Jeremy.M.Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service .Washington.USA, 2006, p 11.

الديمقراطي الإسرائيلي" ¹. وتعتمد إسرائيل في حماية أمنها القومي وتجسيدا للأداة العسكرية كنقطة محورية في سياستها اتجاه دول المنطقة كما يلي: ²

1- أن إستراتيجية إسرائيل الأمنية تتسم بطابع هجومي واضح منذ بداية الصراع العربي - الإسرائيلي فقد قامت إسرائيل بشن أربع حروب كبرى ضد الدول العربية المجاورة لها منذ عام 1948، إضافة إلى عدد ضخم من العمليات العسكرية واسعة النطاق والمحدودة ضد الدول العربية المجاورة لها، والبعيدة عنها، مقابل حرب كبرى واحدة قامت دول عربية - مصر - سوريا) - بشنها ضد إسرائيل، وعدد أقل بكثير في نطاقه وأهدافه من العمليات العسكرية واسعة النطاق والمحدودة وقد اتسمت إستراتيجية إسرائيل الأمنية بهذا الطابع الهجومي استنادا على تحليلات محددة لخصائص إسرائيل القومية، والبيئة الإستراتيجية المحيطة بهذا، على نحو أفرز مبادئ حرب معروفة تحولت إلى - عقيدة - لم تكن تتأثر كثيرا من جراء التغيرات التي تحدث لخصائص الدولة، أو بيئتها الإستراتيجية وعلى الرغم من أنه يجوز افتراض أن التوجه الهجومي للسياسة العسكرية الإسرائيلية قد تأثر نسبيا من جراء التحولات الحادة التي شهدتها مسار الصراع خلال السنوات الأخيرة بفعل إقامة مناطق الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية، واستمرار عملية التسوية السلمية الشاملة بين الدول العربية وإسرائيل منذ عام ومؤتمر مدير يد للسلام 1991. وقد خاضت إسرائيل حربين في القرن الواحد والعشرين ضد كل من حزب الله عام 2006 وعلى قطاع غزة ضد حركة حماس في نهاية العام 2008 وبداية العام 2009. ما سمي بعملية الرصاص المسكوب .

2- أن القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تفصل بين ما هو سياسي وما هو أمني - عسكري، وتعطى أولوية تبدو غير مرنة للاعتبارات الأمنية - العسكرية فأحد أهم أسس التفكير المسيطرة في المؤسسات الإسرائيلية هو أنه لا يوجد تعارض منطقي بين استخدام القوة المسلحة أو التفكير في استخدامها، وبين السير في اتجاه التسوية السلمية، أو التوصل إلى تسويات جزئية أو عامة بالفعل، فاعتبارات الأمن مستقلة عن اعتبارات - السياسة - ، حتى في أذهان السياسيين الإسرائيليين أنفسهم لكن الأهم أن اعتبارات الأمن - تبعا للمفاهيم الإسرائيلية - تتقدم على الاعتبارات السياسية، فاستمرار إسرائيل كدولة آمنة، أمنا كاملا، استنادا على عناصر قوتها الخاصة، أهم بكثير من التسوية السلمية لصراعها مع الدول العربية ولم تتأثر مثل هذه القناعات أو المفاهيم خلال السنوات الماضية التي أعقبت بداية عملية التسوية السلمية عام 1991، واللافت للانتباه أنها لم تشهد تعديلات ذات أهمية توحى بأنها يمكن أن تتأثر بمستوى ما، على النحو الذي يشير إليه اتجاه سياسة التسليح الإسرائيلية، وموقف الحكومات الإسرائيلية إزاء الانسحاب من الجولان، وما تطرحه الوفود الإسرائيلية في مفاوضات ضبط التسليح والأمن الإقليمي، وعمليات الجيش الإسرائيلي واسعة النطاق في لبنان، بل على العكس، يزداد التأكيد من جانب إسرائيل على دور القوة العسكرية في مجالات جديدة تتصل بإطار التسوية السلمية ذاته، فيما يتعلق بالتوصل إليها، أو ما يسمى الحفاظ عليها. واستمرت على نفس النهج العسكري حتى 2009.

3- أن موازين القوة العسكرية في المنطقة بين أطراف دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي مختلة تماما لصالح إسرائيل، وهو اختلال معترف به من جانب أطراف الدائرة ويتسم هذا الاختلال بالتعقيد الشديد، إلى درجة أنه لا يمكن حصر كافة

¹ أنطوان شلحت ، " تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على قرار المؤسسة السياسية "، بيروت، تقرير مدار الاستراتيجي 17-07-2008، على الموقع <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=68692>

² / محمد عبدالسلام، " سياسة إسرائيل الخارجية حتى عام 2000: احتمالات الحرب في السياسة العسكرية الإسرائيلية " ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 87، أكتوبر 1996، ص 98.

أبعاده الإستراتيجية ببساطة بإسرائيل تتفوق كميا ونوعيا على كل دولة عربية مجاورة على حدة، وتتفوق نوعيا على أي دولتين مجاورتين بما لذلك من تداعيات متصورة، وتأتي أهمية هذا الميزان المختل القائم من عدة عوامل إضافية، وهي أن أهمية عنصر الكم تنقل مع الوقت إلى درجة أنه سيصعب الحديث عن مضاعفات قوة أو تحولات الكم إلى كيف مستقبلا، وأن أهمية عنصر الكيف تنزايد بمستويات وسرعات قد تدفع في اتجاه تغيير المفاهيم التقليدية للحرب - المتصورة - في وقت قريب، وأن إسرائيل تمتلك إضافة إلى ذلك سلاحا مطلقا هو السلاح النووي تظهر أهميته وجوده في حالات مختلفة كسقف يضع حدا قريبا أو بعيدا لما يمكن أن تصل إليه التفاعلات العسكرية مع إسرائيل والأهم من ذلك هو ما يبدو في بعض الأحيان من أن الفجوة النوعية في الميزان العسكري القائم تتجه نحو الاتساع، وإن كان التأكد من ذلك بدقة ليس سهلا، وأن محاولات التضييق منها تتعذر مع الوقت، على نحو يدفع دول المنطقة إلى التفكير في التعامل مع هذا الميزان بمنطق آخر بعيدا عن الحسابات التقليدية ورغم أن هذا الميزان غير مستقر، فالأطراف كلها تطور قواتها المسلحة، إلا أن تغيير وضعه العام لن يحدث على الأرجح في وقت قريب، فسوف تظل إسرائيل متفوقة عسكريا. تظل مسألة شن الحرب نظريا ترتبط بالطرف الإسرائيلي فلا تزال التوجهات الهجومية تسيطر على سياستها العسكرية رغم أن التعقيدات المحيطة بها قد تضخمت، وأن ثمن الهجوم سياسيا وعسكريا قد ازداد، ولا تزال قيادات إسرائيل تفصل بين ما هو سياسي وما هو عسكري رغم أنها تواجه معضلة في الدفاع عن تلك القناعة، وتحمل أحيانا ثمنا سياسيا فادحا لذلك، ولا تزال إسرائيل تتمتع بتفوق عسكري نوعي يتيح لها شن هجوم واسع النطاق ضد الدول المجاورة، وإن كان ذلك لا يعنى على الإطلاق، أو بالضرورة أن هذا الهجوم يمكن أن يحقق أهدافه بشكل مباشر.¹

وحسب "شمعون بيريز"، فإن "إصرار إسرائيل على الاستخدام الحر لأسلحتها النووية يمكن النظر إليه على أنه الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الإسرائيلية فحجم ومدى تطور ترسانة إسرائيل النووية يسمح بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط"². وتتسم سياستها النووية بالغموض حول قدراتها النووية، وتتلخص هذه السياسية في عبارة محددة وتكرر بشكل منتظم عند المسؤولين الإسرائيليين وهي، "إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى المنطقة، ولكنها لن تكون الدولة الثانية التي تفعل ذلك".³

ومنه نستنتج أن الأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه بيئتها الإقليمية، وذلك راجع إلى طبيعة تركيبة المنطقة التي تشكل مجموعة من القيم والثقافات المتنافرة والتي تتسم بعد الاستقرار السياسي والأمني، هذا ما جعل إسرائيل تعتمد على الأداة العسكرية كمنطق واقعي تفرضه على جيرانها لحماية أمنها القومي من التهديدات التي قد تنشأ. والبحث عن تحالفات إستراتيجية مع القوى الإقليمية الصاعدة ذات البعد المعتدل (تركيا، الهند والصين) لزيادة في عمقها الاستراتيجي. إضافة إلى دور السلاح النووي الذي يعتبر أده ردع وتحقيق التوازنات الإقليمية في شرق المتوسط الشرق الأوسط.

¹ / المرجع السابق، ص 99.

² / حلمي موسى، نصوص من الصحافة الإسرائيلية، صحيفة السفير اللبنانية في 2006/12/18.

³ / محمد عبد السلام، حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1993، ص 139.

4- الأداة الإعلامية في السياسة الإسرائيلية: تشكل منظومة الإعلام أحد أبرز وسائل السياسة الخارجية لإسرائيل لما تنطوي عليه من أهمية سوسيو- ثقافية وأمنية ، حيث اهتمت إسرائيل بوسائل الإعلام وكرستهم لخدمة مصالحها وتعبئة الرأي الداخلي والخارجي لصالح قضاياها الإستراتيجية.

فمنذ قيام دولة إسرائيل بعد حرب عام 1948 حددت القيادة الإسرائيلية للإعلام الإسرائيلي ثلاثة اتجاهات؛ يتعين عليه تحقيق الأهداف الإسرائيلية المطلوبة فيها:¹

1- الإعلام الموجه إلى الجمهور الإسرائيلي ويهود العالم من أجل تحقيق صمود وتعزيز قوة جبهة إسرائيل الداخلية والثقة بينها وبين الحكومة وقادة إسرائيل، وتحقيق التضامن المادي والسياسي الدائم بين يهود العالم وإسرائيل لزيادة المهاجرين إليها.

2- الإعلام الموجه إلى جمهور الرأي العام العالمي ومؤسساته في مختلف أنحاء العالم؛ من أجل دعم شرعية الدولة اليهودية والدفاع عن سياستها وضمان استمرار وجودها

3- الإعلام الموجه إلى الجمهور العربي وشن حملات الحرب النفسية الإسرائيلية ضده؛ من أجل إرهابه وزعزعة الثقة بنفسه وبقدراته الثورية وبمستقبله.

وبعيد اشتعال انتفاضة الأقصى 28 سبتمبر 2002 ضد الاختلال الصهيوني دخلت هذه الانتفاضة مجالاً جديداً في المقاومة تمثل في مواجهة على مستوى اليكترونية بين أنصار الانتفاضة ووسائل الإعلام الاليكترونية الإسرائيلية أو المدعومة منها في تشويه مقاومة الشعب الفلسطيني ، والتأثير على القادة السياسيين في العالم من أجل كسب التأييد وتعاطف شعوب العالم مع تضليلهم وخداعهم.² أو ما يسمى بإستراتيجية الكذبة الكبرى Strategy Big Lie.

وهذا تماماً ما يؤكد (ناجمان شاي) أهم شخصية إسرائيلية سياسية وعسكرية عملت في الإعلام الإسرائيلي والصهيوني منذ سنوات كثيرة، حين كان ناطقاً رسمياً باسم الجيش الإسرائيلي ورئيساً لهيئة عليا للتوجيه الإعلامي، أثناء أزمات وحروب إسرائيل، يقول (شاي) في ندوة أقامتها لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في جانفي (2007) للبحث في الأداء الإعلامي الإسرائيلي أثناء حرب جوان (2006) ضد قوات حزب الله (أرفق لكم جزءاً من تسجيلها كما بثتها قناة البرلمان الإسرائيلية بالعبرية). " إن المعركة من أجل تحقيق أهدافنا الإعلامية ومن أجل إقناع جمهورنا تجري على قدم وساق، وتستعين بوسائل وآراء وتنتشر معتقدات موجهة نحو أوسع نطاق من الجمهور المؤلف من ثلاثة أنواع أو اتجاهات: لأول نحو جمهورنا الإسرائيلي، والثاني نحو الجمهور العربي والفلسطيني أي جمهور العدو، والثالث نحو جمهور الرأي العام العالمي وخصوصاً الولايات المتحدة وأوروبا"³ .

وعلمت "إسرائيل" قبل اندلاع الحرب على غزة أن التغطية الإعلامية ستكون من أهم التحديات التي ستواجهها في أي مواجهة قادمة، مما دفعها إلى تشكيل ما يعرف بـ "هيئة الإعلام القومي" قبل عام من الحرب. وجاء تشكيل الهيئة

¹ / تحسين الحلبي، الإعلام الإسرائيلي أثناء الحرب العدوانية على لبنان وصورة المقاومة في الإعلام الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد 30، صيف 2007، ص 113-114 .

² / إبراهيم أو عرقوب، الدعاية الصهيونية الاليكترونية ضد انتفاضة الأقصى. بيروت، مجلة دراسات شرق أوسطية، 2003، العدد 23، ص 21.

³ / المرجع السابق، ص 28.

¹ / عبد الحميد ألكيالي، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب)، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 50.

لتوضيح خلفية الحملة العسكرية على غزة لوسائل الإعلام والسياسيين، بالتنسيق مع سكرتير الحكومة، **عوفيد يحزكال Oved Yehezkel**، ومع قوى الأمن المختلفة. وقال رئيس الهيئة ياردن فاتيكا Yarden Vatikai، بأنه "أعدت سلفا المواد الإعلامية التوضيحية والمقابلات، والرسائل، ووبات الموضوع الإعلامي يتوحد مع عملية اتخاذ القرارات في العملية العسكرية على القطاع... نحن لانحلّ محلّ الناطقين باسم الخارجية أو الجيش أو المؤسسات الأخرى، بل نساعدهم وننسق بينهم ليتحدثوا بخط واحد".¹ كما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية **Minister of Foreign Policy** تكوينها "طاقم عمل" مهمته العمل إعلاميا ودبلوماسيا لتبرير العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والترويج للمساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية التي قدمتها إسرائيل خلال العدوان.

ولم تقتصر الحرب الدعائية على وسائل الإعلام الإسرائيلية المرئية كالفصائيات والصحف، بل ركزت على الفضاء الإلكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، فقامت إنشاء محطة فيديو خاصة على موقع اليوتيوب Youtube واعتمدت على موقع تويتر Twitter حيث استعانت به القنصلية الإسرائيلية في نيويورك لتبرير حربها على غزة عبر مجموعة من المحاضرات (في إحدى ندواتها تمكن مستخدمو البرنامج من كل أرجاء العالم من طرح أكثر من 400 سؤال على القنصلية وتتبع النقاش أكثر من أربعة آلاف مستخدم للبرنامج تويتر Twitter)، اقتنع الكثير منهم بوجهة النظر الإسرائيلية.²

ومنه نستنتج أن الإعلام الجديد بمحتف أشكاله أصبح يشكل أداة وظيفية مهمة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث شكل دورا مهما له بعدين رئيسيين، فالبعد الأول يتمثل في التعبئة **mobilization** يميل إلى التصرف كامتداد للمؤسسة السياسية، وبالتالي الاصطفاف بجانب المؤسسة العسكرية والأمنية لإعطاء زخم أكبر إلى السلوكيات التي تصدر من قبل مراكز صنع القرار الإسرائيلي نحو البيئة الداخلية، البيئة الإقليمية والدولية. والبعد الثاني يتمثل في الحرب النفسية **Psychological warfare** والتي هي أحد أبرز سمات السياسة الإسرائيلية تجاه حركات المقاومة الإسلامية (حزب الله حركة حماس)، ومحور الممانعة إيران وسوريا إلا أن التطور والثورة الإعلامية التي يشهدها العالم

ومما سبق نستنتج أن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لإسرائيل متنوعة حسب البيئة المحلية و المتغيرات الإقليمية و الدولية، فتنوع حسب هذه الأخيرة إلا أن في مجملها تركز أكثر على العوامل المادية الواقعية كالقوة العسكرية - خاصة إسرائيلية - بالإضافة إلى الأدوات الاستخباراتية التي تتشكل من ثلاث أجهزة قوية ومؤثرة جدا في صناعة القرار الإسرائيلي (أمان، الشاباك والموساد). كما لا يخف دور الإعلام كإستراتيجية لها أبعاد حيوية سياسية وحيوية ثقافية في ظل البيئة المعقدة المحيطة بإسرائيل، فكل هذه الوسائل مسخرة من أجل صيانة وحماية أمنها القومي. واستعمال هذه الأدوات يشكل إطار آخر للسياسة الخارجية الإسرائيلية وهو ما يسمى بمحددات السياسة الخارجية.

¹ / صحيفة هارتس 2009/01/22
² / هيرش غودمال، الدبلوماسية الإسرائيلية خلال عملية الرصاص المسكوب وما بعدها، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، 2009، ص43.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

عند رسم وانجاز السياسة الخارجية لدولة معينة فانه لا يجب فقط الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المراد تحقيقها ولكن كذلك العوامل التي تشكل حدودا لتصرف الدولة أو تمنحها مجالا أوسع وحرية تصرف كبيرة في مجال السياسة الخارجية. كما أن هذه العوامل والمحددات هي التي تحدد موقع ووزن الدولة في المجتمع الدولي. وهذه العوامل على وجه الخصوص في العوامل الجغرافية، السكانية والموارد الاقتصادية، المبادئ الإيديولوجية، العوامل الشخصية، المحددات المجتمعية، محددات البيئة الخارجية،

وكما رأينا في الجانب النظري فقد صنفنا محددات السياسة الخارجية إلى محددات داخلية ومحددات خارجية .

أولاً:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

تتنوع وتتوزع محددات السياسة الإسرائيلية على عدة محاور تحدد معالم تحركها وكيفية التعامل مع القضايا الداخلية والإقليمية خاصة وان التركيبة والبيئة الجيوسياسية المحيطة بإسرائيل تشكل لها عائق كبير في التحرك بحرية كبيرة.

1- الموقع الجيوسياسي لإسرائيل: إن إسرائيل تجد نفسها من الوجهة الإستراتيجية ملزمة بعدد من الحقائق الأمنية العسكرية والسياسية التي صاغت أعمالها العسكرية منذ عام 1948، وهذه الحقائق هي أن إسرائيل ينقصها العمق الاستراتيجي من الناحية العملية. وهذا يعني أن إسرائيل لا تستطيع السماح للعدو باختراق أراضيها الضيقة لأنها مخاطرة غير مقبولة تعرض فيها سكانها للدمار وكذلك احتياطاتها العسكرية، أي أن مقايضة الأرض بالزمن سيكون انتحاراً ذاتياً من وجهة نظرها لأنها سوف تعجز عن تعبئة احتياطها، وبعبارة أخرى أنه من الضروري للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية أن تكون قادرة على تعبئة احتياطها بشكل كامل وبصورة سريعة، وأن تكون كل الوحدات الاحتياطية جاهزة للقتال(التعبئة العامة للمجتمع).

ومن المؤكد أن العمق الإستراتيجي يشكل مبدأ مهماً، من المبادئ الإستراتيجية العسكرية عموماً. ومن هذا المنطلق، نظرت إسرائيل بأهمية بالغة إلى الأراضي، التي احتلتها سنة 1967 فقد أشار **موشيه ديان** إلى أن أهمية هذه الأراضي، تكمن في قيمتها الأمنية. لذلك، ذهب الكثيرون إلى أن تطور الأسلحة، لم يلغ الأهمية التكتيكية والإستراتيجية لطبيعة الأرض. وأكد **مردخاي** دور هذه النظرة بقوله " إنه من الخطأ الاعتقاد بأن الأسلحة الحديثة، تجعل الأرض غير مهمة، بل العكس هو الصحيح، فالأسلحة المتقدمة تحتاج إلى حيز لانتشارها". إلا أن الواقع الجيو سياسي لإسرائيل معقد جداً لأنها كيان يفتقر إلى العمق الاستراتيجي في ظل التطور التكنولوجي في ميدان الأسلحة واختراع الباليستية طويلة المدى، وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل معضلة أمنية تتمحور في ثلاث أبعاد¹:

2- الجغرافيا، إسرائيل تفتقد إلى العمق والعرض الاستراتيجيين. لذلك فهي تعاني من هامش التحرك داخل إطار جغرافي ضيق جداً، فهي من خلال سياستها التوسعية كانت تبحث عن المزيد من الأراضي لكي تحمي مناطقها الداخلية الإستراتيجية من أي محاولات لاختراقها غير أنها لم تستطع أن تؤمن ذلك، فكانت تكتيكاتها هو الاختراق الإقليم العربي

¹/ الياس حنا، " غزة بين التكتيك والجيو بوليتيك "، غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، شتاء 2009، ص51.

باتجاه أطراف محيطية بها مثل الأردن وسوريا ومصر من خلال سياسة السلام والتطبيع كإطار استراتيجي تعويضاً عن الهشاشة في الجغرافية السياسية التي تعاني منها إسرائيل .

وعليه فعامل الجغرافيا السياسية، وكما تشير المعطيات فإنه يحتشد حوالي 80- 90 % من سكان إسرائيل في منطقة تمتد نحو 120 كلم على طول- الشاطئ بين حيفا وأسدود، وهذا يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً لإسرائيل نتيجة العمق الإستراتيجي الضيق الذي يجتمع فيه غالبية السكان هناك، وما يشكله ذلك من خسائر بشرية فادحة في حال تعرضت إسرائيل لهجمات تطول تلك المنطقة الجغرافية من إسرائيل، الأمر الذي يحد كثيراً من قدرة إسرائيل على المناورة والحركة¹. أما زئيف شيف المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية فيرى أن هذه المبادئ تتجسد في الإستراتيجية الدفاعية، الردع النووي الغامض ونقل الحرب إلى أرض العدو، وبالمقابل يرى محللون أن ثمة سلسلة مشكلات ستظل تضع إسرائيل أمام تحديات أمنية بعيدة المدى هي:²

- 1- صغر إسرائيل وقلة مواردها.
 - 2- انعزال إسرائيل من الناحية الجغرافية وضعف عمقها الاستراتيجي.
 - 3- حساسية الإسرائيليين للخسائر المدنية والعسكرية.
 - 4- رفض مجموعة من الدول العربية والإسلامية الاعتراف بشرعية إسرائيل ووجودها كدولة يهودية في المنطقة، على الرغم من أن المعطيات الراهنة تغيرت، حيث أبدى كثير من تلك الدول استعداداً للاعتراف بإسرائيل، لا بل إن بعضها يقيم علاقات سرية سياسية أو تجارية معها.
 - 5 - بعض دول المنطقة ترى في قدرات إسرائيل العسكرية تهديداً لأمنها ومصالحها
- 3- الطبوغرافية** ، فهي تسعى دائماً لسيطرة على النقاط الأمنية المهمة لها، لأنها عندما تخطط فإنها تخطط لسيناريو الأسوأ، فهي تسعى لضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية ودول العربية الأخرى.
- 4- الديموغرافيا**، فإسرائيل تشعر بالقلق إزاء العامل الديموغرافي الفلسطيني سواء كان من عرب 1948، أم من عرف الضفة والقطاع . وتشير تقديرات الإحصاء السكاني في إسرائيل أن نسبة سكان إسرائيل حوالي 7 ملايين نسمة سنة 2009. في حين كانت التوقعات الإسرائيلية تشير إلى أن عام 2010 يمكن أن يصل تعداد إسرائيل إلى 10 ملايين نسمة. فيلعب حجم السكان الكبير دوراً إيجابياً في قوة الدولة ومكانتها الدولية ومن ثم فاعلية توجهاتها الخارجية إذا قدر لها امتلاك عوامل القوة الأخرى إلى جانب السكان (الأيدي العاملة- السوق المحلي الكبير- تكوين الجيوش) من ناحية أخرى فإن الحجم السكاني الكبير قد يمثل إغراء للدولة بانتهاج سياسة عدوانية خاصة إذا كانت رقعتها محدودة قياساً بسكانها.

ولأن هوامش إسرائيل الأمنية ضيقة جداً نتيجة الدونية من الناحية الكمية، أو سواء على صعيد السكان أو الموارد، ونتيجة لانعدام العمق الإستراتيجي، والذي استخلص من أنه لا خيار أمام إسرائيل سوى منح اعتبارات الأمن العسكري قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي، خاصة وأن العناصر السياسية المكونة للأمن القومي ينظر إليها كعوامل إكراه خارجية. وقد كانت إحدى فرضيات النظرية الإسرائيلية المتعلقة بالأمن القومي، أن جهود إسرائيل الرامية إلى تطوير " خيار

¹/ محمود المصري، مرجع سابق، ص32.

²/ نفس المرجع السابق، ص33.

نووي لا ينبغي لها أن تؤثر في النظرية العسكرية الإسرائيلية في إطار النزاع غير النووي، وبمعنى آخر، على إسرائيل وفق النظرية الإسرائيلية المألوفة، الاحتفاظ بقدرة عسكرية تقليدية، غير مرتبطة بدرجة تطوير خيارها النووي¹. ويشير إيتال، إشارة ذات مغزى عميق إلى ما هو متوقع من "نظرية الأمن القومي الجديدة" بالقول، "في ظل غياب العمق الجغرافي "الأفقي" الهام، وفي ضوء حدة المخاطر المرتقبة ثمة ضرورة للتطوير والاستناد إلى كل مقومات العمق الإستراتيجي. ومفهوم العمق في فن الحرب الحديثة، هو أيضاً عمق ثلاثي ممتد ليس فقط على المساحة البرية وإنما أيضاً في الفضاء الخارجي وفي مفهوم عصر الحرب الحديثة، فإن هذا المفهوم يتعلق أيضاً بالحجم، وليس فقط بالمساحة. ويشير إيتال Itell، "إن إسرائيل أفلحت وتستطيع تحقيق النصر في حروب كثيرة - وهذه القدرة شرط ضروري - ولكن إسرائيل لا تستطيع أن تملّي بواسطة نصر عسكري إرادتها على المحيط العربي والإسلامي، الذي يمتد من المحيط إلى الخليج وأبعد من ذلك"².

5- الدين كمحدد للسياسة الخارجية الإسرائيلية .

إن علاقة الدين بالسياسة في الكيان الإسرائيلي علاقة ملتبسة جدا ومعقدة، ففي الوقت الذي تعد "إسرائيل" نفسها دولة ديمقراطية ومدنية، إلا أنها أيضاً على الناحية الأخرى دولة يحكمها العسكر دائماً، فطيلة تاريخها السياسي كان رؤساء وزرائها من المؤسسة العسكرية، الأمر الذي يؤكد أن ثمة علاقة بين العقيدة العسكرية والعقيدة الدينية، وهذا ما يفسر الحضور الكبير لشخصيات دينية "حاخامات" في السياسة الإسرائيلية. فالعامل الديني يمثل المقوم الأساسي لما أسمته الحركة الصهيونية "القومية اليهودية" في "إسرائيل". وتكاد هذه الأخيرة تنفرد دون غيرها من الدول القومية المعاصرة باستنادها إلى ذلك المقوم بصفته عاملاً مهيئاً لتجانسها "القومي". لقد استندت الحركة الصهيونية؛ إلى عنصر الدين جاعلة منه ركيزة أساسية في بناء دولتها المنشودة، وراحت في الآن نفسه تقتنع بالإيمان بفكرة "الولاء القومي"³ و تعد القوى الدينية من أهم القوى السياسية الفاعلة على صعيد المجتمع الإسرائيلي والحياة السياسية، وقد مارست هذه القوى دوراً محورياً في بناء الدولة ورسم سياستها الداخلية والخارجية، وانطلاقاً من ذلك تأتي طبيعة هذه القوى والتعريف بأيدولوجياتها وتنظيماتها وعلاقاتها مع القوى الأخرى. و رصد دورها على صعيد صنع القرارات السياسية في المراحل المختلفة من حياة المجتمع الإسرائيلي، في محاولة لاستشراف آفاق المستقبل للدور الذي يمكن أن تقوم به هذه التيارات في النظام السياسي الإسرائيلي.

يثير التصاعد الملحوظ لدور الأحزاب الدينية فضلاً عن التحول ناحية اليمين الكثير من التساؤلات حول طبيعة التوجهات الإسرائيلية وضعت صيغة للتعايش بين القوى العلمانية وتلك الدينية تقوم على توازن محسوب بحيث لا يعرف الوضع القائم تغليب اختلالاً أو تغييراً جذرياً إن المزيد من التنازلات لصالح القوى الدينية قد يؤدي إلى تغليب النوازع الأصولية والمتطرفة وتغذيتها في المجتمع مما يندرج بأزمة حقيقية تواجهها الدولة ويدعم هذا الرأي سابقة اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الأسبق على يدي أحد أبناء الطوائف الدينية المتطرفة (الحرديم) ويشير كثير من المحللين الإسرائيليين إلى خطورة اتساع الفجوة بين التيارين العلماني والديني التي تؤدي إلى انقسام ثقافي حاد في

¹ / خضر محمود عباس، الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، غزة، مركز الوعي للدراسات والتدريب فلسطين، 2003، ص9.
² / المرجع السابق، صص 47-48.
³ / هالة مصطفى، " الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإسرائيلية "، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 87، 1996، ص 69.

المجتمع وإشكالية هوية حقيقية. تلقى بظلالها ولاشك على الطبيعة القومية للدولة وثقافتها الحديثة ونموذج الديمقراطية الليبرالية الذي تتبناه ويزيد من تعقيد هذه القضية عدم تجانس التركيب السكاني للمجتمع بحيث تتصارع الثقافات والقوميات مع تعدد الطوائف اليهودية ذات الأصول المتباينة (شرقية، وغربية) فضلا عن الصراع بين اليهود الذين ولدوا في إسرائيل واليهود المهاجرين الذين يحملون معهم خصائصهم الثقافية فضلا عن تفضيلهم تحديد هويتهم من خلال التراث اليهودي التقليدي بخلاف هؤلاء الذين ولدوا بإسرائيل ويعبرون عن هوية قومية حديثة حيث يفترض أن ولاءهم للدولة يسبق أي ولاء آخر - ووفق تعبير أحد الكتاب الإسرائيليين فإن الصراع الذي سيشهد الكنيست الحالي سوف يدور أساسا حول هوية الدولة ومؤسسات الحكم وهو أمر لا بد وأن يؤدي إلى اهتزاز نموذج الديمقراطية الغربية للدولة الإسرائيلية.

6 - العوامل الشخصية كمحدد للسياسة الخارجية الإسرائيلية: يشير جون جاك روسو رائد الليبرالية الديمقراطية إلى أن " الممارسة الخارجية للسلطة لا ترجع إلى الشعب، لأن مناهج الدولة ليست في متناوله؛ وإنما في يد الرؤساء الأكثر استنارة وإماما بخصوص هذه القضايا" ، ويبدو أن العوامل الشخصية والتوجهات العقدية لها أهمية لا تتكرر في صناعة القرار الخارجي، بيد أن هذه العملية تعثرها العديد من القيود النابعة من البيئة الدولية، لذلك نجد أحد المحللين وهو **كلمان** يقول "من وجهة نظري الخاصة، فإن الخصائص الشخصية ذات أهمية محدودة نسبيا في التأثير على نتائج قرارات السياسة الخارجية"¹.

وتميزت الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية نهاية عام 2009 بتداول رئاسة الوزراء كل من **شارون** ، الذي انتخب في زعيما لحزب الليكود في سبتمبر 1999 وبعدها كرئيس للوزراء الإسرائيلي في 2001/02/6، حيث شهدت هذه الفترة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بسبب زيارة شارون للمسجد الأقصى الشريف بتاريخ 2000/09/28، حيث أعلن أن زيارته هي لتأكيد السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف ، و"قال أن لكل يهودي الحق في أن يقوم بزيارة المسجد الأقصى"². فتميزت فترة **شارون** بانتهاج العصا الغليظة ضد الفلسطينيين، وصرح في احد المناسبات قال، " أعطوني مهلة مائة يوم للقضاء على الانتفاضة ولتحقيق الأمن للإسرائيليين".وأعلن أن مصير تل أبيب يحدده مصير **نستانيم** neztanim، إحدى مستوطنات قطاع غزة . ويعد **شارون** هو صاحب النظرية الإستراتيجية القائلة إن أمن إسرائيل يتجاوز الدول العربية ليمر بتركيا وباكستان وإيران وإفريقيا معتبرا هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي مهم كعمق للدول العربية وامتداد طبيعي لها يتيح الوجود فيها التسبب بمتاعب للدول العربية والحصول على موقع استراتيجي فعال في البحر الأحمر. ودفعت انتفاضة الأقصى إلى خطة فك الارتباط مع قطاع غزة التي أعلن عنها شارون حيث اعترف شارون لصحيفة **يديعوت احرونوت** أن قطاع غزة أصبح يمثل عبئاً امني واقتصادي كبير على النظام الإسرائيلي . وقام شارون الخروج عن حزب الليكود وتأسيس جزي جديد هو **حزب كاد يما Kadima**، ويعد العامل الفردي أو الشخصي مؤثرا جدا في سياسته الخارجية ، خاصة إذا نظرنا إلى شارون الذي له طبيعة كاريزمية في تأثيره في الرأي العام الإسرائيلي .

¹ / المرجع السابق، ص 25.

² / موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية: <http://www.kennest.gov.il/lexicon/arb/sharon.htm>

7- الأحزاب السياسية: تضم خريطة الأحزاب الإسرائيلية عدداً من الأحزاب والتجمعات السياسية والدينية النشطة ، وتلعب هذه الأخيرة دوراً كبيراً في السياسات الداخلية والخارجية الإسرائيلية، وقد أتاح نظام الانتخاب النسبي المتبع في إسرائيل للأحزاب الصغيرة أن تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية وخاصة في تشكيل الحكومات الائتلافية . وبرز في العقد الأخير حزبين ، حزب الليكود وحزب كاديما وفي 2005 /11/21 تم تشكيل حزب كاديما من طرف شارون - انشفاق شارون عن حزب الليكود - وبعد تعرضه لأزمة قلبية، تولى أولمرت قيادة الحزب إلى غاية سبتمبر 2008 أي تزعمت ليفني حزب كاديما لكنها فشلت في تشكيل حكومة ودعت إلى انتخابات مبكرة . وفي 2009/02/10، عقدت الانتخابات العامة الإسرائيلية للكنيست الإسرائيلي (18) ، حيث تصدر الانتخابات حزب كاديما بـ 28 مقعد ، يليه حزب الليكود بـ 27 مقعد، ثم إسرائيل بيتنا بـ 15 مقعد وجاء حزب العمل في المرتبة الرابعة بـ 13 مقعداً¹ فحزب كاديما سيطر على الحياة السياسية في السنوات الأخيرة ووصول أحزاب دنية متطرفة يمينية مثل حزب إسرائيل بيتنا و حزب شاس الذي فاز بـ 11 مقعداً².

8- الأمن القومي كمحدد للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

استمد الفكر الأمني الإسرائيلي شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، وذلك في إطاره العام الذي صاغه ديفيد بن غوريون أحد مؤسسي دولة إسرائيل وأول رئيس وزراء للدولة العبرية، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه إن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء في الدعوة للإستيلاء على الأرض " تنفيذاً لوعد الرب"، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية.

وقد مر مفهوم الأمن الإسرائيلي بأربع مراحل أساسية: مرحلة القاعدة الإستيطانية، ثم مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، ومرحلة التوسع، ومرحلة الهيمنة، ومن هنا ندرك أسباب هذا التغيير والحراك في المفهوم الأمني لما تقتضيه السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، فهو مفهوم متحرك يتبدل بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، كما أنه لا يعني الدفاع عن أرض محدودة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، إلى حين إتاحة الظروف التي تراها إسرائيل مناسبة لنشوب حرب تخدم مصالحها وتحقق أهدافها³. ورغم المتغيرات ورغم المتغيرات والحراك في مرتكزات مفهوم الأمن الإسرائيلي، إلا أنه يمكن تحديد بعض ثوابت وركائز هذا المفهوم⁴:

أولاً: نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب، ودفعهم إلى التسليم بها كأمر واقع عن طريق إقناعهم بأن أية مجابهة معها ستكون باهظة الثمن.

ثانياً: إستراتيجية الحرب الإستباقية وهي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد العرب، وتشكل أحد أنماط التعبير عن مصداقية الردع.

¹ / محسن صالح ، عبد الحميد الكيلاني وآخرون ، مرجع سابق، ص 42.

² / المرجع السابق، ص 43.

³ /محمود المصري، مرجع سابق، ص 25.

⁴ / المرجع السابق، ص 26.

ثالثاً: مفهوم الحدود الآمنة، وهذا المفهوم يعد وفق هذه الإستراتيجية مفهوماً متغيراً وقابلاً للتمديد بما يتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلي.

رابعاً: العمق الإستراتيجي، والذي يعتبر غيابه من التحديات الرئيسة للنظرية الأمنية الإسرائيلية" نظراً لوضع إسرائيل الجغرافي"، ومن هنا اعتقد مخطوطو نظرية الأمن الإسرائيلي أن من شأن أية حرب شاملة أن تهدد وجود الدولة، وهو ما دفعها إلى تجنب أي حرب من هذا النوع على أراضيها، مما استوجب بلورة مفهوم نقل المعركة إلى أرض العدو لإيجاد عمق إستراتيجي مصطنع.

إن نظرية الأمن الإسرائيلي لا تستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية، بل تستهدف إيجاد الوسائل العملية الداخلية لدى إسرائيل القادرة على تجسيد نظرية الأمن الإسرائيلي، وفي هذا المجال تقول غولدا مائير: إن ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لأمننا، بل ظروفًا مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى. وبذلك نرى أن نظرية الأمن الإسرائيلي تقوم على مبدأ الحقائق الملموسة، بتعبير آخر تستند إلى قوة فعلية تتجسد في وجود جيش عسكري قوي يشكل سياجاً حقيقياً للأمن الإسرائيلي، في مرحلة معينة، ووسيلة لتحقيق نظرية الأمن التي تتضمن في إطارها مظاهر التوسع في الأرض العربية أيضاً.

ونظرية الأمن الإسرائيلي تركز على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة، والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل، ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلي هي ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، لذلك تتضمن الإستراتيجية الإسرائيلية مخططات شاملة للتوسع في جنوب لبنان، والضفة الغربية، والجولان¹.

¹ / المرجع السابق، ص 27.

المطلب الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل Moco Level of Analysis، وينصب الاهتمام الرئيس على التغيرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية . وهنا يشار إلى أن أي تغيرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغيرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.¹ هناك مجموعة من المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية، تتأثر بها إقليمياً ودولياً في ظل المتغيرات التي شهدتها المجتمع الدولي في العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، وبذلك فإن إسرائيل تتأثر بالمعطيات الدولية خاصة وأنها تقع في منطقة مهمة جدا من الناحية الاقتصادية وحتى الجيوسياسية فهي بذلك تقع في قلب العالم أو أوراسيا الشرق متوسطة حسب تعبير المفكرين الجيوبولتيكيين. وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم عامل مساعد للسياسة الإسرائيلية في المنطقة.

1- أسس تطور العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية.

لقد ربطت إسرائيل المنطقة بشبكة تفاعلات وصراعات تتخطى حدودها ، وذلك لعلاقاتها الوطيدة مع الدول الكبرى والاستعمارية خاصة بريطانيا ومن ثمة انتقلت إلى حضن الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تستند فيها إلى كونها قوة للحفاظ على الانقسام وعدم الاستقرار في العالم العربي ، وبما تقدمه من خدمة للمصالح الغربية والإمبريالية². تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول المؤثرة على ديناميكية السياسة الدولية من الناحيتين الجيوسياسية والجيواستراتيجية ، حيث شكل حضورها كلاعب رئيسي على خارطة الشطرنج الدولية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أساس حركة التاريخ السياسي الحديث ، فهي بكل بساطة كانت وراء حدوث أكثر من حرب شبه عالمية ، واكبر الأزمات الاقتصادية خلال هذا القرن ، وكان لصوتها ويدها التأثير البالغ على مسيرة العديد من دول العالم وشعوبها ، كما أنها تملك من القدرات والإمكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية، فكانت ثاني راعي لإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهدت العلاقة بينهما زخماً كبيراً وتناغم وانسجام على مختلف الأصعدة ، وعليه ما هي أسس هذا التناغم والانسجام وماهية أسباب الدعم الأمريكي لإسرائيل؟.

إن اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة للمحافظة على الميزان العسكري بينها وبين الدول العربية زود حكومة الولايات المتحدة بوسيلة فعالة للتأثير على قرارات إسرائيل في سياق النزاع العربي – الإسرائيلي. بيد أن اضطراب إسرائيل إلى مراعاة سياسة الولايات المتحدة ليس ناجماً عن اعتبارات عسكرية وحسب فقد أصبح تأثير الاعتماد على الولايات المتحدة في الحصول على الأسلحة أمراً ثانوياً بسبب الاعتماد السياسي والدبلوماسي الذي تعزز خلال السنوات الأخيرة بسبب عزلة إسرائيل الدولية (نظرية التلاقي)³.

¹ / عدنان محمد هيجانية، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 1999، ص33.
² / الرشدان عبد الفتاح ، النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي ،، القاهرة، قرارات سياسية ، السنة الثالثة، العدد 1، 1993، ص 10 .
³ / أيلون أ، دان هوروفيتش ، وآخرين ، الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية ، قبرص ، وكالة المنار للصحافة والنشر 1986 ، ص64 .

وقد ازداد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة بصورة بارزة بعد حرب الأيام الستة وحرب الغفران ، ولا سيما في أعقاب التدخل السوفيتي المحدود في حرب الاستنزاف عام 1970. ومنذ ذلك الحين، أخذ صانعو السياسة الإسرائيليون يميلون إلى التطلع نحو اعتماد ثلاثي الأبعاد على الولايات المتحدة:¹

1- اعتماد سياسي يستند إلى قدرة الولايات المتحدة ، باستخدام حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، على صد عقوبات ضد إسرائيل ، أو منع قرار تصدر ضدها.

2- اعتماد عسكري يتجلى في الحصول على السلاح من الدولة العظمى الوحيدة ، التي تلبى أنظمة أسلحتها الحاجة إلى مواجهة أنظمة الأسلحة السوفيتية التي يملكها العرب ، من ناحية النوعية والمصادقية والتطوير.

3- اعتماد اقتصادي على المساعدات الأمريكية التي تتيح لإسرائيل المواظبة على الجهد الأمني من دون التضحية بمستوى معيشة السكان الإسرائيليين ، أو باستمرار النمو الاقتصادي الذي يتيح استيعاب المهاجرين.²

تتمتع العلاقات الأمريكية والإسرائيلية بصفة "التحالف الاستراتيجي"، وتتمتع إسرائيل بناء على ذلك بدعم أمريكي متعدد المستويات، وتعتبر الولايات المتحدة إسرائيل مصلحة حيوية أمريكية وأن أمنها من أمن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ولذلك فإن قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، واعتبار إسرائيل أداة يمكن استخدامها في أي تحرك عسكري أمريكي في المنطقة بوصفها حاملة طائرات عملاقة، وتزايد النظرة الأميركية إلى الجانب العربي بوصفه مصدر تهديد خارجي استراتيجي، فإن الخلافات والأزمات التي قد تنشأ بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تتوفر لها بيئة التفاهم لتغيير هذه المعادلة وفق التجربة الماضية للعقود الثلاثة الماضية، يضاف إلى ذلك غياب دور عربي كبير ومهم يؤثر على المصالح الأمريكية وربما يهدد مصالحها في المنطقة في مجال الطاقة والتعاون الأمني لمكافحة ما يسمى "بالإرهاب" أو غيرها من المصالح الإستراتيجية والحيوية لأمريكا.³

تعتبر العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية علاقة مركبة و إستراتيجية لها فروعها وجذورها التاريخية، توطدت هذه العلاقة مع مرور السنوات وازدادت تعقيداتها بين البلدين وتطورت في اتجاه طردي حتى أصبحت إلى درجة يمنع القطيعة بين البلدين واتخذت عدة مناحي في توسعها وتربطها سواء كان اقتصاديا، عسكريا، أمنيا و دينيا وثقافيا . وساهم في ذلك مجموعة اللوبيات الإسرائيلية (اليهودية- الصهيونية المسيحية) ، وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي كان هناك أكثر من 80 ألف ممارس ضغط مسجل في واشنطن يعالج عدد منهم مسائل محلية وخارجية⁴ ، التي حملت على عاتقها السيطرة على دواليب السياسة في الكونغرس والبيت الأبيض الأمريكي وحتى على وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) والتي يدوروا الكثير من الشخصيات القيادية اليهودية التي تدعم السياسة لمصلحة إسرائيل . وإن القوة الدافعة للسياسة الأميركية عامة في المنطقة ترجع بشكل كامل تقريبا إلى السياسة الأميركية الداخلية، ولا سيما إلى نشاطات "اللوبي الإسرائيلي". لقد تمكنت مجموعات أخرى ذات مصالح خاصة من توجيه السياسة الخارجية الأميركية في الاتجاهات التي تفضلها، لكن لم يتمكن أي لوبي من صرف السياسة الخارجية الأميركية بعيداً عما تراه المصلحة القومية الأميركية، وإقناع الأميركيين في الوقت نفسه بأن المصالح الأميركية والإسرائيلية متماثلة في الجوهر.

^{1/} خصر محمد عباس، إسرائيل ومفهوم توازن القوى والأمن الجماعي في العلاقات الدولية ، غزة ، مركز الوعي للدراسات والتدريب، 1999، ص 32 .
^{2/} المرجع السابق، ص 65.

^{3/} دواد الحمد ، أمريكا وإسرائيل، تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكية"، عمان ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 2010، ص 51، ص 2.

^{4/} جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، ترجمة حسان البستاني، بيروت، الدار العربية للعلوم والنشر، 2006، ص 55.

كما أن الولايات المتحدة لعبت دوراً رئيسياً في دعم إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً، كما وفرت لها الحماية السياسية داخل أجهزة المنظمة الدولية لاسيما أثناء وفي أعقاب، المواجهات العربية - الإسرائيلية، كما أنها اتجهت إلى تدعيم الترسانة العسكرية الإسرائيلية من خلال التعهد بضمان التفوق النوعي على جميع الدول العربية وشهدت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية قفزة نوعية كبرى عام 1981، بتوقيع مذكرة التعاون الاستراتيجي التي تضمنت التعاون في مجالات وضع الخطط العسكرية المشتركة وتنسيق العمليات الخاصة بالإمداد والتمويل لمواجهة أية احتمالات تطرأ في الشرق الأوسط ومنذ ذلك الوقت تزاوجت الحماية السياسية مع ضمان التفوق النوعي لإسرائيل في كافة مجالات التسلح بما فيها الأسلحة غير التقليدية أو أسلحة التدمير الشامل، وبدا ذلك واضحاً في التمسك الأمريكي باستبعاد كافة قرارات الشرعية الدولية من الإطار العام لعملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي وفق صيغة مدريد، كما أمنت الولايات المتحدة لإسرائيل الحماية الكاملة بشأن برنامجها النووي وحرصت على إبقاء هذا البرنامج خارج إطار معاهدة منع الانتشار النووي ورغم طبيعة هذه العلاقات واصلت البلدان العربية مراهناتها على دور أمريكي أقل انحيازاً لإسرائيل، وأكثر إيجابية على صعيد ممارسة دور - الرعاية - لعملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي¹ كذلك فإن الولايات المتحدة تسارع إلى نجدة إسرائيل في زمن الحرب وتتحاز إلى جانبها في أثناء مفاوضات السلام. فقد زودت إدارة نيكسون إسرائيل بالسلاح خلال حرب أكتوبر، وحمتها من التدخل السوفياتي. وشاركت واشنطن مشاركة فعالة في المفاوضات التي أنهت الحرب، فضلاً عن العملية المتدرجة الطويلة التي أعقبتها. كما أدت دوراً رئيسياً في المفاوضات التي سبقت اتفاق أوسلو سنة 1993 وأعقبته² وحدثت احتكاكات بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين في كلا الحالتين، لكن الولايات المتحدة نسقت مواقفها عن قرب مع إسرائيل، ووقفت إلى جانب النهج الإسرائيلي في المفاوضات على الدوام. بل إن أحد المشاركين الأميركيين في كامب ديفيد (سنة 2000) قال لاحقاً: "عملنا في أغلب الأحيان كمحام لإسرائيل"³ ولتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط يبقى في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة ولضمان مصالحها، وفي الوقت الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق اتفاق سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها، فإن علاقاتها الدفاعية مع إسرائيل ستتواصل، وكذلك هو الأمر بالنسبة للتعاون المشترك مع إسرائيل سيبقى قائماً⁴.

ومنحت أمريكا إسرائيل هامشاً عريضاً في التعامل مع الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حتى عندما كانت أفعالها تتعارض مع السياسة الأميركية المعلنة. كما أن استراتيجيا إدارة بوش الطموحة إلى تحويل الشرق الأوسط - ابتداء بغزو العراق 2003 - تهدف جزئياً على الأقل، إلى تحسين الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي. وباستثناء التحالفات زمن الحرب، من الصعب التفكير في مثال آخر قدم فيه بلد إلى آخر مستوى مماثلاً من الدعم المادي والدبلوماسي على امتداد هذه الفترة الطويلة. وباختصار إن الدعم الأمريكي لإسرائيل فريد في نوعه.

¹ / عماد جاد، آثار التحالف الأمريكي - الإسرائيلي على عملية التسوية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، جويلية 1996، ص 123.

² / William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967, 3rd ed, Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005, chapters 5, pp 10-12.

³ / Nathan Guttman, U.S. Accused of Pro-Israel Bias at 2000 Camp David, Ha'aretz, April 29, 2005 .

⁴ / علي حسين باكير، المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010، الأهرام، تقرير استراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010، ص 32.

فالعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية بالشرق الأوسط ، هي أن السياسة الأمريكية أو الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية بشكل عام ، بمعنى أن هناك حالات قد تشهد الخلاف أو الاختلاف ولكن إجمالاً فإن السياسة الأمريكية تتحدد تجاه الشرق الأوسط انطلاقاً من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار، وإنه في الكثير من الحالات عادة ما تتحمل الولايات المتحدة وزر تبنى الرؤية الإسرائيلية وأيضاً مساوئ وكوارث السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة ، ويبدو واضحاً أيضاً أن شقاً رئيسياً إن لم يكن الشق الرئيسي في حالة العداء العربي العام للولايات المتحدة يأتي بسبب التبنى الأمريكي للرؤية الإسرائيلية بل أن كافة الاتهامات التي توجه للسياسة الأمريكية بإتباع معايير مزدوجة تأتي من مقارنة التصريحات والمواقف الأمريكية عامة بتلك التي تعلنها وتتخذها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من هنا فأهداف إسرائيل من وراء ضرب العراق تتجاوز الأهداف الأمريكية وهنا ندخل في سياق الرؤية الإسرائيلية تجاه المنطقة ككل والتي تنطلق بالأساس من الرغبة الإسرائيلية القديمة بتفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة بإسرائيل عملت في مناسبات عديدة وسوف تعمل في المستقبل أيضاً على تفتيت الكيانات الكبيرة في الشرق الأوسط وتحديداً العالم العربي بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار ويبدأ هذا التصور في التحقق عبر تفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة وعند النظر إلى قضية تفتيت الكيانات الكبيرة وهي فكرة محورية في رؤية وتصور أبناء الحركة الصهيونية وفكر قادة الدولة العبرية نجد الحديث عن الظروف والمناسبات التي ينشط فيها العمل التفتيتي ويمكن القول أن أوضاع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 باتت تمثل أجواء مناسبة لعمل إسرائيل¹.

ضمان حماية أمن إسرائيل: تواجد إسرائيل في الشرق الأوسط حتم على أمريكا تبنى إستراتيجية حماية أمن حليفها الإستراتيجية في المنطقة من محور الشر (إيران وسوريا)- حسب تعبير الأمريكيين- وحركات الجهد والمقاومة (حماس، حزب الله)، فرغم تغير الحزب الحاكم في أمريكا إلا أن مسألة أمن إسرائيل لم تتغير وظلت نطقه جوهرياً ومركزية في كل الحكومات المتعاقبة في أمريكا ، ويعتبر المحافظين الجدد أكبر داعم لسياسات إسرائيل في الشرق الأوسط . ونحن نظل أوفياء في تعهدنا للعلاقة بين الولايات المتحدة - وإسرائيل، المبنية ليس فقط على المصالح المشتركة في المنطقة بل على قيمنا المشتركة أيضاً. إن تعهد أمريكا بحفظ سلامة وأمن إسرائيل هو موضوع غير قابل للمناقشة أو لإعادة النظر. ونحن مستمرين في التباحث بدقة مع إسرائيل لتأمين استمرارية تفوقها العسكري النوعي في المنطقة. في السنة المالية 2009، بمساعدتكم وقيادتكم، أنفقت الإدارة \$2.55 بليون دولار في التمويل العسكري إلى إسرائيل وفي تعهدنا للسنة المالية 2010 رفعا المبلغ إلى \$ 2.775 بليون دولار. بالنتيجة تكون مساعدتنا والتزامنا الدبلوماسي في كل المنطقة هي شؤون مسخرة لأمن إسرائيل. كما أننا عملنا بدأب كي تعامل إسرائيل بعدم تحيز في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.² ويعتبر أمن إسرائيل من أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط حيث يشكل دعامة أساسية لما يلقاه من اهتمام كبير وفي وهذا مع عبر عنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barak Obama حين قال ، " لن نسمح بالمساس نهائياً بالضمانات الأمريكية لأمن إسرائيل، والعلاقات مع إسرائيل عميقة جداً ، إسرائيل

¹/ عماد جاد ، الحرب الأمريكية على العراق- تحليل شامل: الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها" ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 2003، ص.3.

² / ماري شهرست، نحن أوفياء في تعهدنا للعلاقة بين الولايات المتحدة ، وإسرائيل المبنية على المصالح وقيمنا المشتركة في المنطقة " عمان، التقدير الاستراتيجي ، العدد 2010، 46، ص.3.

محاطة بجيران خاضوا معها حروب ويهددوننا بالحرب، لذلك كل اتفاقية سلام يتم التوصل لها يجب أخذ احتياجات إسرائيل الأمنية في هذه الاتفاقية، وان إسرائيل تتعرض باستمرار وعلى مدار اليوم لتهديدات أمنية"¹. وجاء في نفس السياق أن حماية إسرائيل ومساندتها تبقى مسألة جوهرية من طرف أمريكا حيث قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، " بأن ما بين أمريكا وإسرائيل هو رباط لا ينفصم "Unbreakable Bond"². وجاءت فكرة نشر "المظلة الدفاعية" حول الشرق الأوسط من أجل حماية حلفائها في المنطقة من التهديد النووي الإيراني حيث قالت هيلاري كلينتون " لدينا علاقة طويلة ودائمة مع إسرائيل، ونحن نعتقد بقوة أنه ينبغي حماية أمن إسرائيل". لكنها أكدت أيضاً أن واشنطن ملتزمة بمسار دبلوماسي مع إيران"³.

إعادة النظر في الخارجية الجيو- سياسية في الشرق الأوسط بما يتيح تفكيك بعض الدول المركزية في الشرق الأوسط وتمكين دول الأطراف من لعب دور مركزي بحماية أمريكية في مواجهة الدول الرئيسة في الإقليم العربي، وتساهم تلك الصراعات التي تم نقلها من مستوى منخفض إلى مستوى عال في شل عمل المؤسسات العربية وخاصة الجامعة العربية والمنظمات المتفرعة عنها لصالح البديل الأمريكي. إضافة إلى ذلك طور الخبراء الإستراتيجيون الإسرائيليون علاقاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة وبناءً على نظرية أمنية محددة، بلغت حد توقيع ما يسمى "التحالف الاستراتيجي" حول القضايا المرتبطة بالشرق الأوسط، وشرق المتوسط حيث أصبحت إسرائيل في علاقاتها مع الولايات المتحدة ذخراً استراتيجياً، وهذا برز في مدى التطوير العسكري النوعي لإسرائيل"⁴.

وضمن أمن إسرائيل في عهد "باراك أوباما" استمر كما كان في عهد أسلافه يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة بالنظر لأهمية إسرائيل الإستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بعمليات عسكرية في كافة الاتجاهات (حاملة طائرات أمريكية في المنطقة حسب تعبير الخبراء الإستراتيجيون). كما أنه يمكن الوصول إليها بسهولة ، ولديها تسهيلات إسناد متقدمة تستطيع أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج إليه من إمكانيات صيانة وتجهيز ، فضلاً عن قدرتها العسكرية وتفوقها في مجال البحث والتطوير والاستخبارات على نحو يجعل بالإمكان الاعتماد عليها كقوة ردع في المنطقة. وجملة القول في شأن الدعم الأمريكي لإسرائيل يمكن الانتهاء إلى أن الولايات المتحدة تتولى رعاية إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً ، وتعمل على إشراكها في برامجها الإستراتيجية المتقدمة ، كما توفر لها حماية دبلوماسية في كافة المحافل الدولية منذ قرار التقسيم عام 1947 وحتى يومنا هذا ، فقد تجاوز عدد المرات التي لجأت فيها الولايات المتحدة إلى حق الفيتو في مجلس الأمن لصالح إسرائيل إلى أكثر من ثلاثين مرة (30)، وهذا يزيد من الطرح القائل أن إسرائيل هي أمريكا وأمريكا هي إسرائيل. فعند رسم أي إستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية حول قضايا الشرق الأوسط فإن إسرائيل تكون على لائحة الاهتمامات الأمريكية.

¹ / رأفت حمدونة، التحالف الاستراتيجي الأمريكي التاريخي مع إسرائيل ،على الموقع: <http://paltoday.ps/arabic/News-119163.html>

² / محمد سليمان الزواوي، " العرب في مهب التحولات الإستراتيجية "، مجلة البيان، 2010. ص 27.

³ / عصام زيدان، " المظلة الدفاعية الأميركية في الشرق الأوسط "، القاهرة ، شؤون إستراتيجية، العدد 18، أوت 2009، ص 55.

⁴ / خضر محمود عباس، مرجع سابق، ص 30.

وتبنى أسس التعاون الإستراتيجي ما بين دولتين على مفاهيم مختلفة، تلتقي في نطاق تحقيق المصالح والأهداف. كما تختلف تلك الأسس من منطلق وضع الدولتين، فإسرائيل الدولة الصغيرة تبحث عن البقاء، والولايات المتحدة الأمريكية القوة الكبرى تقود النظام العالمي الجديد تعكف خبراء السياسة الأمريكية ومستشارو الرئاسة للأمن القومي علي رسم وصياغة إستراتيجية أمنية جديدة بعد أن فشل بشكل كلي علي سياستي 'الردع' و'الاحتواء' في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي منذ عهد ترومان في 1947. هذه الإستراتيجية تتمحور حول "الضربات الوقائية"، أي التحول من الرد علي هجوم فعلي، إلي المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل. لاسيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية. وتتحدد أسس التعاون الأمني والعسكري في مجالات متعددة كالآتي:¹

1- مبدأ الأمن أساس للتعاون العسكري: تتلاقى وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية في أن مبدأ الأمن هو الأساس لضمان بقاء إسرائيل، وتحقيق المصالح الأمريكية في وقت واحد. ووجهة النظر الإسرائيلية تتحدد من خلال نظرية الأمن الإسرائيلية الحديثة التي تعتمد على مبدأ " القوة تحقق جوهر البقاء" إدراكاً من إسرائيل أنها في وضع جيواستراتيجي حرج، وأنها مطوقة بدول معادية، وبما يحتمل معه تعرضها للحرب في أي وقت، ولقد أخذ مفهوم الأمن لدى إسرائيل تفسيرات متعددة، استقرت حالياً على مبدأ " الحرب الوقائية وتوجيه الضربة المسبقة".

ولعل التدقيق في حقيقة احتياجات إسرائيل الأمنية تكشف أنه من أجل تجسيد هذا الأمن، فلا بدّ من تدمير الأمن المحيط حولها، دولاً ومجتمعات. ويوضح ذلك ما قدمته إسرائيل في مشروعاتها "السلمية" في أثناء المفاوضات من شروط وما طرحته من مشروعات تعتمد على السعي إلى الهيمنة، وجعل إسرائيل مركزاً إقليمياً مهيماً على المنطقة، ويشكل محور الترتيبات السياسية والأمنية والعسكرية. وبالتالي فقد صاغت إسرائيل نظرياتها الحديثة على أساس " ذريعة الحرب" أي تحويل أي عمل عربي تُعدّه خطراً على أمنها إلى ذريعة لإشعال فتيل الحرب، حيث تسبق هي بتوجيه ضربات وقائية. وتضع إسرائيل تجربة أكتوبر في حساباتها باستمرار، على أساس أن جميع الأسانيد الأمنية – العسكرية لنظرية الأمن الإسرائيلي قد تحطمت في تلك الحرب. ومن هنا يتبين أن مفهوم الأمن الإسرائيلي ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم متحرك يواكب السياسة التوسعية – الاستعمارية التي تنتهجها إسرائيل، ويتحقق على أساس ردعي، كما يعني أن أمن إسرائيل مطلق لا يتحقق إلا من خلال سيطرة فعلية على المنطقة.²

وتعتمد إسرائيل في تحقيق الأمن على قدرات عسكرية متفوقة، وتستخدم نظرية الكيف التقني الإسرائيلي في مواجهة الكم العددي العربي، وربما كانت تلك الجزئية بالذات لتحقيق التفوق هي التي دفعت إسرائيل لبذل كل ما لديها لتحقيق أكبر تحالف وتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الدولة الرئيسية في العالم التي تمتلك تكنولوجيا عسكرية متفوقة.³ وتطالب إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن بالآتي:⁴

¹ / حسام سويلم، " الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة " ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 150، أكتوبر 2002. ص 58.

² / عثمان كامل، " التوازنات الإستراتيجية بعد الحادي عشر من سبتمبر " ، القاهرة، مجلة الدفاع المصرية ، العدد 194، سبتمبر 2002، 77.

³ / محمود خليل، " التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 "، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 150 ، أكتوبر 2002، ص 125.

⁴ / حسام سويلم، مرجع سابق، ص 144.

أ. الالتزام السياسي والأدبي الأمريكي ببقاء إسرائيل والحفاظ على كيانها القومي، والارتباط معها بروابط عسكرية تحقق الطمأنينة للشعب اليهودي.

ب. الالتزام بالتفوق العسكري الإسرائيلي التقني على العرب وتزويدها بالأسلحة الحديثة ذات التقنيات العالية وبما ينعكس على الشعب اليهودي بالطمأنينة عندما تتحقق قدرته على الصد والردع لأيّ نيات عدوانية عربية بل إن هذا الالتزام يصل بإسرائيل إلى السيطرة على المنطقة، وضمان عدم إصابتها بأيّ هزيمة محتملة.

ج. عدم بناء علاقات أمنية عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، يمكن أن تنعكس آثارها على العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، والتي يجب أن تحظى بأهمية أولى في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ. إن العمق الإستراتيجي لدولة إسرائيل محدود، وتحتاج لحدود آمنة، ونجدة سريعة، وتحقق ذلك من خلال قواها الذاتية والدعم الأمريكي.

ومن وجهة النظر الأمريكية: فإن أمن إسرائيل يُعدّ التزاماً أدبياً وإستراتيجياً راسخاً في وجدان الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وفي أروقة الكونجرس بمجلسيه.

وتتطابق (تتناغم) وجهة النظر الأمريكية مع وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بالوضع الجيوإستراتيجي لإسرائيل، وخاصة أنها تقع بالقرب من منابع البترول التي تشكل جزءاً من الأمن القومي الأمريكي فأهمية إسرائيل العسكرية والسياسة كأداة أمريكية عند اللزوم بدرجة حاملات طائرات أمريكية عملاقة جاهزة لخدمة الأهداف والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط¹، لذلك فقد تأسست الإستراتيجية الأمريكية في هذا المجال الأمني والعسكري على الآتي:²

1- إن إسرائيل هي قاعدة متقدمة يمكن استخدامها لتحقيق مهام معينة في الشرق الأوسط، سواء من خلال إطلاق يدها لتحقيق هدف محدد، أو جعلها منطقة ارتكاز رئيسية للقوات الأمريكية. وبالتالي فلا بدّ من ضمان الأمن للقوات الأمريكية التي ستوجد فيها.

2- على الرغم من الأعباء التي تشكلها إسرائيل للولايات المتحدة الأمريكية على المستويات المختلفة في مواجهة العلاقات العربية - الأمريكية، إلا أن مجرد وجود إسرائيل يشكل عامل ردع يجبر الدول العربية على الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية في المسائل الإستراتيجية والأمنية. وبالتالي فإن السلام المنقوص هو في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الالتزام الأمريكي الأدبي تجاه بقاء إسرائيل ودعمها، تحول تدريجياً إلى التزام إستراتيجي وحتى أخلاقي من خلال تبادل المعلومات والتسهيلات العسكرية، والتقنيات العسكرية.

¹ / جواد الحمد، " أمريكا وإسرائيل، تحالف إستراتيجي وأزمات تكتيكية "، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، ربيع 2010، ص 8.
² / محمود خليل، مرجع سابق، ص 130.

وتتمسك إسرائيل باستمرار في مجال تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بركائز محددة لتلبية مجموعة الاحتياجات التي تؤثر على تفوقها، وتحقق أمنها المطلق ومن هذه الركائز:¹

1. التعاون في مجال المعلومات، وربط شبكات الإنذار المبكر الإسرائيلي بالشبكة الرئيسية الأمريكية وتبادل المعلومات من خلال أجهزة الاستخبارات والطوارئ.
2. انضمام إسرائيل لشبكة مخازن الطوارئ الأمريكية، مع السماح لإسرائيل باستخدام المخزون الأمريكي من الأسلحة المخزنة داخل إسرائيل في أوقات الحاجة، مع استغلال الصناعات الحربية الإسرائيلية في تصنيع بعض المعدات التي يحتاجها الجيش الأمريكي، وتخزينها في مخازن الطوارئ داخل إسرائيل.
3. استجابة الإدارة الأمريكية لتزويد إسرائيل بأحدث أنظمة التسليح، مع مشاركتها في التطوير لهذه الأسلحة طبقاً لاتفاقيات التعاون الإستراتيجي، ويحظى سلاح الطيران الإسرائيلي بإمكانيات تطوير هائلة بفعل التكنولوجيات الأمريكية.
4. إجراء التدريبات والمناورات المشتركة دورياً وعند الحاجة بهدف تبادل الخبرات من الجانبين.
5. دعم الولايات المتحدة الأمريكية للصناعات الحربية الإسرائيلية من خلال الدعم المادي والتكنولوجي، وشراء فائض الإنتاج لضمان استمرارية هذه الصناعات.
6. ضمان الولايات المتحدة الأمريكية أمن الأهداف الحيوية الإسرائيلية من خلال إمدادها ببطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ "باتريوت" عند اشتعال الأزمات في المنطقة كما حدث عام 1991، وكما حدث في عام 2003 لوقاية إسرائيل من احتمال مبادرة العراق إلى قصفها بالصواريخ.
7. ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لامتلاك إسرائيل لأسلحة ردع لا يمتلكها غيرها من الدول في منطقة الشرق الأوسط، وهي في ذلك تتغاضى عن امتلاك إسرائيل للأسلحة الذرية بينما تعاقب أيّ دول أخرى لها برامج نووية.
8. تشجيع العديد من الدول على التعامل العسكري مع إسرائيل سواء لعقد صفقات تسليح معها، أو لتولي إسرائيل تطوير أسلحة تلك الدول بتكنولوجيات متقدمة، أو بعقد اتفاقيات عسكرية أو تدريبات مشتركة.
9. تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية نفقات إمداد إسرائيل بتكنولوجيات متقدمة، كذلك نفقات التطوير لنظم أسلحة جديدة، مثل "حيثس"، و"نيوتيلس".
10. تفتح الولايات المتحدة الأمريكية جميع معاهدها العلمية العسكرية أمام المتدربين الإسرائيليين من خلال بعثات تدريبية منتظمة لمختلف التخصصات.

¹ / عثمان كامل، "الرؤية الإسرائيلية لإعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة"، القاهرة، مجلة الدفاع المصرية، العدد 191، جوان 2002، ص 88.

وتستخدم إسرائيل آلياتها المختلفة لتحقيق التعاون العسكري من خلال المجالات التالية¹:

1- في المجال الاستراتيجي . وترتكز على ما يلي:²

أ. ربط التعاون الإسرائيلي - الأمريكي من خلال اتفاقيات عسكرية تشمل جميع مجالات نظم التسليح الحديثة.

ب. يرتبط استخدام القوة العسكرية من قبل إسرائيل بموافقة مسبقة من الولايات المتحدة الأمريكية حتى تضمن التأييد والدعم التام مع تطورات الأحداث.

ج. استغلال قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة وفي المنظمات العالمية للدفاع عن استخدام إسرائيل للقوة العسكرية ولحجب أيّ قرارات تدين عدوان إسرائيل، وإزالة آثار أيّ قرارات تصدر في غير مصلحتها حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية 33 مرة حق النقض (الفيتو لصالح إسرائيل) .

د. تأكيد أن ما تبادر إليه إسرائيل من عدوان عسكري على الفلسطينيين هو داخل نطاق الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ. تأكيد أمن إسرائيل بربط شبكات الإنذار والمعلومات العسكرية الإسرائيلية بالشبكات الأمريكية بما فيها الأعمار الصناعية.

و. إن السلام الإسرائيلي الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه لا بدّ أن يضمن بسط سيطرتها العسكرية التامة بصفتها دولة رئيسية فاعلة في المنطقة، إلى جانب تعويض إسرائيل عسكرياً بقدرات إضافية من أجل ضمان الأمن.

2. في مجال تحقيق السلام في المنطقة: السلام في المفهوم الإسرائيلي هو إجبار العرب على قبول الشروط الإسرائيلية، من منطلق تفوق عسكري حاسم، إلى جانب فرض وجود إسرائيل على العرب من منطلق قوة لا يمكن مواجهتها. وهذا المفهوم كان قد أكدّه بن جوريون في مرحلة بناء الدولة حين قال: "إن الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام، هي رؤية إسرائيل قوية". و تؤكد إسرائيل مفهوم الحدود الآمنة في مباحثات السلام، وبما يحقق الأمن داخل إسرائيل نظر لمحدودية الدولة وتتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك. حدد أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق مفهوم الحدود الآمنة بأنها "حدود يمكن الدفاع عنها من دون إجراءات عسكرية مسبقة"، بمعنى أن الحدود تكون مستقرة ويكفي الدفاع عنها بمجهود محدود لكي تصبح آمنة. كذلك فإن ليفي أشكول رئيس الوزراء الأسبق، قال: "لا يمكن التوصل إلى حل سياسي إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة ودائمة". لذلك فهناك خلاف في تحديد الحدود السورية - الإسرائيلية طبقاً لهذا المفهوم.³

¹ / " التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط " ، الأهرام ، كراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، 2001، ص 24.

² / العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية في المجال الأمني والعسكري وانعكاساتها على المنطقة ، على الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec12.doc_cvt.htm

³ / المرجع السابق.

ويبقى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة ولضمان مصالحها، وفي الوقت الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق اتفاق سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها، فإن علاقاتها الدفاعية مع إسرائيل ستتواصل، وكذلك هو الأمر بالنسبة للتعاون المشترك مع هذه الدولة سيبقى قائماً. وذلك نظراً لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والعربي على قاعدة الهيمنة والاستعمار والتحكم بالثروات والقرار السياسي، وبوصفها مناطق استهلاكية لسلع الدول الصناعية، والسعي لمنع تشكل أي وحدة أو قوة منفردة إسلامية أو عربية يمكن أن تشكل قوة إقليمية عظيمة تتحدى الإدارة الأمريكية، فإن طبيعة العدوانية الإسرائيلية والعنف والإرهاب والحروب في مواجهة العرب والفلسطينيين واستمرار تهديد استقرار المنطقة (نظرية المؤامرة)، يجعل العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي على وجه التجديد متطابقة على الصعيد الاستراتيجي لتحالف ثنائي ضد عدو مشترك، بوصفه مصدر تهديدا لمصالحهما.¹

3- منظمة الإيباك AIPAC في توجيه السياسة الأمريكية لصالح إسرائيل.

تعتبر " اللجنة الأمريكية-الإسرائيلية للشؤون العامة " - إيباك - ، أهم كلمة في قاموس العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. ويرى " بول فيندلي " **Paul Findlay** وهو سناتور سابق " أن أشهر ما في الكونغرس الأمريكي للجنة الأمريكية-الإسرائيلية للشؤون العامة، إنها أحد شرايين الحياة التي تعيش عليها "إسرائيل". وهي الكلمة العليا على الساحة السياسية الأمريكية. من خلالها تلبية حاجات الكيان الصهيوني من مساعدات أميركية سواء مالية أو عسكرية. كلمتها مسموعة في الكونغرس والبيت الأبيض وغيرهما من مؤسسات الحكم بالولايات المتحدة. بمقدورها أن تحطم كبار الساسة الأميركيين الكبار إذا حاولوا المساس بالدولة العبرية. وباستطاعتها أن تصنع نجوماً في السياسة وتجلسهم على أهم مقاعد مؤسسات صنع القرار الأميركي. «إيباك» - AIPAC - هي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية التي توصف بأنها أهم قوى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن منظمة الإيباك **American Israel Public Affairs Committe** هي المنظمة الأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لها تأثير بالغ الأهمية في توجيه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لخدمة مصالح إسرائيل حيث تعمل على تقوية العلاقات بين واشنطن وإسرائيل من خلال التعاون بين أجهزة مخابرات البلدين والمساعدات العسكرية والإقتصادية حيث يبلغ موازنتها سنة 2006 حوالي 2.52 مليار دولار، إنه أخطبوط عالمي يسيطر على وقائع وأمر واسعة، معروفة وغير معروفة أصابعه في كل مكان بطريق مباشر أو عن طريق وكلاء، لهم دورهم الخاص في العديد من القضايا ضمن أوروبا وروسيا وآسيا والبلدان النامية كلها، وقد عملت "إيباك" على توقيع اتفاقيات اقتصادية بين "إسرائيل" و22 ولاية أميركية ودافعت عن 30 مبادرة تشريعية خلال الأربعين عاماً السابقة، للاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وإيباك كمنظمة لها أدوار متعددة علنية وخفية تلعب درواً مهدداً ومسيطرأً ضمن المجتمع الأمريكي نفسه، ومنها العلاقات الإستراتيجية والشراكة مع إسرائيل ودعم أعضاء في الكونغرس الأمريكي الذين يضعون نصب أعينهم الدعم الشامل لإسرائيل والعمل على تغيير السياسة الأمريكية الرسمية تجاه أية قضية تمس مصلحة إسرائيل من قريب أو من بعيد، حتى وإن جاء ذلك من الرئيس الأمريكي نفسه،

¹ / جواد الحمد، مرجع سابق، ص 8.

إضافة إلى الدور الكبير في دعم كل تصورات إسرائيل وحكوماتها ودعمها دون أية ترددات أو مناقشة من قبل الجانب الأمريكي¹. ويسيطر الصهاينة في الولايات المتحدة على المؤسسات المالية والاقتصادية والإعلامية و محطات التلفزة والمؤسسات الإعلامية، للتأثير على القرار السياسي الأمريكي. و وفقاً لموقع اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) على الإنترنت، "تقوم بين الولايات المتحدة وإسرائيل شراكة فريدة لمواجهة التهديدات الإستراتيجية المتنامية في الشرق الأوسط. ويقدم هذا الجهد التعاوني فوائد جمة للولايات المتحدة وإسرائيل على السواء"².

وتقول الباحثة الأميركية "كارول سيلفرمان" في دراسة أعدتها جامعة فرجينيا الأميركية إن «إيباك» تتمتع بقدرة فائقة على التأثير على لجان الكونغرس الأميركي، وأنها نجحت في أن ينظر الأميركيون إلى سياستهم تجاه الشرق الأوسط على أنها ذات أبعاد داخلية. ويحرص مندوبوها على حضور جلسات الكونغرس عندما تدور المناقشات حول إسرائيل وقضايا الشرق الأوسط. بفضل «إيباك» وبقيّة أركان اللوبي اليهودي الأميركي استطاعت "إسرائيل" أن تحصل على مساعدات أميركية إضافية تصل إلى أكثر من مئة مليار دولار. أهم أنشطتها المتعلقة بإسرائيل الآن، تتضمن متابعة اهتمامات الإدارة الأميركية بالملف النووي الإيراني ومحاولة التأثير فيه بحيث تتمكن من تحريض واشنطن على ضرب إيران. ويعتمد اللوبي الإسرائيلي "إيباك" في عمله على أربعة مبادئ³:

1- الواقعية: وتعني الحد الأقصى لما تطالب به الحركة الصهيونية في كل ظرف، طبقاً لأوضاعه وإمكاناته.

2- المرونة: التي تقوم بتكييف الأشكال والوسائل.

3- مبدأ اللاتراجع: الذي يعين الحد الأدنى للمطالب الصهيونية في كل ظرف.

4- التصاعد أو الانتقال: بعد استنفاد مكاسب ذلك الظرف إلى مرحلة جديدة، والمطالبة بأشياء جديدة يكون حدها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حداً أقصى. وأضاف إدواردز "يجب أن نفكر بأساليب جديدة من أجل أن نربط إسرائيل بأحدث ما لدينا من تكنولوجيا وأن نربط إسرائيل بمؤسساتنا الأمنية الناجحة. على سبيل المثال أنا أعتقد بضرورة بحث سبل تطوير علاقة إسرائيل مع الناتو (NATO) ومن الممكن أن تصبح عضواً كاملاً يوماً ما، والناتو هو أعظم تحالف عسكري ديمقراطي في العالم اليوم." ويقول جي جولدبرج، رئيس تحرير صحيفة فورورد Forward اليهودية "إن لجماعة إيباك تأثيراً قوياً على السياسة الخارجية الأمريكية. وتحرص الجماعة على ضمان تبني الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية نحو صراع الشرق الأوسط، والقضايا العالمية بصفة عامة."

ودعا مؤتمر الإيباك السنوي حول الملف الفلسطيني في سنة 2007 من الدولة الأمريكية بتشديد الضغوط على الفلسطينيين على النحو الآتي⁴:

1. عدم الاستجابة لمطالب الفلسطينيين بتقليل الضغوط الدولية على إسرائيل.

2. إيقاف المعونات المالية بما يؤدي بالسلطة الفلسطينية إلى حالة الإفلاس المالي الكامل.

¹/عبد الله عبد الدايم ، الصهيونية ومستقبل إسرائيل، بيروت ، دار الطليعة ، 2000 ، ص72.

¹ / حسن صابر، مرجع سابق، ص 21.

³ / المرجع السابق، ص 22.

³ / الإيباك يوصي بالتوقف عن تطبيق خارطة الطريق واستمرار الحصار على الشعب الفلسطيني حتى الإفلاس الكامل ، جريدة العرب تاريخ 2007/03/19. * (1701) قرار صدر عن مجلس الأمن أعقاب الحرب الإسرائيلية مع حزب الله 2006، -وهو اتفاق أنهى الحرب التي اندلعت بين إسرائيل وحزب الله في صيف العام 2006

3. الاستمرار في الضغوط حتى يتغير الرأي العام الفلسطيني المساند لـ"حماس".

4. عدم الاستمرار في تنفيذ خطة خارطة الطريق، إلا إذا قامت السلطة الفلسطينية بمواجهة المتطرفين الفلسطينيين وتفكيك قدرات الحركات والمنظمات الإرهابية والقضاء على بنياتها التحتية.

أما على مستوى ملف حزب الله فالإيباك تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من العمل و الإجراءات على النحو الآتي¹ :

1. أن تقوم الولايات المتحدة بالتشديد على ضرورة أن تقوم القوات الدولية بتنفيذ قرار مجلس الأمن(1701) .

2. بما يؤدي إلى حرمان حزب الله من إمدادات الأسلحة، وعدم استعادة بنياته التحتية.

3. أن تقوم الولايات المتحدة بتشجيع الحكومة اللبنانية وحثها من أجل أن تقدم طلباً بالمزيد من المساعدات الدولية في رصد ومراقبة حدودها الدولية ومنع دخول شحنات الأسلحة غير القانونية.

4. أن تقوم الولايات المتحدة بمحاسبة سوريا وإيران عن انتهاك قرار حظر الأسلحة المفروض ضد حزب الله، وذلك عن طريق قيام الولايات المتحدة بفرض العقوبات الكاملة ضد سوريا وإيران.

ومنه نستنتج أن الإيباك أحد مهم مدعمي السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، عن طريق الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في عصب الحياة السياسية خاصة على أجهزة وتوجيه السياسات الأمريكية لصالح إسرائيل في المنطقة الشرق أوسطية لما تمثله من أهمية إستراتيجية لكلا من أمريكا وإسرائيل على حدا سواء. والعمل على تعزيز المصالح المشتركة بين الطرفين .

المطلب الرابع: صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

1- بنية النظام السياسي الإسرائيلي.

النظام في إسرائيل ديمقراطي برلماني، لم تتبن فيه الدولة أي دستور رسمي فبعد أن تم إعلان دولة الكيان الصهيوني في 1948/5/15 أصدر رئيس الحكومة المؤقتة " ديفيد بن غور يون David Ben Gurion " أمرا ينص على استمرار سريان مفعول قوانين الانتداب البريطاني بالتعديلات الملزمة من إقامة الدولة، و إلى جانب تلك القوانين تم تحويل الكنيست Knesset سن سلسلة قوانين أساسية على أن تجمع في نهاية الأمر لتشكيل دستورا للبلاد و آل الأمر حتى اليوم إلى تحويل معظم الفصول القضائية إلى قوانين أساسية ترسم ملامح النظام الأساسية مثل: الرئاسة والكنيست . و الحكومة ، و النظام القضائي، وقوات الجيش، و مراقبة الدولة ، و حرية العمل و غيرها .¹ و يتكون النظام الإسرائيلي من ثلاث سلطات: تشريعية، تنفيذية وقضائية.

2- السلطة التشريعية (الكنيست) Knesset: الكنيست هو الهيئة التشريعية في "إسرائيل"، وطبقا للقوانين الأساسية الإسرائيلية الكنيست برلمان الدولة يشمل غرفة واحدة تتضمن (120) عضو منتخبين لمدة أربع سنوات من خلال انتخابات عامة² وفي جلسته الأولى يؤدي أعضاؤه اليمين القانونية و ينتخبون رئيسا للكنيست و نوابا له. وتدم فترة ولاية الكنيست عادة أربع سنوات ولكنه يستطيع حل نفسه كما يسمح لرئيس الحكومة بحله في أي وقت يرتئيه خلال فترة ولايته. و حتى يتم انتخاب الكنيست الجديد، يخول " الكنيست " الجديد المنتهية ولايته كامل الصلاحيات.³

يعمل الكنيست من خلال جلسات يعقدها بكامل هيئته و 15 لجنة دائمة ، و منها لجنة الدستور والقانون والقضاء ، لجنة مراقبة الدولة، و خلال التمام الكنيست تتم مناقشة مشاريع قوانين تقدمها الدولة أو أعضاء كنيست منفردون كما تناقش سياسة الحكومة و نشاطاتها⁴. و يستطيع الكنيست أن يحجب الثقة عن الحكومة مما يؤدي إلى استقالتها.

2- السلطة التنفيذية (الحكومة): السلطة التنفيذية هي سلطة مكلفة بإدارة شئون الدولة الداخلية و الخارجية، سلطاتها صانعة السياسة و لها صلاحية اتخاذ الخطوات في أي مجال ي يخض قانونيا لصلاحية سلطة أخرى. وتحدد الحكومة الأراء الخاصة بعملها و إلية اتخاذ القرار حيث تلتئم (يجتمع) مرة في الأسبوع، ويمكن الدعوة إلى اجتماعات إضافية إذا اقتضت الضرورة ذلك.⁵

ومنذ إعلان دولتها اعتمدت جميع الحكومات في "إسرائيل" على تحالف عدد من الأحزاب، وذلك لعدم تمكن أي حزب من الحصول على العدد الكافي من مقاعد الكنيست لتشكيل الحكومة وحده. ويكلف رئيس الدولة احد أعضاء الكنيست مسؤولية تشكيل الحكومة مم يعني أن عضو الكنيست هذا و خلال فترة 28 يوما من موعد التكليف عليه أن يضع قائمة بأسماء الوزراء تقدم إلى الكنيست للمصادقة عليها. فالحكومة هي التي تصدر قرار الحرب. رغم خضوع الحكومة نظريا (للكنيست) ، فإنها واقعا هي التي تسيطر أو تملك قوة القرار لان الحكومة هي التي تملك الأغلبية برلمانية تمتلك اتخاذ القرارات ، ورئيس الوزراء يتمتع بمكانة تفوق ما يتمتع به رؤساء الحكومات في الدول الأخرى ،

¹ / موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الموقع: <http://www.mfa.gov.il/mfaar/this+is+israel/political+structure/law.htm>

² / Karin El-Gendy, The process of Israel Decision Making :Mechanisms, Forces and Influences, Al-zaytouna Center of Studies and Consultations.Beirut , 2010, p14.

³ / محسن صالح، ربيع الدنان وآخرون، " الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية " ، بيروت ، تقرير معلومات ، 2008، ص7.

⁴ / نفس المرجع ، ص8.

⁵ / نفس المرجع، ص8.

ولعل قانون الانتخابات لعام 1996، يمثل زيادة في قوة رئيس الوزراء حيث يتم انتخابه مباشرة، فزعيم الحزب صاحب الأغلبية هو رئيس الوزراء¹. ورئيس الحكومة هو الذي يختار الوزراء بعد التشاور مع الأحزاب المتعاونة أو المؤتلفة مع حزبه، وهو الذي يدعو الوزراء إلى الاجتماع ويترأس اجتماعاتهم، لذلك فإن كل اجتماع يعقده الوزراء بدون موافقة رئيس الحكومة يكون غير قانوني وبالتالي تصبح القرارات التي تتخذ في مثل هذا الاجتماع باطلة. واستقالة رئيس الوزراء أو إقالته أو سحب الثقة من حكومته يؤدي إلى سقوط الحكومة بأجمعها².

3- السلطة القضائية: هي سلطة مركزية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، ويعين رئيس الدولة جميع القضاة وفقا لتوصيات لجنة التعيينات المؤلفة من قضاة المحكمة العليا وأعضاء عن نقابة المحامين وشخصيات عامة، ويشمل نظام المحاكم في السلطة القضائية عدة أقسام أهمها³:

المحكمة العليا: تقف المحكمة العليا على رأس جهاز القضاء في الدولة وهي أعلى جهاز في "إسرائيل"، وكان يعمل في المحكمة العليا بشكل عام 12 قاضيا، وقد بلغ عددهم في السنوات الأخيرة 14 قاضيا، وتقوم لجنة خاصة بتعيين القضاة إذا "للكنيست" تمثيل في هذه اللجنة بواسطة عضوين. وتعمل المحكمة العليا كمحكمة استئناف على قرارات صدرت في المحاكم المركزية وعلى قرارات قضائية وشبه قضائية مختلفة⁴.

ومما سبق نرى أن النظام الإسرائيلي هو نظام برلماني يتوزع على ثلاث سلطات، التنفيذية، التشريعية والقضائية، حيث يمثل 'الكنيست' السلطة التنفيذية وله دور بارز في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي، حيث يعد هذا الأخير مسألة مركزية في السياسة الإسرائيلية رغم تعدد الحكومات، فالأمن بمختلف أشكاله هاجس كبير يؤرق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ولمعرفة أبعاد هذا التوجس الإسرائيلي حول ماهية أمنها القومي وكيف يشكل الأمن احد ابرز مكونات السياسة الإسرائيلية. نحاول أن نحلل النظرية الأمنية الإسرائيلية وأبعدها ومرتكزاتها.

2- عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

تأثر النظام السياسي الإسرائيلي بالنظام السياسي البريطاني، ولكنه لم يستند إلى تقاليد عريقة وأعراف راسخة ومنيعة كما هو الحال في بريطانيا، ولم يستند إلى دستور مكتوب كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأميركية، إذ لا يوجد دستور في إسرائيل حتى الآن. فقد استعاضت إسرائيل عن وضع دستور لها بسن مجموعة من القوانين الأساس التي تعالج وظائف الأذرع المختلفة للحكم والمؤسسات الرسمية في الدولة، وقام الكنيست الإسرائيلي بتشريعها بالتدريج.

نص القانون الأساسي للحكومة، الذي سنّه الكنيست في العام 1968، أن الحكومة الإسرائيلية هي السلطة التنفيذية للدولة، وتقوم بمهامها بعد حصولها على ثقة الكنيست، وهي مسئولة أمامه مسؤولية جماعية وتتألف من رئيس الحكومة ووزراء آخرين⁵.

¹ / عبد الوهاب المسيري، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق.ص 455.

² / السعدي غازی، الأحزاب والحكم في إسرائيل، بيروت، دار الجليل للنشر 1988.ص 187.

³ / عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.ص 515.

⁴ / موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الموقع: <http://www.mfa.gov.il/mfaar/this+is+israel/political+structure/law.htm>

⁵ /كتاب القوانين 450، سيفر هوقيم 540، 1968، ص. 226.

أ - **لجنة الوزراء لشؤون الأمن** : تألفت هذه اللجنة أول مرة في العام 1953، وكان اسمها لجنة الوزراء لشؤون الخارجية والأمن، وظلت سنوات طويلة هامشية وغير مهمة في عملية صنع القرارات. فقد أصر رئيس الحكومة ووزير الدفاع حينئذ دافيد بن غوريون على عدم طرح قضايا الأمن على بساط بحثها. وإمعانا منه في تهميشها لم يكن بن غوريون يحضر اجتماعاتها، باستثناء شهور عدة في سنة 1955. وقد تغير دور هذه اللجنة وأهميتها واسمها في العام 1961، عندما استجاب دافيد بن غوريون لضغوط حزب "احدوت هاعفوداه" وألف "لجنة الوزراء لشؤون الأمن". و تضاغت أهمية هذه اللجنة عندما أصبح **ليفي اشكول** رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع في جوان 1963¹.

لم تحظ لجنة الوزراء لشؤون الأمن بمكانة ثابتة في عملية صنع القرارات. فتركيبتها ووتيرة جلساتها والموضوعات التي عالجتها ودورها في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي كانت تتغير من فترة إلى أخرى ومن رئيس حكومة إلى آخر. فمثلا لم يؤلف رئيس الحكومة **مناحيم بيغن** لجنة وزراء لشؤون الأمن بعد فوزه في انتخابات سنة 1981 إلا بعد مرور نصف عام على تأليف حكومته، ولم يعقد أي اجتماع لها طيلة حرب لبنان الأولى سنة 1982. كما لم يؤلف إسحاق شامير إطلاقاً لجنة لشؤون الأمن طيلة فترة حكومته الأولى التي أُلّفها في العام 1983، واستمرت قرابة العام². و في العام 1992 سن الكنيست قانوناً استند فيه أساساً على الأعراف التي كانت متبعة في عمل هذه اللجنة، وحدد هذا القانون مهمات اللجنة ومجال عملها وعضويتها الدائمة. وقد نص القانون أن رئيس الحكومة يرأس هذه اللجنة، وأن عضويتها تتكون من وزراء الدفاع والخارجية والمالية والأمن الداخلي والقضاء ووزراء آخرين. ولم يحدد القانون عدد أعضاء هذه اللجنة، ويعين رئيس الحكومة الوزراء الآخرين الذين لم يحددهم القانون وفق اعتبارات ائتلافه الحكومي³.

ج - **ديوان رئيس الحكومة** : ينسق ديوان رئيس الحكومة عمل الحكومة، و يعمل فيه مجموعة من المسؤولين الذين يساهمون، بدرجة أو بأخرى، في عملية صنع القرارات. ويقف على رأس الديوان مديره العام وهو مسئول عن الجوانب الإدارية وعن المؤسسات التابعة للديوان. ويكون للمدير العام لديوان رئيس الحكومة شأن في صنع القرارات بحكم رئاسته لجاناً وزارية مختلفة أو رئاسته مجموعات عمل عديدة. وتعتمد درجة مشاركته في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي على شخصية المدير العام وعلى طبيعة علاقته برئيس الحكومة. فقد كان هناك مديرون عامون لديوان رئيس الحكومة لعبوا أدواراً مهمة في عملية صنع القرارات، وكانوا في منزلة مستشارين للأمن القومي مثل يعقوب هرتسوغ لدى ليفي اشكول وغولدا مئير⁴.

هـ - **مجلس الأمن القومي** : أسس مجلس الأمن القومي بقرار من حكومة بنيامين نتنياهو الأولى في العام 1999 باعتباره مؤسسة تابعة لديوان رئيس الحكومة. وكان الهدف من تأسيسه أن يصبح مجلس الأمن القومي الهيئة التي تعد الاستشارة والمعلومات والتحليلات وتقدمها إلى رئيس الحكومة والحكومة في القضايا التي تخص الأمن القومي ويستمد

¹ / Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel, London: Oxford University Press, 1972, p 213.

² / يهودا بن مئير، مرجع سابق، ص 21.

³ / أفيغيزر يعري، الرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل، (هبيقواح هانزرحي عال هتسفا ببسرايل)، تل أبيب، مركز يافا للدراسات الإستراتيجية، 2004، ص 23.

⁴ / يهودا بن مئير، مرجع سابق، ص 123.

مجلس الأمن القومي صلاحياته من الحكومة، ويعمل وفق التعليمات المباشرة لرئيس الحكومة، ويتبع رئيس مجلس الأمن القومي رئيس الحكومة مباشرة، كما يعمل مستشاراً لرئيس الحكومة في قضايا الأمن القومي.¹ ويشكل دور رئيس الحكومة في إسرائيل هي مركز القوة في النظام السياسي، وفيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية والقانونية. ويتمتع رئيس الحكومة بعوامل قوة مهمة، الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية هي حكومة رئيس الوزراء.²

و - دور لجنة الخارجية والأمن في رسم السياسة الإسرائيلية:

تلعب لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي دوراً كبيراً وهاماً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي، وتساعد في تحديد الاتجاهات الأمنية والسياسية في إسرائيل، حيث تعتبر من أهم اللجان العاملة تحت غطاء المؤسسة التشريعية الإسرائيلية، فهي التي تقترح الخطوط العامة للحكومة، وتقدم النصح والإرشاد لرئيسها، وتحدد له الأهداف الممكنة، والتوقعات المحتملة تجاه الأحداث الجارية، وتسلط الضوء على بقع جغرافية بعيدة، وأهداف سياسية غير منظورة، وتستكشف الطريق لمسافات بعيدة أمام الحكومة، وتضع لها استراتيجيات بعيدة المدى، وأخرى قصيرة المدى، وتحدد الآليات المناسبة للتعامل مع كل قضية، وهي التي تقترح على رئيس الحكومة في الاتجاهات الإستراتيجية المختلفة، فتنصحه بإعلان الحروب، وخوض المعارك، وتصفية شخصيات، واستهداف جمعات، كما تقترح على الحكومة التدخل في شؤون دول، والاستفادة من قدرات آخرين، ولكنها تحدد لها دوماً التوقيت المناسب للقيام بأي خطوة مقترحة، وتعول الحكومة الإسرائيلية ورئيسها كثيراً على لجنة الخارجية والأمن، وتضع بين يديها كل الإمكانيات المطلوبة، لضمان حصولها على رأي رشيد، تستشير به في رسم سياساتها العامة، وتتجنب التخبط وخطأ الحسابات، وهي لجنة قديمة تشكلت منذ أن تأسست إسرائيل، وينتسب إليها عباقرة السياسة والأمن والعسكر الإسرائيليين، الذين يستعينون بمتخلف الاختصاصيين والخبراء، ويمتلكون أدوات معرفية مختلفة، يصعب على غيرهم امتلاكها، فتساعدهم في التحليل والتوجيه، وتحديد الأهداف.

ولكن لجنة الخارجية والأمن ليس لها دور في اتخاذ القرار السياسي، وإنما تقوم الحكومة الإسرائيلية بصفتها الأداة التنفيذية باتخاذ القرارات المناسبة، وفق المقترحات والنصائح التي تقدمها لها لجنة الخارجية والأمن، وغيرها من لجان الاختصاص، ولكن رئيس الحكومة دأب على إبلاغ رئيس اللجنة بالقرارات التي سيتم اتخاذها فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والعسكرية، أو غيرها من القرارات الإستراتيجية التي تقع ضمن دائرة اختصاص اللجنة، وهي بالتالي شريك أساس في المنظومة الأمنية والعسكرية والسياسية التي تخطط لسياسات إسرائيل، ولكن قرار التنفيذ أياً كان، بالمضي أو الامتناع، فإنه منوط برئيس الحكومة الإسرائيلية دون غيره، وله أن يلتزم بالتوصيات أو يرفضها.

كما تلعب لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي دور المراقب والمتابع والمحقق المستقصي، وتحفز مساءلة الحكومة أمام الكنيست، وتكمل عمل الجهات القضائية، حيث تقوم بمراجعة قرارات الحكومة، وإعادة دراستها، وتقديم الاعتراضات والطعون بحقها، كما تقوم أحياناً بتأييدها، وتقديم المزيد من الاقتراحات لضمان أفضل النتائج المرجوة من القرار، وهذا يعني أن عملها لا يقتصر على دراسة الحالة قبل اتخاذ القرار، وإنما يتواصل عملها واجتهادها لدراسة نتائج

¹ المرجع السابق، ص 121.

² /أشر أريان، السياسة والنظام في إسرائيل، بوليطيكا فيمشار بيسرائيل، تل أبيب، زموراه، بيتان، 1985، ص 265.

وتداعيات القرارات الحكومية، وتتداول اللجنة مواضيع تتعلق باستعدادات الجيش، والأمور التي قد تطرأ عليه، ونشاط الجيش المكثف، والاستعدادات الأمنية، المتعلقة بجاهزية وحضور الموساد والشباك.

ويمكن القول إن أعضاء لجنة الخارجية والأمن هم أكثر إطلاعاً وتدخلاً، بالإضافة إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع في أمور الجيش، والمؤسسات الأمنية، من وزراء في الحكومة، إذ يمضي أعضاء لجنة الخارجية والأمن ساعات عديدة في متابعة ما يتعلق بالمجال الأمني. وهم على اطلاع جيد بما يجري في الجيش، وتزودهم المؤسسات العسكرية والأمنية بأحدث التقارير، وأكثرها سرية وخطورة، إذ إن لجنة الخارجية والأمن تدرس بناء القوة، واستراتيجيات المواجهة، ومدى القدرة على تحقيق الأهداف، وتفهم ما الذي يجري في الجيش، على صعيد التطورات والإمكانات والاستعدادات، والحالة النفسية لجنود الجيش وقادته.

كما أن من صلاحيات رئيس اللجنة الاستعانة بخبراء ومستشارين مختصين، للمساهمة في دراسة الحالات المعروضة للنقاش، وهذا الأمر قد تم خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006، حيث عمد رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي إلى الاستعانة بضباط كبار متقاعدين، لأخذ مشورتهم في سير المعارك الجارية، ويشيد أغلب رؤساء لجنة الخارجية والأمن بالانضباطية العالية لدى أعضاء اللجنة، لجهة الحفاظ على سرية المعلومات، وعدم إفشاء أسرارها، ولو إلى رؤساء الأحزاب التي ينتمون إليها، وعندما يشعر قادة الجيش والمؤسسة الأمنية بجديّة اللجان الفرعية، وحرصهم على الحفاظ على أسرار الدولة، وعدم إفشاءها، فإنهم يقومون بإطلاع أعضاء هذه اللجان على المزيد من الأسرار والمعلومات، التي تمكنهم من تقديم المقترحات الأنسب، والأقرب إلى الواقع، ويزودونهم بكبار الضباط والخبراء العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية.

المبحث الثاني: السياسية الإسرائيلية في الجوار الجيوسياسي .

تتعامل إسرائيل في سياستها الخارجية مع بيئتها الجيوسياسية و وفق المقاربة الواقعية التي تعتمد على المعطيات الموضوعية التي تتشكل في إطار المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية التي تقوم بالتعامل الأمثل مع التهديدات والتحديات التي تواجهها في إطار إستراتيجية واضحة مبنية على دحر وتقليص مصادر التهديد لأمنها القومي (الواقعية الهجومية، الضربة الاستباقية ، الردع) .

الأمن أولاً قبل كل شيء- فهاجس الأمن يورق الحكومة الإسرائيلية خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الإسلامية ذات توجده جهادي مقاوم لمشاريعها ومخططاتها خاصة حركة " حماس " وجناحها العسكري " كتائب القسام " ، وحزب الله (حزب الله هو " الأخ الأكبر " لحماس في السياق العسكري، وهو المنظمة الأكثر خبرة، ذات العلم والثقة بالنفس - في لبنان الذي أصبح يمثل تهديد استراتيجي لإسرائيل حسب المنظور الإسرائيلي).

وعليه في هذا المبحث ترصد الدراسة السياسة الإسرائيلية والاستراتيجيات المتبعة للتعامل مع هذه الوحدات غير الدولاتية ، والتي أصبحت تشكل واقع جديد في المنطقة خاصة بعد تزايد قوتها على المستوى السياسي ، العسكري وحتى الاجتماعي ، حيث برز معطى جديد في العلاقات الدولية هو دور المنظمات الأقل من دولة في التأثير والتأثر بفواعل الوحدات التي تشكل إقليم من الأقاليم .

المطلب الأول: السياسة الاستباقية لردع حركات المقاومة الإسلامية (حركة حماس و حزب الله).

تشكل توليفة حركة حماس و حزب الله أحد هواجس الأمن القومي الإسرائيلي، فقد حاولت إسرائيل لإيجاد الخطة المناسبة للقضاء عليهما بشكل يبقى أمنها القومي والاستراتيجي في مأمن عن تهديدها ، حيث تعتبرهما احد المنظمات الإرهابية - حسب الإسرائيليين والدول الغربية - اللتان تشكلان خطر استراتيجي ووجودي لبقاء دولة إسرائيل . هذا ما دفع بالطرف الإسرائيلي البحث عن خطط واستراتيجيات للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة بالنظر إلى اللامثالث بين الطرفين الإسرائيلي وحركات المقاومة التي هي اقل من الدولة. فماهية الإستراتيجية التي تعاملت بها إسرائيل مع حركتي المقاومة؟

تميل المفاهيم التي تستخدم في نظريات الردع الحديثة إلى التركيز على العلاقة بين الدول، وهي النتيجة النهائية للصراع مثل المواجهة بين الجيوش النظامية أو الردع النووي بين الدول. وهذه النظريات تغطي بطبيعتها على الأوصاف التقليدية للإخضاع، الردع والسيطرة التي سادت في فترة الحرب الباردة، وكذا الردع الحديث بين الدول والوحدات غير الدولاتية (مثل المتمردين، الفدائيين الإرهابيين). وهنا تطرح العلاقة بين نظرية الردع الإسرائيلية وكيفية توظيفها وتكييفها ضد حركات المقاومة الإسلامية (حماس و حزب الله) التي تشكل حالة اقل من دولة. وهذه العلاقة غير النظامية تجعل المذاهب القائمة على الردع ، والتي صيغت من أجل العلاقات بين الدول حلولا غير ملائمة في العديد من الحالات ، غير أن هذه الحالة الطبيعية غير النظامية تختلف من حالة إلى أخرى. كما أن لدرجة تشابه سمات المنظمة مع سمان الدولة ، أو الارتباطات بين المنظمة ودولة ما بمصالح خاصة بالدولة تأثيرا كبيرا في الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في إخضاع تلك المنظمة.¹

فالردع **deterrence**، يعني المنع من القيام بالعمل نتيجة للخوف من العواقب ، وهي حالة ذهنية سببها وجود خطر أكيد من ردة فعل غير مقبولة²، و الردع في أبسط معانيه المعروفة هو محاولة طرف ما ثني طرف آخر عن الإتيان بفعل يرى الطرف الأول أنه ضار به، أو يجده ضروريا لمنع الطرف الآخر من أن يفكر بالقيام بعمل ما، أو الإتيان بتصرف أو سلوك معين يمكن أن يشكل تهديدا لمصالحه أو لأهدافه أو لموقعه أو لمكانته.³ كما يصنف الباحثين بين الردع الاستراتيجي والردع التكتيكي . وقد عملت إستراتيجية الردع الراهنة على إلغاء أو تضيق الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم، بحيث لا يمكن التمييز في سلوك القوة المهيمنة بين دفاعها فيما إذا ما كان هجوما، وهجومها فيما إذا ما كان دفاعا.⁴

ويشكل مفهوم الردع أساس التعامل الإسرائيلي مع البيئتين الفلسطينية والعربية، ولعل أحدث ما قيل على لسان احد زعماء إسرائيل ، انسجاما مع هذا المفهوم المركزي هو ما صرح به **يهود باراك** ، في 2009/02/1 ، حيث قال: "لدينا مسؤولية عليا بالتوصل لاتفاق ، لكن بالإمكان التوصل إليه مع موقع قوة فقط ، فيا يدرك الطرف الآخر أنه لا يمكن القضاء على إسرائيل عسكريا أو استنزافها بواسطة الإرهاب أو من خلال مصيدة عسل دبلوماسية ... أن الطريقة الوحيدة للعيش في الشرق الأوسط ، تكمن في أن نكون هنا يدا واحدة تبحث عن السلام طيلة الوقت ، وتحرك باليد الثانية

¹ / صاموئيل بار ، " التجربة الإسرائيلية في ردع المنظمات الإرهابية "، بيروت، ترجمات الزيتونة، العدد 24، 2010، ص 8-9.

² / مفهوم الردع على الموقع: <http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/ammy/fm/100-20/100020gl.htm>

³ / سوسن العساف، إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة والاستقرار الدولي ، بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط2008، ص25 .

⁴ / سوسن العساف، مرجع سابق، ص153.

كل ستارة مع أصعب قريب من الزناد وجاهز للضغط عليه طيلة الوقت " ¹ . وقد نجحت إسرائيل في المحافظة على الردع الاستراتيجي في تعاملها مع الدول المجاورة بامتلاكها قدرات تقليدية عالية على الأرض ، وفي الجو ، إلا أن ردع المنظمات المقاومة (الإرهابية في تعبير الإسرائيليين) يعتمد أساسا على الردع التكتيكي والتي تولد هدفا ردعيا يتغير باستمرار ، غير أن الطابع غير المنسجم للأهداف من الردع يفرض صعوبة بالغة على إسرائيل على صعيد حريتها في الحركة وقدرتها على تطبيق مذهب رادع متماسك .

في سنة 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية الفلسطينية التي أنتج عنها خسائر من كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، من هنا اعتمدت إسرائيل على سياسية إضعاف المقاومة وذلك باحتواء حركة حماس باعتبارها مكون إيديولوجي، سياسي واجتماعي تام له تأثير في الشعب الفلسطيني ولذلك من غير المفاجئ أن تركز إسرائيل على المحفزات السلبية لدفع الحركة نحو التغيير، مثل فرض المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية ²، فقام رئيس الوزراء ارييل شارون Ariel Sharon كبدية للمحفز الإسرائيلي هو عملية عزل حركة حماس داخل قلب قطاع غزة وبذلك تجنب العمليات الانتحارية والمهاجمون من قبل حماس ³ . وغداة هجمات 11 سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن واستمرار حماس في استخدام التفجيرات الانتحارية، ساوت إسرائيل - التي رأت في الحركة عدواً مميئاً - بين الحركة والجماعات الجهادية الدولية مثل القاعدة ⁴ . وبالنسبة لليمين القومي، فإن حماس هي امتداد للإرهابيين الجهاديين الذين تجب مواجهتهم. وقد شرح الدبلوماسي السابق، دور غولد، الذي يحظى بثقة زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، الأمر على النحو التالي " :ثمة نوعين من الإرهابيين :المناهضين للحضارة، الذين يريدون تدمير خصومهم، والذين لهم أهداف إقليمية . حماس من الصنف الأول مع أهداف القاعدة الجهادية العالمية. ثم تأتي المرحلة الثانية الانسحاب من قطاع غزة وهي العملية التي سميت عملية "فك الارتباط" التي أعلن عنها شارون في 2004/05/28 والتي تمحورت حول الاعتبارات التالية: ⁵

- 1-الجمود الحاصل في الوضع الحالي مضر، ومن أجل الخروج من هذا الجمود على دولة إسرائيل أن تبادر للعملية ليست متعلقة بتعاون فلسطيني.
- 2- أهداف الحطة هو الوصول إلى وضعية أمنية ، سياسية ، اقتصادية وديمغرافية أفضل .
- 3-في كل حل دائم مستقبلي لن يكون استيطان إسرائيل في قطاع غزة وفي المقابل في الضفة الغربية.
- 4- الخروج من قطاع غزة ، ومن منطقة شمال منطقة السامرة شمال الضفة الغربية.
- 5-استكمال فك الارتباط المنرجة ستقصي على الادعاءات الموجه إلى ضد إسرائيل بشأن مسؤولياتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة .
- 6-إن عملية فك الارتباط لا تنزع من الاتفاقيات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين ، والترتيبات الفعالة والقائمة ستستمر .

¹ / عدنان أبو عودة، " المستجدات على الساحة الفلسطينية " ، الأردن، مجلة الأردن للشؤون الدولية ، العدد 4-5، المجلد 2، صيف وشتاء 2009، ص 14 .

² / مارك أ. هيلر، " فوز حماس والإشكالية الإسرائيلية " ، بيروت ، مجلة أفاق إستراتيجية، ، العدد 9، ماي 2006، ص 14.

³ / Efrain, Halvey , Israel's Hamas Portfolio , Israel journal of foreign affaires.2008, 81 n=.2, p 41.

⁴ / " مشاركة حماس ، تحديات الاندماج السياسي " ، الأردن ، تقرير الشرق الأوسط ، العدد 49 ، 18 جانفي 2006، ص 23.

⁵ /أرييل شارون، "خطة فك الارتباط" ، الأردن، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 16، عدد 64، 2004، ص 213 .

7- إن التأكيد الدولي لعملية فك الارتباط المدرجة واسع ومهم هذا التأكيد ضروري من أجل جعل الفلسطينيين ينفذون ما هو ملقى على عاتقهم في محاربة الإرهاب ، وتنفيذ الإصلاحات حسب خارطة الطريق وحينها سيكون بإمكان الجانبين العودة إلى المسار التفاوضي .

وعلى تأسست الخطة كما يلي:

أولاً: قطاع غزة Gaza strip.

1- تخلي إسرائيل قطاع غزة ، بما في ذلك جميع المتوطنات الإسرائيلية القائمة ، وتنتشر من جديد خارج قطاع

غزة وهذا باستثناء الانتشار العسكري في منطقة الخط الحدودي بين قطاع غزة ومصر "ممر فيلادلفيا"

2- مع استكمال العملية لن يبقى تواجد إسرائيلي ثابت في لقوات الأمن الإسرائيلية في المناطق التي سيتم إخلائها

في قطاع غزة .

ثانياً: منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر (ممر فيلادلفيا).

تواصل إسرائيل تواجدها العسكري على طول الخط الحدودي بين قطاع غزة ومصر (فيلادلفيا) ، وهدف هذا التواجد هو ضرورة وحاجة أمنية وفي أماكن معينة أخرى أن تكون حاجة لتوسيع المنطقة التي ينشط فيها الجيش الإسرائيلي. إن عملية فك الارتباط التي دعا إليها شارون كانت مبنية على إستراتيجية عزل قطاع غزة ومن ثمة فرض حصار عليها ، وذلك يسهل إضعافها وقبولها لفكرة المفاوضات على أساس الاعتراف بدولة إسرائيل من قبل حركة حماس والتخلي عن فكرة المقاومة . وهذا ما حدث بالفعل انسحاب إسرائيلي من القطاع مع فرض طوق امني وعسكري على القطاع من جميع الاتجاهات سواء على المعابر البرية أو حتى على جهة البحر المتوسط (شرق المتوسط) أين كثفت إسرائيل من ترسانتها العسكرية البحرية لفرض حصار جدي . كم تم السيطرة على الغلاف الجوي .

وبعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 ، كان منزعج تصعيدي في العلاقات الإسرائيلية مع حركة حماس وازداد التوتر بين الطرفين ، حيث فرضت إسرائيل مزيداً من العقوبات على القطاع ونشطت الدبلوماسية الإسرائيلية في الترويج لفكرة أن حماس منظمة إرهابية تهدد الأمن القومي لإسرائيلي والإقليمي بتعاونها مع حزب الله وإيران والقاعدة ، وكسب تعاطف من خلال ذلك الحليف الاستراتيجي الكلاسيكي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي . خاصة وان العالم أصبح في فترة ما يسمى الحرب على الإرهاب العالمي فاعتمدت على مبدأ الحرب الوقائية والردع لزيادة مناعة الأمن القومي الإسرائيلي. فدخلت بذلك إسرائيل مرحلة مواجهة تهديدات جديدة لأنها القومي في علاقات لا تماثلية – دولة ضد منظمات في دولة- وهذا ما توجب عليها إيجاد آليات جديدة للحد من منها.

- **خيار القوة** : جرى استخدامه على كافة المستويات الدنيا والوسطى والعليا ضد قطاع غزة ومستوى أقل في الضفة الغربية و حزب الله العسكرية لحسم تحديات صعبة وخطيرة ومستعصية يتعذر حسمها بالوسائل الأخرى الدبلوماسية وخلق الفوضى وإثارة الصراعات واستخدام قوى داخلية وتوظيفها لتؤدي المهمة بدلاً من التدخل المباشر.

- **خيار زرع الاختلال في مناطق السلطة**: تعميق فجوة الصراع بين المنظمات الإرهابية(تعبير إسرائيلي) بعضها مع بعض وبينها وبين السلطة التي ولدت في أوسلو 1993. و التوظيف لجماعات اثنيه وطائفية أو قوى معارضة لديها الاستعداد للتعاون مقابل دعم تطلعاتها للوصول إلى السلطة.

- العودة إلى إقامة أو تحديد تحالفات إسرائيل مع دول الجوار، على غرار حلف المحيط الذي شكله (دافيد بن جوريون) في نطاق إستراتيجية شد الأطراف أي شل قدرات دول مثل العراق وسوريا أو السودان حتى لا تستخدم في المواجهة مع إسرائيل وتحييد الشطر الأكبر منها على حدود دول الجوار، إيران تركيا إثيوبيا. وفي هذا السياق قال بن جوريون، "نحن لا نملك القدرة على الدخول في مواجهة جهوية مع كل الدول العربية (دفعاً واحدة في وقت واحد) ولكننا نملك الخيارات الأخرى لإضعاف هذه الدول واستنزاف طاقتها وقدرتها على التخوم أو من خلال علاقتها مع دول الجوار أو الجماعات والأقليات التي تعيش على التخوم"

ولاسيما أن إسرائيل ترفض أساساً التعامل مع أي حكومة تشارك فيها "حماس"، فما بالك لو قامت هي بتشكيل هذه الحكومة، وهو أمر بطبيعة الحال، غير مسموح به، من وجهة النظر الإسرائيلية، لما يمثله من مخاطر على وجود وأمن الدولة العبرية التي ترى - وكذلك واشنطن - في حماس منظمة إرهابية تسعى لتدمير إسرائيل. وحيال الموقف السابق فقد بدا في الأفق أن الجانبين الأمريكي والإسرائيلي سوف يعمدان إلى استخدام سلاح التمويل من أجل تضيق الخناق على "حماس"، إما لإظهار فشلها ومن ثم إسقاطها، وإما حملها على التخلي عن ثوابتها ودفعها لوقف المقاومة والاعتراف بإسرائيل وبجميع الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل.¹

قضى صعود حماس لسدة الحكم إلى حدوث ارتباك في العقل الإستراتيجي الإسرائيلي، خصوصاً بعدما أصبحت البيئة الإستراتيجية الأمنية المحيطة بإسرائيل غير مريحة خلال عام 2006م، عبر عدد من الشواهد، والعلاقة بين صعود حماس واحتمالات تغير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومدى استقلالية الحركة أو تبعيتها للسياقات الإقليمية، وفي المقابل، سبل تجنيد التأييد الدولي لتدعيم سياسة عزل حكومتها، ومن أهم هذه الشواهد:²

أ- العدو الداخلي ممثلاً بحماس، التي غدت تكتسب شرعية دستورية، وخاضت معها حرباً أسمتها "أمطار الصيف"، بعد أسر مقاتلي الحركة للجندي "شاليط" في عملية الوهم المتبدد.

ب- الهزيمة التي مني بها الجيش خلال حرب 2006 أمام حزب الله، التي أطلق عليها "تغيير الوجهة"، رداً على عملية "الوعد الصادق" التي نفذها الحزب وأسر اثنين من الجنود.

ت- تنامي الخطر النووي الإيراني، وافتتاح عهد جديد من العلاقات الفلسطينية الإيرانية بعد الزيارات التي قام بها نواب حماس ووزراؤها لطهران، وما قيل عن مساعدات مالية، وتدريبات قتالية لعناصر الحركة.

ث- تزايد الحديث بصورة مركزة أكثر من أي وقت مضى، عن قرب المواجهة الحربية بين إسرائيل وسوريا، وهي أكثر المستفيدين والمرحبين بفوز حماس في الانتخابات.

ج- ربط مسيرة المقاومة الفلسطينية ببعض التيارات الإسلامية التي تناصبها "إسرائيل" والعالم الغربي العداء، خاصة تنظيم القاعدة، فلم تتورع عن وضع صور الشيخ أحمد ياسين إلى جانب صور أسامة بن لادن، من قبيل رسم الصورة الذهنية والنمطية أمام الرأي العام العالمي، بل أن فوز حماس وتسلمها لمقاليد السلطة جاء فرصة لأن تعلن تل أبيب أن السلطة الفلسطينية غدت توازي سلطة طالبان، وبدأنا نسمع نغمة دولة "حماسستان".

¹ / المخطط الأمريكي - الإسرائيلي.. هل ينجح في محاصرة وإسقاط حماس، الخليج البحرينية 2006/2/24 على الموقع: http://www.akhbaralkhaleej.com/arc_ArticlesFO.asp?Article=156868&Sn=DRAS&IssueID=10199

² / عدنان أبو عامر، بعد عشرين عاماً: تقويم السياسة الإسرائيلية لتجربة حماس في الحكم، مجلة العصر، 2008، ص 22.

كما روجت "إسرائيل" لمقولة أن السلطة غدت مكوناً رئيساً فيما يعرف بـ"قوس الشر" المكون من إيران وسوريا وحزب الله وحماس وهكذا تنامت البيئة المعادية لـ"إسرائيل" بصورة متسارعة أعقبت فوز حماس، وأسفرت عن دخول متغيرات جديدة مؤثرة لم تستعد لها بالقدر الكافي، أو لم تتوقع حدوثها أصلاً.

دعم انتصار حماس الانتخابي الشكوك الإسرائيلية بشأن انسداد آفاق تجديد الشراكة مع الفلسطينيين في المفاوضات، وأكد على عملية فك الارتباط أحادي الجانب، كما زاد من التشكيك في أن الانسحاب من الضفة الغربية سيتيح لحماس فرصة السيطرة على مناطق شديدة القرب من قلب "إسرائيل".

وبالرغم من عدم وضوح ما إذا كان باستطاعة حماس التغلب على جميع المعوقات التي تواجهها، إلا أنها إذا فعلتها، فسيلعب دوراً رئيساً في تطوير التفكير الإسرائيلي، وبالرغم من عدم تصديق معظم مفكري الأمن الإسرائيليين لإمكانية أن تصبح حماس شريكا لـ"إسرائيل" يوماً ما، فإن هناك من يرى أنه آجلاً أم عاجلاً سيكون من المحتم إجراء محادثات مع حماس، لأنها قد تصبح موثوقاً بها أكثر من الشركاء الآخرين. ويقول ميشال أن الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين يعيدون النظر في مفاهيمهم السابقة¹:

وهكذا تزايدت القناعة الإسرائيلية وترسخت حالة الفصل مع الفلسطينيين الذين غدوا تحت سيطرة حماس، حيث شعرت "إسرائيل" أنها في حالة تأييد لمبدأ إنهاء السيطرة على الفلسطينيين عبر اتخاذ خطوات يتم التفاوض بشأنها أو بطريقة أحادية، وتنتقل بموجبها السلطات والصلاحيات منها إلى السلطة الفلسطينية شريطة أن تتولى الأخيرة المسؤولية الكاملة عن أراضيها وسكانها، بمعنى أكثر وضوحاً ساد مبدأ "الجمود السياسي" من خلال لجوء الحكومة الإسرائيلية إلى زيادة حدة "المشكلات البنوية" المتأصلة في العملية السياسية، عبر تفعيل خيار عدم التفاوض، فقد عجز الجانبان - حتى قبل وصول حماس للسلطة - عن ردم الهوة بين خلافاتهم السياسية والتفاوضية، وجاءت الأيديولوجية التي تؤمن بها حماس لتزيد من صعوبة تنفيذ الاتفاقيات القائمة، أو إحراز تقدم في العملية السياسية².

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها الإقليمية (ديسمبر 2008/جانفي 2009).

اندلعت حرب إسرائيل على غزة في ديسمبر 2008، تحت اسم "عملية الرصاص المصبوب"، استقطبت على الفور إجماعاً واسعاً في صفوف الرأي العام الإسرائيلي. تماثلت في أهدافها ومسارها وإلى حد يقترب من التطابق مع حربها على لبنان في العام 2006، وقدت جاءت في سياق سياسة إسرائيلية تبنتها على مدار العام راوحت بين أسلوب الخنق الاقتصادي وإغلاق المعابر من جهة، والضغط العسكري والحملات العسكرية من جهة أخرى، وفي إطار المزوجة بين الإستراتيجيتين في التعامل مع حركة حماس في قطاع غزة، شن الجيش الإسرائيلي في 27/02/2008 حملة عسكرية على القطاع تحت اسم "الشتاء الساخن"، واستمر حتى 03/03/2008 وتذرعت إسرائيل في عدوانها بسبب إطلاق فصائل المقاومة الصواريخ على المدن الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة³.

¹ /مشاركة حماس : تحديات الاندماج السياسي، مرجع سابق، ص 24.

² / المرجع السابق، ص 24.

³ / عبد الحميد الكيالي، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملية الرصاص المصبوب، معركة الفرقان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ط 1، 2009، ص 13.

وشهدت الساحة السياسية الإسرائيلية عقب انتهاء فترة التهدئة في 2008/12/19، إجماعاً على ضرورة شن هجوم واسع على قطاع غزة، إذ حذر في هذا السياق رئيس الوزراء الإسرائيلي **أيهود أولمرت** Ehud Olmert سكان القطاع من رد إسرائيل أن لم يرغبوا حركة حماس على وقف إطلاق الصواريخ. كما هدّدت وزيرة الخارجية **تسيبي ليفني** Tzipi Livni بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع. وقالت "أن الموقف في غزة أصبح يمثل عقبة في طريق إقامة الدولة الفلسطينية"، كما ربطت سيطرة حماس على غزة بأنها تهدد المنطقة بأكملها حيث قالت، "سيطرة حماس على قطاع غزة ليست مشكلة لإسرائيل فقط... وما نفعه هو تعبير عن احتياجات المنطقة"¹، كما دعا رئيس حزب **الليكود** Likud، **بنيامين نتنياهو** Benjamin Netanyahu في 2008/12/25 الحكومة الإسرائيلية إلى شن هجوم على غزة وقال، "لأنني لا أعرف دولة تسقط فيها صواريخ ولا تفعل شيئاً... علينا الانتقال من سياسة تلقي الضربات إلى الهجوم وترميم الكرامة الوطنية"، كما دعا رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" **يسرايل بيتنو** Yisrael Beitenu "أفيجدور ليبرمان" Avigdor Lieberman إلى إقالة وزير الدفاع الإسرائيلي **أيهود باراك** Ehud Barak، إذا عارض الأخير شن عملية عسكرية واسعة في القطاع.² وفي هذا الاتجاه هدّد رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي **غابي اشكنازي** باستخدام كامل القوة العسكرية (الواقعية الهجومية)، لضرب البنية التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية وتغيير الوضع الأمني جنوب إسرائيل وقال إن الجيش على استعداد للقيام بأية عملية عسكرية تطلب منه.³

لقد عملت إسرائيل قبل بداية الحرب إلى إتباع حرب نفسية وإعلامية وحتى دبلوماسية من خلال الدعاية وذلك بهدف حشد الرأي العام الداخلي والعالمي، حتى تضفي الشرعية على حربها، فعلى المستوى الداخلي كانت عملية التعبئة في أوجها حيث كان مؤشر الرأي العام الإسرائيلي موافق على عملية عسكرية ضد القطاع، أما دبلوماسياً فكانت الخارجية الإسرائيلية تهيب حلفائها من خلال الزيارات فوزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني كانت في مصر ورئيس الوزراء توجه إلى تركيا قبل أربعة أيام من بداية الحرب. كل ذلك في طار الحشد والتجيش الإعلامي ضد حماس والفصائل الأخرى المسلحة بأنها تهدد أمن إسرائيل وحتى المنطقة من خلال تهريب الأسلحة والتعامل مع حزب الله وسوريا.

واعتمدت إسرائيل للحرب خطة تقوم على مرحلتين، الأولى عملية جوية تؤدي إلى تدمير منظومة القيادة والسيطرة لدى المقاومة أو شلها وتعطيلها، ثم تدمير البنى التحتية والقواعد اللوجستية المستعملة خدمة للمقاومين، مع حرمان المقاومة من قدراتها النارية الصاروخية، وخنق صوت المقاومة بتدمير وسائل إعلامها، وبترافق ذلك مع ضغط على المدنيين لحملهم على الانفكاك عن المقاومة أو ما تبقى من أشلائها، ليسهل بعد ذلك عبر العمل الميداني البري "تطهير المنطقة" من المقاومين فيتحقق الهدف، بالإجهاد على المقاومة وإخراجها من الميدان قتلاً وتدميراً أو استسلاماً يرافقه الاعتقال والملاحقة.

¹ / عبد الحميد الكيلاني، مرجع سابق، ص 14.

² / عبد الحميد الكيلاني، مرجع سابق، ص 15.

³ / محسن صالح، عبد الحميد الكلاني وآخرون، "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"، بيروت، تقرير معلومات، العدد 8، 2008-2009، ص 35.

ويعود قصور المرحلة الجوية عن تحقيق أهدافها إلى إستراتيجية المقاومة وتكتيكاتها في المواجهة، والتي يمكن تقوم على الآتي¹:

1- توزع قوى المقاومة وانتشارها في الصفوف الشعبية، فالمقاومون ليسوا وحدات نظامية تتخذ مراكز عسكرية واضحة وثابتة يؤدي قصفها إلى إخراج الوحدة من الميدان، بل هم أفراد مدنيون يمارسون بمعظمهم أعمالهم المدنية العادية ويلتحقون بالعمل العسكري عند الحاجة، لذلك لا يكون من قيمة تذكر للمباغته في قصف الأهداف لأنها ستطال غير المقاومين. وهذا ما حصل بالفعل إذ أن الذين قتلوا كانوا من المدنيين العاديين والعاملين في السلطة الأمنية أو الرسمية وليسوا هم المقاومين فعلياً.

2-التزام مبدأ إقليمية التنظيم المقاوم وقاعدة الاكتفاء الذاتي للمنطقة، بحيث يكون لكل منطقة مقاتليها ومخازنها ولوجستيتها، مما يعطل من مفاعيل الحصار والمراقبة الجوية الدائمة وقطع الطرق بالتدمير أو بالنار.

3 - تأهيل المقاتل المتعدد الكفاءات، مما يعطل مفاعيل قتل عنصر أو أكثر من المجموعة الكبرى، فمن يبقى حياً يتابع القتال وباستعمال كل الأسلحة المتوفرة .

4- الإعداد المسبق لحماية الذخائر والاحتياجات اللوجستية، والاعتماد على التخزين وعلى الحفر والخنادق التي لا تتطلب عمالاً هندسياً فائقاً .

5- الاعتماد على شبكات الاتصال السلكية في أكثر الحالات ما عطل فرصة المس بمنظومة القيادة والسيطرة لدى المقاومة .

و لجأت إسرائيل إلى أميركا ومعها الحلف الأطلسي لتولي مكافحة تهريب السلاح إلى غزة عبر:²

1-العمل المخبراتي لاكتشاف أعمال التهريب.

2- مراقبة البحار وتفتيش السفن المشبوهة .

3- الضغط على مصر لتنفيذ تدابير تمنع وصول السلاح إلى حدود قطاع غزة. مع مراقبة أميركية أوروبية لذلك.

وبهذا أصبح الهدف الأميركي- الإسرائيلي إسقاط سلطة حماس في القطاع من خلال تعميق الانقسام الداخلي والصراع العدائي ضد حماس والذي انتقل إلى الحصار وبالتالي أدى إلى العدوان ، وقد سبق ذلك عدة محاولات اقتحام عسكري واغتيالات وقصف محدود. وهنا تتوجب الإشارة إلى جملة من الملاحظات الأساسية لفهم سياق الأحداث منها:³

¹ / أمين حطيط ، حرب إسرائيل على غزة وأثرها على الإستراتيجيات العسكرية ، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A4637803-A807-4CEC-A1AB-5E2909183A5D.htm>

² / وليد سكرية، قراءة إستراتيجية في الحرب على غزة، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EB28A32A-A138-4D69-948E-9E903217FC4D.htm>

³ / منير شفيق، الحرب على غزة وتداعياته ، على الموقع:

1- بين 14 جوان / جويلية 2007 (الانقسام إلى الضفة وقطاع) والحصار الأول الذي أدى إلى اقتحام معبر رفح، كان الموقفان المصري والسعودي، عمليا، أقرب إلى حماس، وكانا متحفظين على سياسات محمود عباس. ولكن بعد اقتحام معبر رفح انتقلا إلى الانحياز الكامل لمحمود عباس وأيدا مفاوضاته الثنائية.

2- وقعت اتفاقية تهدئة بين حماس والحكومة المصرية ووافقت عليها كل الفصائل. وتم الالتزام بها بالرغم من استمرار الحصار وتشديده ومواصلة عمليات الاعتقال والاعتقال في الضفة الغربية والخروقات في قطاع غزة. علما أن الحصار متناقض مع التهدئة، لأنه يعتبر عملا عسكريا بامتياز، فكل حروب اقتحام المدن تبدأ بالحصار وتشديد الخناق. ولهذا لا يمكن أن تلام حماس أو فصائل المقاومة التي اتفقت بإجماع على عدم تجديدها للتهدئة وإطلاق بضعة صواريخ بهدف فك الحصار والموت البطيء.

3- عد هزيمة الجيش الإسرائيلي في حرب جويلية 2006 على يد المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله في لبنان، عُمد إلى إعادة بناء الجيش ومحاولة استعادة هيئته، فكان الاستعداد لشن حرب على غزة تحمل إلى جانب الهدف السياسي الأول، استعادة هبة الجيش وإرسال مجموعة رسائل عبر التنكيل بالمدينين ومحاولة اقتحام القطاع. ولهذا فمن الظلم اعتبار أن عدم التجديد للتهدئة أو إطلاق الصواريخ سببا لعدوان بهذا الحجم وهذا المستوى، وما صحبه من سياسات في إدارته ودعمه تدل على إعداد طويل مسبق له.

4- كما كانت الدبلوماسية الإسرائيلية في فترة الحرب نشيطة جدا وشرعت بحملة دولية لتفسير موقفها من خلال إلقاء اللوم على حركة حماس¹، كما اعتبرت وزيرة الخارجية الإسرائيلية أن الخيار الوحيد المتاح أمام إسرائيل ضد حماس هو الخيار العسكري حيث عبرت عن ذلك بقولها، "علينا حماية مدينتينا من الهجمات بالرد عسكريا على ألبنة التحتية في غزة"، كما قالت ليفني في مقابلة مع فضائية الجزيرة في 2008/12/29، أن إسرائيل لم تهاجم غزة بالنيابة أو بطلب من طرف إقليمي أو دولي، لكنها اعتبرت أن الهجوم على القطاع يحقق ما أسمته "مصلحة العالم الحر" واعتبرته ردا طبيعيا على هجمات حماس على البلدات والمدن الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة. وعددت ليفني الشروط الإسرائيلية لوقف العمليات العسكرية ضد غزة ومنها، أن تكف حماس عن مهاجمة البلدات الإسرائيلية المتاخمة لغزة، وان توقف عن تهريب الأسلحة إلى داخل القطاع وان تفرج عن الجندي الإسرائيلي الأسير **جلعاط شاليط Gilat Shalit**، وأضافت أن أطرافا عربية معتدلة تعتقد أن حماس تمثل خطرا على عملية التسوية وعلى حل الدولتين.²

ومن جهة أخرى، صرح نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي **حايم رامون Haim Ramon**، إلى القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي بان "الهدف من العملية العسكرية هو إسقاط نظام حماس وتسليم القطاع لمحمود عباس وسلام فياض" وكان اليمين المتطرف في إسرائيل يدعم بشكل كبير هذه العملية العسكرية حيث دعا **لبرمان** إلى إلقاء قنبلة ذرية للقضاء على غزة، وقال "شعب إسرائيل لن يكون في أمان ما دامت حماس تحكم قطاع غزة وعلينا الاستمرار في الحرب حتى إنهاء وجود حركة حماس والقضاء عليها قضاء مبرما... أن الحل يتمثل في أن تقتدي بالضبط بما قامت به

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/968612FD-E934-454F-911C-1F1C5702BF4E.htm>

¹ / عبد الحميد الكيلاني، مرجع سابق، ص 21.

² / محسن صالح، عبد الحميد الكلائي وآخرون، مرجع سابق، ص 36.

أمريكا لحسم الحرب العالمية الثانية ويتوجب علينا أن نتصرف بالضبط مع غزة كما تصرفت الولايات المتحدة مع اليابان ، وبالتالي لا داعي لاختلال غزة. ¹ و قد أمسى واضحا أيضا أن أحد أهداف الحرب على غزة يتمثل في تحقيق غاية "ترميم قوة الردع" الإسرائيلية، التي تمّ ثقبها للمرة الأولى في تاريخها في الحرب مع حزب الله 2006. وفي 2009/1/16، وقعت **تسيبي ليفني** مع وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** Condoleeza Rice، "مذكرة تفاهم" نصت على إسهم واشنطن بمساعدات تقنية ومراقبين لمنع تهريب الأسلحة لحركة حماس والعمل على تشكيل فرق مراقبة في رفح ، لسد الأنفاق ووقف تهريب الأسلحة في استجابة لمطلب إسرائيلي رئيسي للتوصل لوقف إطلاق النار في غزة.² وبتاريخ 2009/1/17 أعلن **يهود اولمرت** وقف الحرب على قطاع غزة من طرف واحد ويأتي ذلك في إطار التفاهم الدولي يشمل مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها مع الولايات المتحدة الأمريكية حول منع تهريب الأسلحة إلى غزة ، والرسالة المشتركة للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkzy والمستشارة الألمانية **إنجيلا ميركل** Angela Merkel و رئيس الوزراء البريطاني **جوردون برون** Gordon Brown و رئيس الوزراء الإيطالي **سيلفو بيرلسكوني** Silvio Berlusconi حول منع تهريب الأسلحة إلى غزة. غير أن رئيس جهاز الشاباك **Shabak يوقال ديسكين** Yuval Diskin حذر من استعادة حماس وباقي فصائل المقاومة قدراتها ، بل وتعزيزها خلال شهور ، وراء **ديسكين** في تقرير امني قدمه إلى الحكومة الإسرائيلية أن " منظومة إنتاج وتخزين الوسائل القتالية التابعة لحماس تضررت بشكل كبير ، إلا أنها مازالت تمتلك قدرات صاروخية".³ لم تكن إسرائيل الوحيدة في محاصرتها للشعب الفلسطيني بل شاركتها في ذلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض حلفائهما ، فقد اتفق الجميع على محاصرة الشعب الفلسطيني وتشجيع إسرائيل في تنفيذ مخططاتها تجاه حركة حماس وقطاع غزة ، وفرض شروط على التعامل مع حركة حماس وهي الاعتراف ب إسرائيل ونبذ " الإرهاب " والتخلي عن سلاحها والالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل . ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مهمتها فقط بنبذ حماس للعنف أو الاعتراف بإسرائيل بل كانت تريد إسقاط حكومة حماس، فهي لا ترغب بوجود حكومة في الشرق الأوسط غير خاضعة لها.⁴

يقول ضابط المخابرات المتقاعد البريطاني (**الستر كروك**) في مقال في مجلة "بروسبكت" : "إن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بانهييار الحكومة التي تقودها حماس وقال أيضاً ، " يجب أن يعاقب الفلسطينيون لسبب اختيارهم لحركة حماس وشجع في نفس المقال حركة .فتح التدرج في الانقلاب على حركة حماس" . لقد كانت عملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة تهدف بالأساس إلى إسقاط حركة حماس والقضاء عليها باعتبارها منظمة "إرهابية" ، حتى يسهل على إسرائيل التعامل مع القطاع بأكثر سهولة ، وتمكنت من خلال هذه الحرب على تحقيق هدف تكتيكي أكثر منه هدف استراتيجي ، وبذلك تحقق الردع على المستوى التكتيكي حيث حطمت البنية التحتية وتضررت بشكل كبير . غير أن الهدف الاستراتيجي من نزع الشرعية لحركة حماس وتحجيش الرأي العام داخل القطاع ضد حماس من خلال فكرة التملل لم يتحقق. وهذا ما زاد من تعقد الوضع حول مسألة شرعية الحصار وبذلك كانت نتائج الحرب عكسية تماما على

¹ / نفس المرجع ، ص 37.

² / نفس المرجع ، ص 38.

³ / نفس المرجع، ص 37.

⁴ / صالح النعامي ، "اتجاهات الاقتتال الفلسطيني: خطة أميركية لإسقاط حماس" ، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 40-2006، ص 41، ص 78.

المستويين الداخلي والخارجي ، داخليا تراجع مصداقية نظرية الأمن العسكرية المبنية على الردع والحسم السريع، وكشف عيوب و ثغرات الجيش الإسرائيلي في التعامل مع حرب جديدة غير تقليدية أو ما يعرف بالحرب الهجينة Hybrid War. وخارجيا تمثلت في زيادة الضغط الدولي على السياسة العنصرية الإسرائيلية ضد القطاع، فزادت حملة التضامن الدولي لفك الحصار على قطاع غزة ، حيث شهدت حركة كبيرة لنشطاء حقوق الإنسان والمنظمات الدولية غير الحكومية . إذ نظمت حملات دولية لفك الحصار ودعم الرأي العام العالمي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما ترتب عن تداعياتها على المنطقة توترا للعلاقات الإسرائيلية - التركية ، وبذلك اهتزاز مكانة الحلف الاستراتيجي بينها، وشهدت هذه المرحلة حرب باردة بينهما بسبب قطاع غزة بصفة خاصة و فلسطين بصفة عامة.

مما سبق، نستنتج أن السياسة الردعية الإسرائيلية ضد حماس كانت مبنية على جملة من المعطيات ، حيث صورتها على أنها منظمة إرهابية وسوقت خطابها إلى العالم والرأيين العامين الداخلي والعالمي، معتبرة أن حركة حماس هي تنظيم من تنظيمات القاعدة . واعتمدت على تكيف المؤسسة العسكرية على التعامل مع هذه التحديات الجديدة حيث أشار إلى ذلك ميشال إلى أن، " الجيش الإسرائيلي يمر في عملية مثيرة من التكيف مع واقع جديد في سياسته تجاه حماس. وتماشيا مع التطورات الحاصلة بعد حرب 2006 ضد حزب الله و اعتدت إسرائيل على الردع الاستراتيجي ضد حماس بعد انتهاء فترة الهدنة 2008/12/19 ، هذه الأخيرة لم تتوج بنتائج مما اضطر إسرائيل إلى استعمال الأداة المفضلة في سياستها الخارجية وهي العمل العسكري لإخضاع حماس وإضعافها .

ثانيا: سياسة الردع الإسرائيلية ضد حزب الله في لبنان .

احتلت إسرائيل أجزاء من جنوب لبنان عام 1978، وفي عام 1982 احتلت بيروت، ولقد كان الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان يفسر على أنه توسع إسرائيلي يستهدف مصادر المياه وتكوين عمق جيواستراتيجي. وأعلن "بنيامين نتانياهو" ، في أبريل 1998، موافقة الحكومة الإسرائيلية على تطبيق القرار الرقم 425؛ إلا أنها اشترطت مفاوضة الحكومة اللبنانية في الانسحاب؛ والتوصل إلى ترتيبات أمنية، تكفل حماية شمالي إسرائيل؛ وضرورة تفكيك فصائل حزب الله العسكرية؛ والبحث في مستقبل جيش لبنان الجنوبي. وانبرت إسرائيل تروج قرار الانسحاب، وفق هذه الشروط، مستهدفة:¹

أ. احتواء الغضب الداخلي في إسرائيل، الناجم عن الخسائر المتوالية، في الرجال أو المعدات.

ب. بلبله الساحة السياسية اللبنانية، من خلال إقناع بعض قواها بالموافقة الشروط الإسرائيلية؛ فيختل الإجماع على المقاومة.

ج. فصم التحالف الإستراتيجي بين سورية ولبنان، واحتواء الموقف السوري وإفقاذه أحد عوامل الضغط، ألا وهو المقاومة في جنوبي لبنان.

¹ /مختار شعيب، "إسرائيل وسيناريوهات الانسحاب من جنوب لبنان"، الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد122، أكتوبر 2000، ص 55.

د. إجهاض أيّ مبادرة أوروبية، وتقليص الدور الأوروبي، تجاه المسارين: السوري واللبناني، في إطار السعي الفرنسي إلى الاضطلاع بدور متميز في عملية التسوية السلمية.

تمثلت الترتيبات الأمنية، التي تمسكت بها إسرائيل، في إنشاء محطات للمراقبة والإنذار المبكر على الحدود مع لبنان وداخل أراضيه، وحرية عمل الطيران الإسرائيلي العسكري داخل الأجواء اللبنانية، وإنشاء مناطق عازلة منزوعة السلاح داخل الأراضي اللبنانية وعلى الحدود مع إسرائيل؛ فضلاً عن تحويل الأخيرة لملاحقة الأشخاص والجماعات، الذين يهددون أمنها، في ما يسمى "حق الملاحقة الحارة"؛ إضافة إلى نشر قوة دولية متعددة الجنسيات، تكون مهمتها ملء الفراغ الأمني في المناطق، التي تنسحب منها إسرائيل؛ على أن تستمر تلك القوة سنين، على أبعد تقدير، يكون الجيش اللبناني خلالهما قد أكمل انتشاره في تلك المناطق. ولقد رفض لبنان هذه الترتيبات الأمنية؛ إذ رأى أنها خارج إطار القرار الرقم 425؛ كما أنها تعني تجاوز اتفاقية الهدنة الموقعة بين الجانبين عام 1949، والتي يتمسك بها لبنان؛ ناهيك بأنها تُعدّ انتقاصاً لسيادته واستقلاله.

و بعد الفشل الإسرائيلي في التوصل إلى صيغة للانسحاب، من خلال اتفاق مع لبنان، في إطار مشروع "لبنان أولاً"، أو من خلال اتفاق سوري - لبناني - إسرائيلي، وإثر الدعم العربي لفكرة تلازم المسارين: السوري واللبناني، وتوقف المفاوضات السورية - الإسرائيلية، بسبب مسألة حدود يونيو 1967، قرر باراك، في 5 مارس 2000، انسحاباً أحادي الجانب؛ أيدته الولايات المتحدة الأمريكية، بل مولته بنحو 300 مليون دولار. وفي 17 أبريل 2000 أبلغت الحكومة الإسرائيلية قرارها إلى الأمم المتحدة، وحددته بالأول من أول جوان 2000.

وترجع عوامل الانسحاب الأحادي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- إسقاط المقاومة الإسلامية نظرية الأمن الإسرائيلية، وإحباطها المخطط الإسرائيلي لحماية شمالي إسرائيل، واحتلال جنوبي لبنان وإنشاء حزام أمني فيه.

2- سخط الرأي العام الإسرائيلي، لقتلاه في الجنوب اللبناني؛ وإحاحه على القيادة السياسية والعسكرية، بالانسحاب؛ ما اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى الاستجابة للرأي العام؛ تداركاً لشعبيته المتناقصة، وإنقاذاً لمستقبله السياسي، بصدق وعده الانتخابي بتحقيق الانسحاب.

3- امتعاض الرأي العام: العربي والدولي، من ممارسات إسرائيل، وخاصة اعتداءاتها المتكررة على البنى التحتية اللبنانية.

4- اشتداد الجدل السياسي والعسكري والإعلامي، في المأزق الصعب لجيش الدفاع الإسرائيلي في جنوبي لبنان. وقد تعددت الاقتراحات للخروج منه، إلا أن معظمها، سواء كانت لسياسيين أو عسكريين، إضافة إلى الرأي العام الداخلي في إسرائيل، ارتأت فكرة الانسحاب أحادي الجانب مما يُسمى منطقة "الحزام الأمني"، حلاً واقعياً وعملياً لمشكلة تزايد

خسائر القوات الإسرائيلية في مناطق الجنوب اللبناني، وخاصة بعد أن ثبت فشل جيش لبنان الجنوبي، الموالي لإسرائيل، في توفير الحماية المطلوبة لمناطقها الشمالية.

إن الجبهة الداخلية المدنية تشكل عاملاً مركزياً على صعيد المواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله، لقد نجح حزب الله في تطبيق المفهوم القتالي القائم على فرضية أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية هي الحلقة المكشوفة والأضعف ضمن الإطار العام الإسرائيلي، ومن هنا فإن زعزعتها أو كسرها من شأنه أن يرجح كفة حزب الله. لأنه سيطمح بطبيعة الحال إلى التزود من جديد بدعم من سوريا وإيران بأسلحة إستراتيجية، ويمكن لحزب الله أن يبدأ بالعمل خارج لبنان ضد أهداف إسرائيلية¹، فعلى الرغم من تفوق إسرائيل عسكرياً، يجب على حكومة إسرائيل أن تقوي الجبهة الداخلية، والواضح أن القاعدة الضرورية لذلك هي وجود إنجازات عسكرية، ومواكبتها بفرص فعلية لتسوية سياسية مناسبة، تولد أملاً في الهدوء على المدى الطويل على الحدود الشمالية، كما أن هناك ضرورةً لبذل جهدين قوميين متوازنين؛ عسكري بقيادة جيش الدفاع، وآخر بإدارة جهة رسمية رفيعة المستوى، تكون مسؤولة عن إدارة النظام الداخلي لتقوية الجبهة الداخلية، وتعمل على التحسين الفوري لنظام الدفاع المدني بما في ذلك الوسط العربي، وتعزيز وتقوية النظام الاجتماعي النفسي في البلدات المتضررة، وتنفيذ خطط اقتصادية محددة للمتضررين في الدوائر والقطاعات المختلفة، بما في ذلك إيجاد تسوية أو ترتيب قانوني لتعويض المتضررين، بالإضافة إلى العمل على تقوية الأنظمة الخاصة بالسلطات المحلية التي تقوم عليها الخدمات السكانية.²

فقد كانت حرب 2006 في لبنان حرباً غير تقليدية بكل المقاييس بشهادة المعلقين الإسرائيليين أنفسهم، إن الأحداث التي دفعت باتجاه قيام هذه الحرب كانت جديدة على إسرائيل، فعلى سبيل المثال؛ لأول مرة تخوض إسرائيل حرباً ضد خصم لا يعد دولة سيادية بل "تنظيم عصابات" - حسب تعبير الإسرائيليين-، ولأول مرة أيضاً تشعر غالبية الجمهور الإسرائيلي بعدالة هذه الحرب. وإن احتوت على تقصيرات في جوانب عدة- حيث يعتبر الإسرائيليون هذه الحرب من أعدل الحروب التي خاضتها إسرائيل، من جهة أخرى فإن ردود الفعل إزاء هذه الحرب كانت فريدة أيضاً؛ حيث برزت ردود في العالم العربي لم يعتد عليها المواطن العربي ولا حتى إسرائيل نفسها³

وقد استهدفت إسرائيل في حربها ضد حزب الله عام 2006 إزالة التحدي الأمني الذي يجري في شمال إسرائيل، ومما لا شك فيه أن هناك عوامل كثيرة وأهدافاً متباينة لاستمرار الصراع والحرب الإسرائيلية على لبنان، لكن من الملاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً في الأهداف التي خاضت إسرائيل من أجلها حرب عام 1983 والحرب عام 2006. وإجمالاً يمكننا تلخيص أهداف الحرب الإسرائيلية في صيف 2006 وكانت إسرائيل تسعى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية من خلال⁴:

أ- نزع سلاح المقاومة الإسلامية اللبنانية وإبعادها عن شمال فلسطين المحتلة.

¹ / يورام شفايتزر، "حزب الله في يوم ما بعد"، حرب عصابات و"إرهاب" و"حرب توعية"، الأردن، وحدة الدراسات الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ديسمبر 2006، ص 6.

² / نفس المرجع، ص 7.

³ / نفس المرجع، ص 12.

⁴ / حسين يوسف سالم القطر وني، "العدوان الإسرائيلي على لبنان: الإستراتيجية الثابتة والظروف المتغيرة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، شتاء 2006، ص 210.

ب- إعادة ترتيب الأوضاع السياسية الداخلية في لبنان لصالح قوى معينة تمهيدا للدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل.

ت- ضمان السيطرة الإسرائيلية على مزارع شبعا.

ويشكل الهدف الثالث، هدفا استراتيجيا مهما لإسرائيل نظرا إلى تفاقم أزمة المياه داخلها، ولذا لك تستحوذ قضية المياه على جل اهتمام السياسة الإسرائيلية على المسار الإسرائيلي - اللبناني، و الإسرائيلي- المصري، و الإسرائيلي- الأردني. و بالتالي فإن الحكومة الإسرائيلية تتجه إلى استخدام التفاوض و الحرب لضمان تدفق المياه العربية إليها. و الحقيقة أن غازي رابعة قد تنبأ بان إسرائيل ستتمسك بمياه الجنوب اللبناني حتى في حال انسحابها منه قبل عام من تحقيق ذلك الانسحاب، إذ قال "حتى لو اضطرت إسرائيل إلى إجراء انسحابات مهمة من الجنوب اللبناني تحت وطأة ضربات المقاومة الوطنية، فمن المريح أن تربط الانسحاب النهائي و الكامل بقضية المياه، وهي خطوة قد تتخذ مسميات أخرى للتغطية، كالترتيبات الأمنية والتعديلات في الحدود.¹

و لهذا فان الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006 يقف وراءها تحقيق إسرائيل هدفا استراتيجيا بعيد المدى يتمثل في محاولة إبعاد حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية عن المعادلة الداخلية في لبنان، و بالتالي من المعادلة الإقليمية.² إلا أن إسرائيل فشلت في تحقيق فهدافها عن طريق القوة العسكرية، الأمر الذي اضطرها إلى القبول بصيغة القرار (1701) الذي فشل أيضا في تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها. وهذا ما دعا الصحف الإسرائيلية إلى انتقاد هذه الحرب، إذ قالت "و يمكن لمن يريد إغاظة الحكومة الإسرائيلية أن يقول أن ما تحقق من مكاسب لإسرائيل في القرار الدولي تم بفضل الهيمنة الأمريكية، و ليس بفضل الانجازات العسكرية، بل أن أيا من أهداف الحرب الملموسة لم يتحقق، لا على الأرض، ولا في مجلس الأمن، فالقرار لم يعد الجنود الإسرائيليين إلى إسرائيل بدون قيد أو شرط، كما طالب **أيهود اولمرت**، و الحرب كانت مؤلمة جدا للطرفين و ليس لطرف واحد بحيث يصعب تخيل إقامة نعمة النسيان في جانب واحد من الحدود.³

وأدت الحرب عام 2006 إلى التراجع التدريجي لأهداف إسرائيل، إذ بعد إعلانها هدف التخلص من المقاومة و ضرب بنتها التحتية، بات المغزى بعد ذلك يتحدد في الاستيلاء على نهر الليطاني إلى أن تقلص بعد ذلك في بعض المواقع و القرى القريبة من الحدود، و تزامن ذلك مع انتقادات و جهت من قبل العديد من الكتاب و المفكرين و المعلقين العسكريين الإسرائيليين، الذين شككوا في مدى إمكانية تحقيق إسرائيل أهدافها من راء تلك الحرب، و على سبيل المثال المعلق الإسرائيلي **زئيف شيف**، أشار في **صحيفة هارتس**، " إلى أن الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر من أقوى الجيوش في العالم و أعتاها بالأسلحة و الذخيرة عاجز عن إخضاع حزب الله. و ألحقت هزيمة بالوعي العسكري لديه و تصدعا جوهريا في عنصر التفوق و الردع داخل بنته العسكرية ".⁴

إن المواجهة مع حزب الله هي من نوع جديد، و ذلك وفقاً للكثير من المقاييس مثل، طبيعية الخصم، و العلاقات التبادلية بينه و بين الدولة المستضيفة له و الدول الداعمة له، و نوع القتال، و استخدام الوسائل القتالية، و علاقات الجبهة، و الجبهة

¹ / غازي رابعة، "قضية المياه في مفاوضات السلام العربي - الإسرائيلي"، عمان، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999، ص 72.

² / سامح راشد، "حرب لبنان: الأسباب و ردود الأفعال" القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006، ص 25.

³ / حلمي موسى، نصوص من الصحافة الإسرائيلية، السفير بتاريخ 2006/08/14.

⁴ / نادية سعد الدين، "المقاومة و معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي، اثر المقاومة اللبنانية و الفلسطينية على الكيان الصهيوني"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22، ربيع 2009، ص ص، 86-87.

الداخلية، ومدة المعركة، وتأثير وسائل الإعلام على المعنويات الوطنية، وعلى طريقة إدارة حرب جيش الدفاع الإسرائيلي وربما حزب الله أيضاً وأمر أخرى أيضاً، ولكن على المستوى الأساسي يبدو أن هذه المواجهة تعكس تغييراً دراماتيكياً في أفق التهديدات، وفي فرص إسرائيل في المنطقة، إذ تخوض إسرائيل لأول مرة حرباً ضد جهة تمثل إلى حد ما إيران (الحرب بالوكالة في أدبيات التعبير الإسرائيلي)، كما أن المواجهة من شأنها أن تظهر أنها خط فاصل في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، إلى جانب أنها عملة متواصلة من تآكل قدرة ودافع الدول العربية على تشكيل تهديد وجودي لإسرائيل، كما أنها تلقي بظلالها على زيادة معدل تطوير إيران لقدرتها النووية منذ أكثر من عقد من الزمن، وينبغي على إسرائيل أن تبذل قصارى جهودها بما في ذلك أن تبدي استعداداً لدفع أثمان ولو كانت باهظة للفلسطينيين ولسوريا، وإنهاء الصراع مع العالم العربي، لأن إيجاد نظام تحالفات غير رسمية مع الأطراف الوسط في المنطقة من شأنه أن يشكل دوراً كبيراً في وقف إيران، هذه الإستراتيجية تبدو الأكثر أماناً بالنسبة لإسرائيل لمواجهة الخطر الذي يتهدها¹.

ولقد اصطدمت إستراتيجية الردع الإسرائيلية بمجموعة من العوائق التي جعلت من هذه النظرية محل شك لدى المؤسسة العسكرية وحتى لدى الرأي العام الإسرائيلي لأن طبيعة الخضم معقدة جدا وتحمل أبعادا أكبر من عسكرية فهي ذات بعد ديني وإيديولوجي من الصعب القضاء عليه ، فالانتحاري الذي يقوم بعملية ما يمكنه اختراق إسرائيل، حيث أصبحت التقنية العسكرية والسلاح الاستراتيجي أمام هذه التحديات الجديدة ضعيف نسبيا ولا يستطيع أن يقدم حلولا ناجحة. وتمثل المعتقدات الإيديولوجية للاعبين غير الحكوميين ، والتي تغطي على المصالح السياسية البراغماتية قوة محورية في مقاومة الإشارات الردعية ، كما أن المحتوى الإيديولوجي يؤثر أيضا في فاعلية الردع ، فالمنظمتين (حماس وحزب الله) اللتان تؤمنان بتدمير إسرائيل والشهادة معتقدين أساسيين في إيديولوجيتهما (حماس وحزب الله)، الادعان للردع اضعف من أن يمكنهما ابتلاعه².

وفي كتاب أصدره داني بركوفتش تحت عنوان "هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟* معركة إضعاف حزب الله " عام 2007 عن معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب ، حيث بين انه من الصعب القضاء على المقاومة خاصة تلك المتعلقة بالمسائل ذات البعد الديني والعقائدي ، فقد ركز على عوامل يمكن وصفها بأنها غير مادية ذات دلائل معنوية روحية ، فقوة العقيدة هي الزاد الأساسي الذي تتغذى عليها المقاومة وتضمن لها الانتصار في "معركة قوة الوعي" ، ويرى بركوفتش : " أن من مصلحة إسرائيل أن تنتقل الحركات الجهادية السنية من العراق إلى لبنان لتدخل على خط الانقسام الطائفي المذهبي السني الشيعي" ، ويقدم اقتراحا وهو ضرورة إعادة إنتاج صورة لقوى المقاومة (أحزاب، وحركات، وقادة، ونشاطات...) من منظور طائفي مذهبي شيعي/سني من خلال إضعافها وتمثل في:³

- 1- قوة العقيدة و الإيمان، التي ينتج عنها التمسك بالمقاومة بأي ثمن.
- 2- قوة التجذر الشعبي للمقاومة وقدرتها الكبيرة على التوسع الاجتماعي.

¹ / أوري باريوسف، "إستراتيجية جديدة لشرق أوسط مختلف"، الأردن، وحدة الدراسات الإسرائيلية مركز دراسات الشرق الأوسط، ديسمبر 2006، ص 9.

² // صاموئيل بار، مرجع سابق، ص 15.

^(*)الهيدرا "كائن خيالي له سبعة رؤوس، كلما قُطعت رأساً منها نبت مكانه رأسان. ومثلما يستحيل التخلص من رؤوس الهيدرا يستحيل اقتلاع المقاومة، ويستحيل القضاء عليها.

³ / داني ، بركوفتش ، هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟ معركة إضعاف حزب الله ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، 2009، ص 58.

3- قوة الروابط الإقليمية بين جماعات المقاومة وبعض الدول العاصية (أو دول محور الشر بالتصنيف الأمريكي) مثل إيران وسوريا.

و طرح إستراتيجية لتعامل مع هذه التحديات الجديدة ، التركيز على إبراز التناقض بين ما يسميه "المعسكر العربي السني"، و"محور الهلال الشيعي"، واستراتيجياً يمكن إضعاف قوة العقيدة - بكل مضامينها ومفرداتها- بأن تركز إسرائيل والولايات المتحدة من خلفها على محاصرة الثقافة التي تنتجها وتحض عليها من جهة، وتشجيع كل ما من شأنه التشكيك في أهميتها في نفوس أنصار المقاومة عموماً، وتفتيت هذه النواة العقيدية الصلبة التي تشكل مرجعية عليا لكل نشاطات المقاومة وبرامجها. وأن من مصلحة إسرائيل أن يدرك المعسكر العربي السني مجريات المقاومة في لبنان باعتبارها امتدادات خطيرة للتهديد الإيراني/ الشيعي للشرق الأوسط. ومن المهم لإسرائيل إستراتيجياً أن يقوم هذا المعسكر "السني بتصوير حزب الله على أنه عميل إيراني يسعى لنشر المذهب الشيعي." إضعاف قوة التجدر الشعبي للمقاومة وتقويض قدرتها على التوسع الاجتماعي، مسألة بالغة الأهمية من المنظور الإستراتيجي. وهي تتطلب أن تتبنى إسرائيل مجموعة سياسات تؤدي إلى أن "يكره المجتمع مقاومته" وينبذها، ويحملها مسئولية تدهور أحواله المعيشية.¹ ويمكن أن يتحقق ذلك عبر إستراتيجية ذات أبعاد وأدوات متنوعة تشمل: فرض الحصار الاقتصادي والتجويع، والتهجير، وتوجيه الضربات العسكرية للجسد المدني بحجة وجود المقاومة، وتكثيف التغطية الإعلامية التي تبرر الضرب والحصار بوجود المقاومة بحجة الدفاع عن النفس، مع دمج المقاومة دائماً بوصف الإرهاب؛ حتى يمكن عزلها عن محيطها الاجتماعي، وحرمانها منه كحاضنة طبيعية لها.

إن هذه الدراسة تعد من أبرز الاستراتيجيات التي تتبناها السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه حزب الله ، حيث أدركت أن عملية إزالة حزب الله غير ممكنة فهتي تعيد تكتيكاتها من خلال العمل على سياسة فرق تسد والتوجه إلى العامل الديني والثقافي باعتباره حجر الأساس في قوة حزب الله ومعه حركة حماس هو قوة العقيدة . وذلك من خلال إخراجها من المعادلة الإقليمية التي يشكلها مع كل من سوريا وإيران حتى يسهل التعامل معه وإضعاف قدراته المادية والمعنوية. ما تسعى إسرائيل إلى الترويج بالتهديد الإيراني السعي الذي يمثله حزب الله في منطقة الشرق الأوسط من خلال إرسال إشارات إلى أطراف الدول العربية المعتدلة حسب التعبير الغربي كالسعودية ، مصر و الأردن .

ومما سبق يمكن أن نجمل سياسة الردع الإسرائيلي اتجاه حركتي المقاومة الإسلامية حماس وحزب الله ، أنها لم تعطي نتائج ايجابية حيث اعتبر الكثير من المحللين أن نظرية الردع الإسرائيلية التي تقوم على فكرة الردع والإنذار المبكر والحسم أصابها العجز ولم تعد تصلح لهزيمة فواعل غير دولانية ، كما أن هذه الوحدات تقوم على أفكار ومعتقدات دينية إيديولوجية من الصعب اختراقها وإضعافها على المستوى الاستراتيجي والأمني. وإن إسرائيل تعرف الحقيقة الأبدية التي لا تتغير ولا تتبدل بشأن حركات المقاومة والتحرر الوطني وهي أنه يستحيل اجنتائها أو إخمادها قبل إعلان بيان التحرير وجلاء المحتل. ولهذا فإن أقصى ما تأمله السياسة الإسرائيلية هو أن تضعف المقاومة التي تواجهها سواء في لبنان بقيادة حزب الله، أو في فلسطين بقيادة حماس. ولهذا تتبنى الدولة العبرية " إستراتيجية إضعاف المقاومة" لاستحالة القضاء عليها.

¹ / نفس المرجع ، ص 61.

المطلب الثاني: إسرائيل و سياسة المفاوضات والسلام مع سوريا 2009/2000.

وبالرغم من أنه في زمن مضى كانت التسوية مع الفلسطينيين جد مهمة وضرورية لإسرائيل، بالنسبة لوضعها الداخلي ولتحسين صورتها الخارجية، ولفتح أبواب العالم العربي، فقد ثبت أن ذلك لم يكن كافياً، فالتسوية الإقليمية لا يمكن أن تتم من دون سورية أو موافقتها، بحكم وضعها الإستراتيجي الجغرافي، ومكانتها على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي. حيث أن إسرائيل تتوخى من سلامها مع سوريا إيجاد بيئة إقليمية أكثر أمناً، بمعنى أنها تأمل أن تؤدي نتائج التسوية مع سوريا إلى تخفيف أو تخفيف علاقات سوريا مع كل من إيران وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، ولكن الخلاف في إسرائيل كان دائر حول الثمن الذي تستطيع إسرائيل أن تدفعه مقابل السلام مع سوريا ومدى جديتها في عقد اتفاقية السلام دون أن تتصدع تحالفاتها السياسية الداخلية الهشة، وليس حول تقويم الدور السوري الحاسم في تثبيت توازنات المنطقة.

مسار المفاوضات الإسرائيلية – السورية 2009/1991.

بدأت أولى جولات التفاوض بين الطرفين خلال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 أكتوبر 1992 برعاية أمريكية وروسية عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ، ولم تحقق الجولات الخمس الأولى من المفاوضات خلال عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني إسحاق شامير أي نتائج على كل المسارات، ومن ثم عقب فوز حزب العمل في الانتخابات، تم الاتفاق بين الطرفين على اعتماد قرار مجلس الأمن 242 أساساً للمفاوضات، ودخلت المفاوضات التي بلغ مجموعها أكثر من 12 جولة الترتيبات العملية للسلام بين الطرفين وطرححت إسرائيل معادلة " عمق الانسحاب من الجولان يتوقف على عمق السلام وطبيعته."

وفي عام 1993، قام وزير الخارجية الأمريكية بجولات مكوكية بين سورية وإسرائيل لتجاوز الطريق المسدود الذي دخلته المفاوضات وفي 3 اوت اجتمع برابين وانتقل في اليوم التالي إلى دمشق واجتمع بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ونقل إليه مضمون مباحثاته مع رابين وهو ما تقول سورية أنه تعهد بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران وأطلقت عليه اسم " وديعة رابين" ، ومن ثم تناولت الجولات اللاحقة من المفاوضات سرعة الانسحاب من الجولان على أساس أن الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران أمر مفروغ منه حسب من وجهة نظر سورية، وفي جانفي من عام 1994 عقدت قمة أمريكية سورية في جنيف تعهدت فيها سورية بإقامة علاقات " سلام عادية " مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان.

وفي جويلية عام 1994 جرت محاولة جديدة لدفع المفاوضات بين الطرفين بوساطة أمريكية وانطلقت المفاوضات في واشنطن حيث التقى السفير السوري في الولايات المتحدة حينذاك وليد المعلم برئيس الأركان الإسرائيلي وقتها وزعيم حزب العمل إيهود باراك وتناولت المفاوضات الترتيبات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي، ولكنها انتهت إلى الفشل ورفضت سورية العودة إلى المفاوضات.

وبعد أن تدخل الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون**، وافقت سورية على استئناف المفاوضات وتوصلت في أيار 1995 إلى اتفاق على أهداف ومبادئ وترتيبات الأمن والتي سميت " ورقة التفاهات" ، ولكن رابين اغتيل في 24 أكتوبر 1995 وتولى شمعون بيريز رئاسة الحكومة خلفاً له واستؤنفت المفاوضات مجدداً في " واي بلانتيشن " ، وجرت جولتان في 24 جانفي و 28 فيفري 1996 وتناولت تفاصيل الانسحاب وجوهر العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين. ثم نجحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين أولبرايت** في إحياء المفاوضات مجدداً وانطلقت جولة جديدة في "شيبيردز تاون" ، في ولاية فيرجينيا الغربية بين 3 و7 جانفي من عام 2000 ، لكن المفاوضات فشلت في النهاية مرة أخرى في الوصول إلى اتفاق نهائي.

قامت الولايات المتحدة بطرح مسودة اتفاق على الطرفين قبل مغادرتهم الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف ولتفادي الفشل وطلب **باراك** مزيداً من الوقت لدراسة العرض الأمريكي قبل خوض جولة مفاوضات ثانية لم تعقد أبداً، وفي آخر محاولة من قبل الرئيس **كلينتون** لجمع الطرفين وعقد معاهدة سلام بينهما بعدما تم تحديد نقاط الخلاف والاتفاق، اجتمع بالرئيس **الأسد** في 26 مارس 2000 بجنيف وهو يحمل عرضاً من **باراك** يتضمن إبقاء شريط بعرض 500 متر بمحاذاة نهر الأردن وشريط آخر بعرض ثمانين متراً على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فكان رد **الأسد** أن **باراك** لا يرغب بالسلام ورفض حتى النظر في الخرائط التي حملها معه **كلينتون** وفشل اللقاء لأن إسرائيل كانت تتذرع دائماً بحجج واهية لعرقلة عملية السلام¹.

وفي 2006، سار **اولمرت** على نفس خطى **شارون** في موقفه الرفض لتجديد المفاوضات مع سوريا لفكرة تسوية الخلاف ، لكن سرعان ما أدرك **اولمرت** أن هذه السياسة ليست حكيمة فأردف مجموعة من الشروط لمتابعة المفاوضات ، كما ساعد تعديل **بوش** لموقفه مفسحة دبلوماسية إضافية للبدء في المفاوضات².

و في فيفري 2007 بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات الإسرائيلية - السورية بواسطة تركية بعد جمود استمر ثماني سنوات ، أعلنت إسرائيل وسوريا رسمياً في 22 ماي 2008 أنهما تجريان مفاوضات سلام غير مباشرة في (تركيا)، و أكدت وزارة الخارجية التركية قيام (أنقرة) بواسطة بين الطرفين، مشيرة إلى أنهما سيجريان تلك المفاوضات في أجواء انفتاح وحسن نية من أجل التوصل إلى سلام طبقاً للإطار المحدد في مؤتمر مدريد للسلام، ولكنها توقفت إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر شهر ديسمبر عام 2008.³

وهناك قسمان أساسيان في أية اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا، يرتبط القسم الأول بالعلاقات الثنائية بين سوريا وإسرائيل مثل مسائل الحدود والمياه والترتيبات الأمنية والمناطق المنزوعة السلاح والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين والدور الإقليمي لكل من الطرفين. أما القسم الثاني فيرتبط برعاية المفاوضات، الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقتها مع سوريا وإمكانية اتفاقها معها حول دور سوريا الإقليمي عقب اتفاقية السلام من ناحية، والدعم المالي

¹ / موقع بي بي سي الإخباري ،ملخص تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية، على الموقع: <http://news.bbc.co.uk>

² / دمشق والقدس وواشنطن: "ملف العلاقة السورية الإسرائيلية في الخارجية الأمريكية" ، بيروت، سلسلة ترجمة الزيتونة، العدد 35. مارس 2009. ص10

³ / موقع بي بي سي الإخباري ،ملخص تاريخ مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية، مرجع سابق الذكر.

والعسكري الذي ستحصل عليه إسرائيل من أميركا إثر التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا وانسحابها من الجولان وإزالتها المستوطنات والقواعد العسكرية من ناحية أخرى.

واحتلت مسألة الأمن والترتيبات الأمنية الإسرائيلية في كل المفاوضات مع سوريا منذ مؤتمر مدريد للسلام إلى غاية 2008 موقعا مركزيا وجوهريا في الأولويات السياسية الإسرائيلية ، وضل هاجس الأمن حاضرا بقوة في سير المحادثات والمفاوضات الثنائية ، فقد احتلت مسألة الأمن حيزا كبيرا في العملية السلمية . إذن فإن إصرار إسرائيل على التمسك بالجولان سواء باتفاق أو بدون اتفاق يتضمن شروطا إسرائيلية خاصة بالانسحاب الجزئي والترتيبات الأمنية، يفسره عاملين مهمين : مسألة الأمن الذي يعد هاجس إسرائيل الأول والمحوري ، وأما العامل الثاني فهي مسألة مياه الجولان(الأمن المائي) حيث يمتد معنى الأمن إلى مفهومه الأوسع وهو "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات بغض النصر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها .. فامن الدولة يرتبط بقدرتها على البقاء والمحافظة على قيمها وعلى الاستمرار والنمو تحقيقا لأهدافها"¹.

من هذا المنطلق تكون أهمية الجولان بالنسبة إلى إسرائيل باعتبارها منطقة إستراتيجية بكل المقاييس الأمنية الشاملة – امتداد جيوسياسي و توفير امن مائي – من اجل ذلك كان الموقف الرسمي الإسرائيلي عبر مرحلة المفاوضات مع سوريا مصرا على الانسحاب المحدود والرمزي خلال عدة سنوات ، ثم الانتهاء إلى الحدود التي رسمتها اتفاقية عام 1923، بدل خط 04 جوان 1967 التي تطالب سوريا بالانسحاب إليه ، والفرق بين الخطين حوالي 20كم².

وقد صرح "غادي بالنتس كي" (Gadi Baltiansky)، الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك I.Barak غداة استئناف المفاوضات مع سوريا في 15 ديسمبر 1999قائلا: "قبل حرب 1967 كانت لنا مشاكل بسبب تحويل سوريا لمنابع مياه الجولان ، وقد أكد رئيس الوزراء أن علينا ضمنن عدم تكرار ذلك أبدا"³

المحور الرابع: السلام والتطبيع.

ويشمل ذلك إجراءات فتح السفارات والتبادل الدبلوماسي إضافة إلى التطبيع في العلاقات والسماح لمواطني البلدين بدخولهما، هو ما وافقت عليه سوريا منذ العام 1996 وفق مفهوم أن عملية التطبيع ليست مسألة إدارية تتحكم فيها الحكومات، ولكنها قرار وتوجه شعبي، بما يعني أن العلاقات السورية الإسرائيلية ستكون علاقات سلام عادية وليس بالشكل الذي يجري على الصعيد الأردني .

إضافة إلى ذلك، تصر سوريا على أن يبدأ التطبيع مع انتهاء آخر مرحلة من مرحل الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وان كانت لا تربط ذلك بانجاز السلام على كل المسارات.

ويشمل المدة الزمنية اللازمة لانجاز معاهدة السلام والانسحاب الكامل من أراضي الجولان، حيث لا زالت هناك خلافات بين سوريا وإسرائيل حول مدة الانسحاب حيث تطالب سوريا ألا تتجاوز سنة واحدة على الأبعد،بينما تتحدث إسرائيل عن 4 - 6 سنوات وان كان هناك حديث عن حل وسط مختصر هذه المدة لتصل إلى سنتين على ابعد تقدير.

¹ / محمد نصر مهنا مرجع سابق، ص 11 .

² / Alain Gresh , Le Proche Orient dans L'attente ,Israël et la Syrie au bord de la paix , le monde diplomatique .Op, Cit, p11.

³/ Christian Chesnot , L'un Enjeux Méconnu des Négociation Israélo - Arabes; Pénurie d'eau au Proche-Orient , Op. Cit, p 16.

وهناك حديث عن الاتفاق أولاً على اتفاق إطار مفصل لقضايا المفاوضات ينهي حالة الحرب بين الطرفين ، على أن تحل أولاً قضايا الأمن والسلام والتطبيع والتزام قبل ان يتم التطرق الى الانسحاب من الجولان الذي تعتبر إسرائيل أن عمق الانسحاب منه سيكون بعمق الترتيبات التي ستوافق عليها سوريا كنتيجة لهذا الانسحاب.

وإضافة إلى هذه المواضيع، هناك موضوع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان والذي يفترض أن تسير مفاوضاته مع لبنان بالتوازي مع المفاوضات على المسار السوري، إضافة إلى انجاز الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان بشكل متزامن، ويبدو إن إسرائيل ستوافق على استمرار إطلاق يد سوريا في لبنان في مرحلة ما بعد اتفاقيات السلام في محاولة لإرضاء سوريا والتأكد من الالتزام اللبناني بمنع حزب الله من تنفيذ عمليات عسكرية ضد "إسرائيل" حيث أن سوريا تستطيع من خلال علاقاتها المميزة مع حزب الله إقناعه بالتوقف عن عمليات العسكرية بعد استعادة جميع المناطق المحتلة في جنوب لبنان¹.

وترى أوساط إسرائيلية أن المعارضة للانسحاب قد تخف حدثها في حالة تحقيق تفاهات مع سوريا ولبنان، وان الحكومة الإسرائيلية ستلجأ إلى عرض الاستفتاء على الانسحاب من الجولان مع الاستفتاء على الانسحاب من جنوب لبنان وربما أيضا الاتفاقية النهائية مع الفلسطينيين على شكل استفتاء رزمة واحدة يتضمن إنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، الأمر الذي يزيد من فرص نجاحه إذا استطاع باراك تجاوز المعارضة من قبل الأحزاب الدينية واليمينية داخل ائتلاف الحاكم لهذا الانسحاب.

إلا أن المفاوضات الإسرائيلية السورية تعثرت وذلك راجع لمجموعة من العوامل التي اتسمت بها هذه المفاوضات ، سواء تعلق الأمر بكلا الطرفين وتمسك كل طرف بأجندته ضف إلى الشروط المسبقة ودور الوسيط الذي كان يدير عملية التسوية بينهم (أمريكا مساندة لإسرائيل)، ثم الوساطة التركية عام 2008. كما أن الظروف الإقليمية المحيطة بعملية التسوية كانت غير مواتية، ويمكن أن نوجز عوامل فشل هذه المفاوضات، أن هناك قسمان أساسيان في أية اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا، يرتبط القسم الأول بالعلاقات الثنائية بين سوريا وإسرائيل مثل مسائل الحدود والمياه والترتيبات الأمنية والمناطق المنزوعة السلاح والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين والدور الإقليمي لكل من الطرفين . أما القسم الثاني فيرتبط براعية المفاوضات، الولايات المتحدة الأميركية، وعلاقتها مع سوريا وإمكانية اتفاقها معها حول دور سوريا الإقليمي عقب اتفاقية السلام من ناحية، والدعم المالي والعسكري الذي ستحصل عليه إسرائيل من أميركا إثر التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا وانسحابها من الجولان وإزالتها المستوطنات والقواعد العسكرية من ناحية أخرى.

المحور الخامس: دور الوسيط - من الدور الأمريكي إلى الدور التركي- (مرحلة 2009/2000).

تعتبر أمريكا الحليف الاستراتيجي لإسرائيل ، فقد تمثل توليفة راعي " للسلام" ؟ وراعي " لإسرائيل"؟ (مفارقة)، وهذا الارتباط العضوي تكاد تتلاشى ضمنه حدود المصالح الخاصة بكل طرف، وهو احد الأسوار الواقعية واحد الدعائم الأساسية لسياسة الأمن الإسرائيلية. وشهدت طبيعة ومشهد العلاقة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

¹ / موقع بي بي سي الإخباري ، مرجع سابق.

وسوريا تحولا خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2000 وبداية العام 2001، إذ أثرت التغييرات السياسية المحلية لهذه الدول على سياستها الخارجية.

ففي سوريا ، توفي **حافظ الأسد** في جوان 2000 وخلفه ابنه **بشار الأسد** ، وفي إسرائيل فاز **أرييل شارون** برئاسة الحكومة في 2001 ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية تولى **جورج بوش الابن** السلطة ، وقام بتفكيك فريق السلام في وزارة الخارجية ، اعتقادا منه أن إدارة **كلينتون** أهدرت وقتا كبيرا في عملية السلام الإسرائيلية - العربية والتي انتهت بانهايار كامل ، فقام بإغلاق مكتب المنسق الخاص للشرق الأوسط وأعاد مسؤولية سياسة الشرق الأوسط إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى في إشارة إلى أن عملية السلام لن تكون أولوية في إدارة **بوش**.¹

كان لانقلاب إستراتيجية سياسة الشرق الأوسط أهمية قصوى . بنيت سياسة **كلينتون** على مفاهيم التهديد والاستقرار للصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك بالإضافة إلى معالجة هذا الصراع الطويل لتأمين منطلق ثابت وقوي للتعامل مع التحديات الأمنية الكبيرة من قبل إيران والعراق ، أما إدارة **بوش** حول الشرق الأوسط بنتها على الفكر والسياسة الواقعية مما جعل تغيير الأنظمة، أي الإطاحة بالأنظمة الراديكالية والديكتاتورية (إيران والعراق).

أما في إسرائيل فقد خسر رئيس الوزراء **أيهود باراك** الانتخابات وخلفه **أرييل شارون** الذي حدد أولويته بالتغلب على الانتفاضة الثانية ، ثم يجد معادلة قابلة للتطبيق تعالج القضية الفلسطينية وتحول في نفس الوقت دون الانسحاب من أراضي 1967 أو تقسيم القدس. كما انه بقي معارضا بقوة لفكرة الانسحاب من مرتفعات الجولان ، وهذا ما انعكس في عدم اهتمامه بالمسار السوري ، وقد جرت محاولتان لمتابعة المفاوضات مع إسرائيل وبتأييد من قيادات النظام السوري وذلك في محاولة منها لراب الصدع في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والخروج من عزلتها الدبلوماسية. إلا أن **شارون** استمر في سياسة العزلة لسوريا محاكيا بذلك إدارة **بوش**.²

وبرت على الساحة تحديات إقليمية مع تغيير القيادات في كل من إسرائيل وسوريا وأمريكا فساهمت حرب العرق 2003 وأحداث 11 سبتمبر 2001 (الحرب العالمية على الإرهاب) وانهايار المسار الإسرائيلي الفلسطيني ، وتعمق التحالف السوري الإيراني والأحداث في لبنان، في تحدي العلاقة الثلاثية . وأجبرت تزايدا لصدمات الفلسطينية الإسرائيلية في 2003 إدارة **بوش** على إعادة المفاوضات والمساعدة في إنهاء القتال فضغط الأمريكيون والرابعةية(*) على **ياسر عرفات** لتعيين **محمود عباس** رئيسا للوزراء مما منح للإسرائيليين مفضضا مريحا ، لكن هذه المبادرة فشلت ولعدة أسباب ، العد السوري لحماس والجهاد و مجموعات راديكالية أخرى تتبنى العنف ، وقد أصبح الدور السوري (بالإضافة إلى إيران) في إذكاء نار العنف الفلسطيني الإسرائيلي بعد موت عرفات .

ورأت أمريكا وحلفاءها من العرب أن سوريا قاعدة أمامية لإيران في قلب الشرق الأوسط وذلك بسبب الحرب والسخط من التوترات السنوية الشيعية في المنطقة وطهر جليا في حرب صيف 2006 بين إسرائيل وحزب الله ، والتي بحسب -العبارات المحلية والدولية - حربا بالوكالة بين أمريكا وحلفائها من جهة ، وإيران وسوريا من جهة أخرى . وفي

¹ / دمشق والقدس وواشنطن: ملف العلاقة السورية الإسرائيلية في الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق، ص 5-6 .
² / نفس المرجع ، ص 7 .

سبتمبر عام 2007 أغارت إسرائيل على مفاعل نووي شمال سوريا(دير الزور) بتأييد من أمريكا ، وبالمقابل أيدت لجنة بيكر – هاملتون السعي إلى حوار مع سوريا وإيران أو مع سوريا لإبعادها عن إيران¹ .

وبدخول تركيا على الخط بداية من 2007 كوساطة جديدة ، أعلنت سوريا وإسرائيل بعد سنوات من توقيف المفاوضات الرسمية بينها بشكل مفاجئ عن بدء مفاوضات سلام غير مباشرة بينهما بوساطة تركية، وأكد وزير الخارجية السورية أن مفاوضات غير مباشرة بين بلاده وإسرائيل بدأت في تركيا، مع وساطة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان)، وقال: إن المفاوضات تمت بعد أن أبلغ (أردوغان) الجانب السوري منذ فترة وجيزة بالتزام إسرائيل بالانسحاب التام من هضبة الجولان إلى خط الرابع من يونيو 1967م.² الأمر الذي يفرض مناقشة مآرب الأطراف المختلفة من التفاوض مجدداً في ظل خلافات عميقة بين الطرفين السوري والإسرائيلي.

وجدت تركيا في القيام بهذه الوساطة فرصة لتعزيز دورها كلاعب سياسي ومؤثر في الشرق الأوسط، وتأكيد أن مسيرتها نحو الغرب ومساعدتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لن تجتث جذورها الممتدة في الشرق وعالمها الإسلامي، وهو الأمر الذي واظبت حكومة (العدالة) على انتهاجه منذ وصولها إلى السلطة قبل ست سنوات تحديداً، غير أن هذه الوساطة هذه المرة يجب ألا ينظر إليها بمعزل عن الموقف الداخلي، ومن ثم يربط البعض بين قيام (أردوغان) بالوساطة بين سوريا وإسرائيل في محاولة منه للفت نظر (واشنطن) حتى تقف إلى جواره في صراعه الداخلي مع الأحزاب والهيئات العلمانية، كما يفعل الاتحاد الأوروبي، لا سيما أن هناك في تركيا من يرى أن واشنطن تغض النظر تماماً عن الموقف الصعب الذي يتعرّض له (أردوغان) لإجباره هو وحكومته ومؤيديه على ضرورة انتهاج موقف مؤيد لواشنطن في حالة عزمها توجيه ضربة إلى النظام الإيراني مستقبلاً. وتم اختيار تركيا للعب هذا الدور دون غيرها، نظراً لأن بإمكانها زحزحة المشروع الإيراني الذي يأتي على رأس أولوياته التحالف الإيراني السوري، وبالتالي فإن نجاح المفاوضات السورية الإسرائيلية سيقود إلى تراجع في أولوية هذا التحالف مع إيران على سلم اهتمامات صانع القرار السوري، وهذا التراجع سيصبّ في مصلحة تركيا في مواجهة إيران³، وفي حالة توجيه ضربة أمريكية لها ستكون واشنطن وتل أبيب في حاجة ماسة إلى تركيا، التي يُنظر إليها في هذه الحالة على أنها القوة الموازية لإيران، مع توقع ازدياد حجم تركيا كقوة يمكن تعظيم دورها في العراق تحديداً، وهو أمر تنظر إليه (أنقره) بشدة بعد أن اقتنعت أن سلبيتها عند غزو العراق لم تنتج لها سوى المشاكل، وكان في مقدمتها بطبيعة الحال ملف الأكراد، أحد أهم الملفات التي تضعها تركيا في مقدمة أولوياتها اليوم بعد أن اضطرت إلى التدخل العسكري لاجتثاثه بموافقة أمريكية⁴، كما أن حكومة (أردوغان) تريد من ناحية أخرى المحافظة على الاستقرار السوري، خصوصاً وأنها الوحيدة من بين الدول التي لم تلتزم سياسة العزل ضد سوريا، انطلاقاً من عدة أسباب منها: المنافسة مع إيران في المنطقة لأسباب تاريخية تعود إلى مئات السنين؛ وأسباب سياسية، حيث النفوذ على الشرق الأوسط، ولذلك بدأ المسؤولون الأتراك في العام الماضي دبلوماسية تحظى بتشجيع دول عربية وغربية معتدلة، بهدف مواجهة المد الإيراني في الشرق الأوسط، وكان جوهر الموقف التركي يقوم على الاعتدال، وتعزيز خيار عملية السلام، لتحقيق الاستقرار، في هذا السياق يمكن وضع مشاركة الجانب

¹ / نفس المرجع ، ص 7 .

² / سوريا وإسرائيل تبدآن مفاوضات غير مباشرة ، صحيفة الأهرام، العدد (44362)، بتاريخ 22-5-2008.

³ / مصطفى اللباد، بين المشاريع الثلاثة: الإيراني، التركي، والإسرائيلي، الصراع على سوريا، صحيفة الرأي www.araae.com

⁴ / أسامة عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 52.

التركي في مؤتمر (أنابوليس)، ولعب حكومة أردوغان (دوراً في توفير شروط مشاركة سوريا في هذا المؤتمر¹، ورغم أن السلام في المنطقة قد بات مصلحة تركية إقليمية، فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذه الوساطة والتطلع إلى السلام كخيار استراتيجي يحقق الاستقرار، والأمن، والتنمية في المنطقة، بل يخلق المزيد من الحوافز لإنجاحها، وإيصالها إلى بر الأمان، فما يخشاه المراقبون هو الموقفين الإسرائيلي والأمريكي.

أما من الجانب الإسرائيلي، تنطلق الحسابات الإسرائيلية من قراءة مفادها أن قدرة سوريا على ضبط الأوضاع في جوارها الإقليمي قد دلت عليها تجارب كثيرة في الماضي، وبالأخص في لبنان، كما أن سوريا وبالرغم من الفوارق التسلحية الكبيرة بينها وبين إسرائيل أفلحت في بناء واحدة من أقوى الترسانات الصاروخية في دول الطوق العربية، وهي قادرة على أن تطل أي نقطة داخل إسرائيل، وهذا ما يضمن لدمشق أهمية استثنائية من المنظار الإسرائيلي، وربما يكون الخلاف في إسرائيل دائر فقط حول الثمن الذي تستطيع إسرائيل أن تدفعه مقابل السلام مع سوريا، دون أن تتصدع تحالفاتها السياسية الداخلية الهشة، وليس حول تقويم الدور السوري الحاسم في تثبيت توازنات المنطقة². كما أن المحددات الأساسية التي يتوقف عندها الموقف الإسرائيلي في ما يخص مسار المفاوضات مع سوريا كالاتي³:

- 1- الأهمية الإستراتيجية للجولان، في مجالات الإشراف و السيطرة والإنذار المبكر، الموارد المائية، وتوسيع قاعدة الاستيطان الإسرائيلي.
- 2- انتفاء أي ضغوط دولية، أو تهديدات سورية في المديين القريب والمتوسط تجبر إسرائيل على التخلي عن الجولان.
- 3- إصدار الكنيست الإسرائيلي في 14/12/1981 قانوناً، يقضي بضم الجولان، كما اصدر قانوناً آخر في عام 1998، باسم قانون "تحصين الجولان" يقضي بضرورة موافقة ثلثي أعضائه - على الأقل- على أي اتفاق في شأن التخلي عن الجولان.
- 4- حرص القيادة الإسرائيلية على حرمان سوريا تسخيرها حزب الله للضغط على إسرائيل لتخلي عن الجولان، وهو بالفعل ما حصل خلال حرب صيف 2006، حيث تحدد الهدف الرئيسي لإسرائيل بالقضاء على حزب الله، وعندما فشل هذا الحل، استصدرت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قرار مجلس الأمن رقم (1701)، بتاريخ 2006/08/14، لعزل حزب الله وإبعاده عن الحدود الجنوبية للبنان مع إسرائيل من خلال انتشار قوات الدولية اليونيفيل، والجيش اللبناني في تلك الحدود.
- 5- الحفاظ على استقرار الموقف الحالي في هضبة الجولان، هو أفضل الخيارات المتاحة لإسرائيل.

¹ / إبراهيم حميدي، عشرة أسباب وراء عشرة أسباب وراء بدء دمشق مفاوضات غر مباشرة برعاية تركية، صحيفة الحياة، 28-5-2008.

² / مصطفى اللباد، ما هي احتمالات التسوية بين إسرائيل وسوريا؟ على الموقع: www.araae.com

³ / المسار الاسرائيلي-السوري، على الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakvatS/sec16.doc_cvt.htm

نستنتج مما سبق أن المفاوضات التي جرت في فترة إدارة بوش الابن لم تكون جدية بقدر ما كنت تريد المحافظة على الوضع القائم وإدارة النزاع ، حيث عملت أمريكا على عزل سوريا كإستراتيجية لضرب استقرار سوريا محاولة منها تغيير سلوكها "العدائي" ضد سياستها والدخول في مفاوضات جدية مع إسرائيل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة فك الارتباط بين المحور الذي تشكله سوريا مع إيران وحركتي المقاومة الإسلامية حماس وحزب الله (محور الممانعة). وعليه لا يمكن أن نقول أن الوساطة الأمريكية كانت نزيهة في تصرفاتها بقدر ما كنت تدمر العداء إلى السوريين. كما أن البيئة الإقليمية تميزت بالتوازنات الإقليمية التي أحدثتها السياسة التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة عام 2002.

وبازدياد تأثير السياسة التركية في المنطقة، قامت تركيا في العام 2007 على محاولة التوسط بين الطرفين، حيث شملت محادثات غير مباشرة بين الطرفين استمرت إلى غاية 2008 أين توقفت بسبب التصعيد الإسرائيلي على قطاع غزة مما نتج عنه تدهور في العلاقات وازدياد التوتر في العلاقة بين إسرائيل وتركيا. وسبب ذلك توقف مسار المفاوضات ثانية عندما أعلن بشار الأسد عن توقيف المفاوضات.

المطلب الثالث: السياسة الإسرائيلية و التوازنات الإقليمية في شرق المتوسط.

يعتبر الأمن القومي من ابرز المسائل التي تآرق الإسرائيليين سواء تعلق الأمر بالجانب الرسمي (الحكومة ، المؤسسة العسكرية، الأمن والاستخبارات)، أو الجانب غير الرسمي كالأحزاب ، المنظمات الأهلية والمجتمع المدني، الرأي العام (الجمهور المهتم عند اندرو سكوت). فالحكومة الإسرائيلية استطاعت أن تفرض أمر الواقع على الدول العربية بعد حرب 1973 واحتلال هضبة الجولان السورية 1967 حيث انطلقت عملية التطبيع مع دول الحوار وتجلت ذلك مع مصر في اتفاقية كامب ديفد سنة 1978 بتوقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل . معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أو ما يشار إليه باسم معاهدة "وادي عربة " وقعت بين إسرائيل والأردن بوادي عربة في 26 أكتوبر 1994. وبذلك بدأت إسرائيل تؤسس لمرحلة جديدة من الترتيبات التي تحفظ لها أمنها القومي ومصالحها الحيوية في إقليم الشرق الأوسط الذي يمتد إلى شرق المتوسط خاضه تامين حدودها الجيوسياسية مع دول الجوار وبدأت عملية انتشار في شرق المتوسط (الموقع الاستراتيجي عالميا، الثروة البترولية، القدرة الاستهلاكية، الإرث الحضاري(لتخلق واقع جديد حيث بدأت بالبحث عن دول تؤسس معها تحالفات إستراتيجية خاصة مع تركيا بداية من تسعينيات القرن الماضي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لسياسات إسرائيل في المنطقة باعتبار أن الإقليم يشهد توترات مستمرة وغير قابل للاستقرار السياسي والأمني .

وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الاستراتيجيات والمقاربات التي اعتمدت عليها إسرائيل في بناء تحالفاتها الإقليمية مع القوى الإقليمية لتحقيق أمنها القومي في فترة ما بعد 11 من سبتمبر 2001 ؟

أولاً: العلاقات الإسرائيلية - التركية.

وتميزت الفترة ما بين 1991 و1996 بأنها مرحلة بناء العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين إسرائيل وتركيا¹. ففي 1994/01/24 وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل Seleyman emirel دعوة رسمية لنظيره الإسرائيلي غيزرا وايزمان Ezer wazman لزيارة تركيا ورافقه خلال الزيارة وفد كبير رفيع المستوى ضم نحو 72 شخصية من كبار المستشارين، ثم تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي سمعون بيريز Shimon Peres لتركيا في 1994/04/10 مكملة لزيارة وايزمان ، حيث التقى برئيس تركيا ووزير خارجيته حكمت جيتن Giten Hikment ورئيسة وزرائه وعدد آخر من الوزراء وأعضاء غير رسميين كرؤساء الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة². وردا على الزيارات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا قامت رئيسة الوزراء التركية تشيلر تانسو Giller tansu زيارة إلى إسرائيل في نوفمبر 1994 حيث تعد أول زيارة يقوم بها مسؤول رسمي تركي إلى إسرائيل³.

كما قام الرئيس التركي ديميريل في 1996/03/11 بأول زيارة لرئيس تركي إلى إسرائيل وبصحبته وفد يضم 200 عضوا¹.

¹ هشام عبد العزيز ، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية "، الرياض ،مجلة أم القرى، المجلد 13، العدد 22، 2001، ص 41.

² ريان دنون العباسي ، " إسرائيل ومشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا "، صحيفة دنيا الوطن بتاريخ 2009/11/19

³ /رنا خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1994-2009)، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص 25.

تطورت العلاقات الإسرائيلية التركية بداية من سنة 1996 من خلال توقيع (22) اتفاقية عسكرية، سياسية واقتصادية، منها تدريب الطيارين والجنود الإسرائيليين في تركيا وتحديث المقاتلات والدبابات التركية في إسرائيل². إضافة إلى تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية وحصول تركيا على أقمار التجسس الإسرائيلية والأمريكية، وتحسنت هذه العلاقات لتشمل إقامة مراكز إنذار المبكر ولتنصت داخل الأراضي التركية لتجسس على إيران، سورية، العراق وحزب الله، وتواجد طائرات مقاتلة إسرائيلية على الأراضي التركية³، كما زادت تركيا من عدد الملحقين العسكريين في إسرائيل من واحد إلى ثلاثة⁴. ووصف وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق مردخاي أهمية الحلف بقوله: "عندما نضم أيدينا، فإننا نشكل قبضة قوية.. علاقاتنا علاقات إستراتيجية"⁵.

وعلى الرغم من الميول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى الحكم في تركيا نوفمبر 2002، وسعى قياداته إلى تحسين وتعميق العلاقات مع الطرف الفلسطيني، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة مع إسرائيل، وعلى الرغم من أن العلاقات بين الطرفين شهدت بعض البرودة والاهتزازات، غير أنها استمرت نشطة في كل المجالات الاقتصادية والاستخبارية، الأمنية والعسكرية⁶.

وحظيت الزيارة التي قام بها **عبد الله غل** إلى إسرائيل في أوائل سنة 2002 باهتمام استثنائي وتأتي بعد مجموعة من الأزمات والمشاكل بين الطرفين، خاصة بعد رفض رئيس الوزراء **رجب طيب اردوغان** R. Tayyib Erdogan استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون A. Sharon بعد وصف **اردوغان** للممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بـ "إرهاب دولة" بعد اغتيال **عبد العزيز الرنتيسي** مؤسس حركة حماس والشيخ احمد ياسين. فكانت هذه الزيارة هي في الأساس إعادة ترميم العلاقات بين البلدين⁷، وأعيدت العلاقة من جديد بفضل السياسة الإسرائيلية التي رأت انه من مصلحتها عدم الوقوع في مشاكل مع تركيا حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلية سليفان شالون Silvan shalom أن هذه الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة، واعتبر تركيا يمكن أن تكون جسرا بين إسرائيل والدول العربية حيث "اعتبر أن الإسلام المعتدل قادر تماما على إقامة حوار مع إسرائيل". وجاءت في صحيفة هارتس Haaratz الإسرائيلية أن زيارة اردوغان تعد نجاحا للدبلوماسية الإسرائيلية بعد شبه قطيعة دامت أكثر من سنة، ويمكن أن نحلل العلاقات الإسرائيلية التركية بناء على الأجندة العسكرية والأمنية والاقتصادية.

الأجندة العسكرية والأمنية والاستخبارية :

تعد الأجندة العسكرية، الأمنية و الاستخبارية من أهم مجالات التعاون بين إسرائيل وتركيا، والتحالف العسكري الإستراتيجي بينهما، وتعتبر الاتفاقية العسكرية بين الطرفين اكبر اتفاقية عسكرية في إقليم شرق المتوسط ففي بداية التسعينيات سمحت تركيا لإسرائيل بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباراتي على الدول المجاورة خاصة سوريا،

¹ / هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص 14.

² / يوسف الشريف، تركيا والحوار العربي، الجزيرة نت، بتاريخ 2006/10/31، على الموقع :

www.Aljazeera.net/nr/exeres/exp77936-89bc4097.aded

³ / غازي السعدي، هل هذه هي نهاية العلاقة التركية - الإسرائيلية ؟، موقع العربية للصحافة، 2010/06/16 على الموقع:

www.al-rabeya.net/index.asp?f=34855360-hm

⁴ / هشام عبد العزيز، مرجع سابق، ص 15.

⁵ / افرام عنبار، " المضاعفات الإقليمية للشاركة الإستراتيجية الإسرائيلية - التركية"، عمان، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، المجلد 5، العدد 2001، ص 44.

⁶ / محسن صالح، بشير نافع (محرران) وآخرون، " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006،

ص 117.

⁷ / محمد نور الدين، العلاقات التركية - الإسرائيلية مرحلة جديدة، جريدة الشروق، الدوحة، 2005/01/09.

إيران والعراق وفي حرب الخليج 1991 سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق¹. ولعل ابرز اتفاق بين إسرائيل وتركيا الذي رسخ هذا التعاون العسكري والأمني الذي وقع في 1996/02/23 .

و استمرت وتيرة العلاقات بين إسرائيل وتركيا بالتطور والتوسع على جميع المستويات، خاصة في مجال المناورات البحرية والجوية منها سنة 1997 التي سميت ب " مناورات ذنب البحر."² وفي سنة 2002 وقعت إسرائيل وتركيا عقد بقيمة 668 مليار دولار لتحسين 170 دبابة من طراز أم -60³ واشترت تركيا من إسرائيل في سنة 2005 ثلاث طائرات من دون طيار وبعض معدات في نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بكلفة 183 مليون دولار. إضافة إلى عقد صفقة في 2005/5/1 بينهما وصلت قيمتها حوالي نصف مليار دولار (قيام الصناعات الحربية الإسرائيلية بتحسين قرابة 30 طائرة مقاتلة من نوع أف-4 الشبح تابعة لسلاح الجو التركي وتعتبر تركيا ثاني زبون عسكري بعد الهند .

وتميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأجواء مختلفة جدا في العلاقة بين إسرائيل وتركيا، وانكفأت منظومة العلاقات الإسرائيلية التركية⁴، و تعرض الحلف بين إسرائيل وتركيا إلى بعض الهزات والأزمات الحادة بين سنتي 2002 و 2009 حيث تخللت هذه الفترة عدة مسائل جوهرية في منطقة الشرق الأوسط و شرق المتوسط ، فقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الثالث من نوفمبر 2002، قلق المؤسسة العسكرية التركية من جانب، والسياسة الإسرائيلية من جانب آخر خوفا على مستقبل العلاقات الإسرائيلية- التركية . ويعود سبب القلق إلى التوجهات الإسلامية للحزب وعلى إثر ذلك قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم العلاقات بين البلدين ، في حين عبر بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين عن عدم قلقهم حول العلاقات مع تركيا ، وقال يوري ووردن أول سفير إسرائيلي في تركيا: "لست متشائما وعلى العكس فانا أعتقد العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر ، وأضاف إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والإبقاء على علاقاتها الحيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاثان يصبان في المصلحة التركية فان الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية مع إسرائيل "⁵.

أدت التوترات التي سادت العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 م إلى امتعاض اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، واشترط مقابل استمرار دعمه لقضايا تركيا الابتعاد عن حركة حماس وسوريا وإيران. وجاءت هذه الشروط متناغمة مع موقف حزب (ميرتس) اليساري الذي قدم مشروع للكنيست الإسرائيلي في 27 مارس 2002 م، يدين المجازر الأرمنية في تركيا عام 1915 م، بهدف اتخاذ قرار من الكنيست

¹ // محسن صالح ، بشير نافع (محرران) وآخرون، مرجع سابق، ص24.

² جمال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص 227-256 .

³ /سمير قديح ، خفايا وأسرار التعاون العسكري الإسرائيلي التركي، 60 عام من التعاون وتبادل المعلومات ، موقع الكوفة برس ، 2010/6/29.

<http://www.kofapress.com/arabic>.

⁴ / العلاقات الإسرائيلية- التركية ، بيروت ، ملخص التقرير الاستراتيجي مدار ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بتاريخ 2009/03/15

⁵ / ممدوح أحمد، السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل 1996-2006 ، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2009، ص

باعتبار هذه المجازر مجازر عرقية،¹ ويندرج ذلك في سياق المساومة، و الابتزاز السياسي حتى من الأحزاب التي تدعي بأنها يسارية في إسرائيل.

أما الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية فقد قال: " أن انتصار الإسلاميين المعتدلين لا يفترض أن يؤدي إلى تغييرات مهمة في العلاقة بين الطرفين ، وأن التعامل العسكري يصب في إطار مصالح البلدين الإستراتيجية"². ولقد بادرت إسرائيل في مطلع العم 2003، بالاتصال مع تركيا حيث قام **موشيه كاتساف** الرئيس الإسرائيلي بكتابة رسالة تعزية إلى الرئيس التركي **أحمد نجات سيزر**، بعد تحطم طائرة بالقرب من ديار بكر التركية. وفي جويلية من نفس العام قام **موشيه** – الرئيس الإسرائيلي- بزيارة تركيا حيث أعرب عن اعتقاده بان تركيا من خلال مكائنها البارزة في منطقة الشرق الأوسط تستطيع أن تساهم في تحسين علاقات إسرائيل بالدول العربية ، وأن يكون لها دورا هاما في تطبيع علاقاتها بالعالم العربي.

وبالرغم من ذلك ، فان بعض المواقف المتبادلة اعتبرت مؤشرا لتوتر العلاقات الثنائية بشكل نسبي ، ففي 12 أوت 2003 كان تصويت تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار يدين بناء إسرائيل ببناء الجدار الفاصل³، وزاد الأمر توترا التقارير الاستخباراتية التركية التي أشارت إلى قيام مجموعة من الضباط الإسرائيليين بتدريب القوات الكردية ، والتغلغل الإسرائيلي في شمال العراق ، وتحديدًا بعد غزو القوات الأمريكية للعراق في عام 2003.⁴ إن التفجيرات التي حصلت في تركيا في أواخر عام 2003، والتي استهدفت معابد يهودية والقنصلية البريطانية مهدت لزيارات دبلوماسية من الجانب الإسرائيلي ، فقد قام وزير الخارجية الإسرائيلية **سيلفان شالوم** بزيارة تركيا ، وقام رئيس الوزراء التركي **رجب طيب اردوغان** في ديسمبر 2003 بزيارة الحاخام الأكبر في تركيا ، إلا أن الزيارتين التي تلت عملية التفجيرات لم تخفف من مستوى التوتر. وقد شكلت المحادثات التي تمت في تركيا بين مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية **رون بروسور**، ونظيرة التركي **علي تويجان** في 25 ماي 2004، تقدما بسيطا بين البلدين حيث تناولت هذه الحادثات العلاقات الثنائية بين الدولتين ، وبعض المسائل الإقليمية خاصة ما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي.⁵ وفي 22 ديسمبر 2005 قام رئيس أركان الجيش الأس الإسرائيلي **دان حالتوس** بزيارة أنقرة وبمقابلة نظيره التركي رئيس الأركان الجنرال **حلمي أوزكوك** وناقشا مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل الإرهاب، أنشطة إيران النووية وخلال هذه المحادثات وافقت كلا من إسرائيل وتركيا على استمرار التدريبات العسكرية المسماة " حورية البحر المتمكنة " واستخدام الأقمار الصناعية لإغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لم ارقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة.

وفي مارس عام 2006 م أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل صفقة أولى لبرنامج الاستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات. وأكد المحللون أنه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع⁶، وقد وصلت العلاقات العسكرية الأمنية التركية – الإسرائيلية إلى مرحلة الذروة

¹ / خماش رنا، مرجع سابق، ص173.

² / المرجع السابق ، ص28.

³ / Dahal, B, Slutzky , Timeline of Turkish- Israel Relation 1949-2006 , The Washington Institute for Near East Policy, 2006, p7.

⁴/ Hersh ,S , Plan B- The Kurdish Gambit , The New York 21/06/2004.p27.

⁵/ Dahal, B, Slutzky ,Op ,Cit ,p 7.

⁶ / ممدوح أحمد، مرجع سابق، ص57.

إبان هذه الفترة، حيث شمل التعاون جميع المجالات العسكرية والأمنية، بل ذهبت إلى الدخول في مرحلة العلاقة الإستراتيجية من خلال الاتفاقيات التي وقعت، والتطوير الذي استطاعت تركيا أن تحدثه في جيشها على كافة مستوياتها مستفيدة من الخبرة الإسرائيلية ، وواقع حجم التبادل التجاري العسكري بين البلدين.

كما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي " إيهود أولمرت " أنقرة في 13 /02/ 2007 م، للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول السبل الكفيلة لتعزيز التعاون القائم بين البلدين . وفي 11 فيفري 2008 م وصل وزير الجيش الإسرائيلي " إيهود لاراك " إلى أنقرة . في مقابلة مع نظيره التركي **وجدي غونول**، وقد أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأن تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل يسهم في سلام واستقرار الشرق الأوسط، وصرح **غونول** قائلاً: " بأن بلاده وقعت 15 اتفاقية مع الجيش الإسرائيلي ، كما تقوم بأعمال عسكرية مشتركة مع إسرائيل، وأن مسؤولي الدفاع الأتراك والإسرائيليين أحيوا المحادثات المتعلقة بشراء أقمار صناعية للتجسس، وفي ظل هذه الاتفاقيات باتت إسرائيل أقرب إلى تركيا من أي وقت مضى.¹

وفي 11 أكتوبر 2009 م قامت تركيا بتأجيل المناورات الجوية المشتركة التي تنظمها سنوياً بمشاركة الولايات المتحدة و إسرائيل وعدد من دول حلف شمال الأطلسي، والتي تعرف باسم " **نسر الأناضول** "، وقد صرحت إسرائيل أن تركيا ألغت المناورات لأنها ترفض مشاركة إسرائيل في حين أن تركيا صرحت بأن استبعاد إسرائيل يرجع لأسباب فنية لا علاقة لها بالأمور السياسية.

وتنظر إسرائيل إلى تركيا بأنها مهمة جدا خاصة لدور تركيا في توسيع نطاق العلاقات الإسرائيلية الدبلوماسية في مناطق مختلفة من العالم، ليس في إمكانها الوصول إليها قط من دون الوساطة التركية ، وتعتبر تركيا كذلك بمثابة رصيد استراتيجي لإسرائيل وأمنها القومي . وقال في هذا الشأن، " **عاموس غلعاط** " أن إسرائيل بحاجة إلى أحلاف إستراتيجية متينة على غرار الحلف الاستراتيجي مع تركيا وهي حليف مهم من ناحية إسرائيل، وأضاف **غلعاط** الأفضليات التي تتميز بها تركيا ، من وجهة نظر إسرائيل السياسية والأمنية :²

- تعتبر تركيا نموذجا وقدوة لمحارة "الإرهاب"، بصورة مطلقة وحازمة.
- إن سياسة تركيا إزاء إيران (المقصود الملف النووي الإيراني من جهة، والدعم الذي تقدمه إلى حركات الإسلامية مثل حزب الله وحماس من جهة أخرى) كانت ولا تزال تتميز بالحذر الشديد.
- تركيا عضو في الحلف الأطلسي (ناتو)، أن هذه العضوية تلزمها بواجبات كثيرة تعود في معظمها بالمنفعة على إسرائيل وهي تعد بمثابة **سور** واق أمام الإسلام المتطرف.

إن سياسة إسرائيل اتجاه تركيا يمكن وصفها بأنها مرنة جدا ودبلوماسية أكثر مما هي عليه مع باقي وحدات المنطقة الأخرى. فقد نشرت وسائل الإعلام التركية تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي **سيلفان شالوم**، خلال اجتماع له بأعضاء لجنتي العلاقات الخارجية والدفاع بالكنيست، بأن العلاقات بين تركيا وإسرائيل يجب أن تُقيّم من ثلاثة زوايا هي الأمن، والتعاون الاقتصادي، والأنشطة السياحية، وتأكيد بأنه: "ينبغي أن نضع الأولوية لضمان علاقاتنا الإستراتيجية

¹ / محمود معين ، إسرائيل واختراق جبهة آسيا ، بيروت ، مركز باحث للدراسات ، 2009، ص104.
² / ملخص التقرير الاستراتيجي مدار ، مرجع سابق، ص25.

مع تركيا، ولذلك فلن نرد على الانتقادات التي وجهها رئيس الوزراء التركي لإسرائيل بممارسة "إرهاب الدولة".¹ كما أن تركيا مازالت تعتبر إسرائيل شريكا استراتيجيا لها في الشرق الأوسط، وأن هناك مصالح أمنية واقتصادية قوية تربط بين البلدين، ورغم مخاوف قادة إسرائيل من التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران، فإنهم يستبعدون تماما أي حديث عن إمكانية قيام تركيا بمراجعة علاقاتها "الوثيقة" بإسرائيل.

تشهد العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة الأخيرة حالة من التوتر، رغم المحاولات الإسرائيلية من أجل تصفية الخلافات القائمة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بانتقادات تركيا للسياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقلقها المتزايد من تغلغل إسرائيل في شمال العراق وقيامها بتدريب بعض الميليشيات الكردية، ومساندة المطالب الكردية بإقامة دولة كردستان. وقد كشفت العلاقات المتوترة بين البلدين عن نفسها بصورة واضحة، عندما اتهم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل بممارسة "إرهاب الدولة" ضد الفلسطينيين، ورفض دعوة رسمية وجهت إليه لزيارة إسرائيل، ولم يكتف بذلك، بل قام أيضاً بسحب السفير التركي والقتصل العام مؤقتاً من إسرائيل. كما أن علاقات المتوترة بين تركيا وإسرائيل سببت قلقاً شديداً للولايات المتحدة، علي نحو دفع الرئيس جورج بوش الابن لأن يطلب من رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال انعقاد قمة الناتو في اسطنبول 2004، ضرورة العمل على تقوية علاقة تركيا بإسرائيل، وهو ما أشارت إليه صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، والتي أضافت أن بوش أكد لأردوغان أن العلاقات الودية بين تركيا وإسرائيل تشكل عنصراً هاماً لضمان مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.²

بعد اختراق سلاح الجو الإسرائيلي أجواء تركيا عندما نفذ ضربة جوية عام 2007 على منشأة سورية في دير الزور – يعتقد أنها مشاة نووية – لكن سرعان ما قدمت الدبلوماسية الإسرائيلية اعتذاراً لتركيا، وقامت الدولتين مناورات عسكرية بحرية وجوية مشتركة خلال عام 2008 وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قضية الأكراد التي زادت من التعاون الأمني والاستخباراتي بينهما حيث انفجر الصراع بشكل عنيف بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وقدمت خلالها إسرائيل بعض المعدات المتطورة والمهمة لرصد تحركات مقاتلي الأكراد ومن ذلك الحاجة إلى طائرات من دون طيار للتجسس والمناظير الليلية والمعلومات الاستخباراتية.³

وعلي الجانب الآخر، وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا العديد من المزايا مثل الحصول علي سوق جديد لمنتجاتها وأسلحتها، وتوسيع دائرة عمقها الاستراتيجي عبر التفافها علي سوريا ووصولها إلي حدود العراق وإيران، والحاجة إلي دعم أو مساندة خارجية ميدانيا لمواجهة أي حرب شاملة علي طول حدودها مع الدول العربية. ولاشك أن إسرائيل حققت أهدافا إستراتيجية من وراء التحالف مع تركيا، أبرزها:⁴

¹ / محمد المحسن "العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أين؟"، مجلة العصر، 2004/07/29
(*) عاموس غلعاط، لواء احتياط ورئيس القسم السياسي – الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية.
² / نفس المرجع.
³ / محسن صالح بشير نافع وآخرون، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2008. ص 208-207
⁴ / جهاد عودة، "التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003، ص 33.

1- إقامة حلف بينها وبين بلد إسلامي كبير مجاور للعالم العربي يجهر بعدائه لبعض العرب ويسوق إليهم مشاكل تنمي الفكر الصهيوني ووسائله الدعائية من حيث أن الصراع ليس بسبب القضية الفلسطينية فحسب، بل صراع مياه وإرهاب وأقليات وصراعات علي الحدود وصراعات أثنائية ومذهبية.

2- يوسع التعاون بين البلدين مدي العمق الاستراتيجي لإسرائيل الذي هو نقطة ضعفها التاريخية.

3- في إطار الجهود لبتي تبذلها تركيا في عملية السلام الإسرائيلية - السورية ، فقد صرح السفير الإسرائيلي **جابي ليفي**: "أن تركيا ستلعب دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا " .

و لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية تأثير كبير في العلاقات التركية - الإسرائيلية بشكل إيجابي، وفي تجاه دعم استمرار العلاقات وتطويرها، وقد برز ذلك جلياً في عدة مواقف، وهي:

1- مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المناورات التركية - الإسرائيلية التي جرت عام 1996¹.

2- تمويل الولايات المتحدة لجزء كبير من تكلفة تحديث الطائرات التركية في الاتفاقية التي عقدت بين تركيا وإسرائيل في عام 1996 م، والتي مثلت هذه الاتفاقية أرفع درجات التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل ، في ظل التزام واشنطن بتحقيق كافة المتطلبات الدفاعية لإسرائيل ، من خلال إنشاء مخازن سلاح وذخيرة وأسلحة أمريكية متطورة، في المناطق الإستراتيجية المهمة، بما يتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة.

3- عملية اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناورات العسكرية الإسرائيلية - التركية ، كاشتراكها في مناورات 1999، ومناورات جانفي 2001 شرق البحر المتوسط ، ومناورات جويلية 2001، و مناورات أوت 2007². لقد مرت العلاقات الإسرائيلية التركية بعدد من التغيرات والهزات، فمنذ عام 2000 انتقدت تركيا إسرائيل عقب الانتفاضة ووصفتها بالهمجية والعنصرية، إلا أن الزيارات التي قام بها مسؤولون من إسرائيل إلى تركيا عام 2001 بشكل مكثف أوجدت أرضية لدى الساسة الأتراك. غير انه منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة وانتهجت مسارا جديدا في سياستها الخارجية اتجاه دول الحوار والتي تقوم على تفسير المشكلات، إلا أن التجاوزات الإسرائيلية وممارساتها العنصرية والإجرامية شكلت إحراجا أمام الرأي العام التركي والعربي ، وانتقلت بالعلاقة من حالة الحلف الاستراتيجي إلى حالة الصدام بينهما . وارتفعت حالة التوتر والتي حملت معها انعكاسات سلبية بينهما وترجع مستوى العلاقات إلى أدنى مستوياتها خاصة في السنوات القليلة الماضية (2009/2008)، إلا أنها لن تصل إلى مرحلة القطيعة النهائية، فقد حافظنا على علاقتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية.

كما لعب الدور الأمريكي في تعزيز العلاقة بينها "دور الدافع" أو العامل "المحفز" لاستمرار العلاقات الإسرائيلية-التركية ، رغم بعض الهزات التي نتجت عن التقارب التركي- السوري خاصة بعد زيارة **رجب طيب اردوغان** - رئيس الوزراء التركي - إلى سوريا عام 2004 ، وتحسين العلاقات أكثر رغم الضغوطات الإقليمية والدولية ضد سوريا في ربيع 2003 لتسحب قواتها من لبنان، كما ضغطت أمريكا على تركيا للتراجع عن أي تصعيد إعلامي ضد إسرائيل ، حيث تدخلت مباشرة لحل الخلافات بين إسرائيل وتركيا.و مطالبة الطرفان بوقف التصريحات التي أطلقها **طيب اردوغان** في ماي 2004 ، حيث اتهم فيها إسرائيل بأنها دولة إرهاب.

¹ نفس المرجع، ص 325.

² / كيلاني هيثم، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1996، ص ص 51- 52 .

فعلى المستوى الإسرائيلي، فإن حاجة إسرائيل لتركيا كسوق اقتصادي وكشريك استراتيجي له عمقه الاستراتيجي في خارطة الجيوسياسية، سيجعل إسرائيل تتغاضى عن كل العوامل التي من شأنها أن توتر العلاقات مع تركيا من أجل المحافظة على هذه العلاقات، وتبني سياسة خارجية مبنية على تحقيق المصالح الإستراتيجية في ظل بيئة تتميز بنظام إقليمي امني غير مستقر ، خاصة بعد دخول الحلبة الإقليمية فواعل جديدة تساهم في تركيبة البيئة الإقليمية وتؤثر على وحدته باليات جديدة .مما فرض على إسرائيل تبني سياسة مرنة اتجاه تركيا رغم العديد من الهزات والتوترات التي أثرت بشكل واضح على العلاقات الإستراتيجية . كما ساهم الدور الأمريكي في إبقاء العلاقة عند نقطة معينة حتى لا تصل إلى القطيعة النهائية خاصة مع الرئيس باراك اوباما الذي تميزت سياسته بالاعتماد على القوة الناعمة .

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي.

تتنوع أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية حسب طبيعة المسألة أو القضية التي تسعى إلى تحقيقها ، فالي جانب الآليات السياسية والعسكرية والأمنية فإنها لم تغفل الأبعاد الاقتصادية في سياستها الخارجية التي هي مكمل رئيسي حيث يعتبر العامل الاقتصادي من ابرز العوامل التي تسعى السياسة الخارجية لتحقيقها وهذا ما يمسه وولفرز بأهداف تأكيد الذات Self Assertions Goals ، وبالفعل فإسرائيل منذ قيامها أعطت أولوية كبيرة لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي يجب أن تقوم عليها اتجاه محيطها الجغرافي (الطاقة ومصادر الماء)، وذلك محاولة منها الانخراط في العملية الاقتصادية الإقليمية والدولية بشكل فعال حتى تخرج من الدائرة "الغيتوية" وهذا ما تصح جليا بعد نهاية الحر بالباردة ، حيث غيرت التكتيك في علاقاتها مع دول الجوار وانخرطت في عملية السلام بداية من مؤتمر مدريد للسلام .

وعليه سنحاول في هذا المبحث أن نرصد ملامح السياسة الإسرائيلية في شقها الاقتصادي نحو محيطها الجغرافي والجيوستراتيجي من خلال إبراز أهم الآليات التي اعتمدت عليها إسرائيل في تعزيز حضورها وأمنها الاقتصادي وطاقوي.

المطلب الأول: أبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير في تعزيز الانفتاح الإسرائيلي على المنطقة.

بدأ مصطلح (الشرق الأوسط) في التداول السياسي والفكري في خمسينيات القرن الماضي، وكان هدفه المباشر فرض هوية جديدة على أبناء الأمة تتلاشى فيها أو تضيع المرجعية العربية لصالح وعاء فضفاض تمت تسميته بالشرق أوسطية، ويتحول الوطن العربي الجامع بكل مكوناته الثقافية والسياسية والحضارية إلى واقع جغرافي مختلف غايته إدخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران في ما سمي بالإقليم الشرق أوسطي تمهيدا لإضفاء الشرعية في إطار الإقليم على كيان آخر هو إسرائيل.¹ وجادت فكرة الشرق الأوسط الكبير التي تهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وفي هذا السياق أيضاً جاء الاهتمام الأمريكي الواسع بضرورة تطبيق الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالمين العربي والإسلامي استناداً إلى قناعة مؤداها أن تحول النظم العربية والإسلامية إلى نظم ديمقراطية سيقضي على الإرهاب، ويحسن بالتالي وضع الأمن القومي للولايات المتحدة.² وروجت "إسرائيل" للنظام "الشرق أوسطي من خلال مستويين، أحدهما: فكري، والآخر رسمي، وربما كان الأب الشرعي للفكرة هو تيودور هرتزل، الذي طرح فكرة إنشاء "كومونولث شرق أوسطي"، وكان المنظر الصهيوني جابوتسكي من أوائل الزعماء الصهاينة الذين نادوا بفكرة "المشروعات الكونفدرالية" لمنطقة "الشرق الأوسط"، ولا يتسع المجال لجرد الأفكار والتصورات الصهيونية بخصوص "الشرق أوسطية"، بدءاً من أطروحات بن غوريون، وأرنست برجمان، وشيفر، وديفيد هوروفيتز، مروراً بكراس "الشرق الأوسط عام 2000م"، الذي وضعته مجموعة أكاديميين صهاينة، وصولاً إلى كتاب شيمون بيريز "الشرق الأوسط الجديد"، في أبعاده السياسية والسياحية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وجملة المشاريع التي تضمنها في إطار ما سماه "التعاون الإقليمي لتنمية البنية الأساسية لدول المنطقة".

¹ / لقاء مكي ،الشرق الأوسط الجديد . اختلاق - الفوضى، مصر، دار المعرفة، 2006، ص58.

² / شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، سوريا، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2009، ص 124 .

وتعد مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في مارس 2004 وطرحها مرة أخرى في قمة مجموعة الثماني في جوان 2004 لتؤكد على مجموعة من القيم التي تدعو إلى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية من خلال إزالة الحواجز والقيود التجارية والاقتصاد الحر وتدفق البضائع لها ، بما يخدم الشركات المتعددة الجنسية واستثمارها في عالم الجنوب. ورغم أهمية ما تدعو إليه هذه المبادرة ، إلا أن هناك تساؤل يبحث عن إجابة ، يدور هذا التساؤل حول الدوافع السياسية والإستراتيجية التي دفعت الولايات المتحدة لطرح مثل هذه المبادرة ، علما بأن مراجعة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية يبين أنها أطاحت بأنظمة ديمقراطية منتخبة خلال فترة الحرب الباردة كما حدث مع إسقاط حكومة محمد مصدق في إيران عام 1953 وحكومة السلفادور الليندى المنتخبة في تشيلي في سبتمبر 1973.

وتستند ورقة العمل الأمريكية إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة لعامي 2002 و 2003 بالإضافة إلى تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2004 وتنص الورقة على أن هدف المشروع هو " الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمنية والجيو إستراتيجية و مصالح حلفائها" بالإضافة إلى ضرورة " إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط " عبر الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي. بالإضافة إلى الحفاظ على المصالح القومية الحيوية و تغيير خريطة الشرق الأوسط. ولعل شهادة **كولن باول** وزير الخارجية الأمريكية (سابقا) أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ 2003 ، التي عقدت بتاريخ 2004/02/6 ويعلن فيها بصراحة ووضوح عزم الولايات المتحدة على الشروع في إعادة تشكيل المنطقة ، " إن الإطاحة بصدام حسين ونظامه يمكن أن تؤدي إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بطريقة إيجابية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها. " فالشرق الأوسط الكبير احتوى بالأساس على مضامين سياسية واقتصادية وثقافية ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بالأمن القومي العربي، وقد اكتسب مفهوم الأمن عامة، والأمن القومي خاصة أبعادا غير عسكرية ولكنها مهمة وربما لا تقل الآن أهمية عن الأبعاد العسكرية ومنها القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والمجتمعية والثقافية الحيوية والماسة باستقرار وأمن المنطق، كما أن التفاعل بين المتغيرات الخارجية والداخلية التي عاشتها المنطقة العربية دفع القوى الخارجية بقيادة أمريكية أن تجعل من رؤاها وأهدافها مدخلان أساسية تؤثر في صنع القرارات والسياسات العربية سواء في أبعادها المحلية أو الإقليمية والدولية.¹

من هذه الوثائق " الشراكة من اجل التقدم ومستقبل مشترك في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا " ، و "خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح " ، والتي اتفقت مع إستراتيجية القوة الناعمة التي طرحها **جوزيف ناي** والتي أكد خلالها على جاذبية الأفكار والإقناع بدلا من استعمال القوة العسكرية ، حيث طرح **ناي** إستراتيجية أمريكية بعيدة المدى تقوم على دبلوماسية الرأي العام Public Diplomacy من خلال تبادلات ثقافية وتعليمية ، تهدف إلى تأسيس مجتمع مدني أكثر انفتاحا في منطقة الشرق الأوسط ، ومن اجل تحقيق ذلك ، فإن من يتحدث باسمها لا يجب أن يكونوا الأمريكيين أنفسهم بل أهل تلك الدول الذين يفهمون قيمها ، أي أن **ناي** يدعو إلى تجنيد نخبة من داخل المجتمعات العربية والإسلامية لتبني حملة دعائية تروج للقوة الناعمة الأمريكية Soft Power بالوكالة على اعتبار أنها أكثر قبولا لدى الرأي العام العربي والإسلامي. ولذا فقد ركزت قمة الثمانية على تفكيك البنية الثقافية العربية وتغيير المحتوى

¹ / نادية مصطفى ، " الشرق الأوسط الكبير محاولة لإعادة رسم الخريطة العربية " ، مصر، المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية ، جولة 2007ص.92.

الفكري العربي – الإسلامي. لشعوب المنطقة من اجل تغيير أحوالها لاحقا والقضاء على قوى التطرف والعنف بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية ، فقد تناول بيان " الشراكة من اجل التقدم ومستقبل مشترك " الصادر عن القمة ثلاثة مجالات¹ :

الإصلاح السياسي لإقامة الديمقراطية وسيادة القانون، الإصلاح الاجتماعي والثقافي من خلال التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة وتحسين القدرات وتعليم القيادات والقضاء على الأمية، الإصلاح الاقتصادي بالتأكيد على دعم القطاع الخاص وإزالة الحواجز الجمركية. ولذلك فقد قامت القمة بتوزيع الأدوار ومناطق النفوذ خاصة على مستوى التعاون الثنائي مع دول الشرق الأوسط الكبير ، مع التأكيد على دعم الشراكة الأوروبية المتوسطية خاصة فيما يتعلق بالأمن المتوسطي ، وكذلك تركيز الولايات على مبدأ المشاركة مع دول الشرق الأوسط الكبير وإشراك اليابان في دعم التنمية والديمقراطية من خلال مبادرة الحوار الياباني العربي.

كما جاء تأسيس " منبر من أجل المستقبل " على المستوى الوزاري لوزراء الخارجية والاقتصاد لمجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير بهدف تعزيز نفوذ القوى الاقتصادية ، والتأكيد على تغيير البنية الثقافية في المنطقة العربية الإسلامية بما يخدم أهداف هذه الدول وهو ما يتفق تماما مع نظرية القوة الناعمة. فلا شك أن مبادرة الإصلاح والشراكة المطروحة بين دول الثماني والشرق الأوسط الكبير تشكل شبكة إقليمية للتغلغل في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. ومن الجدير بالإشارة أن الولايات المتحدة قد استنفرت مراكز الأبحاث الإستراتيجية لدراسة وتفهم الأسباب والدوافع وراء وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 وقد قامت تلك المراكز البحثية ببناء على تفكير إستراتيجي وتحليل ثقافي معمق إلى دعوة الولايات المتحدة لتبني مفاهيم الإسلام الليبرالي وتشجيع الذين يرفعون لواءه ، ومن أهم تلك الدراسات دراسة صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية حول التحديث والديمقراطية في العالم الإسلامي .

و في دراسة لريتشارد هاس **Richard Hass** مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية تحت عنوان " نحو ديمقراطية شاملة في العالم الإسلامي " ، ولكن اخطر تلك الدراسات هي التي أعدتها شيرل بينارد **Benard Chery** تحمل عنوان " الإسلام المدني الديمقراطي : الشركاء والموارد والاستراتيجيات " وقد دعت الدراسة الحكومة الأمريكية لتبني الإسلام الليبرالي ومؤديه وشن حملة تشويه على التيارات التي تعادى القيم والمبادئ الأمريكية والتي تميل إلى العنف والتطرف ، فإذا كانت الولايات المتحدة قد استخدمت القيادات الإسلامية المتطرفة في أفغانستان أثناء فترة الحرب الباردة ، إلا انه بعد نهاية الحرب الباردة لم تجد عدوا جديدا لها ، ولكن صاحب نظرية صدام الحضارات **هنتجتون** قد أوجد لها هذا العدو في كتبه ، والذي تمثل في أن العداء للإسلام والحضارة الإسلامية قد يساعد بشكل كبير في تحقيق التفاف الأمريكيين المنشود حول هويتهم الوطنية في المستقبل. نخلص من ذلك إلى القول بأن مبادرة الشرق الأوسط الكبير جاءت مينة ، فبعد أن فشلت إستراتيجية استعمال القوة لجأت الولايات المتحدة إلى إستراتيجية **غسل العقول Changing Minds** والتحول الديمقراطي من اجل تحقيق أهدافها في المنطقة ، ومن ثم فعندما تفقد الولايات المتحدة الثقة ، فان كل مبادرة للإصلاح ستكون فاشلة وتحتاج إلى إستراتيجية حقيقية ذات مصداقية ، وخاصة أن

¹ / أحمد سليم البرسان، "مبادرة الشرق الأوسط، الأبعاد السياسية والإستراتيجية"، المتابع الإستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، العدد 1-2، أكتوبر 2004، ص ص 21-22.

إستراتيجية القوة الناعمة التي تتبناها الإدارة الأمريكية متمثلة في مبادرة الشرق الأوسط الكبير تحمل في جوهرها جوانب خطيرة. وحسب الرؤية الأمريكية أيضا. فان المفهوم الأوسع لتعبير الشرق الأوسط الكبير؛ يضم بلدان العالم العربي، إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل. ويمكن رصد أهم سمات هذا المفهوم فيما يلي:¹

1- أنه غير خاضع لخطوط المعارك الحربية، كما كان في عصر بريطانيا العظمى، أو كما كان الأمر بالنسبة للحرب الباردة وصراع الكتلتين، بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يعني هذا عدم دخول البعد العسكري في هذا التعريف، لكن التعريفات السابقة ترسم الحدود وفق وجود القوات والعمليات، بينما التعريف الأمريكي يضع الحدود أولاً للمفهوم ثم يجعل القوة العسكرية (وغيرها من الأدوات الاقتصادية والثقافية) تتحرك فوقها، وتقيم عملياتها وقتما تشاء.

2- أنه يقوم على أساس خريطة بلا تضاريس جغرافية، فلا تحمل عوائق طبيعية. وبلا تضاريس عسكرية أو بشرية، فلا تسجل عوائق صناعية أو حواجز مانعة، ومن ثم مطلوب ملء تلك الصفحات بالثقافة والأفكار والنظام الاقتصادي بل والعسكري وفق المشيئة الأمريكية، وهي فرصة فلما توفرت في التاريخ بهذه الصورة، ولأن هذه المنطقة أرض الصدام والمعركة وجسر العبور لطرفي الصراع، فهي بين فكي رحى، وهي ضحية موقعها الجغرافي؛ وهو ما يسهل المهمة الأمريكية للانقضاض عليها والعبور منها للانفراد العالمي.

3- ولأنها فرصة تاريخية فهناك حتمية لتشكيلها وفق الاحتياجات الاقتصادية الأمريكية (وفي مقدمتها الطاقة ثم الأسواق) وضرورة أن تكون خطوط الطول والعرض في الخريطة الجديدة هي التي توفر سهولة الإمدادات بالطاقة وسرعتها ورخصها، إلى جانب التحكم فيها، خاصة في ظل غياب الموانع والعوائق.

4- ووفق الضرورة والفرصة والاحتياجات، فإن فصل دول من إقليم الشرق الأوسط، أو إضافة دول إليه أمر بديهي، بل إن السعي إلى تقسيم دولة ما إلى دويلات أو كانتونات أو مناطق طائفية أو عرقية هو أمر ضروري تحكمه الرغبات والخطة الأمريكية، فضلاً عن أنه تأمين للمستقبل ومفاجآت التاريخ ودروسه؛ هذا إلى جانب سهولة السيطرة لواشنطن وصعوبة المواجهة ضدها. كما يهدف مشروع الشرق الأوسط إلى، الرغبة في طمس معالم العروبة وضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها في النسيج العربي، وبالتالي مواجهة إسرائيل لعقدتي الحجم والعزلة الإقليمية، وجعل هذا الكيان جزءاً عضويًا وأساسياً من كتلة دولة المنطقة العربية دون أي يضطر إلى إبراز اسمه، ومن ثمة التمهيد في المحصلة انتزاع الاعتراف العربي الجماعي وفرض التعامل الطبيعي معه وإقناع النظام العربي بجميع أطرافه بأن الطريق الوحيد إلى البقاء والحكم تجديداً أو تمديداً أو توريثاً والتمتع برضا إدارة واشنطن وخياراتها تمر حتماً بالكيان الصهيوني.²

ومما سبق نرصد أن فكرة الشرق أوسطية الإسرائيلية لها بعد جيوي- اقتصادي يتم من خلاله ربط المنطقة بالسياسات الإسرائيلية حتى يسهل اختراقها سياسياً وأمنياً، وتطورت الفكرة مع اختلال العراق العام 2003 وبلورة مفهوم الشرق الأوسط الكبيرة وفق تناغم المصالح الأمريكية الإسرائيلية وتقاطعها في المنطقة، حيث طرح المشروع كآلية سياسياً وثقافية تهدف إلى طمس معالم ومقومات الثقافة العربية الإسلامية ودمجها في الثقافة الغربية حتى سهل عملية تفكيك المنطقة بسهولة أكثر تحت غطاء نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

¹ نفس المرجع، ص 23.

² / عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير بين الحقائق والأهداف والتداعيات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005، ص42.

المطلب الثاني: إستراتيجية إسرائيل لتعزيز مصادر الطاقة و أبعادها الإقليمية (أمن الطاقة).

تعتبر مصادر الطاقة من بين أهم المسائل التي تطرحها السياسة الإسرائيلية، وذلك راجع إلى أن إسرائيل تعد فقيرة للموارد الطبيعية بسبب قلة المساحة الجغرافية وعدم توفر الموارد الحيوية التي تعتمد عليها إسرائيل في صناعاتها الاستهلاكية المدنية والعسكرية. إذ يحتل عنصر أمن الطاقة الإسرائيلي مكانة مهمة للغاية في الإستراتيجية الأمنية لدولة إسرائيل على الدوام. وعلى الرغم من هذه الأهمية، فإنه يندر وجود دراسات أو تقارير إسرائيلية تعكس هذا الجانب من الإستراتيجية الأمنية لتل أبيب ، ولعل ذلك يعود في جزء منه إلى كون هذا العنصر يشكل نقطة ضعف في الميزان الشامل للقوة الإسرائيلية بشكل عام. واعتبرت إسرائيل أولا كموزع رئيسي في 1950 ، مع بناء خط أنابيب عبر الدول العربية Tapline ، وفي الحقيقة أن منطقة حيفا اختيرت لتكون في نهاية الطرف الغربي ومع ذلك، فإن المتطرفين الإسرائيليين في الصراع مع الانتداب البريطاني أدى إلى تغيير مسار Tapline يجري في صيدا، لبنان - عبر مرتفعات الجولان.¹

وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن السبب الوحيد الذي دفع الولايات المتحدة لا تستخدم إسرائيل لنقل النفط من هو الخوف من تعطيل نقله عبر الأراضي الفلسطينية نتيجة للاضطرابات الحاصلة هناك² ، و تدرك أيضا أن عامل عدم استقرار في " استراحة نظيفة" ، وتقترح كسر الفلسطينيين من خلال " المطاردة الساخنة hot pursuit" تفكيك التمثيل الفلسطيني في القدس ، وضمان أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل.³ وكانت حكومة الولايات المتحدة في دعمها المخلص لهذه التكتيكات ، حيث بدأ بوش عملية نقل السفارة الأميركية إلى القدس في ديسمبر 2006⁴، وتمديد قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية سنة إضافية أخرى⁵. و يخطر هذا القانون أي طرف تحت سلطة الولايات المتحدة الأمريكية حسب مبدأ بوش في الحرب على الإرهاب بما في ذلك حركة حماس في فلسطين.

وكون الأمن الإسرائيلي بشكل عام وأمن الطاقة بشكل خاص لا يقف عند حدود الاعتماد على الآخرين مهما بلغوا من قوة، فقد عرف عن إسرائيل تخطيطها للاستيلاء على حقول نفط عربية منذ الستينيات للتغلب على نقطة ضعفها المتمثلة في نقص الإمدادات مقارنة بالقوة العسكرية الضاربة التي تمتلكها والتي من الممكن أن تتعرض إلى الشلل في أي معركة طويلة الأجل حال انقطاع الإمدادات. ومن بين أشهر الخطط الإسرائيلية في هذا المجال الخطة التي تمّ تسريبها في بداية العام 2002، وتعرف باسم "عملية شيخينا" لاحتلال الآبار النفطية العراقية وإعادة إحياء خط الموصل-حيفا..

علاوة على ذلك، اعتمدت إسرائيل سياسة الاختراق الجيوبوليتيكي الإقليمي في محاولة منها لتخطي الدائرة المحيطة ونسج علاقات مع دول إسلامية نفطية قادرة على تأمين حاجاتها النفطية وبالتالي صيانة وتحسين سياسة أمن الطاقة لديها. فعدا عن خطط تل أبيب لإحياء خط الموصل-حيفا، هناك خطط وضعت الآن موضع التنفيذ أهمها مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكل تركيا لبّه الأساسي ويسمى (Med Stream Project) بتكلفة تزيد على 12 مليار دولار

^{1/} History of The Tapline, Al Mashriq Hosted by The Østfold College, Halden, Norway.

^{2/} Eastern Mediterranean Oil: Israel , Accessed January 2007, Energy Information Administration ,(US Government).

^{3/} By Andrea Crandall, Oil and Israel , Sanders Research Associates, Feb/07/2007 On The Site Web:

http://www.sandersresearch.com/index2.php?option=com_content&task

^{4/} Federal Register, Presidential Documents , Vol 72, No 9 , Tuesday, January 16, 2007 .

^{5/} Notice: Continuation of the National Emergency With Respect to Terrorists Who Threaten to Disrupt the Middle East Peace Process , The White House, January 18, 2007.

ويربط البحور الأربعة) قزوين والأسود والمتوسط والأحمر) ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقاً إلى أوروبا غرباً ومن تركيا شمالاً إلى الهند جنوباً والتي انضمت إلى المشروع في نهاية عام 2008، ويتضمن من ضمن ما يتضمن أنابيب لنقل النفط والغاز والماء والكهرباء وأيضاً الألياف الضوئية من تركيا إلى إسرائيل، وعقدت اجتماعات عديدة بين مسؤولي البلدين لمتابعته في أواخر عام 2008 وأيضاً في النصف الأول من العام 2009.¹ أضف إلى ذلك أن قطر وقعت اتفاقية مع شركة إيثرون الأمريكية سنة 1995 م تنص على تصدير الغاز القطري إلى إسرائيل وإنشاء مصنع لتسيير الغاز في قطر يهدف إلى نقل الغاز بالناقلات إلى إسرائيل ومن ثم إعادة المسيل إلى وضعه الطبيعي وبيعه إلى إسرائيل والأردن ويقدر أن تنشأ مصانع لإعادة التسيير في منطقة قريبة من ميناء العقبة.² هذه الاتفاقيات التي وقعتها قطر هي نتاج للفكر الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة.

وتعتمد إسرائيل قبل الاكتشافات الجديدة للغاز على مصدرين أساسيين في الحصول على الغاز الطبيعي سواء لتوليد الطاقة أو للأغراض الصناعية وهما:

1- **حقول "يام تاتير"**: اكتشف قبالة سواحل **عسقلان** عامي 1999 و2001، وبدا إنتاج الغاز منها منذ عام 2004. وفي عام 2009 زودت هذه الحقول شركة الكهرباء الإسرائيلية بـ67% من احتياجاتها من الغاز وقد تم حتى الآن استخراج 15 مليا متر مكعب من هذه الحقول. ولكن التقديرات الجيولوجية تؤكد أن هذه الحقول ستنتضب وتتوقف عن الإنتاج بحلول عام 2014 تقريباً.³

2- **الغاز المصري**: يعد المصدر الثاني للغاز، حيث أن شركة الكهرباء الإسرائيلية وقعت في جويلية 2005، عقداً من الشركة الشرق متوسطة للغاز المصرية، تحصل بموجبه على 37% من احتياجاتها من الغاز من مصر. ويتم نقله عبر خط أنابيب بحري من ميناء **العريش** حتى نقطة تجميع الغاز قبالة سواحل مدينة **عسقلان**. ويقضي الاتفاق بين الشركتين أن تقوم الشركة المصرية بتزويد شركة الكهرباء الإسرائيلية بـ25 مليار متر مكعب من الغاز على مدى 25 عاماً، أي نحو 1.7 مليار متر مكعب سنوياً. وقد منح الاتفاق الشركة الإسرائيلية إمكانية تمديد العمل بالعقد وبالشروط ذاتها مدة خمس سنوات بعد انقضاء فترته.⁴ ويقر الإسرائيليون أنهم يحصلون على الغاز المصري بسعر أرخص بكثير من سعر الغاز في الأسواق العالمية. مشيرين إلى أنه حتى عندما توصلت الشركة المصرية وشركة الكهرباء الإسرائيلية عام 2009 إلى اتفاق جديد يضمن زيادة سعر الغاز، فإنه ظل أقل بكثير من السعر العالمي.⁵ وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري المصري قضي في نوفمبر 2008 بوقف تصدير الغاز، فقد اعتبرت أن القضية هي صفقة تجارية

¹ أمن الطاقة الإسرائيلي والجيوبوليتيك الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CDC7E527-4C66-4B8B-9E04-1F3D0AFF3E9B.htm>

² / أسكندر مرون، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، بيروت، ط1، 1997، ص، 99.

³ / ابي بار ايلي، إسرائيل تتحول إلى إمارة طاقة، من هم الأمراء الرباحون وكم من المال يوجد في الصندوق، ذي ماكير 2010/01/20 على الموقع:

<http://www.themarket.com/markets/10564259>

⁴ / شموئيل ايفن، "اقتصاديات الغاز الطبيعي في إسرائيل - دلالات اقتصادية وإستراتيجية"، تل أبيب، مجلة عدكون استراتيجي، مركز دراسات الأمن القومي، المجلد 13، جويلية 2010، ص84.

⁵ / صالح النعماني، اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة إستراتيجية وتدابير إقليمية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص3.

"قائمة بين شركتي أسهم لمصريين وإسرائيليين"، وهو ما يجعل القضية أمراً يندرج تحت العنوان التجاري البحث ولا يأخذ شكلاً تشريعياً، وبالتالي فهو لا يستلزم البحث تحت قبة البرلمان، كما لا يخضع لرقابة القضاء. المفارقة أن وزارة البني التحتية الإسرائيلية كانت أبدت اطمئنانهما بأن مصر ستواصل تصدير الغاز الطبيعي لها رغم القرار القضائي الأول بوقفه، وقالت في بيان لها: "نحن متأكدون أن اتفاق الغاز مع مصر والاتفاقيات التجارية الأخرى ستحترم.. ونحن لا نشك إطلاقاً في احترام الاتفاقيات التجارية المبرمة بين المؤسسة المصرية (غاز شرق المتوسط) وزبائنها في إسرائيل فهي في الواقع، تشكل "اتفاقية الغاز" محوراً مركزياً في العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" ومصر. وفي هذا السياق ما صرح به رئيس الهيئة السياسية والأمنية بوزارة الحرب الإسرائيلية الجنرال احتياط "عاموس جلعاد"، حيث أكد أن "العلاقة مع مصر هي ركن أساسي لأمن إسرائيل"، وقال في لقاء في معهد دراسات الأمن القومي إن "لدينا علاقات ودية وعميقة جداً مع مصر ومن المهم لإسرائيل أن تعرف كيف تحافظ على هذه العلاقات وتوسعها وتعمقها".¹

وتشكل الأسواق الإقليمية أحد أبرز مصادر الغاز والطاقة بصفة عام لإسرائيل، حيث دأب كل مسؤول إسرائيلي زار موسكو على إثارة موضوع استيراد الغاز الروسي عن طريق تركيا، ومحاولة وضع الأمر في إطار مفاوضات رسمية تنتهي بتوقيع اتفاقات رسمية بين الطرفين، ويأمل الإسرائيليون من وراء ذلك تصعيد التنافس بين روسيا ومصر وقطر على بيع الغاز لكي تحصل على أفضل الأسعار. وتقوم شركة "دانكنر" وشركة "ماشاف" الإسرائيليتان ببناء خط أنبوب للغاز القطري من العقبة حتى عسقلان. كما بدأت "إسرائيل" منذ عام 1995، مفاوضات سرية مع شركة "بوتاش" التركية الحكومية، لإقامة أنابيب لضخ الغاز الروسي عبر تركيا وسوريا ولبنان ليصل إلى الخط المصري - الإسرائيلي.

فالأمن الطاقوي في الإستراتيجية الإسرائيلية له أبعاد أمنية داخلية وإقليمية على مستقبل الاستقرار الإسرائيلي، فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية منذ صيف عام 2009، عن اكتشاف عدد من الحقول التي تضم كميات كبيرة من الغاز قبالة سواحلها الشمالية، وأشارت إلى أن هذه الحقول هي على النحو الآتي:²

- 1- **حقل "تمار"**، يقع على مسافة 90 كم غرب شاطئ مدينة **حيفا**، حيث تقدر احتياطات الغاز الطبيعي فيه بـ 184 مليار متر مكعب، وتقدر القيمة الإجمالية لتكاليف تطويره 2.8 مليار دولار، وسيوفر هذا الحقل نحو 30% من احتياجات إسرائيل من الغاز على مدى 20 عاماً.
- 2- **حقل "دليت"**، يقع على مسافة 60 كم غرب شاطئ مدينة **الخضيرة**، وتقدر طاقته الإنتاجية بـ 14 مليار متر مكعب، ويبدو أن محدودية كميات الغاز الموجودة فيه تقلص جدواه الاقتصادية. ولكن وزارة البني التحتية الإسرائيلية ترى أن وجود الحقل على عمق أقل بكثير من العمق الذي يقع عنده حقل **تمار**، علاوة على قربها من السواحل.
- 3- **حقل "لفيتان"**، يقع في الغرب من حقل **تمار** ادهما يطلق عليه "عميت"، ويقع في الغرب مباشرة من **تمار**، والآخر "راحيل" يقع جنوب غرب **تمار** وتقدر الاستطلاعات الأولية أن حقل **عميت** في كمية من الغاز تقارب

¹ / محمد الحسيني، "غاز العرب وأمن إسرائيل"، مجلة شؤون إستراتيجية، على الموقع: <http://www.alintiqad.com/fileessays.php?fid=37&page=13>

² / شموئيل ايغن، مرجع سابق، ص 85.

453 مليار متر مكعب ، في حين يشير المسح الجيولوجي الى وجود الغاز في حقل راحيل بنسبة تقل عن 50% من هذه الكمية

4- **حقل "ألون"** ، يقع في الشمال من تمار ويعتبر أكثر حقول الغاز المكتشفة قريبا من الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان ، وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى انه يحتوي على كميات كبيرة من الغاز.

5- تقدر وزارة البني التحتية الإسرائيلية أن هناك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تعود ملكيتها لإسرائيل تقع داخل الحدود البحرية اللبنانية¹.

وتكتسب هذه الاكتشافات الأخيرة أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية ، بالنسبة إلى إسرائيل حيث أنها جاءت عندما تضاعفت احتياجات الغاز لدى قطاع إنتاج الطاقة والصناعة ، فحسب بيانات وزارة البني التحتية الإسرائيلية بلغ استهلاك إسرائيل من الغاز خلال العام 2009 نحو 4.2 مليار متر مكعب .مقابل 2.7 مليار متر مكعب في العام 2008 ونحو 1.6 مليار متر مكعب في العام 2005². وفي العام 2009 تم إنتاج 40% من التيار الكهربائي في إسرائيل باستخدام الغاز الطبيعي . وهي النسبة ذاتها المستخدمة في بريطانيا ، حيث تتوقع شركة الكهرباء الإسرائيلية إنتاج 60% من التيار الكهربائي بواسطة الغاز الطبيعي في غضون عقدين من الزمن ، وقد يتم تجاوز هذه النسبة في حال لم يتم تدسين محطة جديدة لتوليد الكهرباء تعمل بالفحم الحجري على ساحل عسقلان³. وتسير الزيادة الحادة في استخدام الغاز الطبيعي في إسرائيل إلى تحول في اعتماد مصادر الطاقة على حساب النفط ففي عام 2010 حل الغاز محل 4.5 مليون طن من المشتقات البترولية ، وحسب توقعات وزارة البني التحتية الإسرائيلية ، فان الزيادة في الطلب على الغاز الطبيعي ستتعاظم بحيث يتوقع أن يصل حجم احتياجات الغاز الطبيعي عام 2011 إلى 6.4 مليار متر مكعب⁴.

كما أن الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط في المياه الإقليمية ، ستؤدي إلى خفض فاتورة استيراد بنصف مليار دولار سنويا -حسب شركة الكهرباء الإسرائيلية- علاوة على أنها ستخفض أسعار الكهرباء بنسبة 20 % . وقد حسنت الاكتشافات الجديدة للغاز عن قدرة الحكومة الإسرائيلية على المناورة إزاء مصر في ما يتعلق باستيراد الغاز المصري ، حيث انه بمجرد الإعلان عن اكتشاف الغاز قبالة الساحل الشمالي لإسرائيل ، حتى تراجعته الشركة الشرق متوسطة للغاز المصرية عن مطالبها برفع سعر الغاز بشكل كبير بل قبلت بتزويد شركة الكهرباء الإسرائيلية بالغاز بسعر اقل من سعر الغاز الذي تشتريه الشركة من الشركات المسؤولة عن استخراج الغاز الإسرائيلي في حقول "يام تاتيز"⁵.

أما البعد الآخر في معادلة الغاز الإسرائيلية، هو القيمة الإستراتيجية للغاز خاصة بعد الاكتشافات الجديدة ، لأنه سيوفر مصدر استراتيجي للطاقة في إسرائيل بعيد عن تقلبات المنطقة والتوترات السياسية التي تميز الشرق الأوسط

¹ / أبي بار إيلي ، خط الحدود المائية الذي صممه لبنان لا يمس تراخيص التنقيب عن الغاز التي أصدرتها إسرائيل ، ذي ماكير 2011/7/10
<http://www.themarket.com/markets/10564259>

² // شموئيل ايفن ، مرجع سابق.ص 85.

³ / شركة الكهرباء الإسرائيلية ، التقرير الدوري لعام 2009، افريل عام 2010. على الموقع:

<http://www.israel-electric.co.il/Static/Workfolder/investors/gaspy.032009.pdf>

⁴ / صالح النعماني، مرجع سابق ص ص 3-4 .

⁵ // أبي بار إيلي، مرجع سابق.

وفروعه كشرق المتوسط ، فالغاز مادة حيوية في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ، فذلك ترى انه من الأنسب عدم استيراد المواد الحيوية من الخارج ، مثل الماء والغذاء و مصادر الطاقة ، وهي تنطلق من افتراض انه في حال نشوب حرب ، فان السف التي تزود الوقود إلى إسرائيل قد تتردد في مواصلة نقله إلى الموانئ الإسرائيلية خشية تعرضها للإصابة أثناء العمليات الحربية، كما أن إسرائيل ستتأثر باندلاع حروب في مناطق أخرى ولا سيما عندما تتعرض الدول المصدرة للوقود لحالة عدم الاستقرار.¹

وأدت الاكتشافات الإسرائيلية الجديدة للغاز عام 2009 ، في حقل " تمار " و " ليفيتان " ، إلى ردود فعل لبنانية إلى التأكيد على أن هذه الحقول تقع في مياهها الإقليمية . ولد شدد على هذا الموقف كل من رئيس الجمهورية اللبنانية " ميشال سليمان " ورئيس المجلس النيابي " نبيه بري " ووزير الطاقة اللبناني " جبران باسيل " ، ولم تتأخر ردة الفعل الإسرائيلي على الموقف اللبناني ، وحذر وزير البنى التحتية الإسرائيلي اليميني المتطرف " عوزي لنداو " ، من أن إسرائيل ستوظف قوتها في الدفاع عما اسماه " حقها في استخدام مصادر الطاقة الطبيعية التي اكتشفت في مياهها الإقليمية " . وقد اكتسبت القضية بعدا آخر عندما هدد أمين عام حزب الله " السيد حسن نصر الله " بأن المقاومة لن تسلم باستغلال حقول الغاز المكتشفة من قبل إسرائيل على اعتبار أنها تقع في المياه الإقليمية اللبنانية، وبدا وكأن اكتشافات الغاز الجديدة ستمثل مصدرا آخر لتغذية الصراع بين لبنان ومقاومته من جهة وإسرائيل من جهة أخرى .وقد زادت الأمور تعقيدا عندما رفضت الأمم المتحدة الطلب اللبناني للتدخل في القضية ، وهو ما رأته إسرائيل تبنيها عمليا للموقف الإسرائيلي² . كما وقعت إسرائيل وقبرص التركية اتفاقية ترسيم الحدود المائية بينهما واتفقا مبدئيا على التعاون والتنسيق في التنقيب عن النفط واستخراجه في المناطق الاقتصادية المشتركة التي تجمعهما في شرق المتوسط.

وفي مسعى لقطع الطريق أمام تحرك لبناني في الهيئات الدولية ، سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى ترسيم الحدود البحرية مع لبنان ، وقدمت خارطة حدودها الإقليمية البحرية للأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ن كما قادت لبنان ترسيما لحدودها البحرية للأمم المتحدة . وكما كان متوقعا لم تحرص الحكومة الإسرائيلية على أن تتضمن خارطة حدودها البحرية حقول الغاز المكتشفة فقط ، بل تضمنت مناطق ترجح وزارة البنى التحتية الإسرائيلية أنها تزخر بكميات كبيرة من الغاز ، وقد المح البروفيسور " جدعون بيغر " ، المختص الإسرائيلي في مجال ترسيم الحدود البحرية ، إلى أن المعيار الرئيسي الذي وجه الطرف الذي صمم الحدود البحرية الإسرائيلية مع لبنان هو أن تضم هذه الحدود خارطة المصالح الحيوية الإسرائيلية³ . لكن أكثر ما يمس بصدقية خارطة ترسيم الحدود البحرية التي قدمتها إسرائيل هو نتائج التحقيق الذي أجرته صحيفة " كالكليست " ، الإسرائيلية والتي أكدت أن إسرائيل تعمدت ومنذ الإعلان عنها في العام 1948 وحتى الآن ، عدم عرض خارطة تظهر حدودها البحرية ، وكذلك حتى لا تقع تحت طائلة المطالبة

¹ / صالح النعامي، مرجع سابق ص7

² / نفس المرجع، ص10

³ / ناني ، غولدشتاين، "الحرب على الغاز: كيف يمكن تحديد الحدود المائية؟"، يديعوت احرنوت 2010/6/24 على الموقع:

<http://www.ynet.co.il/articles/00734.1-330.00html>

بدفع تعويضات لدول الجوار ، وتحديدًا قبرص حيث أن هذه الخارطة كانت ستظهر أن إسرائيل عملت بصمت على استغلال مناطق بحرية لا تقع ضمن سيادتها ، على مدى عشرات السنين¹.

ولاحتواء الأزمة التي نتجت بين إسرائيل ولبنان سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء الموقف ومنع الانزلاق إلى تفجر صراع إقليمي إسرائيلي لبناني شرق البحر المتوسط ، وتبنت في تعاملها مع المسألة على تكتيكين رئيسيين ، فمن ناحية تبنت أمريكا الموقف اللبناني تحديداً من ترسيم الحدود البحرية ، وسارعت من ناحية أخرى ، إلى تعيين الدبلوماسي "فورد هوف" مبعوثاً خاصاً لحل الخلاف بين الطرفين ، حيث اصطحب "فورد" معه خبير الخرائط المائية في وزارة الخارجية الأمريكية " ريموند ميلبسكي "2، وجاء التحرك الأمريكي لعاملين أساسيين³:

1- محاولة منع تفجر صراع إقليمي في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة ، مما يؤثر سلباً على المصالح الأمريكية.
2- الحفاظ على المصالح الاقتصادية الأمريكية، حيث أن معظم الشركات التي تنقب عن الغاز لدى كل من إسرائيل ولبنان وقبرص هي شركات أمريكية. وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها أمريكا من حساسية واشنطن تجاه أي تطور قد يؤثر سلباً في الاقتصاد الأمريكي.

لقد أسهم التدخل الأمريكي في خفض تصاعد التوتر بين لبنان وإسرائيل حيث تراجعت وتيرة التهديدات المتبادلة ، وهذا ما تم رصده على مستوى تغير في الخطاب الإسرائيلي حيث دعا " لاندوار " إلى التفاوض وتغليب لغة الحوار مع اللبنانيين، ولعل احد أهم الأسباب التي دفعت للتهدة حقيقة انه بعد أن قدم كل من لبنان وإسرائيل خريطتهما للحدود البحرية، تين أن الخلاف بين الجانبين ينحصر في شريط عرضه 15 كم فقط هذا مع انه يتضح بشكل خاص أن خط الحدود البحرية الإسرائيلية يندفع إلى المياه الإقليمية اللبنانية ، بينما تظهر الخارطة اللبنانية أن حقلي " تمار " و" ليفيتان " يقعان خارج المياه الإقليمية اللبنانية⁴. فصناع القرار الإسرائيليون يدركون انه على الرغم من أن موازين القوة تميل لمصلحتهم ، إلا أن المقاومة اللبنانية (حزب الله) قادرة على منع استغلال الحقول المكتشفة ، ولاسيما أن الشركات الأجنبية التي حصلت على تراخيص لاستخراج الغاز تبدي حساسية تجاه الاستثمار في مناطق النزاع. وفي المقابل لا مصلحة للبنان ولا مقاومته في الدفع إلى صراع مسلح على حقول الغاز لان الاكتشافات الغاز اللبنانية أكثر بكثير من التي أعلنتها إسرائيل ، كم تدل التقارير التي أعلنتها شركة "نوبل انرجي noble energy"، الأمريكية التي تتولى التنقيب عن الغاز في لبنان وإسرائيل⁵.

تمثل حرب "الغاز" معركة الشرق الأوسط المقبلة ولاسيما في منطقة شرق البحر المتوسط ، إذ تتنازع إسرائيل مع سوريا وتركيا ولبنان وقبرص ومصر وفلسطين المحتلة، متمثلة في قطاع غزة على الأحقية المشتركة لحقول الغاز

¹ / رونا، حويل، تحقيق كالكليس يكتشف: هكذا نسيت إسرائيل الإعلان عن مياهها الاقتصادية ، صحيفة كالكليست ، 2010/06/10. على الموقع: <http://www.calcalist.co.il/local/articles0,73401-3407514000.html>

² / براك، رفيد، الولايات المتحدة تقف الى جانب لبنان في الخلاف على الحدود المائية ، هارتس 2011/7/10. على الموقع: <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1234233.html>

³ / صالح النعماني، مرجع سابق ص11.

⁴ / نفس المرجع ، ص 12.

المكتشفة حديثاً في شرق البحر المتوسط. و ترغب إسرائيل في الاستفادة الاقتصادية أحادية الجانب من الموارد المستقبلية لحقول الغاز، وهو أمر تعارضه سوريا ولبنان بشكل جدي، يضاف إليهما مؤخراً تركيا في إطار التوتر الأخير للعلاقات بين إسرائيل وتركيا، خاصة بعد تهديد رئيس الوزراء، **رجب طيب أردوغان**، بمنعها من الاستغلال الحصري لهذه الموارد بالاشتراك مع قبرص لبناء منشآت للطاقة. فقبل الخلاف الدبلوماسي التركي - الإسرائيلي، كانت إسرائيل تواجه النزاع مع لبنان وسوريا، إلى جانب الخلاف التركي - القبرصي، إلا أن التدهور الحاد لعلاقتها مع أنقرة يجعل الخلافات حول الغاز محفوفة بالمخاطر ولاسيما أنها تقع في منطقة قابلة للاشتعال بالفعل، فلقد أضيفت منطقة حوض دول الشام إلى بقاع الغاز الطبيعي الساخنة في العالم، مثلها كالخليج العربي و بحر الصين الجنوبي و بحر قزوين، وفقاً لرؤية "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى". وتتنظر إسرائيل إلى تلك المنطقة على أنها "أرض الغاز والعسل" وفقاً لوصف مجلة "فورين بوليسي" Foreign Policy الأمريكية، إذ تجد في موارد الغاز المستقبلية أملاً في تحويل أمن الطاقة والاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنها لن تهناً بها في ظل تهديدات "حزب الله" بضرب أي منشآت للطاقة في المنطقة، دون الاشتراك في حق الاستغلال، وكذلك الوضع في سوريا.

مما لا شك أن الاكتشافات الجديدة للغاز في إسرائيل ستعزز منعها الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وستقلص من إمكانية تأثر الاقتصاد الإسرائيلي، كما أنها تساهم في تعزيز الأمن الطاقوي الإسرائيلي الذي ازداد حجم الاحتياجات الإسرائيلية للغاز الطبيعي للأغراض الصناعية ولإنتاج الطاقة. فالأمن الطاقوي الإسرائيلي ينظر إليه على مستوى جيواستراتيجي وجيو اقتصادي، وذلك لأن إسرائيل تفتقر إلى البترول كمصدر إستراتيجي في الإنتاج الصناعي وللاستهلاك في السوق المحلية. كما أدت هذه الاكتشافات إلى زيادة حجم التنافس الإقليمي بين بلدان شرق المتوسط خاصة المحور الإسرائيلي - التركي - اللبناني والقبرصي واحتمال نشوب صراعات ونزاعات جديدة بسبب مصادر الطاقة المكتشفة فضلاً عن مشاكل ترسيم الحدود البحرية مع دول الجوار (المعادية) لإسرائيل والنزاعات الإقليمية في المنطقة، والتي تعتبر من أكثر مناطق العالم هشاشة.

**الفصل الثالث:
مكانة المتوسط
الشرقي في السياسة
الإسرائيلية بين
التحديات والأفاق
المستقبلية بعد
2009.**

الفصل الثالث: مكانة المتوسط الشرقي في السياسة الإسرائيلية بين التحديات و الأفاق المستقبلية بعد عام 2009.

إن حوض المتوسط يشكل منطقة حيوية بالنسبة إلى إسرائيل، خاصة الجزء الشرقي منه باعتباره منطقة عبور دولية لتجارة النفط بصفة خاصة ومصادر الطاقة بصفة عامة هذه من جهة ، كما أنه يتوسط كتلتين حضاريتين كبيرتين الأولى عربية إسلامية وأخرى غربية من جهة ثانية ، مما استدعى إسرائيل إلى الاستفادة من موقعا المتوسطي وذلك عن طريق الانخراط في مختلف المبادرات الأوروبية والأطلسية للاستفادة من مزايا سياسية ،اقتصادية و أمنية .

وعليه سنحاول أن نبين ونحلل أبعاد هذا الاهتمام والانفتاح على المتوسط الشرقي من أجل تعزيز مصالحها وتقويتها وذلك في إطار حماية الأمن القومي الإسرائيلي الذي يعد عصب توجهات السياسة الإسرائيلية " القوة الإقليمية المهيمنة "هدف استراتيجي" إسرائيلي من خلال تحليل العناصر التالية:

المبحث الأول: استراتيجيات التوجهات الإسرائيلية في شرق المتوسط.

وفي المبحث الثاني ، تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية في شرق المتوسط.

المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي بعد 2009.

المبحث الأول: أبعاد التوجهات الإسرائيلية في شرق المتوسط.

المطلب الأول: إستراتيجية الانفتاح من خلال الشراكة الأورو – متوسطة.

إن تحليل مقدمة وثيقة برشلونة يمكن أن يمدنا بتحديد لطبيعتها وماهيتها ، فهي تركز على المسائل التالية:¹

1 – التأكيد على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ، ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية أبعادا جديدة تركز على التعاون الشامل.

2 – أدراك الأطراف المشاركة أن هناك تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا على جانبي البحر المتوسط.

3- التأكيد على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم في العلاقات بين الدول ن متركز على روح الشراكة مع احترام قيم كل المشاركين .

4- التأكيد على أن الهدف العام من جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، إنما هو من أجل تأمين السلام والاستقرار وإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات باعتبارها أمورا رئيسية للمشاركة.

و يهدف إعلان برشلونة تشجيع الشراكة في المجالات الثلاثة التالية:²

1- الحوار السياسي والأمني من أجل إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، على أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة، من أجل إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة.

3- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات، والتبادل بين المجتمعات المدنية.

تعمل الشراكة الأورو-متوسطة من خلال:

التعاون الثنائي: يقوم الاتحاد الأوروبي بعدد من الأنشطة الثنائية مع كل بلد وأهمها في اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة، التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي بشأنها مع كل من الشركاء المتوسطيين على صعيد ثنائي. وقد تختلف الاتفاقيات من دولة متوسطة شريكة إلى أخرى؛ ولكنها تشترك فيما بينها في عدد من الجوانب الأساسية، مثل: الحوار السياسي، واحترام حقوق الإنسان، والديموقراطية، وإقامة منطقة تجارة حرة، والأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية، والخدمات، والمشتريات العامة، وقواعد المنافسة، والمساعدات التي تقدمها الدولة، والاحتكارات، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي. وتخضع الاتفاقيات، بعد توقيعها، لاجراءات المصادقة عليها من قبل البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية، لكل من بلدان الاتحاد الأوروبي وبرلمان البلد المتوسطي.

¹ /منبرة بلعيد، الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط، الجزائر ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، ص 107-108.

² /الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm

التعاون الإقليمي: يمثل التعاون الإقليمي أحد أهم جوانب الإبداع في الشراكة، ويتعلق بمسائل سياسية واقتصادية وثقافية، مثل: الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة، التي لها أهميتها لكثير من الشركاء المتوسطيين. والتعاون الإقليمي يدعم ويكمل الشراكة القائمة على الصعيد الثنائي. وتضم خطة الشراكة سبعة وثلاثين دولة: 27 الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، وعشرة الشركاء المتوسطيين، وهم (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا). ويجري تنفيذ التعاون الإقليمي من خلال مؤتمرات متعددة الأطراف وبرامج إقليمية. وفي 2004، انضم الشركاء المتوسطيون إلى سياسة الجوار الأوروبية (ENP). فالمصلحة الإستراتيجية لإسرائيل من وراء الاهتمام بالشراكة الأورو-متوسطية هي البحث عن توفير مجال جديد للتعامل في إطار الشراكة مع دول عربية وذلك برفع الانحصار في منطقة الشرق الأوسط وبذلك الدفع بعملية التطبيع الاقتصادي ومنه الانتقال إلى التطبيع السياسي.

فجاء إعلان برشلونة تحت عنوان "الشراكة الأورو-متوسطية" لإقامة سوق مشتركة أوروبية-متوسطية تضم تركيا و"إسرائيل" على خلفية معاهدات وادي عربة وأوسلو والمؤتمرات الاقتصادية "الشرق أوسطية". وهو ما تكامل مع الجهود الأمريكية للترويج للتطبيع والعولمة في المنطقة العربية، ولكن من بوابة أوروبية، تعطي للفئات الحاكمة في أوروبا مدخلاً للمشاركة في غنائمها الاقتصادية وغير الاقتصادية. وقد ضم ذلك الإعلان سوريا ولبنان بالإضافة إلى الدول الأوروبية والعربية على المتوسط، زائد تركيا و"إسرائيل". أهمية هذا الجهد طبعاً أنه ذو طبيعة استراتيجية ومؤسسية تتجاوز آثارها طويلة المدى هذا اللقاء التطبيعي أو ذلك. واليوم، بعد الاندفاع الأمريكية الجديدة لتأسيس "الشرق الأوسط الكبير"، والتي سبقها إعلان بوش بعد شهر من سقوط بغداد بالضبط عن مشروعه لإنشاء منطقة حرة أمريكية في "الشرق الأوسط"، عادت عجلات "الشراكة الأورو-متوسطية" للدوران من جديد لتتبع الجهد الأمريكي في الهدف ولتجاوره في المحتوى. فقام وزراء خارجية الأردن وتونس ومصر والمغرب يوم 25 شباط/فبراير 2004 بالتوقيع بالرباط على اتفاقية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية كجزء من استحقاقات الانضمام لمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية.¹

¹ / إبراهيم علوش، "الاتحاد الأوروبي يدفع باتجاه الشرق الأوسط الكبير"، الأردن، دراسات شرق أوسطية، العدد 22، أكتوبر 2004، ص 45.

المطلب الثاني: الانفتاح الإسرائيلي على سياسة الجوار الأوروبية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

ساهمت سياسة الجوار الأوروبية في إعطاء قوة دفع لعملية برشلونة، وتتشهد اليوم توجهات أوروبية جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أن الشراكة الأوروبية المتوسطية أدت إلى نتائج مخيبة للآمال نجمت جزئياً عن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المزمّن ووجود حكومات غير شفافة وسلطوية في الدول المتوسطية الشريكة التي تفتقر إلى الأدوات اللازمة لاستيعاب الأموال الآتية من الاتحاد الأوروبي. كما أن الهدف الأساسي المتمثل في إقامة منطقة أوروبية متوسطة للتجارة الحرة بحلول سنة 2010 يسير بخطى بطيئة، مع إصرار الدول الجنوبية في الاتحاد الأوروبي على إبقاء أسواقها مغلقة أمام المنتجات الزراعية المنافسة. أما على الصعيد السياسي، فقد تحوّل الاهتمام من تأمين دعم متعدد الأطراف لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية إلى محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية¹.

وفي محاولة لضخّ روح جديدة إضافية في عملية برشلونة، أطلق نيكولا ساركوزي في فيفري شهر 2007 ، خطة لإقامة اتحاد المتوسط ، مقترحاً الربط ما بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط بواسطة صفقة سياسية حول الأمن الهجرة والبيئة والطاقة والتنمية والتجارة، ومحاربة الجريمة والإرهاب. وبدت هذه المقاربة كمحاولة للخروج من المنحى الأوروبي التقليدي. غير أن ساركوزي أعلن عن اقتراحه هذا من دون استشارة حلفاء فرنسا، ما أثار أزمة دبلوماسية. وبعد موجة من الانتقادات، تمّ تغيير المفهوم الأساسي بصورة جذرية بسبب رفض دول أخرى في الاتحاد الأوروبي. وفي أوائل العام 2008 ، لئن ساركوزي خطته وأعاد تسمية مشروعه بـ " الاتحاد من أجل المتوسط "، مؤكداً أنه يرحّب بانضمام كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الخطة. وأفاد عدد من الدول الأوروبية أنها لن تسمح بإنشاء مؤسسات تفوق قيمتها مبلغ ستة عشر مليار يورو الذي خصصه الاتحاد الأوروبي للمشاريع المتوسطية في الفترة الممتدة بين العامين 2007 و2013.²

على الرغم من أن المناطق الصناعية المؤهلة المصرية ساهمت في منع تفاقم البطالة، لن يكون عدد الوظائف المستحدثة في هذه المناطق كافياً لمعالجة النقص في الوظائف بشكل ملموس. بالمقابل، ستراجع ميزة المناطق الصناعية المؤهلة في مصر نظراً لتوقيع دول أخرى اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة. ولن يكون لهذه المناطق سوى تأثير سياسي محدود كون معظم الروابط الاقتصادية بين المصريين والإسرائيليين تندرج ضمن الإطار الضيق لصناعة الأنسجة والملابس. يبدو أن نطاق التعهدات الاقتصادية لم يتوسّع إثر توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع مصر كون الحكومة المصرية لم تحاول التشجيع على إقامة علاقات مع إسرائيل خارج إطار الروابط المحدودة بين البلدين في المناطق الصناعية المؤهلة كذلك، ومع أن القاهرة تتمتع بعناصر أساسية أخرى لنجاح المناطق الصناعية المؤهلة لا تملكها عمان، من غير المرجح أن تحقق هذه المناطق في مصر نجاحات اقتصادية بالحجم اللازم لإحداث تغيير في الرأي العام المصري بشأن إسرائيل. وتفترض فكرة "التجارة من أجل السلام" في إطار المناطق الصناعية المؤهلة أن

¹ / رياض الخوري، تقييم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ودول الشرق الأوسط ومال إفريقيا، أوراق كارنيغي ، 2007 ، ص 11
² / نفس المرجع ، ص 12.

التعهد الاقتصادي سيكفي لدمج إسرائيل بالاقتصاد الإقليمي.¹ كما استغلت إسرائيل هذا التجمع بين دول حوض المتوسط ، من أجل الانفتاح على الأسواق العربية حيث أرادت فرنسا من خلاله ترويض سوريا بالنسبة للسلام مع إسرائيل.²

ونجح وزراء خارجية "الاتحاد من أجل المتوسط"، في مؤتمرهم في مدينة مرسيليا في التغلب على الصعاب، التي واجهها إطلاق الاتحاد؛ فاتفقوا على تسوية متكاملة، وهي: قبول إسرائيل، ومن يدعمها من الدول الأوروبية، مقابل مشاركة الجامعة العربية في كل المؤتمرات والاجتماعات وعلى كل المستويات، بما فيها مستوى كبار الموظفين واللجان، بشرط أن تحظى إسرائيل بمنصب مساعد أمين عام الاتحاد. وعزت إسرائيل معارضتها مشاركة الجامعة العربية إلى أن الجامعة "ليست دولة، بل تجمعاً يضم دولاً" ولأنها "ليست الدولة العربية العاشرة في الاتحاد".³

¹ / المرجع السابق ، ص 15.

² / عبد القادر رزيق المخادمي ، الاتحاد من أجل المتوسط ، الأبعاد والأفاق، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية " ط1 ، 2009، ص40.

³ / الاتحاد من أجل المتوسط ن مرجع سابق.

المطلب الثالث: الانخراط الإسرائيلي في الحوار الأطلسي- المتوسطي والبحث عن مزايا إستراتيجية

نظرا لما تشهده البيئة الإستراتيجية المحيطة بإسرائيل سواء تعلق الاتجاه بالشرق الأوسط وحتى شرق المتوسط ، من تغيير مستمر وعدم الاستقرار السياسي والأمني مقارنة بغرب المتوسط الذي يتميز باستقرار نسبي وتوافق كبيرين على مستو وحداته ، فهذه البيئة المحيطة بإسرائيل دفعتها إلى البحث عن اطر متنوعة لحماية وصيانة أمنها القومي الذي يعتبر هاجس الإسرائيليين . فقد شكل الحلف الأطلسي احد هذه الأطر المهمة بالنسبة إلى إسرائيل خاصة وأنهما يشتركان في مصادر التهديد الجديدة (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل ، الهجرة السرية ، النزاعات الاثنية). وبعد نهاية الحرب الباردة وانحصر المد الشيوعي وظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، تغيرت أولويات واستراتيجيات الحلف الأطلسي وفق البعد والتصور الأمريكي للعلاقات الدولية ما وراء نهاية الحرب الباردة ، ومحاولة تكيف مهمات الحلف حتى يتمكن من الاستمرار وأكثر فاعلية على المستوى العالمي.

وهكذا فقد أقر الناتو بأن التحديات التي تواجه هدفه في الهيمنة لم تعد متركزة في أوروبا وإنما في قوسين:¹ إحداهما: القوس الشرقية: التي تضم دولا إسلامية غير عربية، مثل إيران وأفغانستان ودول آسية الوسطى وباكستان، ويمثل هذا القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الأسباب الكامنة فيها لإثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والمذهبية والاجتماعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ثانيهما: القوس الجنوبية: التي تشمل الدول العربية في شمال أفريقية ومصر والسودان، وتضم معها سورية ولبنان والأردن والعراق والجزيرة العربية، والتي تمثل بنظر الناتو عنصر عدم استقرار، كما أن أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يمكن أن تقود إلى حروب أهلية تنشط عملية الهجرة مع إحياء النزعات الأصولية الإسلامية (الإرهاب الدولي) إلى أوروبا، أو تصعد من عمليات المتطرفة.

وعليه فقد سعى الناتو للتكيف مع هذه البيئة الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي تبناه في قمة واشنطن 1999 ، ويتمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيين:² الأول: عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دونما حاجة لاستصدار قرار من هذا المجلس

الثاني: انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله، وهذا يعني تجاوز الجغرافية في عمل الحلف.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، عقدت قمة براغ لحلف الناتو 21 و 22 نوفمبر 2002 وشهدت تحولا نوعياً في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادراً على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، وكذلك إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف

¹ /محمد أسامة عبد العزيز، "الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو"، الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 146 ، أكتوبر 2001. ص 211 .
² /علي عبد الصادق، "الناتو والشرق الأوسط الكبير" ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 163 ، جانفي 2006 ، ص 160 .

تسمى (قوة حلف الناتو للرد السريع)، وسيكون لهذه القوة القدرة على الانتشار السريع في اتجاه الساحة الخارجية، كما سنتنشر في كافة أرجاء العالم وليس فقط داخل أوروبا¹.

كما أقرت قمة الحلف الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهومًا مركزيًا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة. ويقوم مضمون مبدأ العمل الوقائي على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية، انطلاقًا من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل بكثير من انتظار الهجوم المعادي ثم الرد عليه، ويحدد المسؤولون الأمريكيون بعض الحالات التي قد تستدعي القيام بإجراءات وقائية وأبرزها: اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة للدمار الشامل أو تصديرها، أو اقتراب متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي، أو اقتراب دول أو جماعات إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية² وعليه فإن أخطر ما جاء في الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو هو التعامل مع المخاطر في منابعها قبل أن تصل إلى عتبات الدول الغربية. وهذا يعني استخدام قواته خارج أوروبا والأطلسي ومن ثم نقل المعركة إلى أرض الخصم والأخذ بمبدأ الهجوم وخوض معارك تحت ستار الأهداف التي ابتدعتها تحت مسميات الإصلاح وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية.

وأخيرًا يبقى أن الهاجس الأمني المحرك الأساسي لحلف الناتو (بقيادته الأمريكية)، الذي بنيت عليه عقيدته العسكرية الجديدة، ووصوله إلى منطقة الشرق الأوسط، جاء بناء على تخطيط مسبق ومدروس ومرتب، ومن أجل ذلك قام الحلف أول مرة في تاريخه بتنفيذ عملية خارج حدود منطقة الحلف بتوليه قيادة قوات حفظ السلام الخاصة في أفغانستان في آب 2003، ثم كانت الخطوة التالية في العراق حين وافق على إرسال قوات إلى العراق بمهمة تدريبية، كما سعى أيضًا إلى الحوار مع دول الخليج العربي، ومارس ضغطًا على إيران بسبب برنامجها النووي، كما أنه سعى من خلال الحرب على لبنان التي شنتها القوات الإسرائيلية بتاريخ الثاني عشر من جوان 2006 إلى استصدار قرار بدعم من أمريكا وفرنسا بإرسال قوات من حلف الناتو تحت الفصل السابع بمهمة فرض سلام على لبنان كهدف معلن ولنزع سلاح حزب الله كهدف مبطن، ولكن تم إفشاله بسبب صمود المقاومة التي فرضت قرارها على مجريات الحرب³. وحرمان الدول العربية والإسلامية مستقبلاً من أي احتمال لوجود حليف دولي أو حتى إقليمي قوي يساعدها على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ولاسيما إذا نجحت السياسة الغربية عبر توسيع الناتو في السيطرة على مناطق البترول الغنية في جمهوريات آسية الوسطى ومحاصرة النفوذ الإيراني، بما يمكنها من إقامة جدار قوي للسيطرة على الأوضاع في الخليج والمنطقة العربية عامة، وهو ما يلتقي مع الأهداف الإسرائيلية وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط⁴.

¹ أليساندرو نيجيس، "مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ترجمة رضوه حسن، الأهرام، العدد 152، أبريل 2003، ص2

² أحمد إبراهيم حمود، حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، 2003، ص113

³ / محمد حسون، إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008، ص504

³ / ممدوح أنيس فتحي، الناتو و الشرق الأوسط، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، جويلية 2001، ص7

ويرتبط دور الناتو بالمصالح الاقتصادية والسياسية والنفطية والأمنية المشتركة بين دول الحلف ودول المنطقة، ويعتمد خريطة طريق جديدة في منطقة الشرق الأوسط تتركز على محورين رئيسيين:¹

المحور الأول: الناتو وعملية الإصلاح والتغيير الداخلي: وهو ما كشف عنه بوضوح نيكولاس بيرنز²، وهو دبلوماسي أمريكي عمل في أربع إدارات أمريكية، وعلى دراية واسعة بملف الشرق الأوسط، ويشغل حاليًا سفير الولايات المتحدة لدى الحلف أمام مؤتمر حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير الذي عقد في 19 أكتوبر 2004، قائلا " كان الحلف يركز في الماضي على الداخل، على تهديدات الحرب الباردة الموجهة إلى قلب أوروبا، أما مستقبل الحلف فسوف يتركز على الخارج على التحديات التي تشكلها شبكات الإرهابيين العالمية، وعلى أمن أعضائها من قوس عدم الاستقرار الممتد من آسيا الجنوبية والوسطى إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قد أعلنت في ديسمبر 2003، عندما كانت مستشارة للأمن القومي، " إن المطلوب من الناتو المشاركة في عمليات التغيير في المنطقة العربية عبر فتح مكاتب له في البلدان العربية تتولى مهام المراقبة والتأكد من الإصلاحات المتخذة"³

المحور الثاني: الناتو وأزمات المنطقة: سعى الناتو للتكيف مع البيئة الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي تبناه في قمة واشنطن 1999، ويتمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيين:

1- مفهوم جديد يحول مهمة الحلف من مجرد الدفاع عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف إلى دفاع عن مصالح شركاء الحلف وأعضائه عبر العالم كله مما يعني إسقاط الجغرافية وما تمثله من حواجز على المجال الأمني للحلف.

2- عدم تقيد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن الدولي، وهذا يعني دخوله في عمليات عسكرية في أي مكان من العالم دونما حاجة لاستصدار قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن.

ومن الملاحظ أن التفاهم بين أطراف حلف شمال الأطلسي حيال الشرق الأوسط لا يزال قائمًا على الصعيد الاستراتيجي بوجه عام من خلال:

1- تثبيت كيان إسرائيل في المنطقة العربية، وضمان تفوقها النوعي على العرب، و التمهيد لإقامة نظام شرق أوسطي جديد بديل عن النظام العربي وبمشاركة إسرائيلية فاعلة، وتلك سياسة قديمة ومستجدة على صعيد الإستراتيجية الأطلسية

2- السيطرة المباشرة على منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، والخليج العربي خصوصًا والسيطرة على الممرات الاستراتيجية وخطوط إمداد النفط، بما يضمن تدفقه والتحكم بأسعاره وتشهد منطقة الشرق الأوسط كثافة في تدخلات حلف الناتو المباشرة على الصعيد العسكري، تتخذ مظاهر عدة من التدخل المباشر كما هو الحال في أفغانستان والعراق، أو عبر القواعد الثابتة، إلى انتشار أساطيل الحلف في البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر

¹ / علي عبد الصادق مرجع سابق، ص. 161 173.
² نيكولاس بيرنز، يبقى حلف الناتو تحالفنا الأساس، موقع الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية على شبكة، إنترنت <http://www.usinfo.state.gov>

³/ International Herald Tribune, 19/12/2003.p8.

العرب¹ واستنزاف الفوائض المالية للدول العربية وصولاً إلى ضرب مقومات الأمن القومي على مختلف الصعد لتأمين المزيد من الحماية لإسرائيل وعدوانيتها على المنطقة، واستمرارية احتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان.²

وتجاوبا مع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ، في الولايات المتحدة الأمريكية فعل الحلف المادة الخامسة من معاهدته المتعلقة باعتبار أن أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدواناً على بقية الدول ، وأصبح واضحاً أن الحلف ملزماً بتنفيذ توجهات واشنطن التي أعلنتها من خلال إستراتيجية الحرب على الإرهاب العالمي ، وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي والية الانتقال الإستراتيجية من مسرح الأوربي إلى المسرح الآسيوي والشرق الأوسط³ . وأصبح واضحاً من هذه التغييرات أن الحلف اتجه إلى عولمة الأمن باتجاهه نحو الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من التوجه الجديد للحلف فقد قامت إسرائيل إلى محاولة التقرب منه خاصة الحاجة المتزايدة لرفع مستوى العلاقة بين إسرائيل وحلف الشمال الأطلسي NATO نظرياً إلى أن التحديات الأمنية المركبة تتطلب جدياً منسقا ومتضافراً ، فلحلف الأطلسي اقترب إلى الشرق الأوسط وإسرائيل معنية بمظلة هذا الحلف من أجل حوارها المتعدد الأطراف مع الدول العربية كما أن إسرائيل معنية بجبهة إسناد أمنية وسيكولوجية تعزز قدرتها على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.⁴

و طرحت مسألة العلاقة بين إسرائيل والحلف الأطلسي منذ قيام إسرائيل ، فقد طالب آنذاك رئيس الحكومة دافيد بن غوريون David .B بالعمل من أجل انضمام إسرائيل إلى الحلف الأطلسي⁵ ، فنظرة الإسرائيليين للحلف نظرة إستراتيجية لأنه يشكل منظمة مركزية في الأمن العالمي وليس من المتوقع أن يفقد أهميته ونفوذه في المدى المنظور. ومع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 فإن التحديات المركبة والمشاركة التي تجمع القيم بين إسرائيل والناو حول مسائل دولية كالحرب على الإرهاب الدولي ، وتهديد انتشار السلام النووي ، الهجرة غير الشرعية ، تطرح الحاجة إلى تضافر الجهود ، إذ من الصعب في ضوء هذه التهديدات الجديدة تصور مجابهة ناجحة عن طريق خطوات منفصلة من جانب دول مختلفة ، فليم يعد بإمكان إسرائيل التمسك " بالغيثو" وبشعار " الشعب يسكن وحده ولا يكثرث للآخرين " ، وبذلك تطرح أبعاد انضمام إسرائيل إلى الحلف الأطلسي للأسباب التالية:⁶

1- اقتراب منظمة الحلف الأطلسي من شرق المتوسط و الشرق الأوسط ومشاكله يتطلب من إسرائيل إقامة رابطة وثيقة مع الحلف الأطلسي

2- ثمة مصلحة لإسرائيل في الاستعانة بمظلة الحلف الأطلسي في حوارها المتعدد الأطراف multilateral مع الدول العربية لتكريس التطبيع .

¹ / نفس المرجع ، ص 163 .

² / محمد حسون ، مرجع سابق، ص510

³ / " حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين " ، الدوحة ، نظرة استشرافية ومع العالم الإسلامي مركز الجزيرة للدراسات ، 2009، ص20.

⁴ / سعيد عياش ، " ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي " ، أوراق إسرائيلية، العدد 29 ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005، ص12.

⁵ / نفس المرجع ص. 15

⁶ / سعيد عياش ، "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي" ، أوراق إسرائيلية، العدد 34 ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2006، ص23.

3- في الوقت الذي ازدادت تعقيدات واستحقاقات سياسية، أمنية صعبة وتاريخية، فإن الانضمام إلى الحلف الأطلسي " كجبهة إسناد أمنية فاعلة وسيكولوجية " يمكن أن يساهم مساهمة ملموسة في قدرة إسرائيل على حماية أمنها القومي من خلال اتخاذ قرارات إستراتيجية.

فعلاقة إسرائيل مع الحلف الأطلسي الثنائية أو متعددة الأطراف تعمقت أكثر خلال سنتي 2006/2005 ، وكان ذلك بفضل جهود إسرائيل ، ولكن بالأساس على إثر الاهتمام المتزايد لدى الحلف الأطلسي بالشرق الأوسط وقد ازداد التفهم للمساهمة الممكنة التي تستطيع إسرائيل تقديمها للمنظمة وهو ما وجد تعبيراً عملياً في مشاركة إسرائيل في ثلاث مناورات عسكرية مشتركة مع الحلف أجرتها في البحر الأحمر والمتوسط، وشاركاً في جولات تدريبية في بروكسل وأوكرانيا . خلال سنة 2005¹ . وكذلك المشاركة في عملية " المسعى النشيط " 2007، ومن خلال هذا التوجه الجديد للحلف الأطلسي يمكن رصد الملاحظات الآتية على جانب المحيط الأطلسي ، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إن توفر مظلة الناتو الأمنية للالتزام الأمريكي بضمان وحماية أمن إسرائيل ، من شأنه أن يدعم ويعزز هذا الهدف الاستراتيجي ، كما يمكن له أن يساهم في تسوية الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول كل ما يتعلق بإسرائيل² .

أن عضوية إسرائيل في الناتو لا تنزل بعيدة إذ أنها تتطلب تغييراً جوهرياً على المستوى البنائي والاستراتيجي ، غير أن بالإمكان تفحص المسافة بين عضوية وعدم عضوية إسرائيل ، فإنه لا يوجد نموذج واحد للعلاقة مع الناتو بل عدة أشكال ونماذج ، وعلى سبيل المثال فإن السويد وفنلندا منخرطان في الحلف ما عدا من الناحية السياسية والإمكانية متاحة لهما للاندماج الكلي للحلف . وبإستطاعة إسرائيل تطوير علاقاتها الثنائية مع الحلف الأطلسي بناء على مبادرة اسطنبول للتعاون والتي أقرت في قمة الحلف سنة 2004³ . وفي السنوات الأخيرة تعاونت إسرائيل مع حلف الناتو في تحسن العلاقات بينهما بواسطة " خطة التعاون الخاصة " التي تم الاتفاق عليها بين إسرائيل وحلف الناتو كجزء من الحوار " الشرق أوسطي " ⁴

ولقد كان دور مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية السابق رونالد دي اسموس Renal D Asmus الذي لعب دور فعال في جهود إدارة كلينتون Clinton لتوسيع الحلف الأطلسي في قمة مدريد Madrid Summit وبروس جاكسن Bruce Jackson واللذان دعوا إلى توسيع الحلف⁵ فتطورت العلاقات الثنائية مع الحلف الأطلسي وإسرائيل. فمنذ عام 2001 تعتبر إسرائيل كدولة أولى غير أوروبية في الحوار المتوسطي التي وقعت على الاتفاق الأمني مع الحلف الأطلسي Mediterranean Dialogue – to Reach Suchan .

كما شاركت إسرائيل في الحوار المتوسطي مع الناتو ديسمبر 2004 على مستوى وزراء الشؤون الخارجية. وفي فيفري 2005 اعتبر الأمين العام للحلف جاب دي هوب شيفر Jaap de Hoop Scheffer ، أن إسرائيل مؤهلة لتكون

¹ / نفس المرجع ص-ص 46-47.

² / نفس المرجع ص 47.

³ / نفس المرجع ص 48.

⁴ / التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل 2010 ، مرج سابق ، ص 154.

⁵ / Ronald D. Asmus, Opening NATO's Door: How the Alliance Remade Itself for a New Era, New York: Columbia University Press, 2002, p 112

عضو في البرلمان العام للحلف ، حيث زار الأمين العام للحلف الأطلسي شيفر لإسرائيل- أول زيارة إلى إسرائيل- في 2005/2/24 والتقى بالمسؤولين الإسرائيليين حيث قال "ليس من الصعب أن ترى لماذا نبي العلاقة اقرب بيننا لتصبح أولوية إستراتيجية " ¹ وبذلك يؤكد أن إسرائيل ستستفيد من عضويتها في الحلف الأطلسي الذي يسحب استقرار منطقة الشرق الأوسط وان الفرصة سانحة لتحسين العلاقة لان مصالح إسرائيل متقاربة جدا مع الناتو ² ولكن اكبر المعوقات من عضوية إسرائيل في الحلف الأطلسي تركز على مدى تقبل محور الاعتدال العربي من القادة العرب وخصوصا المنظمات الجهادية Jihadist باعتباره امتداد لسياسة أمريكا extension وتأثيرا في منطقة الشرق الأوسط بغض النظر عن أن الحلف يضم 24 دولة أوروبية إضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية أن التحالف الإسرائيلي الأطلسي ينظر إليه بعين الشك والريبة من قبل الزعماء الدولة المعتدلة ³.

و في مارس 2005 سفير إسرائيل في الاتحاد الأوروبي أداد إيرن Aded Eran قدم اقتراحات إلى مسؤولي الدفاع في الحلف الأطلسي حيث دعا إلى تحسين التعاوني الدفاع Cooperation Defense الذي يحدث في منطقة الشرق الأوسط والمتوسط ⁴ . وفي جوان من عام 2005 بدأت بالفعل قوات الدفاع الإسرائيلية بالتعاون في تمرين تحت الماء Submarine مع أعضاء في الحلف الأطلسي بسواحل إيطاليا ، ويعتبر أول عمل في العلاقات مع منظمة الحلف الأطلسي وإسرائيل ⁵ ، واتبعت هذه المهمة في العملية المشتركة في جويلية 2005 وهذا ما دفع إلى تحسين أكثر في العلاقات الأطلسية الإسرائيلية مع قوات الدفاع الإسرائيلية ⁶ ، في 16 أكتوبر 2006، أصبحت إسرائيل الدولة الأولى غير الأوروبية التي توصلت إلى ما يسمى اتفاق «برنامج تعاون فردي Programme Individual Cooperation مع الحلف للتعاون في 27 مجالا مختلفا، وفي مؤتمر عن العلاقات بين الناتو وإسرائيل عقد في هرتسليا في 24 أكتوبر 2006، قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك، تسيبي ليفني، « يعتبر ناتو وإسرائيل شريكين طبيعيين وحليفين إستراتيجيين لمشاطرتهما ذات القيم من الديمقراطية والحرية، وهما يواجهان ذات التهديدات والرغبة في حماية نمط حياتنا المشترك لكلينا.تعتبر الحضارة الغربية والمجتمع الأطلسي، اللذان يدافع حلف الأطلسي عنهما، البيئة الطبيعية لإسرائيل. لذلك، كون إسرائيل الدولة المتوسطة الأولى التي وقعت على اتفاقية الشراكة بمشروع تعاون فردي مع ناتو، لم يكن بمثابة مفاجأة.وقد تأسس ناتو في الأيام الأولى من الحرب الباردة ليدافع عن الديمقراطية وليضمن حرية الدول الغربية .تأسست إسرائيل "كدولة ديمقراطية" في محيط من الكيانات غير الديمقراطية. وتمثل إسرائيل، حتى اليوم، هذه القيم في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ⁷»، وأضافت «تشارك الاثنان في رؤية إستراتيجية موحدة. بطرق عدة، إسرائيل هي خط الدفاع الأول عن طريقتنا المشتركة في العيش» ⁸. وفي ديسمبر 2008 اتفق الحلف مع إسرائيل على التعاون

¹ / David S. Yost, NATO Transformed: The Alliance's New Roles in International Security, Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1998 , p 75.

² /Ronald D. Asmus and Bruce P. Jackson, Does Israel Belong in the EU and NATO?, Policy Review 129, February-March 2005 .

³ / Judy Dempsey, Israel Explores Closer Link to NATO, Even Membership, International Herald Tribune, March 3 2005 , p 3.

⁴ /Zaki Shalom, Israel and NATO: Opportunities and Risks, Strategic Assessment 7, 4 March 2005 .

⁵ /Arieh O'Sullivan, Israel Joins NATO Exercise for First Time, Jerusalem Post , June 19 2005 , p1.

⁶ / Kristoffer Larsson, Israeli Army Took Part in NATO Drill , International Middle East Media Center , July 22 2005.

⁷/ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت <http://www.altawasul.net/MFAAR>

⁸/ديانا جونستون، ترجمة، ديما شريفغن، إستراتيجية أميركا الكبرى: الدور الحقيقي لـ«الأطلسي» CounterPunch، نشرة سبوعية، 2010/11/26

العملي الثنائي¹. كما قال في هذا السياق **أفكودور ليبيرمان** وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية: " يجب أن يكون الهدف الدبلوماسي والأمني لإسرائيل واضحاً، ألا وهو الالتحاق بالحلف الأطلسي والدخول في الاتحاد الأوروبي"². هكذا أبرمت إسرائيل اتفاقية للتعاون العسكري رفيع المستوى مع الحلف الأطلسي وصرح **أفكودور ليبيرمان** بأن على إسرائيل أن تكون قاعدة متقدمة للاتحاد الأوروبي وعضو فعلي في الحلف الأطلسي.³

وكان **ليبيرمان** هو الذي قاد الاتصالات الإسرائيلية الرفيعة المستوى مع الحلف الأطلسي وحول ملف الحرب على إيران؛ كما شارك مع الولايات المتحدة و الحلف الأطلسي في تنسيق التحضيرات ضد سوريا وإيران، ينظر لإسرائيل منذ إنشائها على أنها قاعدة متقدمة لما يسمى بـ"الغرب"، ولمصالحه في الشرق الأوسط والعالم العربي. وإسرائيل عضو فاعل في "عملية المسعى النشط في شرق البحر الأبيض المتوسط" التي يتولاها الحلف الأطلسي. ورغم أن إسرائيل ليست عضواً في الحلف الأطلسي فهي تشكل مع تركيا العمود الفقري للقوات الأطلسية في الشرق الأوسط؛ والدولتان مهيأتان للقيام في المستقبل بدور عسكري حاسم في منطقة البحر الأبيض المتوسط. و إن الحرب التي نخوضها (نحن إسرائيل) في الشرق الأوسط ليست حرب دولة إسرائيل فحسب... ونحن (إسرائيل) في الخطوط الأولى.⁴

تتشكل شبكة متماسكة تضم الحلف الأطلسي وشرق البحر الأبيض المتوسط "و الحرب العالمية على الإرهاب." في نهاية شهر حوان 2007 أجرى **أفكودور ليبيرمان** ومسؤولون إسرائيليون لقاءات مهمة مع مسؤولين في الحلف الأطلسي بمقرات الحلف ببروكسيل⁵، ولقد تحدث نائب الكاتب العام للحلف الأطلسي الإيطالي **أليساندرو مينوتو ريزو** (Rizzo Alessandro Minuto) مع البعثة الإسرائيلية التي يقودها **ليبيرمان** حول تقديم تاريخ نشر وحدات من قوات الحلف الأطلسي في قطاع غزة⁶، كما تحدث الطرفان عن نشر قوات دولية في غزة لضبط النظام ومنع الفلسطينيين من التسلح، وتناولت المحادثات إيران وقضية الحماية الجوية لإسرائيل وتعميق التعاون بين مصالح المخابرات لكل من الطرفين⁷. وبعد عودته إلى إسرائيل من هذه اللقاءات، أكد **أفيدكور ليبيرمان** لإذاعة الجيش الإسرائيلي أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي قد منحوا إسرائيل "الضوء الأخضر لبدء حرب في الشرق الأوسط بشن هجوم على إيران في تاريخ لم يعلن⁸، وسبق للحلف الأطلسي أن أعطى في سنة 2004 لإسرائيل الضوء الأخضر لشن حرب على إيران في تاريخ لم يتم إعلانه، كما يستشف ذلك من هذا التصريح لـ**خافيير سولانا** (Javier Solana) المسؤول عن السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي والكاتب العام للحلف الأطلسي: " إن إيران دولة معقدة، ولا يبدو أن إسرائيل تملك القدرة على تحديه."

¹/Israel Ministry of Foreign Affairs, NATO ratifies ICP agreement with Israel, <http://www.mfa.gov.il/MFA/About+the+Ministry/MFA+Spokesman/2008/NATO+ratifies+ICP+in+Brussels+2+Dec+2008>.

²/ المهدي داريوس ناظم روي و المهدي داريوش ناظم رعيا، "حلف الأطلسي و إسرائيل أدوات أمريكا للحرب في الشرق الأوسط"، ترجمة: رشيد أبو ثور، مجلة الراصد، العدد 261 مارس 2008، ص4

³ / Avigdor Lieberman, Israel should press to join NATO, EU, Haaretz, January 1, 2007

⁴ / المهدي داريوس ناظم روي و المهدي داريوش ناظم رعيا، مرجع سابق، ص5.

⁵ / Ronny Sofer, Lieberman Wants NATO Troops in Gaza, Yedioth Ahronoth, June 28, 2007

⁶ /Ibid

⁷ /Ibid

⁸ / NATO: The US and Europe can not Suspend Iran's Nuclear Program, Azeri Press Agency (APA), July 11, 2007

وفي 21 فيفري 2006، أدلى رونالد د. أسموس (Asmus) المدير التنفيذي لـ (Fund's German Marshall Transatlantic Center) ببروكسيل، بهذا التصريح : "إن أحسن طريقة لمنح إسرائيل هذا الجانب الإضافي من الأمن هي تحديث علاقتها مع الذراع الجماعي المسلح للغرب المتمثل في منظمة حلف شمال الأطلسي. وكون تحديث هذه العلاقة سيرقى إلى منح إسرائيل العضوية في الحلف الأطلسي، أو سيقصر فقط على منحها ضمانات بعلاقة إستراتيجية ودفاعية وثيقة، فهذا أمر قابل للنقاش. غير أن ضمانات أمنية كلاسيكية تتطلب حدودا معترف بها لكي تتم حمايتها؛ وهذا ما لا تتوفر عليه إسرائيل اليوم. وهكذا سيتطلب ترتيب تحديث علاقة إسرائيل مع الحلف الأطلسي دبلوماسية حذرة وتخطيطا محكما¹". في مارس 2006 ورد في بريطانيا أن مسئولين في الحلف الأطلسي لمحووا أنه سيكون لهم دور في هجوم أمريكي إسرائيلي على إيران. وأورد ساره باكستير (Sarah Baxter) و أوزي ماهنايمي (Uzi Mahnaimi) بأن أكسيل توتيلمان (Axel Tüttelmann)، قائد القوات الجوية للإنذار المبكر والمراقبة التابعة للحلف الأطلسي، قد أكد للمسئولين الإسرائيليين بأن المنظمة الأطلسية ستخترط في حملة مستقبلية ضد الإيرانيين²، وقال باتريك كرونين المحلل الاستراتيجي في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية لصحيفة الغار ديان (The Guardian) البريطانية في سنة 2007 : إذا ألحت إسرائيل على ضرب إيران، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة للقيام بـ "عملية حاسمة"، ملمحا بذلك إلى أن أمريكا ستدخل الحرب إلى جانب إسرائيل التي بدأت الحرب³.

وانطلاقا من البعد الواقعي-البنوي للعلاقة بين إسرائيل وحلف الشمال الأطلسي ، فان الطرف الإسرائيلي يتقاسم مع الناتو قيم الديمقراطية والحرية ، ويواجهان نفس التهديدات والتحديات في أزمة الدفاع عن هذه القيم باعتبار العلاقة بينها كحلفاء استراتيجيين ، فالحلف تأسس بعد الحرب الباردة للدفاع عن الديمقراطية وضمان الحرية للعالم الغربي وهذا ينسحب على إسرائيل التي تأسست في منطقة البحر المتوسط لدول فيه غير ديمقراطية – الإشارة إلى الدول العربية- فإسرائيل هي التي تمثل القيم في كافة منطقة الشرق الأوسط . هذا الارتباط كشركان في تقاسم القيم مع الحلف الأطلسي حول الديمقراطية و الارتباط الوثيق ضد التهديدات المتطرفة ، فإسرائيل تعتبر معركتها في الوقت الراهن هي معركة بين المعتدلين والمتطرفين battle between moderates and the extremists⁴.

ومنه نستنتج أن التوجه الإسرائيلي نحو الحلف الأطلسي له أبعاد إستراتيجية واقعية وبنوية ، من خلال البحث عن مظلة أمنية قوية تتوزع فيها الأدوار والمهام بين الحلف وإسرائيل في إطار يهدف إلى السيطرة على المنطقة الجيوستراتيجية المتمثلة في البحر المتوسط والشرق الأوسط الكبير، وخلق بيئة مستقرة يتم من خلالها تمرير المشاريع الأمريكية - الإسرائيلية تحت غطاء نشر السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتدخل بغطاء إنساني وخلق واقع امني يوفر الحماية الكافية لإسرائيل وفك الحصار السياسي والدبلوماسي التي تعاني منه.

فإستراتيجية الجديدة للحلف بعد نهاية الحرب الباردة والتي تغذيها الأهداف الإستراتيجية الأمريكية ، وجدت المناخ الملائم والتوجه الجديد من العدو الشيوعي إلى البيئة الجديدة المتمثلة العدو الإسلامي، حيث أصبح الصراع بين طرفي

¹/ المهدي داريوس ناظم روي و المهدي داريوش ناظم رعيا، مرجع سابق، ص7.

²/ Sarah Baxter and Uzi Mahnaimi, NATO May Help US Strikes on Iran , The Times (UK), March 5, 2006.

³/ Julian Borger and Ewen MacAskill, Cheney Pushes Bush to Act on Iran , The Guardian (UK), July 16, 2007

⁴/ibid

معادلة مختلفة إيديولوجيا وثقافيا وحضاريا وهذا ما عبر عنه "هنغتون" بان الصراع سيكون حضاريا بامتياز ، من هذه الزاوية استطاعت إسرائيل أن توجه سياستها نحو الحلف الأطلسي بإستراتيجية التعاون والبحث عن الشراكة لأنها تمثل القيم والمبادئ وحقوق الإنسان التي تنادي بها الدول الغربية الديمقراطية وأنها تمثل ذلك في النموذج الوحيد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - حسب الإسرائيليين-، فإسرائيل اختارت المقاربة الواقعية البنوية التي تعتمد على البعدين الأمني والاجتماعي- الثقافي كإطار لرفع مستوى الشراكة بين الحلف وإسرائيل وخلق مرونة أكثر فاعلية في مواجهة التهديدات الجديدة المشتركة في حوض المتوسط والشرق الأوسط.

إن مصدر التهديد الرئيس الآن حسب رؤية الحلف هو من الجنوب ويتمثل في " : الإرهاب غالبًا ما يعنون به القوى المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق و الجريمة المنظمة، تهريب السلاح و انتشار أسلحة الدمار الشامل"، والقوى الإسلامية المقاومة الممانعة (إيران وسوريا) التي تعارض سياسات الهيمنة الأمريكية و زيادة معدلات الهجرة. وأول ما يلاحظ على هذا النوع من التهديدات أنها من إفرازات السياسات الأطلسية في المنطقة والانحياز الأعمى لإسرائيل، وازدواجية وانتقائية المعايير في التعامل مع قضاياها. كما أن هذه التهديدات آتية من خارج المنطقة التقليدية للحلف وهي منطقة مغايرة ثقافيًا وحضاريًا للغرب . ولهذا لم يطرح الحلف مسألة انضمام أي من دول الجنوب وشرق المتوسط للحلف، وإنما طرح صيغة تحكم علاقة الحلف بهذه الدول، ومن هنا جاء الحوار الأوروبي المتوسطي الذي بدأ في برشلونة عام 1995، وكذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقيات مشاركة مع دول جنوب المتوسط وشرقه. وقد انعقد مؤتمر شتوتغارت عام 1999 ، وهو المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي للبحث " ميثاق السلام والاستقرار الأوروبي - المتوسطي"¹.

هذا ويسعى قادة الحلف إلى تهميش دور الأمم المتحدة وتجاوز مجلس الأمن وتعظيم دور حلف رئيس الوزراء البريطاني، (طوني بليز) الناتو مع التوسع المستمر في نطاق عملياته. وقد أشار لقد أصبح هناك مفهوم أمني جديد أسماه "العولمة الأمنية" وهي تعني : « أن حلف الناتو سيكون له مهام أمنية في أماكن متفرقة في العالم، والتي تحتاج إلى تدخل الحلف لحسم النزاعات»².

من هنا لا يمكن فصل ما يحدث الآن من أحداث وتداعيات، وخاصة مع استمرار احتلال العراق والسعي إلى تقسيمه، والوجود الأمريكي الغربي العسكري في الخليج، ومفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني وتوقفها على المسارين السوري واللبناني، لا يمكن أن يفصل عما جرى سابقًا في يوغسلافيا، وعن أهداف الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها، وكذلك التحولات الحاصلة في أهداف حلف الناتو³. ويرتكز الأساس المنطقي لإشراك حلف شمال الأطلسي مع إسرائيل اليوم في بيئة أمنية لا يمكن التنبؤ بها، وهو الوضع الذي أود أن يجرؤ على وصفه بأنه "انعدام الأمن بالعولمة". بناء علاقات أوثق بين الناتو وإسرائيل الناشئة باعتبارها ضرورة إستراتيجية

¹/محمود خليل ، " الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة " ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 2001، 146، ص214.

²/ وليد عيد الحي، العولمة وتداعياتها على الأمن القومي العربي، الكويت، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2001، ص ص 21 - 20.

³/ محمد حسون ، إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق ص 514.

متزايدة ، خصوصا أن التفاعل بين الشرق الأوسط والأمن عبر الأطلسي أصبح واضحا وضوح الشمس.¹ وعلى الرغم من التباين بين بعض المواقف الأمريكية والأوروبية كما حدث خلال الغارات على يوغسلافيا، والموقف الفرنسي الألماني من غزو العراق ، فلا شك أن جميع هذه المواقف في النهاية إنما تخدم الهدف الأساسي للمنظومة المهيمنة على النظام الدولي الجديد، كما أن هذه المواقف بالنسبة للمنطقة العربية تأتي من منظور استراتيجي واحد هو : الأهمية الإستراتيجية النفطية واستمرار دعم الوجود الإسرائيلي، وهما يشكلان وجهين لإستراتيجية واحدة.

إن التحالف الأمريكي -الإسرائيلي في المنطقة يهدف إلى "إعادة هيكلة المنطقة جيو- إستراتيجية " عن طريق إعداد القوة الإستراتيجية الضاربة لتطويق المنطقة النفطية العربية- الإيرانية، بل وحتى بسط اليد عليها مباشرة². ففي الشمال الأداة هي التحالف التركي الإسرائيلي الذي تباطأ مع وجود حكومة حزب العدالة الإسلامي في تركيا، وفي الجنوب تتداخل الأجهزة الأمنية الأمريكية الإسرائيلية من مضائق تيران إلى مضيق هرمز، إن هذا التحرك الأمريكي - الإسرائيلي، المدعوم بمنظومة العلاقات الدولية للنظام الدولي الجديد، إنما يشكل الأساس الاستراتيجي لمشروع النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد الذي يحمل صيغة الاقتصاد والتجارة كسمة "ظاهرة" وكهدف استراتيجي أساساً لضمان المصالح الأمريكية والمطامع الصهيونية.

أما التحرك الأوروبي الذي يبدو مهتماً بمحيط المتوسط، فهو يتمحور حول مشروع "المتوسطية" والذي لا يخرج عن نطاق المنظومة العالمية وأهدافها التي تحكم العلاقات الدولية، وإن كان يمكن أن يبرز من حين إلى آخر بعض الاختلاف في التوجهات ما بين الرؤية الأمريكية والرؤية الأوروبية التي يبدو أننا خارج دائرة التأثير فيها ما دام الضعف والوهن هما السائدان في البلدان العربية، وما دامت الشعوب مغيبة.³

¹ / Adrian Cioroianu , On the Eve of The Bucharest Summit: The New Romania, NATO and Israel , Israel Journal of Foreign Affairs: n=2,2008,p 100.

²/شرق كشك ، " الدور الجديد لحلف الناتو ، تحد جديد للأمن القومي الإيراني"، طهران ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 64. جانفي 2005، ص 15.

³/ منير الحمش، " التحولات الإستراتيجية لحلف الناتو"، القاهرة، مجلة دراسات إستراتيجية ، السنة 1 ، العدد 1 ، خريف 2000، ص 50.

المبحث الثالث : تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية في شرق المتوسط .

تشكل مجموعة من المسائل ذات البعد الاستراتيجي تحديات كبيرة تقف أمام توجهات السياسة الإسرائيلية في المنطقة ، تختلف هذه التحديات وتتغير بشكل يجعل من مواجهة هذه التحديات أمر صعب ، على المستوى السياسي والاستراتيجي ، ولقد أفرزت المتغيرات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001 مجموعة من الفواعل التي أصبحت تبحث عن نفوذ في منطقة المتوسط والشرق الأوسط بالإضافة إلى تنامي دور المنظمات المقاومة التي تتلقى دعمها المباشر من دول راعية لسياستها أو مضيئة لها ، والتي تشكل محور ممانعة ضد سياسات التمدد الإسرائيلية في المنطقة .

وعليه سنحاول في هذا المبحث الثالث تسليط الضوء على أهم التحديات التي تبرز بشكل كبير في عرقلة تحركات السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه الجوار الجيوسياسي ، من خلال التركيز على ثلاث دوائر أساسية تشكل تحديات أمام توجهات إسرائيل الخارجية اتجاه دول الجوار الجغرافي والاستراتيجي :

- 1- الدائرة الأولى، تمثل التحديات الداخلية للسياسة الإسرائيلية.
- 2- الدائرة الثانية، تشمل التحديات الإقليمية خاصة القضايا الإستراتيجية - الأمنية والعسكرية.
- 3- الدائرة الثالثة، تمثل التحديات العالمية (دولية) .

المطلب الأول: تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخليا.

لقد أرادت إسرائيل من خلال تحركاتها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، الانخراط في المنطقة من خلال عملية السلام مع الدول العربية والفلسطينيين ، محاولة في نفس الوقت التكيف مع المنقطة بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى لها دفع عملية التطبيع باتجاه سريع ونشط. وجادت فترة التي تلت أحداث 11 من سبتمبر 2001 ، لتعيد صياغة السياسات الداخلية و الخارجية وحتى الاستراتيجيات التي يمكن أن تنشأ عنها خاصة بروز تحديات وتهديدات جديدة ، أمام هذا التوجه والمشروع الجديد اصطدمت بعدة تحديات إضافة إلى التحديات الخارجية، وهي تحديات مرتبطة بإسرائيل نفسها ، وهذا ما يقودنا إلى طرح إشكال أساسي يتمحور حول مدى توفر إسرائيل على إمكانيات وقدرات ذاتية لممارسة سياسة إقليمية فاعلة.

في الحقيقة أن الإجابة على الإشكال يصطدم يقودنا لتحدي مهم تصطدم به السياسة الإسرائيلية الإقليمية، فالسياسة الخارجية الإسرائيلية تحكمها ضوابط ومحددات وهي ليست حكرًا على جهة معينة بل تنشأ عن مجموعة من الفواعل تختلف تأثيرات كل منها حسب القوة والانتشار. كما لإفرازات البيئة الدولية من انعكاسات وانشغالات على البيئة الداخلية. ونظراً لطبيعة وخصوصية إسرائيل التي تتميز بكثير من التناقضات الداخلية .

إن انجاز أي سياسة خارجية تتطلب ، يتطلب توفر قدرة رأسمالية إسرائيلية على بناء اقتصاد قوي ومعاصر ، إلى جانب قوة عسكرية تلعب دور مهم في التوازنات الإقليمية في المنطقة ، وتشكل عدة متغيرات داخلية تعيق تجعل من فعالية السياسة الإسرائيلية تبدو في كثير من الأحيان أنها عاجزة عن التحكم والسيطرة في البيئة الداخلية وتكمن هذه التحديات أنها نتائج عن طبيعة وخصوصية إسرائيل في حد ذاتها ويمكن أن نجمل هذه التحديات الداخلية .

وتتسم السياسة الخارجية الإسرائيلية ، بوجود نمطين من عناصر التطور : الأول يقوم على الثوابت التي رسمت اتجاهات تطور القدرات الإسرائيلية الشاملة ، والثاني يقوم على المتغيرات التي تعاملت معها المؤسسة الحاكمة طبقاً لتوجهات إيديولوجية وسياسية وعملية ، ولدى متابعة تفصيلات التجربة العملية للمشروع في تجلياته الراهنة خلال السنوات العشر الأخيرة ، تبرز ثلاث محاور رئيسة لأداء المشروع¹:

أولاًها: جملة من النجاحات التي حققها المشروع ، تتمثل أساساً بالحفاظ على وجود إسرائيل وضمن أمنها القومي ، وبناء قاعدتها البشرية ، والارتقاء بقدراتها العسكرية والاقتصادية ، وإبداعها في التخطيط الاستراتيجي لأهدافها ، واستخدامها للتكتيكات الملائمة ، وعملها في إطار منظم في جمعيات خيرية ومنظمات ، وتجاوز آثار الأزمة الاقتصادية العالمية كما يتضح أنها غدت إحدى الدول الرائدة في مجالات التقدم العلمي والتكنولوجيا الراقية والصناعات العسكرية.

ثانيها: جملة من الإخفاقات التي عانى منها المشروع، وتتمثل أساساً بتضاؤل الإيديولوجية وتآكل منظومة القيم الصهيونية التقليدية واستمرار انحسار مكانة "الموشافات والكيوتسات" ، وتراجع معدلات الهجرة وازدياد ظاهرة النزوح، واضطراب مؤسسات الحكم والأداء القيادي ، وارتباك في جهاز التعليم واستفحال ظاهرة الفساد السياسي والعام والجريمة وتفاقم المشكلات والتوترات الاجتماعية وصدمة الانتفاضة الفلسطينية ، والعجز عن حسم الصراع مع

¹ /جواد الحمد ، "مستقبل المنطقة العربية في ظل مشاريع التغيير الخارجية" ، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد50، شتاء 2010/2009، ص ص69-68.

الفلسطينيين وعملية فك الارتباط مع غزة والإخفاق في القضاء على المقاومة وعلى رأسها حركة حماس والإخفاق في لبنان وفتور التطبيع مع مصر والأردن.

ثالثها: حملة من الإشكالات التي واجهت ولا تزال تعترضها ، وتتمثل أساسا بمعطيات الجغرافية السياسية والموارد، وتأثيرات الهجرة الروسية على المجتمع الإسرائيلي ، ومسألة هوية الدولة وخصائصها ، وتقديس الجيش ومسألة العسكرة والتنشئة العنيفة وانعكاساتها والعلاقات المدنية – العسكرية .

1- نزع وتآكل الشرعية كتحدٍ أساسي لإسرائيل. The Challenge of Legitimacy.

لقد واجهت إسرائيل منذ قيامها عام 1948 إشكالية الشرعية ، حيث رغم مرور أكثر من ستة عقود على قيامها فإنها لا تزال تعاني من مسألة الشرعية باعتبارها نقطة مهمة في تاريخ الدولة وهويتها ، ففي القرون الواحد والعشرين عملت إسرائيل دبلوماسيا من اجل كسب تعاطف المجتمع الدولي ن، خاصة مسألة الانخراط في الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب العالمي ، ومن هذه الزاوية عملت على أن المنظمات الراديكالية الإسلامية تمثل تهديدا لنزع الشرعية عن إسرائيل خاصة حزب الله وحركة حماس. غير أن طريقة التعامل معهما أدت إلى تآكل في الشرعية الإسرائيلية خاصة عمليات المقاطعة لإسرائيل من الكثير من الدول ، وحتى التوترات التي نجمت عنها خاصة مع تركيا .

وفي تقرير أعده معهد رينوت –الإسرائيلي- للتخطيط الإستراتيجي " ، يظهر مدى أهمية الشرعية بالنسبة لإسرائيل حيث رفعته إلى "مصاف" التهديد المصيري أو الوجودي للدولة العبرية. ويؤكد واضعو التقرير، من جملة أشياء أخرى، أن التضافر بين شبكة المقاومة ضد إسرائيل، التي تعمل بموجب استراتيجيا الانهيار، وبين شبكة نزع الشرعية، التي تسعى إلى تحويل إسرائيل إلى دولة بغیضة ومعزولة في العالم أجمع، يتمخض عن هجمة فعالة على النموذج السياسي والاقتصادي الذي تمثله، وأن هذه الهجمة، التي بدأت تظهر أبعادها الإستراتيجية، مقدر لها أن تتطور لتصبح في غضون بضعة أعوام تهديداً وجودياً لإسرائيل، وأن أحد الأحداث المؤسسة المحتملة في هذه العملية هو انهيار "حل الدولتين" كإطار متفق عليه لتسوية النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، وتبلور حل "الدولة الواحدة" كإطار بديل جديد¹. وبذلك اعتبار نزع الشرعي وبمثابة تهديد عسكري لإسرائيل.

ولعل ما نشرته صحيفة "يدعوت احرونوت" تحت عنوان "من العار أن تكون إسرائيلياً"، والذي كان لمقال كتبه المعلق الاقتصادي للصحيفة، ومبعوثها إلى "ملتقى دافوس" الأخير، ما يلي:²

"لم تعد لإسرائيل صورة القوة العظمى التكنولوجية المزدهرة، ولا حتى قوة عظمى لاحتلال وحشي، إنها تتخذ صورة شيء آخر تماماً: دولة غارقة لا تؤدي وظائفها، رئيسها يقدم إلى المحكمة بتهمة الاغتصاب، رئيس وزرائها يحقق معه للاشتباه بخدمة مصالح مقربيه، وزير ماليتها سيطير مع وزارته بسبب قضية أموال وجمعيات. رئيس أركانها استقال بسبب حرب فاشلة، وزير دفاعها سيضطر قريباً إلى السير في إعبابه. هكذا هي إسرائيل كما تظهر في شتاء 2007 أمام العيون المتفاجئة لأبناء النخبة الاقتصادية السياسية الأكاديمية في العالم".

¹ / سعيد عياش، تحدي نزع الشرعية. تهديد مصيري لإسرائيل ، أوراق إسرائيلية العدد، 51. 2010، ص 8.

² / عبد اللطيف مهنا، مؤتمر هرتسليا . هاجس تآكل المناعة... قلق عقدة الزوال، على الموقع:

<http://www.al-moharer.net/moh254/muhanna254c.htm>

وفي دراسة أعدها خبراء من "معهد ريووت" ، تؤكد أن إسرائيل تواجه اليوم خطرا استراتيجيا نتيجة حملات الإدانة والمقاطعة في العالم ، وهو ما تسميه الدراسة "نزع الشرعية عن إسرائيل" في العالم . وتوضح الدراسة أن حربي لبنان وغزة الأخيرتين كشفتنا عن قوة حملات الإدانة والمقاطعة وتذكر الدراسة انه بموازاة تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها الخاصة مع الدول الأوروبية المركزية والسلام مع مصر والأردن ، فإنها تواجه حملات شرسة في العالم ، بما في ذلك من داخل الدول الصديقة.¹

2- التوترات الداخلية السياسة والمجتمعية في إسرائيل.

الواقع أن فهم قضية الأمن في إسرائيل يقتضي فهم الخلافات الداخلية الإسرائيلية وانعكاساتها على قضية الأمن. وبشكل عام، يمكن القول إن هناك محددين رئيسيين لعبا دورا مهما في الخيارات الأمنية الإسرائيلية، هما الهوية وطبيعة المجتمع الإسرائيلي. فلا شك أن استمرار الهويات دون القومية في المجتمع الإسرائيلي تساهم في ضعف التوافق السياسي والاجتماعي حول الأمن، ويدخل المجتمع الإسرائيلي - شأن حالة العديد من المجتمعات الراهنة- في حالة من الصراع الثقافي. وفي الواقع، فإن إسرائيل ما زالت في حالة من الصراع بين ادعائها أنها أمة تعاني من الوحدة والجاذبية الطبيعية لفكرة المجتمع الطبيعي أو السوي.

ويمكن القول إن هناك جماعتين متنافستين رئيسيتين في هذا الصراع. الجماعة الأولى هي التحالف الدولي Coalition Internationalist وتتميز بمسايرة الاتجاهات والقيم العالمية. أما الجماعة الثانية فهي التحالف الرجعي Backlash Coalition والتي تعنى بالأساس بالحفاظ والتأكيد على القيم والتقاليد اليهودية المنفردة

وتنطلق هاتان المجموعتان من مفاهيم متناقضة حول السلوك والتوجه الأفضل بشأن فكرة تكامل أرض إسرائيل The Land of Integrity Israel. وبشكل عام، فإن الثقافة العلمانية الحداثية تميل لمنهج يعتمد على المكونات العملية والذرائعية لتلك القضية، أما الثقافة الدينية أو التقليدية فتميل إلى التعامل مع تلك القضية بشكل أيديولوجي. ومن ناحية ثانية، تمتلك الجماعتان تصورا متناقضا حول مستقبل طبيعة الدولة الإسرائيلية ذاتها. فبينما يتبنى الإسرائيليون التقليديون هوية جماعية تستند إلى العرق (اليهودية Jewishness)، يميل الإسرائيليون المدنيون إلى تعريف الهوية الإسرائيلية استنادا إلى العامل الجغرافي الإقليمي (الإسرائيلية Israeliness). والواقع أن سيطرة أي من الجماعتين سوف يحدد مستقبل تلك القضايا ومستقبل العلاقات الخارجية لإسرائيل، والأهم هو تحديد توجهها بشأن قضية الأمن. وبمعنى آخر، فإن الجماعة المنتصرة سوف تسود داخل المجتمع وتحدد بشكل كامل كيف تعرف إسرائيل / أو تعيد تعريف نفسها.²

كما أنتجت حالة التنوع الأثني في إسرائيل ، إلى حدوث التصدع القومي بين العرب واليهود ، ابرز وأقوى تصدع سياسي واجتماعي هو ذو طبيعة تراكمية ، لأنه يعبر عن علاقة صراعية تاريخية بين العرب الذين أصبحوا أقلية في بلادهم و اليهود الذين تأسس مجتمعهم عبر الهجرة

¹ / سمير سمعان و عبد الحميد الكلاوي و حسن حسن ، استراتيجيات إسرائيل لعام 2010 قراءة في مؤتمر هرتز يليا لعام 2010، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 51، ربيع 2010.ص61
² / حسن براري، مرجع سابق ص 16.

والاستيطان، هذا التصدع قائم على أساس قومي إقصائي، ومن أبعاد التصدع في المجتمع اليهودي الاستيطاني هو التصدع الأثني، وهو نتيجة قديم هجرات مختلفة الثقافات.¹

3- الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000 وأبعادها السياسية والأمنية على إسرائيل .

شكلت الانتفاضة الثانية عام 2000، تحدي كبير لإسرائيل خاصة من الناحيتين الأمنية والسياسية وما نجم عنها من مضاعفات اقتصادية، حيث أن الانتفاضة تفجرت والمجتمع الإسرائيلي يعيش حالة من التقطب ألتداخلي والانحراف القيمي، ألفت بظلالها على الجيش الذي يمر في التمدن و يمكننا رصد بعض التحولات الآخذة في التصور في المجتمع الإسرائيلي، والتي تشكل أحداث الأقصى عاملاً من عوامل تعميق هذه التحولات:²

1- الارتفاع الحاد في وتيرة تدخل المجتمع في قضايا الأمن سواء من قبل المحاكم والكنيست والسياسيين، ووسائل الإعلام.

2- بروز ملامح التعب والإحباط على المجتمع الإسرائيلي.

3- طرح القضايا الأمنية المرتبطة بالمسيرة السياسية وجعلها محل نقاش حاد في المجتمع.

ازدياد حدة الانتفاضة وتداعياتها على المستوى المحلي والعالمي، ألفت بظلالها على السياسة الداخلية الإسرائيلية والخارجية وازدادت أثارها على مجمل البنى السياسية والمجتمعية في إسرائيل، ولرنا شكلت استقالة براك (وحكومته ونجاح حزب الليكود في الانتخابات)، أحد أهم إفرازات هذه الانتفاضة. و أيضاً أجهضت حكومة شارون الوطنية (بمشاركة حزب العمل) وأدت إلى استقالة حزب العمل الشريك منها وتخطب الليكود (خاصة شارون).

فعلى المستوى السياسي العسكري، فلأول مرة نشهد شخصيات رفيعة المستوى في الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن تهاجم السياسة الحكومية بشأن المسيرة السياسية وتدعي في الوقت ذاته أن الحكومة لا تعطي الجيش اليد الطولي لضرب الانتفاضة. ولذلك تمارس القيادة العسكرية ضغطاً مذهباً على الحكومة من خلال استغلال المنبر الإعلامي ويقفون ضد الشعب الفلسطيني معتقدين أن القوة هي السبيل الوحيد للحل مع الفلسطينيين (والعرب)³، ولما كانت القوة هي الفكر الغالب على المؤسسة فقد تعاملت الحكومة مع الأحداث داخل الخط الأخضر بوحشية بالغه عبرت عن الموقف العقدي من الأقلية العربية

¹ / عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد 380..ديسمبر 2010ص21

² / إبراهيم أبو جابر، أثر انتفاضة الأقصى على المجتمع الإسرائيلي، القاهرة، شؤون إستراتيجية، العدد 7، 2001، ص3.

³ / محاضرة القاها عامي ايلون رئيس الشباك السابق أمام مجلس الأمن والسلام يوم 2001/1/11 .

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية إقليمياً.

يعتبر هذا التحدي من أهم التحديات التي توليها إسرائيل أولوية كبيرة ، خاصة مع تصاعد وتنامي الدور التركي في المنطقة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002. وازدياد النفوذ والتمدد الإيراني الشيعي في المنطقة والبرنامج النووي حيث أصبح لإيران نفوذ في منطقة شرق المتوسط بصورة كبيرة ، كما أن التحالفات القائمة بين كل من سوريا وإيران وحركات المقاومة الإسلامية خاصة حزب الله وحركة حماس . كل هذه المعطيات أفرزت واقع جديد بالنسبة لإسرائيل لتعامل مع هذه المسائل التي تعتبرها تمس أمنها القومي وعمقها الاستراتيجي في المنطقة ، خاصة وان هذه الفواعل المتنوعة بين فواعل كاملة السيادة وأخرى منظمات تلقى الدعم من قبل هذه الدول في إطار لعبة المصالح. وتتعد تحديات السياسة الخارجية إقليمياً في نحو أربعة تحديات أساسية تحدي إيران أن تصبح دولة نووية، وتحد من التعاون والتعلم داخل المحور الراديكالي، وتحد من ساحة المعركة (الحرب الهجينة) ، والتحدي المتمثل في الكيانين الفلسطينيين(الضفة والقطاع):

أولاً- البرنامج النووي الإيراني كتحدي استراتيجي **The challenge of Iran nuclear programm**.

إن التحدي الإستراتيجي الأساسي بالنسبة إلى " إسرائيل "والعالم العربي المعتدل هو إيران .والتهديد الذي تشكله إيران نووية تستخدم قوتها لزعزعة الاستقرار بواسطة من يأترون بأمرها وبواسطة منظمات المقاومة (حماس وحزب الله)، وينطوي على أبعاد كبيرة بالنسبة إلى استمرار الانتشار النووي في المنطقة، وعلى ميثاق الحد من الانتشار العالمي، وكذلك على الأمن البشري، والاستقرار في دول الشرق الأوسط. ففي السنوات الأخيرة دشنت إيران مكائنها في المنطقة بطريقة من شأنها أن تسمح لها "بالخروج" من العزلة وذلك محاولة وصولها إلى اختراع السلاح النووي، وهي تعمل على تعزيز برنامجها النووي على أساس إستراتيجية من خلال تحقيق قنبلة نووية في أسرع ممكن، وإستراتيجية متطورة مبنية على المضي قدماً على جبهة واسعة لإنشاء البنية التحتية النووية وتقصير المسافة إلى انفجار قنبلة في حين دفع تكاليف الحد الأدنى.

وتبذل الولايات المتحدة ودول الغرب الجهود من أجل وقف إيران قبل أن تمتلك سلاحاً نووياً، وذلك بواسطة عرض الإغراءات وممارسة الضغوط، وفرص العقوبات عليها .وفي هذه الأثناء لم تحقق هذه الجهود نتائج كافية، ومن الممكن أن يترتب على الإدارة الأمريكية اتخاذ قرار يرحج واحدة من عدة إمكانيات قاسية :أن تقوم بعمل عسكري ضد إيران، أو تعطي " لإسرائيل" الضوء الأخضر "للقيام به، أو أن تقبل بتخصيب اليورانيوم في إيران، وخلال مرحلة لاحقة تقبل بإيران نووية، وتأخذ الاستعدادات لتحمل الأخطار الناجمة عن ذلك .وبسبب عدم توقف إيران، سوف تضطر " إسرائيل " أيضاً إلى اتخاذ القرار خلال المرحلة القادمة، عما إذا أصبحت الظروف مواتية للقيام بعمل عسكري لضرب المواقع النووية في إيران¹.

إن الملف الإيراني النووي في المقاربة الإستراتيجية الإسرائيلية أصبح يشكل أهم أولوية ، حيث انتقل الكلام من محاولة ثني إيران عن إنتاج سلاح نووي إلى القيام بعملية عسكرية توجه إلى المراكز النووية الإيرانية ، وارتعت وتيرة التصريحات المضادة بين الطرفين ، خاصة يتقدم البرنامج الصاروخي الإيراني _ وعلى عكس البرنامج النووي فإن

¹ / أفرايم كام ، التحدي الإيراني، التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل 2010 ، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي ، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني ، 2010، ص189.

الإيرانيين لا يتسترون عليه ، يتقدم بسرعة كبيرة . كما أن نوعية الصواريخ ومداتها . ودقتها قد اكتسبت تحسينات تدريجية وتملك إيران الآن صواريخ باليستية قادرة على حمل رأس حربي نووي، ومنذ قرابة عقد من الزمن تملك صواريخ يغطي مداها كل الأراضي لإسرائيلية تصل إلى العمق الإسرائيلي . وأن إسرائيل لا تبدو قادرة على حماية سكانها بالكامل من التهديد بشن هجوم كيميائي ،¹ وتنتظر إسرائيل إلى إيران باعتبارها تشكل تهديدًا ليس فقط لأنها، بل أيضًا لوجودها وكيانها داخل حدودها. ففي الوقت الذي تتمنى فيه إسرائيل أن يتم حل المشكلة النووية الإيرانية دبلوماسيًا فهي أيضًا في نفس الوقت تفكر جديدًا في اللجوء إلى العمل العسكري إذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية في منع البرنامج النووي الإيراني من التحول إلى الطريق العسكري، ووضع حد نهائي لهذا الخطر الذي يقضي على الاحتكار النووي الإسرائيلي الذي يشكل حجر الزاوية في نظرية الأمن الإسرائيلي، وإستراتيجية الردع فيها على وجه الخصوص.

ولأن الولايات المتحدة وإسرائيل يشعان كلاهما بأن التهديد الإيراني موجه ضدهما في المنطقة، وإذا كانت الولايات المتحدة لبعدها الجغرافي بعيدة عن التهديد النووي الإيراني عكس إسرائيل الموجه التهديد الإيراني إلى كيانها بشكل رئيسي، إلا أن المصالح الأمريكية وتواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط الجديد - طبقًا للمفهوم الأمريكي تواجه أيضًا التهديد الإيراني بنفس النقل الذي تواجهه إسرائيل، وربما بدرجة أكبر بالنظر لكون القوة العسكرية الأمريكية المحيطة بإيران من جميع الجهات تشكل المنافس الأخطر للجمهورية الإسلامية على كل هذه الساحة الواسعة من الشرق الأوسط الجديد. لذلك كان من البديهي والمنطقي في ظل الشراكة الإستراتيجية بين البلدين أن تتعاون الولايات المتحدة وإسرائيل سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا لمواجهة التهديدات الإيرانية، خصوصًا مع الوضع في الاعتبار خصوصية العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية، ومسئولية الولايات المتحدة المعلنة عن أمن إسرائيل، وما يتطلب ذلك من القيادات السياسية والعسكرية في البلدين من وضع الخيارات السياسية والعسكرية المتاحة أمامها لمواجهة واحتواء التهديدات الإيرانية والقضاء عليها².

إضافة إلى الملف النووي الإيراني ، هو التمدد الشيعي وتدعيمه لحركات المقاومة في المنطقة، و إتباع نظرية التوسع في التهديد الأفقي استعاضته عن التصعيد الرأسي، وذلك باستغلال قدرة الإيرانيين على الإضرار بإسرائيل وباقي دول المنطقة وبالمصالح الأمريكية داخل المنطقة وخارجها من خلال المنظمات السياسية والدينية والمليشيات الموالية لإيران، والتي أمكن للأخيرة زرعها أو شراءها وتجنيدتها لخدمة المصالح الإيرانية. وأبرز مثال على ذلك حزب الله في لبنان الذي خاض حربًا بأوامر إيرانية ضد إسرائيل(الحرب بالوكالة) استمرت 33 يومًا تهدد خلالها العمق الاستراتيجي لها ، كذلك حركة حماس التي تحكم في الأراضي المحتلة، والمنظمات الفلسطينية التي تأويها سوريا والتي تمثل الشريك والحليف الرئيسي لإيران في المنطقة، وخلقته لإيران عمقًا وامتدادًا استراتيجيًا سمح لها بالتواجد العسكري البحري والبري شرقي البحر المتوسط بالقرب من إسرائيل. هذا إلى جانب ما تشكله الأموال الإيرانية من مصدر رئيسي في دعم

¹ / Ehud Eilam, A New Take on the Iranian-Israeli Conflict , *Israel Journal of Foreign Affairs* II : 2 ,2008 ,p 14.

² / حسام، سويلم ، مرحلة جديدة في الصراع بين إيران وإسرائيل ، مختارات إيرانية ، العدد 85 ، أوت 2007 .ص62

وتعزيز القوات المسلحة السورية وحصولها على احتياجاتها التسليحية ذات التقنية المتقدمة من روسيا والصين وكوريا الشمالية¹.

إن سياسة إسرائيل كما أوضحها رئيس وزرائها-السابق- **إيهود أولمرت** هو تصوير التهديد الحالي لإيران باعتباره يشكل تحديًا وتهديدًا للنظام الدولي ككل، وقد صرح **أولمرت** في أفريل 2006 أنه لا يجب على إسرائيل أن تكون في مقدمة هذا الصراع، وأكد على ضخامة الخطر الذي تشكله إيران بالنسبة لأمن وسلام أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل أيضًا، حتى أنه قال: إن الافتراض بأن إسرائيل ستكون أول من يقود المواجهة العسكرية ضد إيران هو سوء فهم لهذه المشكلة. وفي خطة يوم 24 يناير 2007 أمام مؤتمر **هرتز ليا**، والذي يشكل أجندة إسرائيل السياسية والأمنية للسنة القادمة، أعلن **أولمرت** صراحة أنه بالنسبة لدولة إسرائيل تشكل إيران التهديد الحقيقي لها، وأنه ليس هناك فرد من بين الإسرائيليين لا يستشعر الخطر الكامن في هذا التهديد، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، ولكن أيضًا بالنسبة لمستقبل المنطقة واستقرار النظام العالمي. فإسرائيل من مطلقاتها الهجومية ترى أن الخيار العسكري ضد التهديد الإيراني قائمًا، حيث قال في هذا الشأن نائب رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي **بني غانتس**، "أن العالم ودولة إسرائيل لا ينبغي لهما وليس بإمكانهما تجاهل الخطر الذي يمثله المشروع النووي الإيراني"². كما شار في هذه الاتجاه الرئيس الإسرائيلي **شمعون بيرس** حيث قال، "أن إيران هي أصعب مشكلة تواجهها إسرائيل"، وأضاف: "أن النظام في طهران قمعي ويسعى لتخصيب اليورانيوم"، واقترح **بيرس** شن حرب دعائية على إيران والتركيز على ما اسماه الفساد القيمي لنظام إيران الذي يقف على رأسه دكتاتور يضطهد شعبه، ويتنكر للمحرقة وينتج سلاحا نوويا ويهدد إسرائيل³.

من جهة أخرى قال وزير الأمن الإسرائيلي، **إيهود باراك**، في محاضرة قدمها يوم 16/02/2009 أمام كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي "إن تطوير إيران لأسلحة نووية يشكل خطرا وجوديا على إسرائيل"⁴ وفي هذا السياق تحدث رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، **غابي أشكنازي**، إلى أقوال مماثلة في خطة العمل الخاصة بالجيش للعام 2009، حيث جرى التطرق إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره يشكل خطرا وجوديا على إسرائيل. وقال **أشكنازي** إنه في هذا العام "سيكون هناك تحديات أمنية مركبة تتطلب الجاهزية العالية والحفاظ على التفوق النوعي"⁵.

ثانيا- تحدي التحالف الإيراني - السوري وحركات المقاومة، (حزب الله و حركة حماس):

تشكل هذه الفواعل مجتمعة هي نظر الإسرائيليين (محورا للشر) يمكن أن يهدد الأمن القومي الإسرائيلي خاصة وان هذه الوحدات تشكل توليفة من متغيرات يغلب عليها الطابع الديني والأيدلوجي نتج عنه امتداد مسلح وعسكري. ولقد نمت العلاقات داخل المحور أوثق ومستوى التعاون قد بلغ ذرى غير مسبوقه ويوجد مواقع معروفة في إيران وسوريا،

¹ / نفس المرجع ،ص63.

² / سمير سمعان، عبد الحميد الكلاوي و حسن حسن، مرجع سابق، ص 66.

³ / نفس المرجع ،ص68.

⁴ / إسرائيل تقوم بعمليات اغتيال تخريب لعرقلة البرنامج النووي الإيراني، الاردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط، شؤون إسرائيلية في أسبوع، العدد295،

2009/02/22 ص 19

⁵ / نفس المرجع .ص20.

حيث خلال اختبار أنظمة الأسلحة المختلفة يمكن للمرء أن يحدد ضباط الجيش الإيراني والسوري. نشطاء حزب الله، وحتى أعضاء حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية الذين تمت دعوتهم للمشاركة في الحدث هذا هو كيف يعمل : الأيديولوجية، يتم توفير كل التمويل والتكنولوجيا ، والعقيدة العسكرية، والتدريب من إيران .أنهم يفضلون صنع عقده في سوريا ، ويتم توزيع الناتج بين جميع أعضاء المحور وتغطي منطقة الشرق الأوسط من خلال عدد من شبكات تعمل بصورة مشتركة من قبل إيران وسوريا وحزب الله، وحتى حركة حماس .بعض تعامل مع تهريب الأسلحة والعتاد عن طريق الأرض والبحر والجو : في الجنوب ، عبر السودان إلى قطاع غزة، وفي الشمال ، إلى سوريا ولبنان¹.

وتتوجس إسرائيل من هذه الوحدات التي تشكل تقريبا إقليميا جغرافيا متجانسا ، تجمع بينها مصالح وأهداف مشتركة ، ورفض للسياسات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة ، فالإيرانيين يسيرون في علاقاتهم مع حزب الله وسوريا وحماس وفق التمدد الشيعي لكسب قاعدة شعبية اكبر تلتف حولها او ما يسمى "البؤر الإيرانية في شرق البحر المتوسط." من جهة، ومن جهة أخرى تقديم الدعم العسكري والأمني والدبلوماسي . ولقد أظهرت حرب لبنان عام 2006 تعاطفا ودعما كبيرين من قبل إيران وسوريا. ويشير الكثير من المحللين أن الأداء العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي كان دون مستوى التوقع فهم يعتبرون أن إسرائيل أخفقت في حربها ضد حزب الله مما طرح إشكالية جديدة على مستوى تآكل نظرية الردع الاستراتيجي التي تمكنت إسرائيل لعدة عقود من توظيفها ضد الدول العربية.وفي الجهة المقابلة تمكنت القوى الممانعة أو الراديكالية من استخلاص الدروس من هذه الحرب التي أظهرت ثغرات في الجبهة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية .كما أن المواجهة في قطاع غزة حللت من قبل طهران وبيروت بنفس المعايير التي رأتها حماس الانفتاح مع المجتمع الإسرائيلي الذي يناقش نقاط ضعفه وقوته الخاصة، والمعلومات المتاحة على شبكة الانترنت وفي وسائل الإعلام تعطي منحى التعلم لدى المحور الراديكالي ميزة كبيرة.²

وترى إسرائيل في المقاومة الفلسطينية الإسلامية خطراً محدقاً بها، بسبب محاولتها أسلمه الصراع؛ حيث تخشى أن تنجح حماس في نقل أفكارها إلى دول المحيط العربي السنية ، خصوصاً وأن لها امتدادات أيولوجية عالمية؛ مما سيشكل خطراً بالغاً على وجود إسرائيل.³

ينظر الكيان الإسرائيلي إلى هذه التحديات من زاوية ما تشكله من خلخلة لأعمدة عقيدته القتالية لا سيما المتمثل منها بعامل الردع، وعدم القدرة على منع وصول الحرب إلى جبهته الداخلية، إضافة إلى عجزه عن التحكم بعمر الحرب، وبالتالي النجاح في تحقيق أهدافها، ولذا، يجهد هذا الكيان لترميم أعمدة عقيدته القتالية من خلال إستراتيجية مكملة تركز على نحو رئيسي على ثلاثة عناصر أيضاً، هي:⁴

أ - رفع درجة التهديد إلى الحد الأقصى، وممارسة كل أشكال الضغوط الممكنة، لرفع منسوب الردع إلى الحد الأقصى.
ب - إحداث تغيير في الوضع النفسي واللوجستي للجبهة الداخلية، بمعنى تأهيلها لتكون شريكة مباشرة في أي حرب مقبلة، إضافة إلى وضع البرامج التدريبية التي من شأنها تعويد هذه الجبهة على كيفية التعامل مع أي حرب مقبلة، وبما يقلل خسائرها إلى الحد الأدنى.

¹ / أفرايم كام، مرجع سابق ،ص24.

² / Meir Elran and Yoel Guzansky.Op ,Cit, p23.

³ / إسرائيل والتحديات الإستراتيجية، جافي مركز للدراسات ، ترجمة مركز باحث للدراسات، بيروت. 2004، ص 80
⁴ / حسان إبراهيم ، الأولويات الحالية للتحديات التي تواجه اليوم العدو الإسرائيلي ، شؤون إستراتيجية، 2010.ص74.

بذل الجهود العلمية والتقنية لإيجاد ما يسمى بالقبة الحديدية من فوق الكيان الإسرائيلي من خلال إنتاج منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ.

ومنه حسب- إسرائيل- حزب الله وحماس أدوات مفتاحيه في يد إيران في نضالها ضد "إسرائيل" ، والدول العربية البراغمية والغرب، ولكن كمنظمات سياسية يمثلون السكان المحليين، ولهم أيضاً أجدنتهم الخاصة. لهذا السبب لم يظهر التوتر المتزايد بين "إسرائيل" والمعسكر الراديكالي، الذي تقوده إيران على الحدود "الإسرائيلية" مع لبنان وغزة. أما التهديد الثالث والاهم وهو ما يسمى بالتهديد الهجين " بينة الحرب الهجينة "Hybird Battlefield Threat" - مفهوم شاع في السنوات الأخيرة ، كما تم تطويرها من قبل الباحثين في معهد الأمن القومي الإسرائيلي- يجمع بين عناصر من منظومات الأسلحة، قدرات القيادة والسيطرة، جمع المعلومات الاستخباراتية، والتنظيم من ساحة متناظرة وغير متناظرة، وجنباً إلى جنب مع العديد من الصعوبات التي قدمها إلى التهديد الهجين، فتنظيم حزب الله وحماس يعتبران نموذجاً من التنظيم العسكري ، وقدرتهما على جمع المعلومات الاستخباراتية جعلهما في نمو وتطور أكثر ، وعليه التحدي الذي يواجهه الجيش الإسرائيلي هو تحديد العقيدة العسكرية التي تستفيد إلى أقصى حد من مساوئ التهديد الهجين ، وتمنع العدو(حزب الله وحماس) - تعبير إسرائيلي - من تحقيق والتهديد المزاي المختلفة. وتشير دراسة إسرائيلية أن إسرائيل تواجه اليوم خطراً استراتيجياً نتيجة تطور المقومة العربية الإسلامية واعتمادها إستراتيجية" الاستنزاف والانهيار".¹

و في تقرير للجنة مريد ور في عام 2006 ، توصل إلى نتيجة انه بالنسبة للتحدي الأمني التي توجهه إسرائيل توجهه إسرائيل فقد حصل تغيير هام . وخلافا لسنوات مضت كان فيها الخطر المركزي هو مواجهة تقليدية بين جيوش نظامية فانه الآن زاد وزن المواجهات فوق التقليدية (من خلال أسلحة غير تقليدية) والمواجهات تحت التقليدية (من خلال الإرهاب). وقال في هذا السياق رئيس اللجنة ، الوزير وعضو الكنيست السابق دان مريد ور ، أن الردع أصبح غير ذي صلة أمام الانتحاريين ، وأضاف: "الردع يتغير لكنه غير فعال ن والحقيقة أن الانتحاريين مازالوا يأتون ولذا ينبغي تطوير ردع جديد من ناحية مفهوميته وتكنولوجية وينبغي التفكير بكيفية ردع الانتحاريين عن الوصول إلى إسرائيل".²

ويشير الجنرال غانتس ، في نفس السياق أن: " حزب الله يعزز قدراته القتالية وانتشاره في الأراضي اللبنانية، ويستعد لاحتمال مواجهة إسرائيل " ، أما بالنسبة "لسوريا فقد وجه لها اتهامات بأنها تعمل على تعزيز قواتها ، وتزود بصواريخ بعيدة المدى " ، أما حركة حماس فتعمل على ترسيخ سيطرتها في قطاع غزة وتواصل عمليات التهريب عبر ما وصفه "بالحدود المخترقة".³ فإسرائيل على المستوى الاستراتيجي تعاني من تهديدات تتوزع على معظم حدودها ، شمالاً حزب الله وسوريا، جنوباً حركة حماس وشرقاً إيران النووية . لا تستطيع " إسرائيل " والجيش "الإسرائيلي" إزالة

¹ / سمير سمعان، عبد الحميد الكلاني و حسن حسنين مرجع سابق، ص70

² / لجنة مريدور لإعادة فحص التفكير الاستراتيجي وبلورة المفهوم الأمني الإسرائيلي، عمان، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد4، جويلية 2007.ص130.

³ / سمير سمعان و عبد الحميد الكلاني و حسن حسنين مرجع سابق، ص 67.

موضوع التهديد بشكل مطلق عن أجندة "إسرائيل"، والإنجاز المركزي الذي سيكون مطلوباً من الجيش "الإسرائيلي" تحقيقه يتضمن مركبان أساسيان:¹

الأول: هو زيادة الفترة الزمنية بين جولات المواجهة.

الثاني: هو تقليص فترة المواجهة وتقليص ضررها قدر الإمكان

فحرب لبنان الثانية 2006 وعملية "الرصاص المسكوب" 2009/2008 وضعتا "إسرائيل" أمام تهديد عسكري متغير، وأمام تحديات سياسية جوهرية مرتبطة بمواجهة هذا التهديد. تغير التهديد العسكري فرض على "إسرائيل" استخلاص كامل العبر من القتال من أجل الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة مستقبلية بواسطة تحسين جاهزية السكان المدنيين، وجاهزية الجيش "الإسرائيلي" عن طريق توضيح الأهداف السياسية لاستخدام القوة بمعيار عمل الأوساط المعادية "لإسرائيل" يخلق تهديدات جديدة، ولكن يوجد لنصب القدرات العسكرية لهذه الأوساط بالقرب من المدنيين، الذين يتم استخدامهم كدرع بشري، معنى محتمل يساعد في تعزيز الردع "الإسرائيلي" بشرط أن تكون أثمان المواجهة واضحة لكل الأطراف المشاركة.

وقد حولت المقاومة اللبنانية والفلسطينية الاهتمام، وإمكانية حرب طويلة المدى تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض، ومن هنا فقد نظرت إسرائيل الانتفاضة الثانية باعتبارها حرب عصابات غير مسلحة ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل تستهدف وجودها. ولم تعد نظرية الأمن الإسرائيلي تختص بالأمن الخارجي، وإنما تبلور تهديد داخلي يضرب لأول مرة العمق الاستراتيجي من خلال قصي حزب الله للبلدات الإسرائيلية وبالتالي لانتقال من مقاومة الدفاع عن إسرائيل من الخارج إلى ضرورة الدفاع عنها في الداخل.²

رابعاً: المنافسة على المنطقة: تبقى المنافسة على المنطقة من خلال تعاضم الدور التركي وانفتاحه شرقاً وغرباً وجنوباً في إطار سياسة خارجية جديدة مبنية على إستراتيجية تصفير المشكلات التركية مع المنطقة zero problems، فتركيا تمتلك رؤية إستراتيجية لسياسة تقوم على استغلال الموقع الجيوبوليتيكي وعلى العلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية في المنطقة³، وازدياد الجاذبات الإقليمية التركية السورية والتركية الإيرانية، والدعم التركي للقضية الفلسطينية وخاصة مسالة قطاع غزة حيث كان بسببه توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، وتراجع السياسات الإسرائيلية في المنطقة بسبب توجهاتها العنصرية، وتدعيمها لحركات وعرقيات أجنبية ودينية على غرار حزب العمال الكردستاني، والأكراد في العراق وسوريا.

وظهرت المنافسة على تزعم المنطقة؛ حيث كانت نية الأتراك واضحة من خلال التمدد أكثر في كل الاتجاهات في المنطقة، وتظهر هذه النية من خلال دعوة وزير الخارجية التركي عبد الله غول في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي في الكويت بتاريخ 14 فيفري 2004 إلى تشكيل منظومة أمنية وسياسية واقتصادية على غرار الاتحاد الأوروبي تضم ظل دول منطقة الشرق الأوسط في إطار اتحاد شرق أوسطي كبديل لمشروع الشرق الأوسط الأمريكي.⁴

¹ / نفس المرجع ، ص 93.

² / نادية سعد الدين ، مرجع سابق، ص 88.

³ / جواد الحمد ، وآخرون، مرجع سابق، ص 71.

⁴ / نور الدين محمد ، الإستراتيجية التركية الجديدة حوار مع داود أوغلو، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، خريف 2004، ص 147 .

كما تطورت العلاقات التركية- السورية إلى زيادة شكوك إسرائيلية قلقها من التدريبات العسكرية السورية التركية المشتركة التي أجراها الجيشان ، وشارك فيها سلاح البرية. وقال وزير الدفاع إيهود باراك إن " مجرد إجراء تلك المناورات يقلق إسرائيل. " وتابع باراك : " حتى في السنة الواحدة والستين للدولة لم نصل بعد إلى الراحة والاستقرار . نحن نشهد اليوم تدريبات سورية تركية، وهو بالتأكيد تطور مقلق. ولكنني أعتقد أن العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل وتركيا ستتغلب على حاجة تركيا للمشاركة في تلك التدريبات¹. " ونقلت صحيفة **يديعوت أحرونوت** عن مسئولين أمنيين قولهم إن تركيا هي حليفة إسرائيل إلا أن إجراء هذه التدريبات المشتركة مقلق جدا. وتفيد إحدى التقديرات الأمنية الإسرائيلية، حسب تلك المصادر، أن تركيا تلمس نية الولايات المتحدة للاقتراب من سوريا وهذا الأمر شجعها على المشاركة في المناورات. وقال المسئولون إن المنظومة الأمنية ستتابع التطورات عن كثب.

وتعد توجهات " أحمد داوود أوغلو"،- الذي عين وزيرا للخارجية عام 2009 م - حيث اعتبر أن تركيا تمتلك موروث تاريخي، وهي دولة مركز بين الشرق والغرب، ولن تبقى تنتظر كثيرا على أبواب أوروبا، لأن ذلك لا يتلاءم مع المجتمع التركي، الذي يشعر بقوة هويته التي تأسست من موروث تاريخي قوي. ويرى أن تركيا الآن أكبر من أن تكون جسر للسياسات الغربية . فالتحولات في العالم هي التي فرضت على تركيا بان تسلك هذا النهج، بمعنى آخر إن السياسة الجديدة لتركيا التي انتهجها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة بعد عام 2002 م . تتمثل في إعادة صياغة أولوياتها السياسية وفق مصالحها بغض النظر عن ملامتها أو مخالفتها لأهداف قوة أخرى . فتركيا عملت لسنوات طويلة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وليس لصالح تركيا، وحين الوقت لإعادة صياغة سياساتها وفق مصالحها بالأساس . وظهر ذلك جليا إبان الحرب على العراق عام 2003 م، عندما رفضت السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أراضيها لضرب العراق . فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في غزو العراق تقسيمه، ومصلحة تركيا تتناقض مع هذه المواقف . لذلك عملت تركيا بحزم على عدم تقسيم العراق ، لكي تحافظ على مصالحها التي تتمثل في استقرار العراق على كامل أراضيها لان ذلك سينعكس على استقرار تركيا نفسها.²

وفي ظل الدور الأمريكي المؤثر في علاقة تركيا بإسرائيل والمصالح والأهداف التي تربطها مع كليهما في الشرق الأوسط، فلقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم العلاقات التركية-الإسرائيلية بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، خصوصا في ظل امتلاك اللوبي الصهيوني لوسائل الإعلام الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو الداعم الأكبر للعلاقات التركية - الإسرائيلية ، وهو محدد من محددات تحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية ، وفقا لتحسن علاقات تركيا مع إسرائيل ، فهو يدعم تركيا لتعزيز العلاقات تارة بالترغيب عن طريق حشد التأييد لتقديم المساعدات لها ودعم قضاياها، وتارة بالترهيب عن طريق خفض المساعدات والتخلي عن دعم المواقف التركية في قضاياها التي تمثل أولوية كبرى في السياسة الخارجية التركية.³

¹ / إسرائيل تبدي قلقها من المناورات العسكرية التركية السورية المشتركة"، تقرير شؤون إسرائيلية في أسبوع، السنة 6، العدد 305. مركز دراسات الشرق الأوسط. الأردن، 2009/05/03، ص 18.

² / حبيب كمال، بعد معركة غزة، الدور التركي من الجبر إلى العمق ، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 2009.48، ص 126-124.

³ / الحماش رنا، مرجع سابق ص 64.

خامسا: القضية الفلسطينية : وتعتبر من أهم التحديات الجوهرية التي تعتبر محدد هام في توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية، اتجاه العالم العربي والإسلامي خصوصا وان الاحتلال الإسرائيلي بسياساته أدى إلى إنشاء اثنين من كنايين يتميزان جغرافيا وعقائديا، وسياسيا¹ (الصفة الغربية وقطاع غزة)، فهذا الواقع أدى إلى انشطار السياسة الإسرائيلية إلى جزأين سياسة موجهة إلى الضفة الغربية وأخرى نحو قطاع غزة. وقد أصبح قطاع غزة بتوجهاته الراديكالية المعادية لإسرائيل و تراه المقاومة الإسلامية كوسيلة أساسية للقضاء على دولة إسرائيل، وهذا هو كيان (قطاع غزة) ذات أبعاد سياسية وعسكرية تعج غيرها من المنظمات الجهادية من حماس، مثل الجهاد الإسلامي والجهاديين العالمية المشارب المختلفة.

¹ / Meir Elran and Yoel Guzansky, Op,Cit,p25.

المطلب الثالث: تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية دولياً.

تتأثر السياسة الإسرائيلية بالقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا بالإضافة إلى القوى الصاعدة على غرار الاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل ، فالسياسة الأمريكية التي انفردت بالعالم بعد نهاية الحرب الباردة أرادت أن تكرر فكرة الهيمنة الدولية والتي من خلال نظرية الاستقرار المهيمن **"Hegemonic Stability Theory"** وتعتبر من النظريات التي توصف وضعياً أمريكا كدولة عظمى في النظام الدولي، ومن الذين ساهموا في بناء هذه النظرية " روبرت كيوهين **Robert Keohane** " و"سوزان سترنج **Strange**" " Susan " و"جوزيف ناي " **Joseph Nye** وغيرهم . ويعرف " روبرت كيوهين " هذه النظرية بالقول: " إن نظرية استقرار الهيمنة، وكما طرحت في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، تعرف الهيمنة على أساس رجحان الموارد المادية وهناك أربعة أنواع من الموارد مهمة جداً، والقوة المهيمنة يجب أن تهيمن عليها، وهي: المواد الخام، مصادر الرأسمال، الأسواق، وإنتاج الحاجات العالية القيمة¹.

وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل فإن تغير في موازين القوى لأطراف أخرى يؤثر سلباً على موقف وسلوك السياسي الخارجي لإسرائيل ، فقد شهدت الفترة الأخيرة بروز ولو بشكل نسبي التوجه في السياسة الدولية إلى تعدد الأقطاب ورجوع روسيا إلى التأثير في العلاقات الدولية إضافة إلى الصين كقوة اقتصادية ناعمة لها تأثيرات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط . وتراجع الدور الأمريكي من خلال التآكل في استراتيجياته العالمية خاصة في فترة بوش الابن . ما أنتج عنه إحداث تملل في العديد من مناطق العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط الكبير أو ما يسمى بالعالم الإسلامي.

تراجع المكانة الأمريكية في السنوات الأخير بسبب السياسة المتبعة في فترة بوش الابن ، نجم عنه تآكل في النفوذ الأمريكي في المنطقة خاصة بعد الفشل الواضح في العراق ، مما فتح المجال إلى إيران لزيادة نفوذها في المنطقة ، وعدم الوصول إلى حل نهائي في أفغانستان حيث توحى كل المؤشر أن أمريكا ومعها التحالف الاوربي والأطلسي غير قادرة على حسم الحرب في أفغانستان . ضف إلى ذلك المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها أمريكا منها اثار الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 و تزايد ارتفاع الدين الأمريكي مما نتج عنه حالة ركود اقتصادي ومنه عملية انكماش للاقتصاد الأمريكي الذي يقوم على اقتصاد القوة.

¹/ Robert O. Keohane: "After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy" (New Jersey: Princeton University Press, 1984), P. 32.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي بعد عام 2009.

تميزت السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد نهاية الحرب الباردة انفتاح أكثر على دول الجوار ، وتبلور ذلك أكثر من خلال مسار السلام منذ مؤتمر مدريد عام 1991 ، حيث عملت على تغيير إستراتيجيتها وتكتيكها الذي كان مبني على الغيتوية إلى محاولة التوسع إقليمياً والتأقلم السريع مع المتطلبات الإقليمية والدولية ، وأفرزت معها تحديات كبيرة خاصة مع دول الجوار. وظهر منذ منتصف التسعينيات نية إسرائيل في خلق تحالفات إستراتيجية لتقوية وتعزيز أمنها القومي والحفاظ على مصالحها، ضف إلى ذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية في ظل غياب منافس حقيقي لها . وشهدت السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المتوسط الشرقي عدة سمات، على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وانتهاج بوش الابن مبدأ محاربة الإرهاب العالمي، وتقسيم العالم إلى محورين، إحداهما يمثل محورا الخير والآخر محورا للشر.

وتعتبر البيئة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة على توجهات الدول الخارجية، فإسرائيل تحاول إيجاد توازن داخلي من خلال تأمين الأمن القومي للأفراد، حيث يعتبر الساسة الإسرائيليون أن الأمن القومي يبقى على هرم أولويات أية حكومة إسرائيلية حتى وان كانت يمينية أو يسارية، ويتجلى ذلك من خلال برنامج حزب كاديما في أحد عناصره، " الحفاظ على أمن إسرائيل ، ومحاربة الإرهاب مع الحفاظ على مصالح الأمن القومي الإسرائيلي".¹ فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين تولي اهتمام بالغ بالأمن القومي وتضعه أولوية من أولوياتها عند رسم السياسة العامة.

وباستمرار الدعم الخارجي(المتعدد الأشكال) التي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل، سواء كان ذلك في فترة بوش الابن أو حتى في فترة باراك أوباما ، فإن استعدادات إسرائيل على خوض حرب جديدة مع حزب الله تلوح في الأفق، حيث ترى إسرائيل أن حياة حزب الله على منظومات جوية متطورة مضادة للطائرات يعد خطأ أحمر.² ويظهر نصر الله من التهديد بغزو الجليل هو زيادة الضغط على إسرائيل ، التي تعيد تقييم محيطها الأمني الخارجي على ضوء التطورات المتسارعة الحاصلة ، خاصة بعد تصدع الحلف الاستراتيجي الإسرائيلي - التركي ، وتغير ملحوظ في طريقة معالجة الأزمة من طرف الحكومة الأمريكية .

وتعتبر تركيا بالنسبة إلى إسرائيل فاعل استراتيجي ومهم جدا على الساحة الإقليمية، لأنه في نظرها يضبط معادلة التوازنات الإقليمية في المنطقة خاصة محور إيران- سوريا - حزب الله ، ويفتح المجال أمام السياسة الإسرائيلية إلى الولوج أكثر في المنطقة خاصة وأن لإسرائيل نفوذ كبير في إقليم كردستان العراق ، وباعتبار ان تركيا تحظى بمكانة طيبة عند الإيرانيين فهي حلقة غير مباشرة لمتابعة الملف النووي الإيراني ، الذي يعد أهم عامل محدد للعلاقة ، وقد حاولت من جانبها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 ، حل القضية عن طريق المفاوضات لان التصور الأمريكي ينبع من أن إيران تمثل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمن إسرائيل.

¹ / محسن صالح و عبد الحميد الكيلاني ، مرجع سابق ص 17.

² / بلال صعب، الحرب المقبلة ، كيف سيبدو الطرفان ، صراع آخر بين حزب الله وإسرائيل وكيف يتهيأ الطرفان ، بيروت، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 71، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جانفي 2011، ص 14.

كما استمر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية الايباك ، بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إجراءات ضد إيران أكثر صرامة مما هو معتمد ونتيجة لذلك ،دعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في 14 فيفري 2010 إلى جولة رابعة من العقوبات ضد إيران وسعت إلى دعم سعودي في إقناع الصين بالموافقة على مثل هذه العقوبات في مجلس الأمن.¹ وأشار ديختر إلى أن إيران ستظل ساحة لتصدير التحديات إلى المنطقة والعالم وفي المقدمة منها إسرائيل طالما بقي هذا النظام ممسكًا بزمام السلطة في طهران . وبدون تفويض النظام في طهران تظل إيران مصدرًا للتهديد وللخطر وفرض التحديات على الساحتين الإقليمية والدولية.²

كما أن التوتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية على المستوى السياسي، والذي طال بدوره في السنوات الثلاث الأخيرة 2008 م و 2009 م و 2010 م المستويين التجاري والعسكري الأمني، لا يعني التوتر والانحدار إلى القطيعة، فالسياسة الإسرائيلية الجديدة تحاول العمل على كسب المزيد من الأصدقاء ولا ترغب أن يكون لها أعداء جدد، ولا تريد أن تبني علاقاتها الجديدة على أنقاض علاقتها بأصدقاء الأمس وخاصة إسرائيل. فرغم المواقف الإسرائيلية التي تم ذكرها إلا أن الحكومتين التركية والإسرائيلية تحافظان على علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية في جميع المجالات، إذ لم تقم تركيا بإلغاء أو تجميد عقود التسليح أو الدفاع أو التجارة مع إسرائيل وتؤكد جميع المعطيات إلى استمرار هذه العلاقة. كما أن إسرائيل توسع من تحالفاتها الإقليمية نحو الشرق باتجاه الهند والصين ، و باتجاه دول البلقان استمرار لسياسة شد الأطراف التي أوجدها بن غوريون.

¹ / بول روجرز، العمل العسكري ضد إيران : التأثير والتداعيات، بيروت ، سلسلة ترجمة تقارير ، العدد58، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جويلية 2010، ص 5.

² / أ ديختر ، مرجع سابق، ص 18.

الخطاتفة

تعتبر إسرائيل من بين أهم الفواعل المهمة والمؤثرة في قضايا منطقة المتوسط الشرقي والشرق الأوسط ، حيث مرت السياسة الخارجية الإسرائيلية بفترات أثرت في المنطقة وتأثرت بها ، نتيجة للعديد من المسائل خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية ، السياسية والاقتصادية . وشكلت إلى حد ما التوجه الديني والثقافي أحد مكونات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

فمنذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي تتبع استراتيجيات مدروسة و محسوبة بدقة من أجل هدف واحد وهو هندسة المنطقة سياسيا وأمنيا واقتصاديا وحضاريا حسب منظورها الاستراتيجي و الجيوبوليتيكي ، في فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى غاية 2009 . شهدت السياسة الخارجية الإسرائيلية محاولة تغيير في التكتيك من خلال عملية الانفتاح على المنطقة وإعادة صياغة المفاهيم الأمنية والاستراتيجية وقف معطيات المرحلة الجديدة لما يخدم مصلحتها وأمنها القومي . كما اعتمدت إستراتيجية بناء التحالفات الإقليمية على اختراق المنطقة جيوبوليتيكا. إلا أن هذا لم يمنعها من الاستمرار في سياسة "شد الأطراف" التي وضعها بن غوريون منذ قيام إسرائيل .

وتأسيسا لما سبق ، يمكن رصد أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث على النحو التالي:

أولا، قامت السياسة الخارجية الإسرائيلية على فكرة التوسع الجغرافي حتى تكسب عمقا استراتيجيا لمعاناتها من ضيف المساحة الجغرافية ، حيث أنها معرضة إلى خطر كبير نظرا لاستحواذ بعض دول منطقة الشرق الأوسط أسلحة متطورة ومنها الأسلحة الباليستية التي يمكن أن تصل إلى عمق إسرائيل. هذا ما دفعها أكثر إلى التوسع على حساب الأراضي العربية خاصة مع سوريا والأردن ومصر ، إضافة إلى الاهتمام بتطوير الأسطول البحري الحربي الذي يعتبر من أهم ركائز الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي.

ثانيا، شهدت فترة 2000 – 2009 تحولات كبيرة في آليات واستراتيجيات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة خاصة مع مجيئ شارون إلى السلطة ، حيث بدا واضحا أن إسرائيل اهتمت أكثر بقمع الانتفاضة الفلسطينية ، والعمل على تدمير حركات المقاومة ذات التوجه الإسلامي و خاصة حركة حماس، إذ استطاعت إسرائيل أن تدول قضية حماس من خلال ربطها بالسياسية الأمريكية لمحاربة الإرهاب العالمي وتقسيم العالم إلى محور للخير ومحور للشر ، وتوافقت بذلك السياسة الإسرائيلية مع الأمريكية في الدفع باتجاه أن حماس منظمة إرهابية ويجب محاربتها والقضاء عليها .

ثالثا: بعد مسار السلام الذي أنطلق في التسعينيات والتي حاولت إسرائيل الخروج من العزلة من خلال مبادرات إقليمية خاصة تلك الأوروبية ، فانخرطت في المبادرات الأوروبية . بداية مع عملية برشلونة 1995، ثم سياسة الجوار الأوروبي ووصولاً إلى مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط 2008 ، وهي آليات تنتظر إليها من زاوية سياسية وأمنية كبيرة كمشاهدة

تطبيع إسرائيلي- عربي بطريقة غير مباشرة . وفسح المجال لدعم إقليمي لسياساتها خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي وزيادة نشاطاتها الاقتصادية والأمنية في حوض المتوسط.

رابعاً، معالجة التهديدات الأمنية والعسكرية الجديدة وفق سياسي الردع والحرب الاستباقية ، حيث كرست مجهودها الحربي في هذه الفترة على منطقتين جغرافيتين تشكلان حلقة هامة في عمقها الاستراتيجي ، خاصة وأنها يشكلان نقطة التماس معها (عسكرة السياسة الخارجية وأمنيتها)، فقامت بعملية عسكرية ضد حزب الله في صيف 2006 ، إذ تعتبر حركة مقاومة مسلحة لها أبعاد دينية وأيديولوجية وهو ما يطلق عليه في أدبيات الفكر الأمني والعسكري الإسرائيلي بالحرب الهجينة وهي خاصة تختلف عن الحروب التقليدية . وأظهرت حرب صيف 2006 عن عجز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية رغم ضخامتها وثقلها في المنطقة من القضاء عليه، وبذلك رصد أول نقطة في تآكل نظرية الردع الاستراتيجي في نظرية الأمن الإسرائيلي التي أحيطت على مدار خمس عقود بهالة من الترهيب والترهيب وأنه لا يمكن أن تهزم إسرائيل . و ظهر ذلك من خلال تقرير لجنة مريدور التي أقرت بأن الحرب ضد حزب الله لم تحقق أية نتائج ايجابية بل بالعكس خيبت الرأي العام الإسرائيلي الذي أصابه إحباط كبير .

وفضلاً عن ذلك شكلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2008/2009 مساراً آخرًا للحرب غير التقليدية وغير التماثلية في الأدوات وفي الاستراتيجيات ، وأظهرت أن السياسة الإسرائيلية تعتمد بدرجة كبيرة على العامل العسكري والأمني، أي استعمال القوة الصلبة في مواجهة التحديات الاستراتيجية (مقرب الواقعية الهجومية)، وبالرغم من الكثافة النيرانية على القطاع ، انتهت الحرب من دون أن تسقط حماس من سيطرتها على القطاع ، وبالرغم من أن هدفها كان هو إزاحة حركة حماس من تسيير شؤون القطاع . وأظهرت المعالجات الأمنية، العسكرية والاقتصادية في السياسة الإسرائيلية قصورها في بعدها الاستراتيجي والتكتيكي ، وبالرغم من سياسة الاغتيالات ضد رموز حركات المقاومة، خاصة منها حماس وسياسي التجويع والحصار الاقتصادي اللتين فرضتا على القطاع ، فإنها لم تنجح في تركيع المقاومة الإسلامية، بل أظهرت إمكانيات سياسية وعسكرية في إدارة شؤون القطاع .

خامساً، أدى وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا ذو التوجه الاسلامي إلى تأثيرات كبيرة وعميقة على مستوى العلاقات بين إسرائيل وتركيا ، حيث انفتحت السياسة التركية أكثر على المنطقة من خلال سياسة تفسير المشاكل مع دول الجوار ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أضعاف على ما كانت عليه من قبل . كما حاولت التوسط بين إسرائيل وسوريا للتسوية السلمية بينهما، إلا أن هذه الوساطة لم تدم طويلاً بعد بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أواخر ديسمبر 2008 وبداية شهر جانفي 2009 والتي أدت إلى توقف المسار التفاوضي ، واهتزاز العلاقات الإسرائيلية – التركية وانحدارها إلى مستوى أدنى عما كانت عليه من قبل .

سادساً، شهدت عام 2009 ، نزاعات شرق متوسطة وذلك راجع إلى اكتشاف نسبة كبيرة من الغاز في أعماق البحر المتوسط . حيث يشكل الغاز مصدراً استراتيجياً للاقتصاد الإسرائيلي . مما أفرز عنه تصريحات متبادلة بين إسرائيل ولبنان، هذه الأخيرة اعتبرت أن الاكتشافات تقع في مياها الإقليمية، في حين اعتبرته إسرائيل في مياها الإقليمية. و منه فإن شرق المتوسط مرشح لأن يشهد نزاعاً إقليمياً بين المحور الذي يتشكل من كل من إسرائيل، تركيا، لبنان و

قبرص. خاصة في ظل تمسك كل طرف بحقه في الاستفادة من المخزن الاستراتيجي في أعماق شرق المتوسط ، وهذا ما يطرح تحديا كبيرا على إسرائيل خاصة فيما يتعلق بالحدود لميائها الإقليمية التي لا تزال غير محددة .

سابعاً، تتسم العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية بالمتانة ، إذ تشكل حلفاً استراتيجياً مبنياً على برامج مشتركة ومصالح متبادلة . وبذلك فقد احتلت إسرائيل مكانة الحليف الاستراتيجي الموثوق به في منطقة الشرق الأوسط والاهم في العالم في السياسة الخارجية الأمريكية ، وهي تحظى بمزايا من هذا المستوى واعتبرت مصلحة أمريكية حيوية ، كما اعتبر محيطها حيويًا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية ، وشكل محددًا مهمًا لأي تحولات فيها ، ويمكن أن يعزى هذا الترابط والتصاعد في العلاقات الإستراتيجية بين الجانبين إلى عوامل أساسية منها ، قوة ونفوذ اللوبي اليهودي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد دوره وتأثيره في السياستين الداخلية والخارجية الأمريكية، وعلى الأخص فيما يتعلق بتسخير أدواته لخدمة الحملات الانتخابية لأي من المرشحين للرئاسة أو الكونغرس . مما يجعل اتجاهات هذا اللوبي وتوجهاته ومطالبه محددًا لسياسة عدد كبير من المشرعين الأمريكيين ومسئولي البيت الأبيض وتوجهاتهم وبرامجهم ، ويشكل حماية مهمة لدعم التحالف الاستراتيجي Strategic Alliance الأمريكي – الإسرائيلي .

إلى جانب ذلك فإن التداخل بين الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والمالية وحتى الحضارية (المسيحية الصهيونية)، شكلت عاملاً مهماً في تعزيز هذا التحالف الذي استطاع أن يستمر رغم أنه مرّ في بعض الأحيان بهزات عنيفة ، إلا أنه لم يفقد قيمته الإستراتيجية ، وظل أمن إسرائيل ومصالحها في هرم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وازداد التنافس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و التي أوجدت مناخاً خصباً لترويج الأفكار الأمريكية في الشرق الأوسط بوكالة إسرائيلية .

ثامناً، يشكل عنصر الأمن أبرز ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة ، حيث شكل عنصر الأمن وفقاً للنظرية الأمنية الإسرائيلية (الردع ، الحسم السريع، الضربة الوقائية) ركيزة أساسية في سلوكياتها الخارجية اتجاه بيئتها السياسية والإستراتيجية . هذا ما أفرزته الأحداث في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، حيث أن خوض إسرائيل حربين على وحدات غير دولتية (حزب الله وحركة حماس)، يعتبر مؤشراً جديداً في الحروب الحديثة بين جيش نظامي و آخر غير نظامي، أو ما يسمى في أدبيات الفكر الإسرائيلي العسكري بالحروب الهجينة ، والتي تشكل أخطر تهديد من الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية .

هذا ما أدى بنظرية الأمن الإسرائيلي إلى التصدع ، وكرست مخاطراً كثيرةً في ميزان المناعة الإسرائيلي الذي يعتمد على فكري الردع الاستراتيجي والردع التكتيكي . ويبقى الأمن في صلب السياسة الإسرائيلية منذ نشأتها إلى يومنا هذا، إذ أن الأمن فوق كل شيء بالنسبة إلى الساسة والرأي العام الإسرائيلي.

تاسعاً، توجه الحلف الأطلسي إلى الشرق الأوسط ، وإعادة صياغة المفهوم الاستراتيجي وفقاً للمنظور الأمريكي وتكييف دور الحلف بعد نهاية الحرب الباردة ، كل ذلك دفع بإسرائيل إلى محاولة الاستفادة من الحلف في إطار حماية أمنها القومي من أي تهديد محتمل من قوى إقليمية خاصة إيران . وكانت نظرتها إلى الحلف نظرة براغماتية مصلحة ، حيث انخرطت في برامج الحلف خاصة بعد مؤتمر اسطنبول للأمن والتعاون 2004، الذي فسح المجال للدول الراغبة في تطوير إمكاناتها العسكرية والأمنية في الحوض المتوسط . حيث استغلت إسرائيل كل هذه المعطيات لإشراك الحلف

في مواجهة التحديات الإقليمية خاصة في ما يتعلق بمحاربة دول الشر (الدول المارقة Rogue States)، حيث تتخوف إسرائيل من حصول إيران على سلاح نووي، مما يعني شرق أوسط نووي متعدد الأقطاب، وكذا المنظمات الإرهابية في نظر إسرائيل (حركة حماس وحزب الله). كما استطاعت أن تشرك الحلف في عملية مراقبة الحدود المصرية مع قطاع غزة لمنع تهريب الأسلحة للقطاع عبر الأنفاق.

عاشرا، التكتيكات التي تبنتها السياسة الخارجية الاسرائيلية مع بداية القرن الواحد العشرين نحو منطقة المتوسط كانت مبنية على فكرة أساسية وهي البحث عن التطبيع قبل السلام من خلال الانخراط المباشر في جميع الأطر والمبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي ، حيث تبنت فكرة التفتح نحو المنطقة للاستفادة من مزايا أمنية اقتصادية وسياسية وذلك بسبب إدراكها أن العلاقات الإستراتيجية مهمة جدا والانفتاح يعد وسيلة جيواستراتيجية في المنطقة التي تعتبر بالمفهوم الأمني والسياسي بالمنطقة الهشة جدا.

وعليه فالهدف الاستراتيجي الإسرائيلي هو الهيمنة على منطقة المتوسط الشرقي سياسيا واقتصاديا وأمنيا بالإضافة إلى لعب الدور المحوري والرئيسي في جزء من الحوض المتوسط وربها بتحالفات سياسية وأمنية بالدرجة الأولى ثم اقتصادية كمدخل لتوثيق هذه التحالفات ، وبعد الأزمة السياسية والدبلوماسية مع تركيا نسجت علاقات جديدة ومباشرة مع قبرص ، اليونان وطلبك كله يصب في إطار الإستراتيجية الشاملة الإسرائيلية وهو تعزيز الدور المحوري الإقليمي وتعزيز مناعة الأمن القومي الإسرائيلي.

قائمة

المراجع

و

المصادر

المراجع والمصادر باللغة العربية.

أولاً: الكتب.

- 1- اسكندر ، مروان، "موقع قطر في الإستراتيجية الأمريكية"، بيروت، ط1، 1997.
- 2- أشر، أريان ، " السياسة والنظام في إسرائيل " ، بوليطيقا فيمشطار بيسرائيل، تل أبيب زموراه، بيتان ، 1985.
- 3- التميمي خلف ، عبد المالك، "المياه العربية: التحدي والاستجابة"، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 1999.
- 4- الحمداني ، قحطان أحمد سليمان ، "الأساس في العلوم السياسية "، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- 5- السعدي ، غازي ، " الأحزاب والحكم في إسرائيل " ، بيروت، دار الجليل للنشر، 1988 .
- 6- السليمي، منصف، "القرار السياسي الأمريكي"، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، ط1، 1997.
- 7- السيد ، محمد سليم ، " تحليل السياسة الخارجية " مصر ، مكتبة النهضة العربية ، ط2، 1998.
- 8- الشاهر، شاهر إسماعيل ، " أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، سوريا ، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط 1، 2009.
- 9- المصري ، محمد ، " نظرية الأمن الإسرائيلي"، المركز الفلسطيني للبحوث و للدراسات الإستراتيجية، 2008.
- 10- العساف ، سوسن ، " إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة والاستقرار الدولي"، بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، 2008.
- 11- المدني، توفيق ، " التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب "، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2003.
- 12- أوغلو ، أحمد داوود ، "العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ت :محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، الدوحة، الدار العربية للعلوم والنشر ، ط 1، 2011.
- 13- أيلون ، دان هوروفيتش ، وآخرين " الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية"، قبرص، وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986 .
- 14- بدوى، منير، " الدور الإقليمي لمصر ، إشكالية المصالح أولا ، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة " المحرر د. نادية مصطفى، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2003.
- 15- بركوفيتش، داني ، " هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا؟ معركة إضعاف حزب الله"، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية، 2009 .
- 16- بطرس بطرس ، غالى ومحمود خيرى ، عيسى، "مبادئ العلوم السياسية"، القاهرة ، المكتبة الانجلو المصرية، الطبعة 1، 1963.
- 17- بن الحارث ، عبد الرحمان ، " السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة "، مصر ، الإسكندرية ، دار المكتب العربي الحديث، 1999.
- 18- ج.تيري، جانسي، "السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، ترجمة حسان البستاني، لبنان، بيروت ، الدار العربية للعلوم والنشر، 2006.
- 19- جبارة ، تيسير، "تاريخ فلسطين"، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- 20- جراد، عبد العزيز، " العلاقات الدولية"، الجزائر، مزع للنشر، ط1، 1992.
- 21- حداد، يمون "العلاقات الدولية"، بيروت، دار الحقيقة ، ط 1 ، 2000.
- 22- حقي، سعد ، "مبادئ العلاقات الدولية"، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، دت.
- 23- خدام، مننر، "الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات"، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2001.
- 24- خضر، محمود عباس، "إسرائيل ومفهوم توازن القوى والأمن الجماعي في العلاقات الدولية"، فلسطين ، غزة، مركز الوعي للدراسات والتدريب ، 1999.

- 25- خضر، محمود عباس، "الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته"، فلسطين، غزة، مركز الوعي للدراسات والتدريب، 2003.
- 26- خماش، رنا، "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1994-2009)"، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010.
- 27- داسا كاي، داليا، "التحدث مع العدو، دبلوماسية المسار الثاني في الشرق الأوسط وجنوب آسيا"، أمريكا، كاليفورنيا، مؤسسة راند للأبحاث والدراسات، قطاع بحوث الأمن الوطني، 2007.
- 28- دورتي، جيمس، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
- 29- دينيس، روس، "السلام المفقود- خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، بيروت، 2005.
- 30- ربيع، حامد، "نظرية السياسة الخارجية"، مصر، القاهرة، مكتبة القاهرة، 1985.
- 31- رزيق المخادمي، عبد القادر، "مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005.
- 32- زبغيني، بريجنسكي، "الفوضى، الاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي والعشرين"، بيروت، منشورات الأهلية، 1998.
- 33- سرحان، محمد علي، "اللوبي الصهيوني العالمي الحلف الاستعماري وقضية فلسطين"، دار الإعلام للنشر، ط1، 2001.
- 34- سلامة، أحمد عبد الفتاح، "الدعاية الصهيونية"، مصر، دار الكتاب، 2000.
- 35- شمش، على محمد، "العلوم السياسية"، بنغازي، دار توزيع مكتبة الأنوار العلمية، الطبعة 5، 1996.
- 36- عبد الحي، وليد، "العولمة وتداعياتها على الأمن القومي العربي"، الكويت، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2001.
- 37- عبد الحي، وليد، وآخرون، "آفاق التحولات الدولية المعاصرة"، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.
- 38- عبد الرحمن، أسعد، "التسلل الإسرائيلي في آسيا: الهند وإسرائيل" بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967.
- 39- عبد الله، عبد الدايم، "الصهيونية ومستقبل إسرائيل" بيروت، دار الطليعة، 2000.
- 40- "علم السياسة"، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1997.
- 41- عمر العمر، فاروق، "صناعة القرار والرأي العام"، القاهرة، دار النشر والتوزيع، 1999.
- 42- غازي، حسين، "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية"، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.
- 43- فريد، زكريا، "من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي"، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة، شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990.
- 44- لويد، جنسن، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.
- 45- لقاء، مكّي، "الشرق الأوسط الجديد. اختلاق الفوضى"، بيروت، دار المعرفة، 2006.
- 46- مارسيل، ميرل، "السياسة الخارجية"، ترجمة د خضر، جريس برس، بيروت، سلسلة آفاق دولية.
- 47- محمد، عدنان، "دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي الجديد تجاه العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1999.
- 48- مردخاي، إسحاق، "قيادة أمنية في مجتمع مقسم"، في: زئيف شيف وآخرون، الوضع الأمني الإسرائيلي، ترجمة محمد فياض صلاحات، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999.
- 49- معين، محمود، "إسرائيل واختراق جبهة آسيا"، بيروت، مركز باحث للدراسات، 2009.

- 50- مقلد، إسماعيل صبري ، " العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات " ، الكويت، منشورات ذات السلاسل ، 1971.
- 51- ممدوح، أحمد، "السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل1996-2006"، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2009.
- 52- ناجي، طلال ، "النفوذ الصهيوني في العالم بين الحقيقة والوهم :الولايات المتحدة نموذجاً "، دمشق، مركز دراسات الغد العربي، 2003.
- 53 - نصر مهنا ، محمد ، " مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير " ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، 2002.
- 54- هايل، طشطوش، عبد المولى ، "مقدمة في العلاقات الدولية"، الأردن ، ب ن، 2010.
- 55- هيرش ، غودمال، "الدبلوماسية الإسرائيلية خلال عملية الرصاص المسكوب، وما بعدها"، تل أبيب ،معهد أبحاث الأمن القومي، 2009.
- 56- يعري، أفيعزر ، " الرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل" ، (هبيقواح هانزرحي عال هتسفا ببسرايل)، تل أبيب، مركز يافا للدراسات الإستراتيجية، 2004.
- ثانيا: المجالات والدوريات.**
- 1- أبو حسان ،فادي ، "دور الخيار النووي في الإستراتيجية الإسرائيلية " ،مجلة الفكر السياسي ، العدد 22 ، 2008
- 2- أبو عامر، عدنان ، " بعد عشرين عاماً : تقويم السياسة الإسرائيلية لتجربة حماس في الحكم " ، عمان، مجلة العصر، 2008.
- 3- افرام ،عنبار، "المضاعفات الإقليمية للشراكة الإستراتيجية الإسرائيلية-التركية"، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، المجلد5، العدد2. 2001.
- 4- البرصان، أحمد، سليم ، " مبادرة الشرق الأوسط، الأبعاد السياسية والإستراتيجية" ، المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، العدد1-2، أكتوبر، 2004 .
- 5- الحاج علي، مصطفى، "بيئة التفاوض السوري- الإسرائيلي"، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 92، فيفري، 2000.
- 6- الحلبي، تحسين ،"الإعلام الإسرائيلي أثناء الحرب العدوانية على لبنان وصورة المقاومة في الإعلام الإسرائيلي " ،مجلة الفكر السياسي، العدد 30 ، صيف، 2007.
- 7- الحمد ، جواد، وآخرون، "مستقبل المنطقة العربية في ظل مشاريع التغيير الخارجية"، عمان ،مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد50، شتاء، 2009./2010
- 8- الحمش، منير ، "التحولات الإستراتيجية لحلف الناتو "، القاهرة، مجلة دراسات إستراتيجية ، السنة الأولى، العدد 1 ، خريف، 2000.
- 9- الرشدان ، عبد الفتاح ، " النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي "، القاهرة، قرارات سياسية ، السنة 3 ، العدد الأول، 1993.
- 10- الزواوي ،محمد سليمان ، " العرب في مهب التحولات الإستراتيجية "، لبنان، مجلة البيان، 2010.
- 11- السويد ،محمد يوسف ، " الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية" ، مجلة الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية (العلاقات العامة)، العدد 12 ، 1989.
- 12- " العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أين؟" ، مجلة العصر 2/07/2004.
- 13- القطروني ، حسين يوسف سالم ، "العنوان الإسرائيلي على لبنان: الإستراتيجية الثابتة والظروف المتغيرة" ، القاهرة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، شتاء، 2006.
- 14- "المظلة الدفاعية الأميركية في الشرق الأوسط" ، القاهرة ،شؤون إستراتيجية، العدد 18، أوت، 2009.

- 15- المهدي داريوس، ناظم روي و ناظم، رعايا، " الحلف الأطلسي و إسرائيل أدوات للحرب في الشرق الأوسط"، ترجمة: رشيد أبو ثور، مجلة الرائد، العدد 261، مارس 2008.
- 16- النعامي، صالح، "اتجاهات الاقتتال الفلسطيني: خطة أميركية لإسقاط حماس"، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 40-41، 2006.
- 17- أليساندرو، نيجيس، "مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ترجمة رضوه حسن، الأهرام، العدد 152، أبريل، 2003.
- 18- أو عرقوب، إبراهيم، "الدعاية الصهيونية الإلكترونية ضد انتفاضة الأقصى". عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، 2003.
- 19- أو عودة، عدنان، "المستجدات على الساحة الفلسطينية"، الأردن، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد 4-5، المجلد 2، صيف وشتاء، 2009.
- 20- ايبن، شموئيل "اقتصاديات الغاز الطبيعي في إسرائيل - دلالات اقتصادية وإستراتيجية" مجلة عدكون إستراتيجي، مركز دراسات الأمن القومي، المجلد 13، جويلية، 2010.
- 21- براري، حسن " أمن إسرائيل صراعات الإيديولوجية والسياسة"، القاهرة، كراسات إستراتيجية، السنة 14، العدد 143، سبتمبر، 2004.
- 22- جاد، عماد، "الحرب الأمريكية على العراق- تحليل شامل: الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها" القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 2003.
- 23- جاد، عماد، " آثار التحالف الأمريكي - الإسرائيلي على عملية التسوية " القاهرة، مجلة السياسة الدولية، جويلية، 1996.
- 24- جيرمي، سالت، "الخامس من حزيران 1967: وجهة نظر استرجاعية"، مجلة المستقبل العربي، العدد، 232، جوان، 1998.
- 25- حسام، سويلم، "مرحلة جديدة في الصراع بين إيران وإسرائيل"، عمان، مختارات إيرانية، العدد 85، أوت، 2007.
- 26- "حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين، نظرة استشرافية ومع العالم الإسلامي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.
- 27- حمود، أحمد إبراهيم، "حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي" القاهرة، مجلة السياسة الدولية الأهرام، العدد 153، 2003.
- 28- حنا، الياس، "غزة بين التكتيك والجيوبوليتيك"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، شتاء، 2009.
- 29- راشد، سامح، "حرب لبنان: الأسباب وردود الأفعال"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006.
- 30- ربابعة، غازي، "قضية المياه في مفاوضات السلام العربي - الإسرائيلي"، بيروت شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999.
- 31- سعد الدين، نادية، "المقاومة ومعادلة الصراع العربي- الإسرائيلي، اثر المقاومة اللبنانية والفلسطينية على الكيان الصهيوني"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22، ربيع، 2009.
- 32- سمعان، سمي، ر عبد الحميد الكلاني و حسن حسن، "استراتيجيات إسرائيل لعام 2010 قراءة في مؤتمر هرتز يليا لعام 2010"، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، ربيع 2010.
- 33- سعيد نوفل، أحمد، " توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 25، خريف 2003.
- 33- شارون، أريئيل، " خطة فك الارتباط"، الأردن، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 16، عدد 64، 2005.
- 30- صلاح الدين، صبري، "الإعلام الخارجي ودور الدبلوماسية"، الرياض، مجلة الدبلوماسية، العدد الأول، 1981.

- 34- عبد السلام، محمد، "سياسة إسرائيل الخارجية حتى عام 2000: احتمالات الحرب في السياسة العسكرية الإسرائيلية" مجلة السياسة الدولية، العدد 87، أكتوبر 1996.
- 35- عبد الصادق، علي، "الناتو والشرق الأوسط الكبير" مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006.
- 36- عبد العزيز، محمد أسامة، "الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد 146، أكتوبر 2001.
- 37- عبد القادر، عبد العالي، "التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 380، ديسمبر 2010.
- 38- عبد الهادي المحميد، زهير، "مواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية"، الكويت، دراسات إستراتيجية، 2008.
- 39- عودة، جيهان، "التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي"، مجلة السياسة الدولية، السنة 39، العدد 153، 2003.
- 40- عياش، سعيد، "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، بيروت، أوراق إسرائيلية، العدد 29، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005.
- 41- عياش، سعيد، "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، بيروت، أوراق إسرائيلية، العدد 34، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2006.
- 42- غراي، سكولن، "جديد الدراسات الإستراتيجية، كيف تساعد النظرية التطبيقية"؟، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 45، أكتوبر، 1995.
- 43- فاضل، صدقة، "موجز نظرية السياسة الخارجية"، مجلة التعاون، العدد 38، 1995.
- 44- فتحي، ممدوح أنيس "الناتو و الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية العدد 145، جويلية 2001.
- 45- لافي المعايطه، صالح، "الأمن الوطني الأردني الأبعاد والتحديات"، الأردن، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد الأول، المجلد الأول، صيف، 2007.
- 46- لبنان-إسرائيل "حرب الغاز والنفط"، مجلة أفق، العدد 85، 2010.
- 47- مارك أ. هيلر، "فوز حماس والإشكالية الإسرائيلية"، بيروت، مجلة آفاق إستراتيجية، العدد 9، ماي 2006.
- 48- فتحي، ممدوح "أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلية بعد التسوية السلمية الشاملة"، مجلة السياسة الدولية، عدد 124، أبريل 1998.
- 49- محمود، خليل، "الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، 2001.
- 50- مرتضى، إحسان، "إستراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية"، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 32، أوت 1994.
- 51- مرشايمر، جون، "مستقبل سياسة التهدة الأمريكية"، مصر، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة 21، العدد 114، أكتوبر 2002.
- 52- موسوي، سيد حسين، "التهديدات الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط"، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، صيف 2002.
- 53- نور الدين، محمد، "الإستراتيجية التركية الجديدة حوار مع داود أوغلو"، عمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، خريف 2004.
- 54- هشام، عبد العزيز، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية"، مجلة أم القرى، المجلد 13، العدد 22، 2001.
- 55- واكسمان، دوف، "بين النصر والهزيمة: إسرائيل بعد الحرب مع حزب الله"، بيروت، آفاق إستراتيجية، العدد 14، جانفي 2007.

ثالثاً: التقارير

- 1- الخوري، رياض، تقييم إتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ودول الشرق الأوسط ومال إفريقيا، أوراق كارنيغي، 2007.

- 2 - "إسرائيل تبدي قلقها من المناورات العسكرية التركية السورية المشتركة"، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، تقرير شؤون إسرائيلية في أسبوع، السنة 6، العدد 305، 2009/05/03.
- 3- التقرير الإستراتيجي العربي، "الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى وشرق إفريقيا"، الأهرام المصري، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004 - 2005.
- 4- التقرير الاستراتيجي مدار "العلاقات الإسرائيلية-التركية"، بتاريخ 2009/03/15.
- 5- المسيري، عبد الوهاب، "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية"، دار الشروق، 1997.
- 6- باكير، علي حسين، "المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010"، التقرير الإستراتيجي، 2010.
- 7- دمشق والقدس وواشنطن "ملف العلاقة السورية الإسرائيلية في الخارجية الأمريكية"، سلسلة ترجمة تقارير الزيتونة، العدد 35، مارس 2009.
- 8- شهرست الأهرام المصري، ماري، "نحن أوفياء في تعهدنا للعلاقة بين الولايات المتحدة - وإسرائيل المبنية على المصالح وقيمنا المشتركة في المنطقة". التقرير الاستراتيجي، العدد 46، 2010.
- 9- صامويل، ايفن، "نفاقات إسرائيل الدفاعية"، سلسلة ترجمات الزيتونة، بيروت، العدد 45، 2010.
- 10- صامويل، بار، "التجربة الإسرائيلية في ردع المنظمات الإرهابية"، ترجمات الزيتونة، العدد 24، 2010.
- 11- صعب، بلال، "الحرب المقبلة، كيف سيبدو الطرفان، صراع آخر بين حزب الله وإسرائيل وكيف يتهيأ الطرفان"، بيروت، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 71، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جانفي 2011.
- 12- محسن، صالح، بشير نافع (محرران) وآخرون، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.
- 13- محسن، صالح، ربيع الدنان وآخرون، "الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية"، بيروت، تقرير معلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.
- 14- محسن، صالح، وآخرون، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.
- 15- محسن، صالح، عبد الحميد الكيلاني وآخرون، "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"، تقرير معلومات، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 8، 2008-2009.
- 16- عبد السلام، محمد، "حدود القوة، استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية"، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1993.
- 17- روجرز، بول، "العمل العسكري ضد إيران: التأثير والتداعيات"، بيروت، سلسلة ترجمة تقارير، العدد 58، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جويلية 2010.
- 18- ملحق وثيقة مؤتمر هرتزليا الأول، 19 - 21 ديسمبر 2000، ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي 2000.
- رابعاً: الموسوعات.**
- 1- زهر الدين، صالح، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، 2004.
- 2- المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 1997.
- خامساً: الصحف .**
- 1- الايباك، بوابة إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، صحيفة أخبار الخليج البحرينية، 2005/06/30.
- 2- الايباك يوصي بالتوقف عن تطبيق خارطة الطريق واستمرار الحصار على الشعب الفلسطيني حتى الإفلاس الكامل"، جريدة العرب، 2007./03/19.
- 3- العباسي، ريان ذنون، "إسرائيل ومشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا"، صحيفة دنيا الوطن، 2009./11/19.
- 4- الهيل، علي، الايباك والخليج العربي والعدو الحقيقي، القدس العربي، العدد 6519، ماي 2010.
- 5- حلمي، موسى، نصوص من الصحافة «الإسرائيلية»، صحيفة السفير اللبنانية، 2006./12/18.

- 6- حميدي، إبراهيم، عشرة أسباب وراء عشرة أسباب وراء بدء دمشق مفاوضات غر مباشرة برعاية تركية ، صحيفة الحياة، 2008./5/2
- 7- رفيد، براك، الولايات المتحدة تقف إلى جانب لبنان في الخلاف على الحدود المائية ، هارتس 2011/7/10.
- 8- زغبى، جيمس ، آلة الحرب الدعائية الإسرائيلية ، جريدة الغد، 2009./03/01
- 9- سوريا وإسرائيل تبدأ مفاوضات غير مباشرة ، صحيفة الأهرام، العدد 44362 ، 2008./5/22
- 10- صابر، حسن، إيباك شريان الحياة لـ"إسرائيل"، صحيفة البيان الإماراتية ، 14/ 2005/5.
- 11- غولدشتاين، ناني ، "الحرب على الغاز: كيف يمكن تحديد الحدود المائية؟"، يديعوت احرنوت 2010/6/24 على الموقع: <http://www.ynet.co.il/articles/00734,1-330,00.html>
- 12- مرزوق، عادل ، " لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية" ، القدس العربي، العدد 2008.2074.
- 13- نور الدين، " العلاقات التركية – الإسرائيلية مرحلة جديدة" ، الدوحة، جريدة الشروق ، 2005/01/09.
- خامسا: المطبوعات غير المنشورة**
- 1- مواقع الانترنت .**
- 1- أبي بار، إيلي ، خط الحدود المائية الذي صممه لبنان لا يمس تراخيص التنقيب عن الغاز التي أصدرتها إسرائيل " ، ذي ماكير، 2011/7/10.
- <http://www.themarker.com/markets/20578558>
- 2- أبي بار، إيلي، إسرائيل تتحول إلى إمارة طاقة ، من هم الأمراء الرابحون وكم من المال يوجد في الصندوق ، ذي ماكير 2010/01/20 على الموقع:
- <http://www.themarker.com/markets/10564259>
- 3- الحسيني، محمد ، غاز العرب وأمن إسرائيل ، شؤون إستراتيجية ، على الموقع:
- <http://www.alintiqad.com/fileessays.php?fid=37&page=13>
- 4- الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية ، دراسة منشورة على الموقع : <http://ocw.kfupm.edu.sa> .
- 5- السعدي ، غازي ، " هل هذه هي نهاية العلاقة التركية الإسرائيلية؟ " ، موقع العربية للصحافة ، 2010/06/16 على الموقع: www.al-rabeya.net/index.asp?f=34855360-htm
- 6- السهلي، نبيل محمد ، اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأميركي ، 2004 /7/26، على الموقع التالي: www.amin.org
- 8- المسار الإسرائيلي – السوري ، على الموقع :
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec16.doc_cvt.htm
- 9- أمن الطاقة الإسرائيلي والجيوبوليتيك الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CDC7E527-4C66-4B8B-9E04-1F3D0AFF3E9B.htm>
- 10- آيباك أقوى جماعة ضغط تتحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية ، شبكة النبا المعلوماتية، بتاريخ 2006/4/12، على الموقع: www.annaba.com
- 11- براك، رفيد، الولايات المتحدة تقف إلى جانب لبنان في الخلاف على الحدود المائية ، على الموقع:
- http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/1999/18_12_99.htm
- 12- بيرنز ، نيكولاس ، يبقى حلف الناتو تحالفنا الأساس ، موقع الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت <http://www.usinfo.state.gov>
- 13- حمدونة، رأفت، التحالف الاستراتيجي الأمريكي التاريخي مع إسرائيل ، على الموقع:
- <http://paltoday.ps/arabic/News-119163.html>
- 14- ربونال ، حوبيل، تحقيق كالكليس يكشف: هكذا نسيت إسرائيل الإعلان عن مياها الاقتصادية، صحيفة كالكليست، 2010/06/10. على الموقع:

<http://www.calcalist.co.il/local/articles0,73401-3407514000.html>

15- سكرية، وليد، قراءة إستراتيجية في الحرب على غزة، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EB28A32A-A138-4D69-948E-9E903217FC4D.htm>

16- سويلم، حسام، الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها، بيروت، 2001، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DD823CCA-0F37-4E07-9670-2A7D2AF3515F.htm>

17- شفيق، منير، الحرب على غزة وتداعياتها، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/968612FD-E934-454F-911C-1F1C5702BF4E.htm>

18- شلحت، أنطوان، تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على قرار المؤسسة السياسية "المدنية" تقرير مدار -17

07-2008، على الموقع:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=68692>

19- صالح، محسن محمد، "قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني على الانتخابات الأمريكية"، - الجزيرة 2004/12/19 :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/490BA073-852B-43D2-B0CD-3D1C0BD04618.htm>

20- صنع القرار الإسرائيلي في إطار السياسة الخارجية، دراسة منشورة على الموقع بتاريخ:

<http://pol.jamaa.net/art255242.html>:2010/02/05

21- عباس، أشواق، السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، العدد 1291، بتاريخ 2005/08/19، على الموقع :

<http://www.ahewar.org/debat/showar>

22- غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، " الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع :

http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page_1_8.htm

23 - غولدشتاين، ناني، الحرب على الغاز: كيف يمكن تحديد الحدود المائية؟، يديعوت أحرنوت 2010/6/24، على

الموقع: <http://www.ynet.co.il/articles/00734,1-330,00html>

24- مفهوم الردع على الموقع:

<http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/ammy/fm/100-20/100020gl.htm>

25- مهنا، عبد اللطيف، مؤتمر هرتسلييا هاجس تاكل المناعة... قلق عقدة الزوال، على الموقع: [http://www.al-](http://www.al-moharer.net/moh254/muhanna254c.htm)

[moharer.net/moh254/muhanna254c.htm](http://www.al-moharer.net/moh254/muhanna254c.htm)

26- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الموقع:

<http://www.mfa.gov.il/mfaar/this+is+israel/political+structure/law.htm>

27- نعمة، محمد فاضل، الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، العدد:

2466، 2008 / 11 / 15 على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153363>

28- وولت، ستيفن، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع :

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

2- رسائل الدكتوراه و الماجستير.

1- جندي، عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في

العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

و الإعلام، 2004-2005.

2- ملاح، السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، جامعة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير

علاقات دولية، 2005.

3- محاضرات ودراسات .

1- الكلاني، هيثم، "دراسة في العسكرية الإسرائيلية"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.

- 2- الكيالي، عبد الحميد، " دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب، معركة الفرقان"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط1 ، 2009.
 - 3- النعامي، صالح، " اكتشافات الغاز الإسرائيلية : قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية"، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011 .
 - 4- جافي، مركز للدراسات " إسرائيل والتحديات الإستراتيجية"، بيروت، ترجمة مركز باحث للدراسات، 2004.
 - 5- جندلي، عبد الناصر، "نظرية صنع واتخاذ القرار"، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005 .
 - 6- ديختر، افي، "الحركة الإستراتيجية الإسرائيلية في البيئة الإقليمية"، محاضرة القاها ديختر ، 2008./09/4
 - 7- عفرون، يئير، " التوازن العسكري الردع وحدوده"، الأردن ، وحدة الدراسات الإسرائيلية مركز دراسات الشرق الأوسط ، ديسمبر 2006 .
 - 8- كنفاني، نعمان ، **علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والسياسات المستقبلية**، القدر، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، مارس 2000.
 - 9- بلعيد، منيرة ، الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، الجزائر ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، 2008.
 - 10- مشاركة حماس : تحديات الاندماج السياسي"، تقرير الشرق الأوسط ، العدد 49، 18 جانفي 2006.
 - 11- مصطفى، نادية ، " الشرق الأوسط الكبير محاولة لإعادة رسم الخريطة العربية " المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية ، جويلية 2007.
 - 12- مشهراوي، علاء، **الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الامارات العربية المتحدة ، 2003
 - 13- يخلف، عبد السلام ، "محاضرة: التوبيخ النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت"، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية ، 2004 .
- ثانيا- المراجع والمصادر باللغة الأجنبية(الانجليزية والفرنسية).

1-Books / livers.

- 1- Almond, Gabriel, The American People and Foreign Policy, New York: Praeger, 1960 .
- 2- Appleton ,Sheldon , United States Foreign Policy ,Boston ; Little Brown and Company, 1968).
- 3- Arad, Uzi, Nato'S transformayion the Mediterranean Dialogue and Nato - Israel relation 2006.
- 4- Barnett, Michel , "_Social Constructivism from Jhone baylis and Smith ,the Globalization of world politics ", university press ,3ed edition .Oxford .Oxford, 2003.
- 5- Ben Goodrich, "Constructivism and International Relations Theory", International Relations Field Seminar – Week 03 Paper, February 17, 2004.
- 6- Breacher ,Michael, The Foreign Policy System of Israel,) London: Oxford University Press, 1972.
- 7- C. Alden. " Foreign Policy Analysis_ The London school of economics and political sciences uk .2006.
- 8- C .David and George Lopez .eds " Smart sanctions: targeting economic state craft " . New york .2002.
- 9- charillon, Frédéric , "Politique Etrangère Nouveaux Regarde France" , presses des sciences politique.2000.

- 10- Christian Reus-Smit, "Constructivism," in Scott Burchill et al (Eds), *Theories of International Relations* (New York: Polgrave, 2nd.Edn., 2001).
- 11- D. Asmus, Ronald, *Opening NATO's Door: How the Alliance Remade Itself for a New Era* (New York: Columbia University Press, 2002).
- 12- Donnelly, Jack, "Realism and International Relations." U. K 2000: Cambridge University Press.
- 13- Dunne, Timothy, "Realism," In Baylis and Steve (ed.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 1999.
- 14- Edgar, Furniss and R. Snyder. "An Introduction to American Foreign Policy" . new york.1955.
- 15- El-Gendy, Karin, "The Process of Israel Decision Making :Mechanisms, forces and influences" Al-zaytouna center of studies and consultations,Beirut,2010.
- 16-Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, "Principles and Problems of International Politics" (New York: Alfred A Knopi 1958) .
- 17- Haydar, Sadig, "Cross cultural Communication and Double Consciousness" :African student experience of U.S .Media and culture,(Ohio; Ohio university) ,1992.
- 18- Herman, Charles, "Policy Classification .key to the Comparative study of foreign policy in James Rosenau .usa. 1972.
- 19- Herman, Charles, "Instruments of Foreign Policy " Chicago. 1972.
- 20- J.Campbell, Steven, "Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making" (USA: Departement of Government , 1987.
- 21-J. Holsti, "International Politics", a frame work for analysis prentice-hall.inc.1967.
- 22- K.J. Holsti "International Politics : a frame work for analysis" . new jersey prentice hall . usa. 1972.
- 23- Krotz, Wrich, "National Role Conceptions and Foreign Policies France and Germany compared ", minda de gunbing for European studies. Harvard 28- Lyon, Peter, "New states and international Order ", in James Allen, "the base of international order", Oxford university press ,London ,1973.
- 24- Link later, Andrew. "Neorealism in Theory and Practice " ,in ken booth & Steven smith (eds) *international relations theory* Pennsylvania state university press , second edition , 1997.
- 25- Lippmann, Walter, "U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic", (Boston: Little, 1943.
- 26- Mae Barker, Carol, "The Politics of Decolonization in Tanisia : The foreign Policy of a new State", Ph.D thesis ,University of Columbia) Ann Arbon Michign : University Microfilms, 1974.
- 27- Mearsheimer, John, "Realism.The Real World And Academia". (University Of Chicago, 2000).
- 28- Modelski, George, "Theory of Foreign Policy".New York.1987.
- 29- Moravisk, Andrew, "liberal International Relations Theory" , Scientific Assessment, in Colin Elman and Mariam Findus (eds) *Progress International Relations* , appraising the field Cambridge mt press 2003.
- 30- Moravisk, Andrew, "Taking Preferences Seriously ; A Lebiral Theory of International Relations Organization" ,4-51autumn ,1997.

- 31- Mouritzen ,hans, "Kenneth Waltz: a Critical rationalist between International Politics and Foreign Policy," In Iver B. Neumann and Ole Wæver (eds.), "The Future of International Relations." Masters in the Making, London: Routledge 1997 .
- 32- Prawitz, Jan and James F. Leonard, Azone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East New york : United Nations , 1996
- 33- Resenau ,James , ' ' Comparing Foreign Policy. What. how' ' ,New York.hosted press,1974.
- 34- Resenau ,James , ' ' Moral Forver : Analysis . and Scientific Consciencess in Foreign Policy ; political sciences and public policy ' ' .Chicago. usa.1968.
- 35- Roche ,Jean- Jack, "Theories des Relation Internationles".5 eme Edition (Editions motchrestien,Paris, 2004.
- 36- Truman, David," The Governmental Process", (New York: Alfred Knopf, Inc, 1951).
- 37- vucetic ,Srdjan ,"why did Canada sit out of the Iraq war "? one constructivist analysis ." uploaded to the international studies (ISA),all acadimic archive ,son Diego ,ca-march.2006.

-2-Periodicals &working paper &Magazines .

- 1- A. Gourevitch, Peter, "Squaring the Circle: The Domestic Sources of International Cooperation," International Organization, Vol. 50, No. 2, Spring,1996.
- 2-An Updated List of Vetoes Cast by the United States to Shield Israel from Criticism by the U.N. Security Council," Washington Report on Middle East Affairs, May/June 2005.
- 3- B. Quandt, William, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967, 3rd ed. (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005.
- 4-B. Slutzky, Dahal,"timeline of turkish- israel relation 1949-2006", the Washington institute for near east policy.2006 .
- 5-Biemen, Derk, and Others ' ' _societal interest , policy network and foreign polivy assessment of outline utilitarian lebiral foreign policy theory ' ' ,tubinger,Germany, workinbg paper n= 33a.
- 6- Chesnot, Christian,"L'un enjeux méconnu des négociation israélo-arabes;pénurie d'eau au Proche-Orient " ,le monde diplomatique février 2000.p.15
- 7-Cioroianu, Adrian ," On the Eve of the Bucharest Summit: The New Romania, NATO and Israel", Israel Journal of Foreign Affairs n=2 .2008.
- 8- Croke ,Alastair," putting Palestinians on diet-an interview With usama Hamdan prospect magazine, n,123.
- 9- D. Asmus, Ronald and Bruce P. Jackson, "Does Israel Belong in the EU and NATO?," Policy Review 129 (February-March 2005
- 10-Dempsey, Judy, "Israel Explores Closer Link to NATO, Even Membership," International Herald Tribune (March 3 2005.
- 11- Eastern Mediterranean Oil: Israel , accessed January 2007. Energy Information Administration (US Government
- 12-Federal Register, Vol. 72, No. 9 / Tuesday, January 16, 2007 / Presidential Documents
- 13-Giden , Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", World politics, vol 51,1998.
- 14-Gresh ,Alain, "le proche orient dans l'attente ,Israël et la Syrie au bord de la paix", le monde diplomatique. janvier 2000.

- 15- Halvey, Efrain, "Israel's Hamas portfolio", Israel journal of foreign affairs. 81 n=2 2008
- 16- Hartshorne, Richard, "Recent Development in Political Geography", American Political Science Review", October & December, 1953
- 17- Hirata, Keiko, "beached whales ; examining Japan's rejection of an international norm", social science Japan journal ,vol ,n= 2.2004.
- 18- "History of the Tapline," Al Mashriq hosted by the Østfold College, Halden, Norway
- 19- J. Mearsheimer, John and Stephen, M.Walt. "The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy". London Review of Books Vol. 28, No. 6.2006.
- 20- J. Spykman, Nicolas, "Geography and Foreign Policy", American Political Science Review, Vol ,32 .
- 21- Kam, Ephraim, "the Jordan Valley-An area of Vital Security to Israel in a Changing world", strategic assessment ,vol.3n=4 ,January 2001.
- 22- Larsson, Kristoffer, "Israeli Army Took Part in NATO Drill," International Middle East Media center 5july.22.2005.
- 23- Lindeman, Kaori Nakajima, " what makes a revisionist state revisionist ? " the role of international norms in state identity formation, paper prepared for presentation at the 43th annual convention of the international studies association . (ISA), New Orleans 23-27 march ,2000.
- 24- M. Sharp, Jeremy, "U.S. Foreign Aid to Israel", Congressional Research Service ,2009.
- 25- M. Sharp, Jeremy, " "U.S. Foreign Aid to Israel" ', Congressional Research Service .Washington.2006
- 26- M. walt, Stephen, " International Relations: one World many Theories ", Foreign Policy, Washington, the carnegie endowment for international peace .Spring1998.N=110.
- 27- Macleod, Alex, "French policy toward Iraq since the gulf war ; a realist deam ? ", paper prepared for the 40th annual convention of the international studies association .washington .d.c .february 16-20.1999.
- 28- NATO: " The US and Europe can not suspend Iran's nuclear program", Azeri Press Agency (APA), July 11, 2007.
- 29- Notice: Continuation of the National Emergency With Respect to Terrorists Who Threaten to Disrupt the Middle East Peace Process " January 18, 2007, The White House
- 30- Perelman ,Marc, "International Agency Eyes Israeli Nukes," Forward, September 5, 2003.
- 31- Ranchoff, Thomas, "Germany European policy; a constructivist perspective" in <http://www.ciaonet.org/wps/bat01/>
- 32- S. Yost ,David, NATO Transformed: The Alliance's New Roles in International Security (Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1998).
- 33- Shalom, Zaki, "Israel and NATO: Opportunities and Risks," Strategic Assessment 7, 4 (March 2005).
- 34- "The Militarisation of the Eastern Mediterranean: Israel's Stake in the Baku-Tbilisi-Ceyhan pipeline" Michel Chossudovsky, GlobalResearch.ca.

- 35-Todd Kent K, Charles ‘’ Politically Rational Foreign Policy Decision Taking ‘’ , a dissertation submitted to the office of graduation studies of Texas A&M university in partial fulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy august 2005.
- 36- Waltz. Kenneth,”The Stability of A Bipolar World,” Daedalus, Vol. 93, No. 3 ,Summer 1964.

3-Site wed internet.

- 1-Andrea Ribeiro Hoffman." A synthetic approach to foreign policy " . paper prepared for 43 rd annual onversation of the international studies assessment . Nez Orleans March 2002.in <http://www.isanet.org/naarchive/rittberger.html>
- 2- Crandall, Andrea," Oil and Israel", Sanders Research Associates, Feb/07/2007 on the site web: http://www.sandersresearch.com/index2.php?option=com_content&task
- 3- Ranchoff ,Thomas, "Germany European policy; a constructivist perspective" in <http://www.ciaonet.org/wps/bat01>
- 4- Rittberger ,Volker “Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories”, In site internet: <http://www.isanet.org/naarchive/rittberger.html>

News paper

- 1-Baxter ,Sarah and Uzi Mahnaimi," NATO may help US strikes on Iran", The Times (UK), March 5, 2006.
- 2-Borger ,Julian and Ewen MacAskill," Cheney pushes Bush to act on Iran", The Guardian (UK), July 16, 2007.
- 3-Guttman ,Nathan “ U.S. Accused of Pro-Israel Bias at 2000 Camp David,” Ha’aretz, April 29, 2005.
- 4-Lieberman ,Avigdor," Israel Should Press to Join NATO, EU", Haaretz, January 1, 2007 .
- 5-O’Sullivan ,Arieh, “Israel Joins NATO Exercise for First Time,” Jerusalem Post (June 19 2005)
- 6-Prawitz ,Jan and James F.Leonard, Azone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East New york : United Nations , 1996) , P63.
- 7-S, Hersh, "Plan B- the Kurdish gambit ", the new york 21/06/2004
- 8-Sofer ,Ronny, "Lieberman wants NATO troops in Gaza", Yedioth Ahronoth, June 28, 2007

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وعران
ج	ملخص الدراسة
د	خطة البحث
1	مقدمة
7	الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية
8	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.
9	المطلب الأول: السياسة الخارجية في منظورات العلاقات الدولية.
28	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.
30	المطلب الثالث: أدوات ووسائل السياسة الخارجية.
35	المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية
36	المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية.
43	المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية.
46	المبحث الثالث: صنع السياسة الخارجية
47	المطلب الأول: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية.
50	المطلب الثاني: نموذج اندرو سكوت في عملية صنع القرار.
52	الفصل الثاني: صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية شرق المتوسط.
53	المبحث الأول: السياسة الخارجية الإسرائيلية
58	المطلب الأول: أهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الإسرائيلية.
61	المطلب الثاني: أدوات ووائل السياسية الخارجية الإسرائيلية.
69	المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.
87	المطلب الرابع: صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
92	المبحث الثاني: السياسة الإسرائيلية في الجوار الجيوسياسي .

93	المطلب الأول: السياسة الاستباقية لردع حركات المقاومة (حماس وحزب الله).
109	المطلب الثاني: إسرائيل وسياسة المفاوضات والسلام مع سوريا.
117	المطلب الثالث: السياسة الإسرائيلية والتوازنات الإقليمية في شرق المتوسط.
125	المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي
126	المطلب الأول: أبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي .
130	المطلب الثاني: إستراتيجية إسرائيل لتعزيز مصادر الطاقة و أبعادها الإقليمية (أمن الطاقة).
137	الفصل الثالث: مكانة المتوسط الشرقي في السياسة الخارجية الإسرائيلية بين التحديات و الأفاق المستقبلية بعد عام 2009.
138	المبحث الأول: استراتيجيات التوجهات الإسرائيلية في شرق المتوسط
141	المطلب الأول: إستراتيجية الانفتاح من خلال الشراكة الأورو - متوسطة.
140	المطلب الثاني: إستراتيجية الانفتاح الإسرائيلي على سياسة الجوار الأوربية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.
142	المطلب الثالث: الاتخراط الإسرائيلي في الحوار الأطلسي - المتوسطي والبحث عن مزايا إستراتيجية.
152	المبحث الثاني : تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية في شرق المتوسط
153	المطلب الأول: تحديات على المستوى الداخلي
157	المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية إقليميا.
165	المطلب الثالث: تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية دوليا.
166	المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي بعد عام 2009.
168	خاتمة.
172	قائمة المراجع .
185	فهرس المحتويات.